MİLLET GENEL KÜTÜPHANESİ
KISIM : V. Cavullah Ef.
ESKİ KAYIT : 1167
YENİ KAYIT No.
TASNİF No.

على الاصفهاني

حاشية [illegible] الاصفهاني

حاشية جلال للاصفهاني

شرح نصير الدين [illegible]

[illegible]

نصير الدين الجلي
على الطوالع

نصير الدين [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

مركب العبد الضعيف [illegible]

[illegible] محمد [illegible] محمد

[illegible]

الرومي عفي عنه [illegible]

١٢٤

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

١١٦٧٠

[illegible] ١٣١١

مولف هذا الكتاب من رسائل المعتزلة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلم على محمد وآله اجمعين وبعد
فهذه حواشي على الطوالع عليها المولى الفاضل والمحقق الكامل
نصير الملة والدين الحلي حلة الله فراديس الجنان وتغمده
بالرحمة والغفران قوله دل على وجوده ارضه وسماؤه فان المتكلمين
يستدلون بحدوث العالم على وجوده تعالى قوله وشهد بوحدانيته
وصف العالم اشارة الى ما ثبت بدليل التمانع قوله لا تنتهي قدرته عند
المراد له اعادته اي عند حصول المراد بل اذا اعادته كما كان له
ابداؤه قوله تعالى قدره سبق السابق قضاؤه القضاء هو وجود
جميع الموجودات في اللوح المحفوظ اجمالا والقدر تفصيل قضاء
السابق بايجاد ما في المواد الخارجية واحدا بعد واحد قوله
اذ تبحث استغلقت قوله وعناؤه كفايته قوله وبعد فان اعظم العلوم
يريد بيان اجزاء هذا العلم اعني موضوعه ومسائله ومباديه ثم تعرف
سنذكر كل واحد منها قوله فان اعظم العلوم موضوعا قيل موضوعه
ذات الله جل اسمه اذ المتكلم يبحث فيه عن اعراضه الذاتية وهي صفاته
الثبوتية والسلبية وافعاله سواء كانت متعلقة بالدنيا كاختيار في
صدور العالم عنه او الحابه وحدوث العالم وخلق الاعمال وكيفيته
نظام العالم بالبحث عن النبوات وما شبهها او بامر الاخرة كالبحث
عن المعاد وسائر السمعيات وتتبعه بحث النفس وكل ما يبحث فيه
عن اعراض ذاتية لامر فذلك الامر موضوع ذلك العلم كما بين في موضعه
فكان ذات الله هي موضوعه واسناد الفعل الى ذلك بقوله
اعظم العلوم موضوعا اعترض عليه بعضهم بان الموضوع لا
يثبت في ذلك العلم كل ذات الله يثبت فيه فلا تكون موضوعا
قلت لانم انه يثبت فيه بل مسئلة اثبات الواجب خارجة عن
مسائل علم الكلام لانها فبقي اي علم اسلامي يثبت واعلى علومه
الكلام وقد ظهر ذلك البحث مذكور في وسط

منقطع منه

صوابه كل ما يبحث في علم عن اعراض ذاته له فهو موضوع ذلك العلم هـ ق

الكتب

مذكورة في اكثر الكتب الكلامية فكيف لا يكون منه لانا نقول لانم انه يجب
ان يثبت في علم اعلى علم لا يجوز ان يخلو علومهم الى علم الكلام ثم علم الكلام
يحتاج الى هذه المسئلة المفردة المبنية براهينها في تلك الكلام و
ذكرها في الكتب الكلامية متاخرا عن غيرها وفي لا يوجب تاخرها
طبعا بجواز ان تكون هذه المسئلة في الوضع وكل موضوعات اسماء ذات
الممكنات من حيث انها مستندة الى الصانع في سلسلة الحاجة فان المتكلم
يبحث عن كون المجموع الموجود واعترض عليه بما تقدم ذكره وقيل
موضوعه الموجود المطلق لانه يبحث عن عوارض الذات كما تقدم و
الحادث واقسامه من الجوهر والعرض وفي مباحث الاول وصفاته
وافعاله وقيل عليه انه مستغن بالعلم الالهي ولو قيده بقوله على
قانون الاسلام اندفع ذلك فان الالهي مبني على قانون مجرد العقل و
الظاهر الاخر واذا علم موضوعه علم تعريفه ومسائله وذلك ان تعلم
تعريفه علم يبحث عن كذا وكذا ومسائله الاعراض الذاتية لذلك الموضوع
التي تثبت في هذا العلم كما يذكر كلا بعد هذا تعريفه منه مسائله وتعريفه
بوجه اخر قوله اصول هذا اشارة الى مباديه فان اقوم المقدمات
هي البعيدة عن الخطاء وتلك القريبة وهي بديهية قوله هو العلم
هذا اشارة الى تعريفه باجزائه فعلم منه اجزاؤه ايضا الجزء الاول الربط
اسرار الالهوت وذلك هو العلم بذاته تعالى وصفاته الجزء الثاني الاطلاع
على ما هو الملك اي عالم المحدثات ومغايرة الملكوت اي عالم
المعقولات وهي المجردات الجزء الثالث الاطلاع على النبي والمعاد و
هو باب النبوات وما شبهها والكشف عن اصول الاعداد والاسعاد
في دار البقاء يوم العدل والقضاء اي الحكم على قواعد الشريعة الحقة
والاصول الالهية والنبي المكتسبة والثالث المعقولات وما شبهها
وهي الامامة وذلك علم وقال الهدى ومن احوال المعاد وآثار
اليه بقوله الكاشف الى آخره قوله عن استاد الجزوت اي عما واقوم منه

الماهية

الكما لبدا الاول جاز ذكر

المنبه لها وفي النظر المنبه لما ينافي ولا يحصل العلم بذلك الا بعد
العلم بمباحث النظر وكان مقدمة قوله من غير حكم هو عبارة عن
حصول صورة وقوع النسبة الايجابية ولا وقوعها قوله بين اوائل
لدخل التصديقات في حد التصور قوله ومع الحكم يخرج تصور الطرفين
في التصديق كونها تصورا ويدخل تصور احد الطرفين فقط مع الحكم
في حد التصديق وذلك مما لم يقله قائل وقيل المراد ان التصور الذي
مع الحكم هو التصديق والحكم كما هو يسقط السوال وهذا مما لم يقل
به احد اذ عند الكل التصديق نفس الحكم وعند الامام المجموع قوله
ان البداهة لا تتوقف هذا التوقف لا يجوز ان يكون بتعريف للتصديق البداهي
قال التصديق البداهي ما يكون تصوره كسبية فيحتاج الى فكر في
تعريفه الصحيح ما لا ينتزع جزم العقل فيه بحكم بعد تصور اطرافه الى نظر
قيل لو قدر بيان من حيث هو كذلك يسقط السوال اذ التصديق
الكسبي الطرفي لا يتوقف من حيث الحكم بل من حيث الاطراف وفي
نظر اذ التصديق البداهي الاطراف الكسبي الحكم يدخل فيه اذ لا يحتاج
من حيث انه لا يتوقف على نظر فرق انه لا يحتاج من حيث تصور الاطراف
وان عنى يقول من حيث هو كذلك اي من حيث انه تصديق لا يتم اذ
التصور لم يدخل اللهم الا ان يعني بالتصديق ههنا الحكم فحينئذ التوقف
الذي لم يقل بها هذا البداهي مطلقا هو ما لا يتوقف على كسبي من حيث
هو حكم وذلك واضح البطلان ولو سلم صحته فخلاف التوقف بالحيثية
يصح بطلانه قوله كهو الوجه لوضوح بداهة الجزاء والبرهنة لكن
اولى للاخلاف في بداهة الوجه والعلم قوله فيلزم الدور اما
بطلان الدور فلان الموقوف على الذي موقوف على كل ما هو موقوف عليه
لكن بعض ذلك الشيء يتوقف على نفسه فيتقدم على نفسه فيلزم حصول
الشيء قبل حصوله وذلك ضروري البطلان واما الشك فلانه سكر امر
تعقلي امر غير ماهية مفصلة دفعة وذلك محال بالبديهة فان

محب الحروف قوله مبني مواعد الشروع الخ اشارة الى انه اعلم
العلوم الشرعية لان مباحثها جميعا متفرعة عليه حيث ان جميع العلوم
الشرعية متفرع على اصلين اصوله وهما كونه تعالى متكلما باعث للرسل
فتحصل من الكتاب والحديث وتحقق موضوع علم النفس والحديث
والاصول والفقه وغيرذلك قوله على عقائد اي لطائف
ونخب النحية النقاوة قوله نفي نفي التنقي هو النقاء مالا
مدخل له في تحرير الدليل عن درجة الاعتبار والتحرج متردد منه
قوله كثرة الشعوب النزوع ولعل دانه الكنوب اي مقاربة الاطراف
مومية مرجية اي تلك باعلى ذكر هي المقدمات التي تركب منها الادلة
والمطالع ما يتوقف به المعاني قبل الشروع في الدليل والعوالي المقاصد
اعني النتائج والمطالع المقاطع المقدمات التي تنتهي اليها اخر الامر للادلة
اي مقاطع مباحثه كمباحث النبوات وما يتبعها قوله على مقدمة
وهي ما يتوقف عليه المباحث الآتية الكلامية وهو مباحث النظر قوله
وبالجملة لان البحث عنه ان كان مما يتوقف عليه المسائل الكلامية
فهو المقدمة والا فان كان بحث عن الممكنات فهو الكتاب الاول
والا فان كان بحث عن الواجب وما يتعلق به فهو الثاني والا
فالثالث وهذا حصر بحسب الوجود لا بحسب الامر نفس قوله في
المبادي المراد بها ههنا ما يتوقف عليه مباحث النظر وهو التعقل
واحكامه واقسامه وتعريف النظر وقيل ذلك بيان انا نحتاج الى
الفاظ دقيقة من حيث النظر وافادته عند مراعاتنا اياها وذلك هو
النظر وهو انما يتم لو كان كما قالوا يجب ان يضم الى ما هو مذكور في
هذا الفصل مقدمتين اخريين لم يذكرهما لوضوحهما وهما ان النظرة الاولى
لا تقوم بالكتاب الصحيح لوضوح المراد والخلاف فلذلك يمكن حتى يحصل المطلوب
الذي ذكره هذا القائل قوله في مباحث اي التي هي مباحث النظر
مقدمة للمباحث الكلامية الآتية لان التعقل منها انما يحصل بعض النظر

الاطراف
المادة
المعلوم

قوله اما المقدمة

الصحيح

كل عاقل يعلم انه عاجز عن ذلك وربما كان هذا الدليل موقوفا على اثبات حدوث النفس الانسانية والافلا يتم قوله ترتب امور هذا التعريف يشمل على العلل الاربع بانه مدلول عليها بالمطابقة وعلى الاول بالالتزام قوله يزيد بالامور ما يزيد على الواحد فان الواحد لا يفيد التعريف الصناعي كما يجيء بعد وانما قلنا ما يزيد على الواحد ولم نقل امرين ليشمل القياس المركب من مقدمات كثيرة وقوله معلومة يخرج ترتب الامور التي ليست بمعلومة كترتب الاجسام مثلا او الاعداد كما يخرج به الامور المجهولة فان المورد ان المجهول يجب ان يكون معلوما اذ المورد اما علة او معلول على اختلاف الرأيين كما يجيء بتفصيله وكل منها يجب ان يكون موجودا حتى توجد المعلول وقوله على وجه الخ يخرج ما ليس مترتبا على ذلك الوجه كنظر الفاسد صورة وما ذكر او صورة لانه ليس على وجه مورد فان قيل انما لا يتوقف النظر الصحيح التعريف والافلا ولا قائل بهذا مختص بالنظر من المبادي الى المطالب وقد يسبق مثل هذا النظر ابتداء والاكثر الانتقال من المطالب الى مبادئها ثم من مبادئها الى هذا وهذا لا يدخل بما مر في الحد المذكور لانا نقول ترتب المبادي اعم من ان يكون مسبوقا بالانتقال من المطالب او لا يكون مسبوقا به فكل من القسمين داخل تحته فلا قدح قوله معرفة معرفة سواء كان بكنهه او ببعض اعتباراته لانقال ينقض ذلك بالدليل لان التعريف حاصل عليه لانا نقول المعرفة مخصوصة بالتصور اعني التصورات فلا يرد ولا يأتي بانه لم يراع هذا الاصطلاح فانه قال من قبل فان النظر انما يكتسب من معارف وغرضه بالنظر اعم من ان يكون تصورا او تصديقا على ما علم من نقل كلامه هناك فلنا وان كان هذا حقا لكن مراده هناك ذلك ولا نراع في الالزامات وعلى ما ذكرنا سقط النقض بدلالة الاثر على المؤثر كالدخان مع النار فانه تصديق وهو يتوقف على الوجود لا التصور

الوجود ٩٧ ل

فنقول انك قائل اولا مورد تصور الملزوم بالنسبة الى اللوازم البينة بالمعنى الاخص فانه يلزم من تصور الملزوم هنا تصور اللازم مع انه ليس بمعرف فجوابه ان ذلك الملزوم ان كان مباينا في الصرف فلا سلم لانتفاء شرائطه فيما بعد من كون المعرف معرفا كونه مساويا في العموم فحينئذ قال محمول يلزم من معرفة معرفة وان كان مجامعا فان كان معرفا لا يسلم ايضا لان المراد قول يستلزم والقرينة الدالة عليه ترجمة الفصل بقوله في الاقوال ان رجح وان كان مركبا فهو معرف فلا يرد انتقاضا حاصله ان المراد قول محمول يستلزم معرفة معرفة والاول انما مدلول عليها بالسياق او بقال كل ما ذكر هو داخل في تعريف المعرف وحينئذ يلزم بان ذلك معرف لكنه ليس بجامع شرائط التعريف الصحيح ومن شرائط الحد كما يجيء من اشتراط المساواة والتركيب كما يجيء بعد ان المعرف لا يكون مفردا والمعرف الذي عرفناه هو الاعم من الجامع لشرائط الصحة اولا قوله على العلم بالمعرف اذ لو كانا متغايرين العلم او المعرف مقدما كان معرفة سببا لمعرفة اذ السبب مقدم على المسبب قوله فلا يرد الخ انما ذكره بالفاء لانه لازم عن قوله يكون العلم به سببا للعلم بالمعرف وكذلك قوله ونفسه وقوله والا ان حصل بالمساوي او الاجلى الخ اي اذا علم احدهما علم الاخر واذا جهل جهل قوله قبل الدور هذا لئن تعريفا بالمساوي بل هو تعريف بالاخفى وتعريف دوري لان الاعلام تعرف بالملكات فهما تتوقف تصور الزوج على تصور الفرد والعدد والكل والفرد عبارة عما لين الزوج فتتوقف معرفة الزوج على معرفة الزوج مع امور اخر فهو تعريف دوري وبالاخفى والمثال المطابق تعريف الاب على الابن قوله ونفسه لاستحالة كون الشيء سببا لنفسه في العلم والالزم ان يكون معلوما قبل كونه معلوما قوله مثل الحركة ثقله هذا مثال لتعريف الشيء بنفسه فقط وما تلوه مثال لتعريف الشيء بنفسه

معرفته سواء كان بكنهه او ببعض اعتباراته قوله صح

وبالاخفى منه صح

قوله ابن صح

مع غيره قوله ولا الاخفى منه لاستحالة كون الاخفى اجلى اذ الاخفى
ما يعلم بعد علمه والاخفى على ما قالوا لانه اما ان يتوقف العلم به
على العلم بالمعرف الاظهر او لا يتوقف والاول فاما ان يتوقف
بمرتبة او بمراتب قوله كتوقف التمني فان التمني اوضح عند عقول
العقلاء من التوقف المذكور مع توقف التوقف المذكور على موقف
التمني بلا واسطة قوله توقف عليه اي المعرف موقف للاخفى
قوله كتوقف الاثبات فانه الاثبات اوضح عند العقل من التوقف
المذكور مع توقف موقف التوقف المذكور على موقف اثنا عشر مرتبة يتوقف
اخرها على موقف الاثبات قوله فانه زوج ان ادرك الازواج
كما ان الواحد هو الفرد الاول قوله يوقف المتباينين بان يثبت
الدين لا يفضل احدهما على صاحبه قوله وكذلك بالنفي فان
النفي عند العقل اخفى من النار ولم يتوقف موقفا على موقف النار
ووجه الشبه بينهما كونهما في الحركة اما بكمال النار في الحركة المماثلة
والنفي في الحركة الفكرية وقد وجه المشابهة اللطافة وهذا
مبني على ان النفي جسم لطيف قوله وظهوره عند العقل اي اعرف
عنده لانه اكثر وجوها في العقل لانه اكثر ملزومات واقل منافيات لان
ملزوم الخاص ملزوم للعام من غير عكس ومنافي العام منافي الخاص
من غير عكس وكل ما كان كذلك كان اكثر وجوها وهذا الوجه من حيث
التعليم لا في نفس الامر قوله الغرض ان الغرض الواضح الدلالة
على المقصود وهي التي لا يكون استعمالها مشهورا ويكون بحسب قوم
دون قوم وتقابلها المعقدة قوله التي زيد فيها نعوت المقصود من التعريف
كما مثل هذه التوقفات فان ذكرها محمود الى الاستقامة من اذى فان
اجاب بمثل ما اجاب فات الغرض او كذلك لاجتناب كلفة توقف ثالث
الى اخر وان اجاب بما فيه تنصيص على موضع التوقف لم يكلف به اولا
او نحو ذلك فاعتبار هذه التوقفات بوجب ان لا يترتب عليه غاية التوقف

وهو اما انه المعرف وانما حكم فاسد لان الشيء الموجود على الوجه
الذي ينبغي لا يدوان يترتب عليه غاية قوله كثرة مجتمعة هذا مثال
ما يكون المكرر نفس الحد والمثال الثاني مثال ما يكون المكرر فيه بعض
الحد فان الحيوان يدل على الجسم النامي وعلم من ذلك ان التكرير
انما يحصل اذا دل اللفظ المذكور عليه ذلك مطابقة او تضمنا اما اذا دل
عليه التزاما فلا تكرير والا لكان ذكر الجنس مستدركا لدلالة الفصل
عليه التزاما قوله الا اذا دعت اليه ضرورة اي يكون ذلك بحسب
الامر نفسه محتاجا اليه في التوقف لان معنى المعرف كذلك كما قال
العجز عدم القدرة عما من شانه القدرة فان معنى القدرة في الواقع
ليس ذلك عدم القدرة فقط فان ذلك يصدق على الجدار وغيره بل
معناه ذلك ملوما مكررا لاخلالك بما هو بعض معناه وكذلك تصور
في المضاف فان الاب اذا اريد ان يعرف من حيث انه اب لا من
حيث انه جسم او حيوان او غير ذلك وجب ان يعد بالحيثية المذكورة
والا لم يتوقف جمع ما هو معتبر في كونه اباه فانه اما ان يعرف
اما من هذه الحيثية واما دونها فلا خلل في التوقف الحيثية
المذكورة واما الخاصة فهو ان يدعوا المكرر سوالا الى ان
يكون المعرف نفس المكرر كما قال وتقال ما الحيوان الجسم فيجب
ان يذكر في الجواب حدها ليكون الجواب مطابقا للسوال فيقع المكرر
ولولا السوال كان ذلك المكرر فضلا لكونه عبثا وكذلك يتصور سوال
السائل ما الانف الافطس فانه لو قال ما الافطس لكان جوابه شيء
ذو تقعر لا يكون ذلك التقعر الا في الانف اذ الافطس معناه شيء
ذو فطوسة والفطوسة هي تقعر لا يكون الا في الانف فحينئذ اضاف
السائل اليه الامر الاخر وقال ما الانف الافطس وجب ان يقال في الجواب
انف ذو تقعر لا يكون ذلك التقعر الا في الانف فوقع المكرر للحاجة

الاسفوذ هكذا ذكره جميعهم وقالا ان قوله كان من الواجب ان
يذكر في الجواب حد الانف وحد الاقطس حتى يكون المثال مطابقا
لما في السؤال قلت قوله هو جسم مركب من عظمين مثلثين مثلا صفيرين
يقطعهما وتر او سفن وضلعان آخران منهما على الخط الاعلى من القطر
الاعلى وعلى آخر من منهما معروف عنه تقعان تحرج منه النفي ما
يرد ذلك بتوقف الاقطس وهو ان يقول لا يكون ذلك القول الا
في الجسم المؤلف فيلك واذا ضم التوقف الاول الى الثاني
وذكر الجسم في الجواب كان ذلك جوابا مطابقا لما ذكروه ويمكن
العذاب ذلك بتوجيه الاول انه ناظر الى ذكر اسم الانف فكان
جزءه حده اختصارا للطول بتوقف الانف وكمن مراده في الحقيقة
ما ذكرته الى الثاني الانف امر محسوس لا يحتاج الى التوقف فضمه الى توقف
الاحدب وذكر المجموع في الجواب وفيه نظر على ان السائل اذا سأل
عن امرين احدهما بديهي التصور والآخر كسبي فالواجب في الجواب
ذكر المجموع من ذلك البديهي وتوقف الآخر واعلم انه في الوجه الاول
ركاكة وفي الثاني نظر لان المحسوس قد يكون من الوجوه لا قوى من العاشة

قوله لا واسطة العموم والخصوص في الصرف لانه لو كان في
لولاه لكان مباينا او اخص مطلقا او من وجه او اعم مطلقا والاقسام
الثلثة الاول تستلزم ان لا يشمل الحد جملة افراد المحدود وذلك ظاهر
لمن استعمال الحد على سائر افراد المحدود شرط في كون المعرف معرفا
صناعيا منطقيا لانا اذا قلنا في توقف الانسان الموجود الاقطس
الذي لم تشمل سائر افراده لا يلزم معرفة الحيوان قرق فاسقطنا
كلما لا تشمل سائر افراد المعرف درجة الاعتبار واشرطنا الشمول
فان قواعد المنطق كلية فان وجدنا التخلف في صورة طرحنا ذلك
ولم نعتبره وانما يعتبر الكلي وهذا كما نضع في العكوس والتنابع

تحتبر له

الذكر
العضروف مالان
من العظم

فان وجدنا التخلف في صورة النسبة في صورة متخلفة في صورة او
العكس متخلفا في مادة واحدة قلنا بتعارض الانعكاس والانتاج فكذا
ههنا نعلم بما ذكرنا ان الشمول شرط واما التعميم الزائد فلا يستلزم نفي حصر
المعرف في الذهن في غيره فلم يكن المعرف بحيث يكون شأنه كذلك اما الاول
فلان للمعرف الموجب ان يكون حاصله للممتنع وليس بحاصل لغيره
حتى يتصور الحصر والاعم ليس كذلك واما الثاني فلتخلف معرفة الموقف
عن معرفة ما لا يكون ممتازا بالغير المذكور في صورة معينة كالحيوان
الماشي بالنسبة الى الانسان وذلك يكفي في انه لا يصلح للتوقف الكلي
المنطقي بما تقدم واما الى بطلان الاقسام الثلثة الاول فلان قوله
لا يشمل جملة افراده والى ابطال الاخير بقوله ولم يرها عن غيرها و
اعلم ان قوله يصدق عليها تقدم من التوضيح يدل على نفي ما عدا الاخص
المطلوب ايضا وان هذا الطريق الذي سلكناه في اثبات اشتراط المساواة
بين المعرف والمعرف اسد من الطريق المشهور وهو ان المباين نسبته
الى الكل سواء والاعم لا ينسلك منه الى الاخص وذلك يرجع بلا مرية
والاخص اخص فانه ربما انتفض المباين وقال لم لا يجوز ان يوجد عام او
مباين يكون في الواقع عاما ومباينا لكم يكون من خاصيته انه اذا
حصل في الذهن اوجب انتقال الذهن منه الى المعرف والاخص
ايضا يكون اخص ان لو كان مركبا من ذلك المعرف وغيره حتى يتوقف معرفته
على معرفته ومعرفة غيره فانه جاز ان يكون ذلك المعرف عرضا للاخص
خصيصا بالنسبة اليه لا يدل نفي هذا الاحتمال من دليل واما الطريق الذي
ذكرناه لا سوء عليه ذلك فان قوله التخلف في صورة معينة يتضمن في
بيان كونه لا يصلح معرفا منطقيا كليا والمراد ليس الا ذلك فان الغاية
التي حكمنا بعقمها قد يستلزم في بعض المواد النتائج ولا حكم بانتاجها
لان لا يستلزم الشيء في كل المواد لم يكن الفائز كليا لكن هذه الغاية
قواعدها كلية لا تخلف فيها اصلا قوله جمع اجزائه المادية والصورية

الاخص

صدر الاحكام

صدر المتألهين

قوله اولم يكن بل بعض اجزائه الخ اورد له لانه قد ثبت ان المعرف يجب ما والله زائد الصدق للمعرف قوله تركيب من الجنس يلزم ان لا يكون توقف الانسان بما انه الجسم الضاحك رسما تاما ولس كذلك اذ الرسم التام مؤلف من اجزاء مأخوذة من الجنس القريب والخاصة قوله بان مجموع توهم ان التوقف محال لان المعرف اما نفس الشئ او جزؤه او اخص منهما وكل ذلك محال قوله شيأ من اجزائه لانه لو لم يعرف شيأ من اجزائه لحصل جميع ما يحصل به التعريف اذا حصل جميع ما يحصل به المعرف فلا يكون ذلك الجزء معرفا للماهية قوله اما ان يكون هو ويلزم توقف الشئ على نفسه قوله غايته عدم ويلزم توقف الشئ على الغاية وهو سخيف قوله انما يعرف الشئ اذا علم اختصاصه به اي بذلك الشئ اي لجواز ان ذلك الشئ قد شاركه فيه غيره فاذا لم يعلم الاختصاص لم يتميز المعرف عما عداه لجواز اشتراك المختلفات في لازم واحد قوله على معرفته اي معرفة ذلك الشئ لان الاختصاص نسبة بينه وبين غيره ومعرفة النسبة تتوقف على معرفة المنتسبين وذلك يستلزم الدور ومعرفة غيره من الامور الغير المتناهية انما وهو محال لكن نفوس البشر غير خالية بالبديهة قوله اشيأ تحصل لامتناع تحصيل الحاصل قوله اشيأ طلبية لامتناع طلب ما هو معقول غير غائب بالبديهة قوله عجز عن الاول بان الجزء اذا لم يعلم ان جميع اجزاء الشئ عنه حتى يتحقق تعريفه بها فان الجزء مقدم على الكل ومعرفة به هذا لا مدخل له في الجواب قوله وانما لا يعلم ان الجزء لا يجوز ان يكون معرفا قوله يجب ان يعرف بعض اجزائه قلنا ممنوع قوله باسرها واحتج الخ المجموع من حيث هو مجموع الى التوقف والتوقف بينا ان الاول الاجزاء لا مع اعتبار السالف وفي الثاني مع اعتباره قوله وتوقف الموصوف اي وانما لا يم ان التوقف بالكلية ممنوع قوله تتوقف على العلم بالاختصاص قلنا ممنوع بل يتوقف

على كون الوصف المعرف بحيث يلزم من تصوره الخ قوله ان تصوره بحيث ان يكون الوصف المعرف بهذه الحيثية قوله على اختصاصه اي اختصاص الوصف بالماهية وشموله لجميع افراد الموصوف قوله بها بالاختصاص والشمول حتى يسلم التوقف باسلام ذلك الوصف ذكروه قوله لان نعلم كلا واحد اي الدليل على ان جميع الاجزاء عين الكل هو انا لا نعني بالماهية الا الشئ المركب من الاجزاء المادية والصورية ولا شئ هناك زائد عليها بالضرورة فقط انما نعني واما السند فنقول يلزم كل واحد الخ قلت فيه نظر لانا نقول يلزم كل واحد يلزم الاحاد بالاسر فيكون الاحاد بالاسر مغايرا للماهية وليس هناك مجموع غير هو مجموع حتى يقولون انه نفس الماهية وليس هناك جزء خارج عن الاحاد بالاسر لاشتماله على الاجزاء المادية والصورية فلو اخر جزءا صورته اخرى عارضة للمادية والصورية لزم كون الجزء الصوري داخلا خارجا معا وذلك محال وبعبارة اضبط نقول لا شك ان الاحاد بالاسر معلوم لنا والمجموع من حيث هو مجموع معلوم لنا فان لم يعرفه امر زائد كان ذلك الامر زائدا على كل واحد واحد من الاحاد بالاسر والتقدير انه كل واحد منها بعينه غير ذلك الامر فذلك الامر غير واحد منها بعينه وهو خلاف ما فرضناه وان كان ذلك الامر عين واحد منها فهو خلاف ما فرضناه ايضا لان ذلك الواحد حينئذ يكون جزءا من نفسه وهو محال وذلك ينافي المطلوب قوله ليدل على المغايرة بين الكل ومجموع اجزائه قوله ولو كانت الاجزاء هذا الدليل على السؤال الثاني من المحجوب قوله والا لم نعد اي لو لم نعلم الماهية بجميع الاجزاء لم نعد التحديد بالماهية المحدودة ضرورة كون التحديد لا يفي له الا ذكر جميع الاجزاء لكنه مفيد عندكم واذا كانت معلومة لنا كان معرفا للمعرف فلا توقف اصلا ولا يكون الجزء معرفا وهو المطلوب قلت فيه نظر لجواز ان لا يكون الجزء معرفا بل يكون كليا بديهيا لكن لا يكون الذهن متوجها اليه لا يلزم ان تكون الماهية معلومة قوله والا لم نعد

لانه لم لا يجوز ان يكون الاجزاء على انفرادها معلومة الى هكذا وجهوه
واقول الاولى ان يقال في توجيهه انا على تقدير ان يسلم ان جميع
الاجزاء الماهية وتوقف تصور الكل على تصور الاجزاء لا نسلم توقف العلم بشيء
وذلك ان المعرف هو صور مجموع الاجزاء والمعرف هو ان تحفظ في الذهن
صورة كلية جزئية مطابقة لتلك الصور المجموعة صور الاجزاء هو الكل
وصورة مجموع الاجزاء هو المحدود ولهذا لا يلزم من تصور الاجزاء قوله
ولا يلزم من تصورهم افادة العلم بالاجزاء على تقدير تسليمها العلم بالماهية
عدم افادة التحديد اياه قوله اذا كان كما ذكرنا انفسخ
استحق العوضات او الزائدات مع وضعات تلك الحصة
قوله واما المفرد اما الرسم المفرد فلعدم اذ الرسم قولنا
وذلك مما اقام النظر والنظر ترتيب ما علمت وقيل المفرد غير
مساو فلا يصلح للتعريف لان معنى شيء فرد كذا وهذا المعنى نظرا الى
مفهومه مما لم يتصور فيه امر لا يصير منتقلا بخصائص فيكون من حيث
المفهوم اعم وفيه نظر لانه لم تسلم ان لا يكون الخاصة والفصل بما ذكروها
مساويين كما ان الحال ليس كذلك وذكر الامام نصير الملة والحق والدين
الطوسي رحمه الله في رسالته الاشارات على ذلك وجهين الاول ان
الواجب منه لا بد على الرسم بالمطابقة والا لكان ايجابا لا بد عليه الا
بالالتزام ولا بد من قرينة عقلية موجبة لنقل الذهن من اللازم
الى الملزوم والتصريح بتلك القرينة ينقض الغرض بازالتها فكان الدال
بالكلية سقيما لا شيء ولهذا الثاني ان انتقال الذهن من شيء الى
شيء على سبيل اللزوم امر ضروري ليس للصناعة فيه مدخل والانتقال
من الحدود والرسوم الى المطالب صناعي وانما يتعلق بالصناعة
تاليف المفردات لا غير فهي لا تكون الا مولفة وذكر غيره وجها اخر في
ذلك وهو ان ذلك المفرد اما ان يدل على تلك الماهية بالمطابقة او
بالتضمن او بالالتزام فان كان الاول كان مرادفا لاسمها فكون تعريفا

الحد قلت ممنوع وانما يلزم ذلك ان لو كانت الاجزاء حاضرة باكرها
غير العقل انه لم يعلم الماهية لكنه ممنوع فان الذهن ذاهل عنها
لكنها بحيث لو توجه اليها حصلت بالكسب ثم اذا حصلت لا يمكنه
تحصيلها ذكر المعرف الذي عرفها فيحصل الماهية به لا بسائر
الاجزاء لم قلتم ان الحال كذلك لا بد له من دليل قوله ولو سلم
هذا اعتراض على الحد دليل لك وهو ان تصور الكل يحصل
العلم اختصاصا ما لا نسلم تصوره تصور الكل اذ لو سلم
الخ قوله هذا يعتمد بدليل انه لا معرف اصلا لانا نقول لو لم يكن
متصورا وكان متصورا يلزم من تصوره تصوره فلا يمكن التوقف
به وان كان متصورا فلا يحتاج الى توقف و
لانه لو توقف في تصوره لكان لا يمكن الا بتركيب معلوما
لانه اذا لم يكن التركيب معلوما لا يكون المركب معلوما قوله تصوره
اي تصور المعرف فان كان الخارجي قوله فان كان اللازم متصورا فلم
نظر لجواز ان يكون متصورا للمحدود ويكون ان لك ذاهلا عنه و الا يلزم
ذلك قوله اما العدول عن ذلك ومن لزوم الدور و التسلسل بناء
على تغاير جهة التوقف ومعرفة ما عداه لا مفصلا وانضاح
ان يكون لشيء وصفات احدها اذا عرف له علم ان الآخر مختص به
من غير الاحتياج الى معرفة كل واحد واحد مما عداه لا بد لذلك
من دليل ينفيه قوله وتستغرق في التوقف فلك ممنوع و انما يلزم
ان لو لم يكن تصور اللازم لا بد تصور الخارجي لكن ذلك ممنوع وايضا
فهذا الكلام في الواقع على مطلوبكم فانا قد ذكرنا مستدرك قوله
امكن التوقف في المعرف على التوقف بالمجهول قوله بل الجواب
ان الاجزاء انما لم يجز ان يكون التوقف بعض الاجزاء مع انه
لا توقف شيء من اجزائه قوله لو كانت الاجزاء كما ذكرها معلومة
كانت الماهية معلومة قلنا لانا قوله والا لما افاد التحديد قلنا

للمعنى بقيد في الموقف الحقيقة وان كان الباقي كانت دلالة
على الماهية اخص من دلالة اسمها فمرة ان اسمها دلالة حقيقة
ودلالتها مجازية والمجاز اخص والاخص لا يصلح للتوقف عليه لكونه
اخفى فكيف انتقال الذهن الى معنى اللفظ اسبق من انتقاله الى
الماهية فمرة ان الحقيقة اسبق يلزم الاخلال في الفهم المقصود اي المعنى للاتفق
لانتقال الدليل بعينه قائم في المركب فلا توقف بالمركب انتفاء وانتفاء المقصود منه
لزوم الاخلال في الفهم والتوقف بالاخفى لان النقصان في الحد الناقص
والرسم الناقص الى بالمفرد الماهية لا الى نفس الماهية ودلالة ذلك المفرد
على المعنى الحقيقة فلا يلزم شيء مما ذكرتم لانا نقول مجاز في المركب
انه دال بالمطابقة ولا يلزم من دلالة المركب مجازا دلالة جزء منه على جزء
وضعه والمركب مطابق بحسب وضع كل جزء جزءا من المعنى ولا يلزم
توقف الفهم لان الاسم يدل بالمطابقة عليه اجمالا والمركب
يدل عليه بالمطابقة تفصيلا والحواب عن الثاني ان القصد الى الميز
كما قلتم لكن نحن ان نعلم انه ميز لا لنفسه وذلك انما يحصل بانفهام
شيء آخر معه ليعلم انه وصف لا لنفسه وفيه نظر قوله وعن الثاني لجواز ان لا يحتاج الى ذلك
هذا منع للحصر في كونه مشعورا به او غير مشعور به فيقال لم لا يجوز ان يكون كلهما لكن
كل واحد باعتبار آخر واستحاله طلب مثل هذا ممنوعة قوله بسيطة اي لا جزء لها قوله وكل
واحد منهما فهذه اربعة اقسام قوله واما الرسم الناقص فمثلها لان عند المصنف هو المركب
من العرض العام والخاصة قوله في انواع الجمع هي جمع جمعة وهي مرادفة للدليل العلم بوجوده م
قوله المدلول يلزم المراد بالمدلول في هذا التعريف المدلول اللغوي حتى
لا يلزم الدور والمراد بالالزوم اعم من اللزوم بوسط او بغيره ليشمل جميع اقسام الدليل
والمراد بالعلم ما هو اعم من اليقين ليشمل ما يفيد الظن بالمدلول وقوله ما اشار الى
التصديق اذ العلم يطلق على المركبات ووجود المدلول اي تحققه في نفس الامر حتى اندراج جميع اقسام العلم الاستدلالي والاقتراني الى
يدخل المدلول العدمي قوله فاما ان يستدل اقسامه ثلثة لانه اما ان يستدل المتصل والمنفصل
بثبوت حكم كل امر على ثبوته لنوعه او ثبوته لامر على ثبوته لكل جزئيات احد قسميه فما ذكر غير ظاهر س

وسمي القياس او يستدل بثبوت حكم جزئي لامر على ثبوته لكل الجزئيات التي للذلك
الامر ويسمى استقراء او يستدل من ثبوته لجزئي على ثبوته لآخر وهو التمثيل
فالحاصل انه اما استدلال بكلي على كل او بكل على جزئي او بجزئي على كلي او بجزئي
على جزئي قوله بالكلي على الجزئي مثاله كل انسان حيوان وكل حيوان جسم واما استدلالنا
بالحكم الكلي على الحيوان بالجسم على ان الجسم ثابت لبعض جزئياته وهو كل افراد الانسان
فقلنا ينتج كل انسان جسم قوله او احد المتساويين مثاله كل انسان ناطق وكل
ناطق متعجب فانا استدللنا بالحكم الكلي على الناطق المتساوي للانسان بالمتعجب
على ان ثابت لكل افراد المساوي الآخر اعني الانسان فقلنا ينتج كل انسان متعجب
قوله او بعكسه ويسمى استقراء وهو ان يستدل بالحكم الجزئي على الحكم الكلي صور كل
وذلك اما ان يكون استدلالا بالثبوت لكل الجزئيات واحدا واحدا بحيث يستوعب
الجميع او لا بحيث يستوعب الجميع ويسمى الاول الاستقراء التام والثاني الناقص
مثال الاول كما يقال كل جسم اما حيوان او نبات او جماد وكل حيوان متحيز وكل نبات متحيز
وكل جماد متحيز فيلزم الحكم الكلي وهو كل جسم متحيز مثال الثاني ان يقول كل حيوان اما طائر
او انسان او بقر وكل طائر يحرك فكه الاسفل عند المضغ وكذلك كل انسان وكذلك
كل بقر فيلزم بقول فيلزم كل حيوان يحرك فكه الاسفل عند المضغ وهو لا يعد التتبع
لجواز خروج جزئي عن ذلك الحكم كالتمساح في مثالنا قوله او بحربي على جزئي هي لغير
كما يقال السما حادث لان البيت حادث والجامع الاشتراك في الجسمية قوله
يعرف ثانيا بالدوران اما الدوران فكما يقال في المثال المتقدم الحدوث دائر مع
الجسمية وجودا وعدما اما وجودا ففي البيت واما عدما ففي الواحد والدوران
يدل على علية المدار للدائر فالجسمية علة الحدوث واما السبر فكما يقال الحدوث
لا بد له من علة وهو اما الوجود او الجسمية لا ناسبر او تفحصنا فلم نجد له علة سواهما والاول
ليس بعلة والا لكان الواجب حادثا قطعا والطريقان للعدمان السبر ل
لان الجزء الاخير من الشيء دائر كذلك وليس بعلة وكذلك الحصر في الثاني ممنوع وايضا الثاني م
جاز كون خصوصية الاصل شرطا او خصوصية الفرع مانعا قوله او لغيرهما
كالمناسبة والاجماع المذكورين في كتاب المنهاج قوله الثاني في القياس واصنافه مع

اعلم ان الاضاف انما يمتاز الاباعتبار ات والانواع لاتمتاز الا بالذاتيات والاقسام
فتمتاز بهما فالقسم اعم من النوع والصنف اذا عرفت ذلك فنقول انما رسم افراد القياس
بالاضافات لاشتراكها في الحدود الستة ورسم افراد الحجة بالانواع لاختلافها في الحد ورسم
افراد المعرف بالاقسام لان بعضها قد يكون بالذاتيات كما في الحد التام والناقص
وبعضها بالعوارض كما في الحد والرسم هكذا قالوه وفيه نظر فان الاقتراني
والاستثنائي يختلفان في حدود القياس المقومة له وايضا انما كان يجب
الاتحاد بهما في النوع لو كانت اجزاء محمولة لكنهما ليسا كذلك قوله القياس قول
مؤلف قول جنس وما بعده فصل فقوله مؤلف من اقوال يخرج القضية
الواحدة المستلزمة لعكسها وعكس نقيضها وكذب نقيضها وداخل في القياس
المركب والبسيط وقوله متى سلمت يدخل كاذب المقدمات وصادقها والمراد
باللزوم اعم من ان يكون بينا او غيره والضمير في عنه راجع الى القول المؤلف
وقوله لذاته يخرج ما اذا كان اللزوم بواسطة مقدمة اجنبية كما
في قولنا آ ب و ت ب ح ينتج آ ب و ح بواسطة قولنا مساوي
المساوي مساو ويخرج ما اذا كان اللزوم بواسطة عكس نقيض كبرى القياس
كما في قولنا جزء الجوهر يوجب ارتفاعه ارتفاع الجوهر وكل ما ليس بجوهر لا يوجب
ارتفاعه ارتفاع الجوهر ينتج جزء الجوهر جوهر بواسطة ضم الصغرى الى
عكس نقيض الكبرى وهي كلما لا يوجب ارتفاعه ارتفاع الجوهر فهو جوهر
وقوله قول لقوا احترازا عن مجموع المقدمتين كيف كان فانه لا يلزم
احدى المقدمتين مع انه ليس بقياس بالنسبة اليهما قوله
والاول وان يستدل بوجود قدمه على الآخر لانه وجودي والآخر عدمي
قوله على عدم اللزوم وللعكس يجوز ان يكون اللازم اعم وقوله
على عدم الآخرة الحقيقة ومانعة الجمع قوله او بعدمه على وجوده في
الحقيقة وما
ما قلنا فيكو
الاستثنائي المتصل قوله في القسم الثاني اعني القياس الاستثنائي

قوله والباقي على اربعة اوجه واعلم ان الثاني ينقسم بالقسمة
الاولى الى ستة اقسام لانه اما ان يركب من حملات صرفة او متصلات
صرفة او منفصلات او من مختلطات لكن المصرح الاول
لانه المشهور ولانه اصل الباقي فاستغنى به عن الباقي
قوله لانه لابد له من امر يناسب طرفي المط كما كانت
النسبة من طرفي المط مجهولة لكونها مكتسبة بالقياس احتيج
الى امر معلم نسبته تلك النسبة ولابد ان يكون حاله نسبة الى
طرفي المط اما بالموضوعية او بالمحمولية او بهما او بالتقوم
مقامهما ايجابا او سلبا والا لم يفد القياس اذ مالا
مناسبة بينه وبين المط لا يفيد معرفته ضرورة و
ذلك هو الاوسط ولعل لهم يمنع عدم افادة ما ليس له
شيء من المناسبات المذكورة والحق انه لما كان ما شانه
ذلك مضبوط القواعد مبرهن القوانين قطعي
الايصال فعالس كذلك لم يتمكنوا من ضبطه ولم يمكنهم
اقامة برهان عليه بحيث يكون كلما قانونا كما هو
المعهود من هذه الصناعة اشترطوا وجود وسط
شانه ذلك قوله يصدق الاوسط على كل الاصغر
صغرى موجبة كلية قوله او بعضه صغرى موجبة
جزئية قوله ويصدق الاكبر على كل ما يصدق عليه
الاوسط موجبة كلية كبرى قوله او سلب عنه كبرى
سالبة كلية قوله على صدق الاكبر على كل الاصغر

نتيجة الضرب الاول قوله او بعضه نتيجة الضرب الثاني قوله
او سلبه عن كله نتيجة الثالث قوله او بعضه نتيجة
الرابع قوله بصدق الاوسط على كل الاصغر وسلبه عن
كل الاكبر اشارة الى الضرب الاول قوله او بعضه
اشارة الى الضرب الثاني قوله على سلب الاكبر عن كل الاصغر
اشارة الى نتيجتهما قوله بشرط لزوم نقيضه زمان السلب
والايجاب او نقيضهما دائما اذ لولا احدهذين لزم
عقم القياس مثلا اذا قلنا لاشيء من القمر بمنخسف
وقت التربيع وكل قمر منخسف وقت تربيعه
الارض بينه وبين الشمس ينتج لاشيء من القمر بقمر والحق
كل قمر قمر قوله او اخذهما عليه والاخر على
بعضه اشارة الى الضرب الثالث و
الرابع منه فان الاخر الصادق على البعض ان كان
هو الاصغر فهو الثالث والا كان الاكبر فهو
الرابع قوله على صدق الاكبر على بعض
الاصغر اشارة الى

نتيجتها ضرب ثلثة من

قوله او بصدقه اي الاضو على بعضه اي الاوسط وسلب الاكبر عن كله
اشارة الى الضرب الخامس من قوله على سلب الاكبر اشارة الى نتيجة الضرب
الثاني والخامس والسادس قوله والرابع ان تستدل
بشرط انتاج الشكل الرابع اعني ان الاول ان لا يجب ان يكون حسان لان
مقدمة والا مقدمتي الاولى اذا كانت الصغرى موجبة جزئية الثاني
اذا كانت الصغرى موجبة جزئية يجب ان تكون الكبرى سالبة كلية و
ضروريه حتى الموجبة الكلية صغرى مع السالبة غير السالبة الجزئية والموجبة
الجزئية صغرى مع السالبة الكلية والسالبة الكلية صغرى مع الموجبة
الكلية وتنتجه تلك موجبة جزئية من الضربين الاولين وسالبة
كلية من الثالث وسالبة جزئية من الرابع والخامس ونظهر ذلك
من كلامه قوله بصدق الاضو اشارة الى الضرب الاول
منه وهو من موجبتين كلية قوله وصدقه اي الاوسط قوله او
بعضه ان الاكبر اشارة الى الضرب الثاني منه وهو من موجبتين و
الكبرى جزئية قوله على صدق الاكبر اشارة الى الضربين الاول والثاني
قوله او بصدقه اي بصدق الاضو على كل الاوسط او بعضه وهو
اشارة الى ضربين منه وهما الرابع والخامس اما الرابع فمن كلية و الكبرى
سالبة واما الخامس فمن موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى و
اشار الى صغرى الرابع بقوله او بصدقه على كله والى كبرى الخامس بقوله
او بعضه والى كبريها بقوله وسلب الاوسط عن كل الاكبر قوله على سلب
الاكبر اشارة الى نتيجة الضربين الرابع والخامس قوله عن كل الاوسط
اشارة الى الضرب الثالث وهو من كلية و الصغرى سالبة قوله
على سلب الاكبر اشارة الى نتيجة الضرب الثالث قوله في مواد الحج
من القضايا التي تتالف منها الحج وحيث فرغ من بيان صورها وكان
الامتياز بين البرهان والخطابة والمغالطة بالمادة شرع في بيانها
قوله عقلية او نقلية لان مقدماتها ان كانت ماخوذة عن العقل

اللائي منه قوله او
بعضه اشارة الى
الضرب السادس
منه قوله او
بصدقه على بعضه
وسلب الاكبر عن كله
اشارة الى الضرب
السادس

الاول والثاني لانه لا يقال الحصر ممنوع لجواز كونها مركبة منها
لانا نقول لا نعلم ذلك اذ ما لم يعلم صدق الناقل والمنقول عنه عقلا
لا يفيد قوله على ما النقلية ما تركب منها وبوكد ذلك يوضحه للنقلية بعد
هذا قوله احدها اي بمقدمات البرهان والخطابة قوله مغالطية
وسفسطية ايضا قوله والبواقي التقسيم وحيث كانت مقدمات
البرهان قطعية فلا بد من انتهائها الى مقدمات بحيث لا يحتاج بها
من غير احتياج الى مقدمات اخرى دفعا للدور والتسلسل فاذا ان
تذكر تلك المقدمات ليكون الباحث في مباحثه على بصيرة وهي ما هو ذا
تعدادها وهي ستة وقيد في الانحصار الجازم بها اما العقل وحده
او الحس وحده او كلاهما والاول اما ان غريزية غير تصور الطرفين
وذلك الاوليات او مع ضميمة غيره اما غير منفكة عن تصور الطرفين وهي
قضايا قياساتها معها او منفكة وذلك يتأتى الاولية والثاني المشاهدات
والى ان احتيج الى تكرر المشاهدة المرة مرتين فهو التجربيات
والا فالحدسيات وانت تعلم ان هذا الحصر بحسب الوجود لا يجب الامر
فيه قوله العقل بحركة او الحس او كلاهما قوله اوليات لجزم العقل
بها اولا من غير احتياج الى امر ما خارج مغاير تصور الطرفين قوله او
بواسطة اي بواسطة لا تغيب عن الذهن عند تصور الطرفين كقولنا
الاربعة زوج فان حد الزوج عليها بواسطة انها منقسمة بمتساويين
وكل منقسم بمتساويين فهو زوج ينتج الاربعة زوج ويوضح هذا
الوسط لم يجزم العقل بحمل الزوج عليها وشبهه لذلك فاما اذا اقترنا
الى النتيجة والا ربما غفل فانتشر وذهب زوجيتها ولم يجزم بها حتى يعلم انها
منقسمة بمتساويين بعد ذلك يحصل الجزم بزوجيتها لكنه عند تصور الاربعة
لا تغيب عن الذهن قوله او الحس ظاهرا كان كالنار حارة او
باطنا كالعلم بالمتألم او خرجات والحق ان الحاكم بهذه الاحكام
ليس هو الحس بل العقل بمعونة الحس كما بين في موضعه قوله عن محسوس

انما شرط ان يكون محسوسا لانه لولاه لم يحصل الجزم بالاخبار الكثيرة لانه
ان كان نظريا فالجزم به انما يحصل بالبرهان وان كان ضروريا فيمتنع تصور
الطرفين ولا شك في انه لو اخبر جمع الناس عن قدم العالم لم يحصل الجزم
به الا بعد دليل وشرط كونه ممكن الوقوع اذ لولاه لكان ممتنع الوقوع
والاخبار به محالا وليس من شأن العقلاء الجزم بوقوعه واعلم ان الحاكم
في هذه القضايا هو العقل دون الحس لكنه لما كان العقل انما يجزم
بهذه القضايا بواسطة القياسات وهي مركبة منه لاستعانة في
هذا العلم بحس السمع فلذلك قال او كلاهما والحس هو حس السمع قوله
او غيره اي او كلاهما والحس غير حس السمع اعلم ان السمع انما يحتاج العقل
في جزمه بالحكم فيه الى تكرر المشاهدة بان يترتب شيء على غيره مرارا كثيرة
مع قياس خفي منهم التجربيات وان كفى مرة او مرتين فيسمى بالحدسيات
بالتجربيات قضايا يحكم العقل بها بواسطة تكرر المشاهدة مرارا ثم
ينضم اليها قياس خفي وهو ان وقوع هذا المكرر على وتيرة واحدة ليس
باتفاقي والا لما كان دائما ولا اكثريا فهناك لا بد وان يكون لسبب وان لم يطلع
عليه حسنا ولا يظن ان هذا دور لان النفس بسبب التكرر
انما حكمت ان القياس الخفي المذكور يستعد لنيطان العلم من المبدأ
الفياض وان لم تعلم السبب عينا قوله منقادا ومن الكمي و
التراث الموقعة للتقيين ههنا اختلاف بيانه النورية بحسب بعده
وقربه منها والخوف عند الحلول وعدم النور فيه عند انكشافها قوله
مرارا الى حيث تزول موانع النفس التردد وتذعن النفس لذلك
الحكم قوله حدسيات تلك الحدسيات منها ايضا قياس خفي وهو انه
لو لم تكن النور من الشمس مثلا لما استمرت الاحالات النورية ولما
كانت مناسبة قوله بالتجربيات وهذا جمع المصنف فيها فالفرق بينهما ان التجربة
تحتاج الى فعل تفعله الانسان والسبب فيها معلوم اما من حيث الماهية
او من حيث السببية او منهما بخلاف ذلك في الحدسيات اذ السبب غير

سوا كان آحادا او
تواترا او مختلطا ح

مثل الظلم قبيح ص

يتعين هناك ولا يحتاج الى مباشرته قوله واما الظنيات وهي مواد
الخطابة قوله يجوز امر جوحا كما يقال فلان يطوف بالليل فهو سارق
بناء على الظن الى حد بان كل من يطوف بالليل فهو كذلك قوله
واما المجهول فما اعرف اي مقدمات قوله الجمهور من الناس
قوله لمعلمه عامة فسد بحث لان المجهول يجب فيه اعتراف الجمهور له
ذلك في المجهول المطلق المسماة بالبديهيات واما الخاصة باهل علم
وصنعة فلا والفرق بين المجهول والاوليات ان العقل لا يحكم بالمجهولات
مع قطع النظر عن العادات والتجارب ونحوها بخلاف الاوليات ه
تعلق بقطاعة احوالهم قوله والعدول حتى هذان مثالان لما اعرف
به لمعلمه عامة قوله وكيف كان فمذموم مثال للخبيث والمثال الاخير
للرقة قوله او حال خصم هذا النوع من القضايا اقوى تاثيرا في
النفس من المجهول الذي ليست باولية فان الانسان لو فرض انه
خلق دفعة صحيحا عاقلا فانه يجزم بها دون المجهول وهي تشارك
الاوليات ولولا ان العقل والشرع يدلان على بطلانها لعدت من
الاوليات والفرق بينها وبين الاوليات ان الوهم ساعد العقل
في مقدماتها فاذا وصل الى النتيجة بقبولها كان عدو الوهم في
ان الميت جماد والجماد لا كفء منه واذا استند العقل ان الميت
لا كفء منه بناء الوهم عن قبول ذلك ورجع الى حكم الاول وهو ان
الموتى في قبور هم يجب ان كافئهم وانتفاؤهم بالعراف كل جسم
مركب وكل مركب ممكن فلو كان اسد حيا لكان ممكنا فان الوهم ينازع
في ذلك وفي هذا المثال نظر اذ احكام الوهم جزئية قوله فما ادى المخالطة
قوله لترغب النفس في ذلك كما يقال في ترغيب النفس في شرب الخمر انها ماؤه
سكارة والترغيب في شرب الدواء انه جلاب مروق صاف ويقال لتنفير
النفس عن العسل انه مرة مقياءة وعن اللحم انه يجعل البطن معبرة
منتنة وهذه كلها من الشعرية الكاذبة قوله صادقة اذ ليس من شرط

التخيل الكذب قوله الشعرية لانها مبادئ لها اذ الغرض من الخطابة
الترغيب والترهيب وتزويجها الاوزان المطبوعة والاصوات
الطيبة والالحان الحسنة قوله والبرهانية ما صح ان الحجة المتعلمة
فيه مؤلفة من مقدمات صح نقلها الى قوله تعلمه سواء كان احادا
او تواترا او مختلطا قوله صدقه اي صدق من عرف قوله وهم الانبياء لدلالة
القعل على صدق اقوالهم قوله وهو اي ما صح نقله قوله اذا تواتر بان
بلغ عددهم عددا يفيد الخبر بعدم تواطئهم على الكذب او لولاه لجاز
تواطئهم فلا نفيد التفت وقيد بقوله عندنا لانه اذا تواتر عند غيرنا لا
نفيدنا التفت بما افاده قوله وعلما عقيه او لولاه لجاز
تزويرهم وكذبهم فما نقلوه فلا يكون الالفاظ المستعملة في الدليل دالة
على المطلوب منه قوله رواة العربية اي مفردات لغاتها ونحوها
وتعريفها قوله وعدم الاشتراك او لولاه لجاز ان يكون المراد من
المنقول غير ما فهمناه منه بل معنى او مشارك له في اللفظ المنقول. الثاني
قوله والمجاز او لولاه لجاز ان يكون المراد من ذلك اللفظ غير
مدلوله الحقيقي قوله والاضمار او لولاه لجاز ان يكون المراد غير ظاهر
اللفظ قوله والتخصيص اي في الاعيان او لولاه لجاز ان لا يكون
المراد جميع الافراد فلجاز ان يكون الخطاب مع جمع مخصوص في الحكاية
فلا يتم الدليل فيها قوله والنقل او لولاه لم يتعين المدلول الحقيقي
قوله والنسخ وهو التخصيص في الازمان فلولاه لجاز ان يكون الحكم
مخصصا بالزمان الذي قبل النسخ قوله والمعارض العقلي كما في قوله تعالى
الرحمن على العرش استوى فان ظاهره يدل على استقراره على العرش كما فسره
ابن عباس يعارضه المعارض العقلي وهو الدليل القطعي الدال على استحالة ذلك
قوله اصل النقل او لولم يقع دليل على صدق المنقول عنه لا نفرض قولهم على
اصله فلا يكون دليلا قوله لكنه اي الفرع لان صدق الفرع مبني على
صدق الاصل فلو لم يصدق الاصل لم يصدق الفرع. واعلم ان اقامة الدليل

على انتفاء هذه الامور مقدرا او مقدرا جدا وذلك يلزم منه ان لا يحصل
لنا من لفظ يقين اصلا لكنا نجزم في بعض الاحوال حالة ما بطبية بعض
الناس بان مراده كذا من غير تردد في ذلك والحق الدليل اللفظي
اذا افضى الى قرائن حالية او مقالية مما هن او متواترة طابق
في حصول اليقين عندها قوله في احكام النظر لما فرغ من قوانين
النظر اشار الى احكام منه قوله ان النظر الصحيح اي المستجمع لسائر
شرائط الصحة يفيد العلم اي اليقين في الالهيات وغيرها قوله مطلقا
وقالوا الا طرق ان العلم مسوى الخ قوله في الالهيات فانهم قالوا انما
موجد في الالهيات بالاخرى والالبق واما باليقين كما في الحدسيات
فلا قوله انه من علم سواء كان بالفرض او بالدليل قوله ومن
الناني عدم هذا في الاستدلالي وما تلوه في الافتراضي قوله قطعا
فعلم منه ان النظر الصحيح يفيد اليقين في الالهيات لان الناني
منها والاول عام لها ولغيرها فسقط كلام المصنف قوله العلم بان الخ اصله
اي لو كان النظر يفيد العلم لكان العلم بان الخ قوله لما بان
خلافه كما في سائر الفروريات قوله عاد الكلام الخ اي النظر الذي
وعاد الكلام فيه لازم الناني بانه ان كان ضروريا لما بان خلافه
وان كان نظريا احتاج الى نظر آخر وتسلسل قوله ولزم التسلسل لكن
الثاني يتم بما قبله فكذا المقدم قوله الثاني المطلوب توجيهه انه
لو كان النظر مفيدا للعلم المطلوب فذلك المطلوب ان كان معلوما الخ
قوله كيف يتوهم اي كيف نعلم انه مطلوب لانه قبل حصول العلم لا شعور له قوله
اصلا قوله الثالث ان اندفع اي لو افاد النظر علما لكان يقوى على
استحضار المقدمات الموجبة لذلك العلم لامتناع حصول ذلك العلم بدون
موجبه والمقدمة الواحدة لا تفي اما بالفرض او باللزوم كما مر الاخر ضائعة
لا فائدة فيها لكن الثاني باطل لانا نجد انفسنا الخ قوله بان العلم
اي نحن نعلم ان ضروري قوله لو كان كذلك لما ظهر خلافه فلما ظهر خلافه

علم انه غير ضروري اما نظري فلا يخلو اما ان يكون نظريا
جليا او خفيا او صوريا او من جهتها والنزاع في ذلك لا يتأتى هذا
القدر كاف في الجواب فتدبر قوله وباستلزام المقدمتين على الترتيب الخاص
لضروري ضائعا لا حاجة اليه في هذا المقام لانا نقول لانا نكون ضائعا
بالجواب الاول ذلك المذكور وتقريره انا نعلم بخيار انه نظري ولانا
نعلم ان تسلسل لكن يجوز ان يكون حصوله عند مقدمتين لزوم احداهما ضروريا الاولى
ان تسلسل الخفي لازم عند مقدمتين حقيقي بالفرض وهذه ظاهرة الثانية
كما ذكر في المنطق والثانية ان كل لازم بالفرض لضروري علم مطابق بالفرض
فاذن يلتجئ القياس علم مطابق بالفرض وهذه النتيجة نظرية مستفادة
من مقدمتين ثم ان التجئ القياس المفروض علم بالفرض بدهي يحصل
من تفي تصورها فسقط التسلسل قوله وعلى الثاني اي انا نختار انه
مجهول قوله فحينئذ لا يمكنه ان يعلم انه مطلوب بعد حصوله من النظر
فلا ممنوع وانما يلزم ذلك ان لو كان مجهولا مطلقا ليس كذلك بل لا يجوز
ان يكون طرفاه معلومين ولا نعلم ان النسبة واقعة بينهما او لا واقعة
ام ليست فالمطلوب يعني النسبة فاذا حصل اليقين بوقوعها بين طرفيها
من النظر علم انه مطلوب وتميز عن غيره بواسطة تصور طرفيه المعلومين
وهذا الجواب مخصص بالتصديقات ويعلم من الجواب عن النظري
التصور ايضا وهو ان يقال يعلم انه مطلوب لانه مسبوق بوصف وهذا
جواب عام جدلي وهو ان يقال لم لا يجوز ان يكون معلوما مجهولا من وجه مطلقا
واذا حصل من الدليل علم انه مطلوب من ذلك الوجه فالا يلزم من ذلك
من دليل قوله وعلى الثالث منع بطلان اللازم قوله طرف الرطب
لا يقال ليس هناك قضيتان لان الحكم باللزوم او الفساد احد اجزائها
كونها قضية لانا نقول الاخبار انما هو الحكم باللزوم والفساد وهو مسبوق
تصورها فحينئذ السبق كون تلك القضية هذا ما قالوا في الكلام على السؤال قوله
الاول ان التصديق اي لو افاد النظر الالهيات تصديقا

الى امر الى ذات الله و حصول النتيجة موقوف على حصول المقدمتين لكن
ذات الله ليس بمعلول له قوله ان قيل اقرب الخ اى لو افاد النظر في
الاكتسابات لافاد وما هو اقرب الاشياء الى الانسان وهو هويته لكن التالى
باطل لانك ترى في مباحث الخ قوله وكيف هو فاطلبه واذا كان النظر افاد اقرب الاشياء
الى المعلوم له بعد العلم بالظهر الاشياء الى معلوم ثم اطلبه ما بعد هاء المعلوم
والاوهام وهو ذات الله جل اسماؤه قوله باعتبار الحقيقة
قوله كذلك اى معلومة باعتبار فيجوز ان يثبت له امر قوله دليل
على عشرة توضيحه ان منع بطلان التالى قوله للاخلاف قلنا ان
الاخلاف لا يفيد ذلك لجواز ان يكون انكار بعضهم او كلهم غير مستند على
كل الشرائط بنوعها ذكروه دليل على عشرة الخ قوله الا الاول فراد الذين
لم يتزلزلوا عن اعتقادهم بادنى شبهة وليس الكلام في العرب في
الامتناع وما ذكرتم لا يدل عليه قوله فروع على ان النظر الصحيح يفيد
العلم مطلقا قوله بعد الذهن كحصول النتيجة من المبدا القاصر في التالى
الكلية والا شاعرة كمن المبدا هو الواجب بتوسط المعقول عند الحكماء
وعند الاشاعرة هو الواجب بلا وسط بل ابتداء قوله تفيض عليه اى
على الذهن من الله تع قوله عقيب اى عقيب النظر الصحيح قوله عادة
اى بحكم ذلك دائما من غير ضرورة يعني انه لا يمتنع ذلك ان يحصل ذلك
من الله عقيب وهذا بناء منه على صلب مذهبه وعند الاشاعرة
الله ولا يجب على الله تعالى شيء واعلم ان الفعل المكرر دائما من الله تع
مع امكان تخلفه كالجوع عقيب الشبع عند الاشاعرة واقع عادة و
الفعل غير المكرر او المكرر قليلا يقولون انه الخارق للعادة قوله
وجوابه اى بمنع ان لا يحصل عقيب النتيجة من المبدا القاصر فان
القائل قد تم قبوله حصول المقدمتين على الوجه الصحيح فيجب وقوع الفعل
من الفاعل عند الاستعداد التام من القابل هذا على قواعدهم قوله
وقولنا اعلم ان كل فعل تصدر عن فاعله بلا واسطة سمي عند المعتزلة

فاطلبه

ع كالشبع عقيب الاكل

بالمباشرة كالاعمى ومن الحيوان والصادر منه بواسطة سمي عندهم توليدا
كالحركة الصادرة عنه بواسطة الاعماد وقولنا في النتيجة حصلت من الناظر
وجوبا لكن بواسطة المقدمتين فكان ذلك توليدا واجابوا عنه بعد
وقوعه النظر وقوع المعلول بعد العلة التامة ومثلوه بالحركة والمفتاح مثال
للتوليد فان حركة المفتاح صادرة عن الفاعل بواسطة حركة اليد
قوله فاورد ان في قول المرتضى قول ببيان وسيجيء ذلك فيما بعد
قوله ابتداء والشيخ ايضا ممن قال بعد علم لكن فسر مبتدا اليه تعالى
ابتداء فسقط كلام المرتضى فان اراد تصحيح المذهب الاول لزمه ما ورده
معتزلة وهو انه لا يجب على الله تعالى شيء قوله الثاني في الاكتساب اى بالحق
انه لا بد في الاتيان بعد استحضار المقدمتين من ملاحظة الترتيب و
الهيئة الفاصلة بينهما اى الجهة التي صار النظر الصحيح لاجلها موديا الى
المطلوب فان يعلم كيف اندراج الاطراف تحت الاوساط فان حصول
المقدمتين وحدهما من غير ملاحظة هذا المعنى لا يكفي في الاتيان اذ لو كان كذلك
لما كان تفاوت الاشكال في جلاء الانتاج وخفائه اذ نسبة المقدمتين في
كل منها حاصلة لكن الثاني باطل فعلم ان الاتيان بالعلم بالاندراج لا بد منه في
العلم بالانتاج بل ذلك ضروري لا حاجة له الى الدليل قلنا لما كان
في امكان حصول العلم بالمقدمتين بدون حصول العلم بالاندراج نظر
قال المصنف الانسب ان يقال الحق وقيل يجوز ان يكون الاختلاف من الاشكال
في الجلاء والخفاء لا لتذكر بل بواسطة وضع الاوساط في الاشكال فقد يكون
بين قوله الثاني سدا اى الذي لا يشتمل على سائر شرائط العلم اما فرضه اما ان او مرجوحة
الحصول او مرجوحتها قوله لا يستلزم الجهل اى بعض منتجه كالمركب من نفس عالم قوله
المركب معطوفا على اما ان والحصول صحيح يستلزمه ضرورة لان مراده عند من العالم ويجب
وكل واجب معدوم عند من العالم معدوم بالضرورة فقد يستلزم الجهل ولو كانت الحصول
حاصلا اى ما ان فاسدا فلا يستلزم لفقد المستلزم بالفتح هو الشرط المرتب على الوجه العاصر

ع منها

قوله الاول انه جوز ان الموضوع المطلق جزئي مقولي للامر العام غير الحاصر وموضوعي
منصور بالبديهة يجب ان يكون جزئيه بديهيا لو كان كذلك كان بعض موضوعي
موضوعا فاعل حسب فلا يكون بديهيا وفيه نظر لجواز ان يكون الموضوع المطلق
جزئي موضوعي كلي بنوعي عرضي عام له لانه مقابل بالتقسيم على الموضوعية
اذ لا يراد بالمقولي الا ما يقابل الموضوعي وهو ما يقابل بالتقسيم على
حصوله في البديهي فلم ولا يحصل الغرض قوله بتصور الموضوع الامر المصور
لقوله التصديق والجزء السابق الموضوع على الكل قوله هل الاول
او الثاني الموضوع وهو بديهي قوله قبل ان التصديق موضوعه لان سؤال بعد
لازم اما للتصديق او للدليل او عليهما فان قيل نمنع ان هذا التصديق
قوله مطلقا اي بحسب نفسه او دليل عليه قلنا الموضوع هو الدليل مستند
قوله والا لم يفد اي وان لم يكن بديهيا مطلقا لم يفد الدليل المذكور
المدعى المذكور لانه لم يكن بديهيا مطلقا كان بعض مقدماته غير بديهي فيتصور
المقدم القائل ما ان يتوقف على البديهي بديهي ايضا وهلم جرا فلم يفد
هلم لم يفد وكل منوب المطلوب ايضا فاسد لجواز ان يكون بعض ما هو سابق
على البديهي غير بديهي فالجزء الموضوع وكل ما يتوقف عليه ملا يفيد
الدليل المطلوب قوله بداهة التصديق موضوعه كل سؤال كما مر سؤال التردد
كيف هل التصديق بديهيا مطلقا اعني بحسب نفسه وبداهته متوقفة على بداهة
العلم بما جزائه لا على العلم بداهة العلم بما جزائه صح لا يحتاج الى دليل
على سؤال بداهته فان قيل لم لا يجوز ان يكون العلم بما لا جزاء بديهيا لكن العلم
ببداهة تلك الاجزاء يكون مما يحتاج الى دليل وح لا يلزم الاستدراك قوله
والعامل لم يشتغل الى رحل الدليل قوله لا على تصور جزئيه والا لما
عرف ولم كان لجزاء الدليل التصديق لكن لا يلزم من سبقها عليه
سبقها بحسب كما يتبين بما مر في الاستدراك الى قوله تصور بداهة جزئيه
كما لم يكن التصديق متوقفا على تصور بوجه فكيف بديهيا بل التصور
لا بد منه في الجملة والجزاء اما معلوم قوله الثالث الموضوع نسبة خبرية

والمحمول نصير الملة والدين نقل مذهبهم هكذا وقال الموضوع ذلك لما الوجود والمعدوم
دارت لها العدم واقرا ليس بدرك فعل هذا انضمام لعوارض لا امر واقع
للزيد بل المذكور والظاهر ان الاخير هو هذا والتوقف غير صحيح ولذلك نسب المصير
اليهم والله اعلم قوله غير موضوع له بعض الشارحين بعد قوله عبد موضوع له زاد
فيه والا معدوم فقال الحق ان كل عرض الصفات العدمية ولم اتضح اكثر النسخ
وانظاهر ان قوله كعدم الحال مراقبا م الموضوع وحاصل سؤاله قوله لكن كعدم
زيد اي كعدم الحال عبارة عن صحة الوجود اي كان الحال صالحا لان يكون
الا ان ان ذا الحال والوصف موجود قوله لم يكن اي موجود قوله
وزاد بعضهم الحال المعتزلي منهم اي من المعتزلة قوله الكائن اي الذي
له وجود في الخارج قوله ما لكائنة اي الا يكون كائنا قوله عينه
قوله كما صرح اما قال في حواشي التهذيب ما يصح ان يعلم ولم يكمل الموجود
القسمة المعلوم للبلاخري بعض الاقسام اكثر الاشياء غير معلوم لكنه
يصح ان يعلم اي يوصف قوله كعدم الحال الموجود قوله لا يوصف لانه ليس كان
قائما بالنفس فيقام الوصف بالحال لانه موصوف الزمن والا لم يوصف
الخارج قوله وهل ما يقبلها اي يصح لذاته لا استحقاقيه الوجود والعدم
لذاته قوله يقوم ما حل فيه قوله يقوم ما حل فيه يخرج الهيولى
قوله فتعم الموضوع قوله الاولى ان يكون مسموعا ما يعدم
به متخيرها له صرح وبعض بانه يخرج الفاعل المؤثر المتعدي بان الذي لم
يفعل كان خلاء قوله واستحالة اي استحالة المتكلمين وجود القسم
الثالث قوله فيه اي وما يقابلها قوله صلح ان يكون قائما بذاته
لا يستلزم الوجود وهو منها كذلك يرد ذلك الوصف سلبيان ولما انه
ليس بمحمود وليس بحال بالمعنى الاخص الذي مثل ذلك لا يستلزم الوجود لجواز
كون بعض الاشياء مشتركين في سلب عدم احدهما عنهما والاشتراك
سلب الاشتراك اثباتي قوله
الوجودي م
الموضوع اختلف فيه فقال بعضهم كسبي وقال بعضهم بديهي وهو المختار عند المصنف

لو عرف الموصوف لكان اما بحد او برسم لانحصار المعرف لكن اثنانى يشمله بقيد اما
الاول فلانه بسيط فلا يتاتى فيه التركيب واما الثانى فلانه لو كان مركبا لكان عرفنا
اما موصوفا او معدودا والاول يدور والثانى لانه كما يكون الموصوف يكون الموجود جزء الموصوف
فيلزم كون الجزء نفسه وذلك يستلزم تقدمه على نفسه والثانى ايضا يدور والثالث لانه
كما يكون الموصوف بعض الموصوف جزء الموصوف يكون بعض الموصوف جزء الموصوف
وذلك محال لتعرى الملائكة عن الشر وجزئه ومنع الملازمة ممنوع بل يتصفون والملائكة سالمون
عن بعض الشر وجزئه منع الملازمة بل يتصفون بسلب الشر وجزئه وسلب الكثير
فلا عرف فيقال في المحدود هو المركب ذو البسيط واما بحد الجنس القسم
الثانى وهو انما يكون المعرف بحد اذا عرف فالجنس لا يكون كذلك والا لكان عرف
الموصوف برسم يعلم وذلك ما يستوى اليه الموجودات كلها وذلك يستلزم
شيء اعرف من الموصوف يكون هو برسم او الموصوف فالرسم لا يفيد تعريف الموصوف
الامر بسوء فيمتنع تعريف الموصوف فتصور بديهيا وتقابل لا يتوقف عليه اولا
الدليل مستدرك لانا نقول لا شيء اعرف من الموصوف يكون في المثل واما ثانيا كونه
مبينا على الانسداد آه وهو لا يفيد التعين وانما تم لو الرسم لا يفيد التعين
عائبه انه لا يسلم وذلك لانه يتم وذلك امتناع انتقال الذهن من رسم ما
المرسوم كغير الصداع الذى لغيضان فصفة المرسوم على النفس الله تعالى
وايضا لانم امتناع انتقوس بسالم الدلالة كونه غير لكن من الجائز
الا يكون لصاحبه علم البشر بها الا كسبا والا بداهة كما في واجب الوجود
تعالى الله عن ذلك فانه لا يعلم الممكنات بحصر فيها وليس كسبيا والا لامكن
كسبه من شيء حاصل بالحد المغير لكل مكتسبات فانه ذلك ولم يجز اكتساب
لا تقدم بكسب بديهيا الا ما تقبل الاكتساب ثم وسبق صفع الخاصة
انها الانحصار فيها يمكن ان تعلمه وفيه منع بقول نختار الثانى ومنع قوله وصف
الشركة في الموصوف قوله عند الجمهور اى عند الحكماء والمتكلمين
لكنه عند الحكماء معقول بالتشكيك وعند المتكلمين بالتواطؤ قوله وفيه نظر
وذلك بالاشتراك المعنوى بين الموجود لذاته وبين ما يمكن متعاينين

بالحقيقة كلفظ الوجود وضعها بالاشتراك اللفظى كما وضع لفظ العين للفوارة
وعين الركبة وعين الذهب وغيرها قوله لنا بالخرم وتوجيهه ان يقال لو لم يكن
الوجود موضوعا بين جميع الموجودات لكان موضوعا لكل شيء او غير ما بينه
او لا واحد اصغير البعض لكن اثنانى يدل على انه موضوع لشيء وهو الله تعالى
وايضا او جميع او بعض ولكان الكل كما ذكر اثنانى لعدم التخصيص بالله تعالى
فى الوجود وايضا اما على التقدير الاول فتوضيح واما على التقدير الثانى فلوضوح عدم
الحكم بالخاص عند التخصيص بخصص وبعضهم منع بناء على ان الاشتراك في الاسم
وضع بالمعانى ه صورتى منع ان وضع الاسم للكل يستلزم الجزم بوضع
الشيء مع الوجود في المعانى الذى يعقل معقول الاسم قوله ونقسم الموجود بادئ بدء
تقسيم الكلى الى جزئياته لان الاشتراك اللفظى وتوجيهه انه لو لم يكن معقول مشتركا كما مضى انفا
الواجب والممكن لم يكن الموجود مقسما بحسب معقوله مشتركا بين القسمين فى الكلام
لا حرمانه لكن اثنانى يدل عليه اما مع الاتفاق على ان الاشتراك لكان
المعنوى والتفاوت لكن الاصل موضوعية الشيء كما بينا اما ما ذكر او فوات
وضعه فقد سبق توجيه الدليل الذى عرفته قوله والمستدل بهذا الدليل
على الاشتراك ذكر المصنف توجيهه لينتقل لو لم يكن الموجود معنى شاملا
للكل بل كان اكثر الموجود والمعدوم لانه لو لم يكن عاما لكان اما خاصا
وبتوهم العدم شامل لما بين الاعدام فيفع التردد بديهة وهى ذلك الامر الخاص
وذلك غير حاصر فيتعذر ارتفاعها بان يكون خاص لكن مخصوصا لكن اثنانى لا يسلم
صريح العقل يشهد بالحصر ومنعا بانا لا نم تتوهم السلب والعدم بل نعقل امرا
سلبيا غير ما له وجود بحصر والتردد مع ذلك انما يكون
موضوعا لموضوع الخاص به او يكون ذلك الموضوع الخاص منتفيا عنه وذلك يوجب
سلب الخاص به فلا يبقى اكثر قوله ان كونه زائدا على جميع الامور
وصفة كانت او ممكنة صادقا بشيء وصفا ذاتيا فكل موجود كل شيء غير ما يتم
سوآء كان ذلك الشيء موجودا او ممكنا وصادقا بالحكاية على الواجب فانهم قالوا
الموجود زايد في الممكنات ونفس في الواجب قوله اما في الممكنات اذ

قبله ٤

الاشتراك المعنوى

بما انه زائد على جميع الماهيات اما في الممكنات فيتوقف من البديهي لكن لم يقروا ما
في الواجب فيما سيذكره بعد قوله فلانا نتصور ما هذا احوال الدلائل على ان
الوجود زائد على الماهيات الممكنة وتوضيح انه لولا ذلك لكان جزءا لها او نفسها
وذلك يستلزم ان لا نتصور منها بدون تصور الوجود لكنا نتصور المثلث مثلا
ونشك في وجوده اي في وجوده الخارجي فان قام على ذلك برهان والمعلوم غير المشكوك
وفيه نظر اما اولا فان التصور بالكنه ممنوع اما الا نتصور وجود [illegible] ولئن
سلمنا ان لا يحكم بحصول الوجود له لم لكن لا يلزم من هذا الا [illegible] الماهية
التصديق بحصول الوجود لها ونحن انما نحكم بالماهية مع الشك في وجودها فحواه
[illegible] ايضا وثانيا فلانا نسلم ان كل ماهية ممكنة [illegible] الحقيقة
[illegible] مطلوبكم والقضية المدعاة كلية الا كون تصحيحها بمثال جزئي قوله
والذي [illegible] هذا هو الوجه الثالث من الوجوه الدالة على المطلوب وهو انه لو لم يكن
زائدا لكان جزءا او [illegible] او نفسا وهو [illegible] الاول [illegible] نفس
الماهية الممكنة قابلة للوجود والعدم والوجود لا يقبل شيئا منهما اما الوجود
فلان الشيء لا يقبل نفسه واما العدم فلانه لا ينقيضه قيل عليه ان كان [illegible]
العدم بمعنى [illegible] الصرف فلانا نسلم ان الوجود لا يقبل نقيضه وان كان بمعنى
المجامع فيقبل الماهية لها [illegible] وايضا لانسلم ان الوجود لا يقبل الوجود
[illegible] المقبول غير القابل [illegible] الاشتراك المعنوي [illegible] التشكيك قوله
وايضا [illegible] بان يدل على ان الوجود ليس نفس الماهيات والا لكانت
[illegible] والاشتراك [illegible] الوجود [illegible]
اشتراك الوجود [illegible] الماهيات موجودات وفيه نظر
[illegible] الاشتراك [illegible] مشتركا [illegible] عليه
فانه لو كان الاشتراك [illegible] كان الوجود عرضيا للموجودات [illegible]
تلك الموجودات نفس الماهيات [illegible] الذي [illegible] ذلك العام
المشكك ليس نفس الماهيات [illegible] مبني على الاشتراك المعنوي وفيه ما تقدم
قوله ولا جزء منها هذا تتمة للدليل الثاني والدليل الذي على كون الوجود زائدا

فانه يستدل بقوله فلانا نتصورها ونشك في وجودها على هذا المطلب ثم شرع في دليل
ثان فاستدل به على انه ليس نفسها وذلك لا يكفي في المطلب فان [illegible] بهذا
الدليل الدال على انه ليس جزءا بضميمة [illegible] الدليل مع الدليل دليلا تاما على مطلوبه
[illegible] ان يقال ليس جزءا لها والا لكان اعم الاجزاء [illegible] فلا بد لكل فصل
[illegible] الوجود [illegible]
[illegible] لانه تسلسل في جانب العلل وايضا [illegible] الماهيات
قيل عليه انما يحتاج الى فصل لو كان [illegible] وايضا بعض ليس [illegible]
الماهيات [illegible] قوله وللشيخ ابي الحسن
الاشعري [illegible] بان الوجود لو لم يكن كل ماهية [illegible] الماهية
نفسها [illegible] المعارف الزائد [illegible]
[illegible] الماهية [illegible]
[illegible] قوله واما في الواجب [illegible]
[illegible] الممكنات [illegible] قوله الاول انه لو لم يكن زائدا على ماهيته لكان
نفسها او جزءا لها والثاني [illegible] التركيب [illegible]
[illegible] الماهية [illegible] او [illegible]
[illegible] قوله [illegible] الواجب
[illegible]
[illegible] الكل [illegible]
[illegible] الواجب
[illegible] الواجب [illegible]
[illegible] قوله فقيل [illegible]
[illegible]
[illegible] قوله [illegible]
[illegible]
[illegible] قوله فقيل [illegible] الوجود

الوجود

فنحن نعلم انه غير ماهيته وليس الواجب فيه لانه تعالى معلوم بالاستدلال والوجود
العالم معلوم بالبديهة فلا يكون المعلوم به هو الوجود العام لانا نتوقف بضرورة الوجود العام
بديهي لكل الشعوبيين بثبوته لذات الله تعالى مع استدلالي ولكن مختلفا بالاستدلال او بالبديهة
ضرب المثل فيما قاله وهو انه غير معلوم كما اعترف به الحكيم مسألة يصح الحكم على
الشيء بعلم بعلم عن ماهيته مطلقا بان يعلم لوازمه او على ماهيته لكان عارضا على
ماهيته والعارض كما يأتي موصوفه ضروري والعرض مغاير للعارض فيكون العارض
اعم الوجود لما يأتي غير ممكن فيكون ممكنا لان الممكن ما شأنه ذلك وكل ممكن فانه محتاج الى سبب
ليكون سببا للوجود وكل ما مقارن للوجود اعم من الماهية واما بين اعم عن كل منهما وكل منهما اخص من
الاول يسلم كون ماهيته تعلل متقدمة بالوجود على الوجود لوجوب تقدم العلة الموجدة
على المعلول بالوجود وسهل الكلام ان وكل الوجود وسؤال فيه كما قلنا في هذا الوجود ونحتاج
الى ماهية لاجل وجوده ونعلم التسلسل واما تسليم لصاحب المقارن تعلل بوجوده
لا غير وكل بناء على صحته مسألة يكون الوصف ممكنا فيعلل ويجب بالوقف بالنظر
الى اعتبار القسم الاول وليس لنعم متقدما بالوجود فان العلم المقارنة لا يجب تقدمها بالوجود
وصح وكل ما يثبت الممكنات على ما بالوجود انها صح انها غير متقدمة على وجودها
بالوجود ولهذا اكتفى عليه بقولهم انها لا تثبت متقدمة على الماهية بالوجود بل
بالذات فان وجود الكل ووجود الجزء ولعدم عندي كما آنفا وقد مت بالوجود لوصف
بوجودين وليس كصيل الحاصل والتأخر عليه والوجود صحيح وفيه نظر اما المنع فالبديهة
تشهد بان معلل الموصوف كذلك صح يكون موجودا وستر الممكن وكل متقدم بالعلم والماهية
الاول فالفرق بين بينه وبين العلة الموجدة بان العلة يجب ان لا يكون موجودة بالفعل يلزم
تحصيل الحاصل والتأخر عليه كذلك لانها متقدمة بالوجود بالضرورة والماهية
التي قال لبعث بالجزء الذي قلام انهم قالوا الموصوف نفس وجود الكل بل صرحوا
بانه متقدم عليه بالوجود الانهم عدوا وكل من خواص الجزء وليس بصواب الذي نعلمه متقدم
بالوجود الجزء على الماهية الذهنية واما الخارج فليس مما جرى عليه تعلل لانه وجود متفرد
مثلا ليس في الخارج شيء موجود هو الكوكب وموجود آخر هو الناطق ثم التأمل فصارا
موجودا آخر هو الانسان بل الشيء الذي وجد في الخارج هو غير الذي وجد بعض الاجزاء

فهو في الخارج موجود بوجود واحد وما اعني قولهم الكل موجود بوجود والجزء موجود
بوجود فراجع مسألة فرع لا يقف قبل الفرع على كون وجود الوصف والممكن
زائدا او لو كان لكان الخلاف بين المنع والمعارضة فتسليم ما ينفع فيه
المعترض تعسف على الاول لكن ممنوع بما سبق الى آخره او تنبيه الاصحاب الى كذا وذكر
بان تعلل هذا اجوب سؤال صدر به السؤال الذي تعلل لانه اخص وانعم في المقارن تعلل
الماهية وفي المقارن لم يكن على صفة ماهية بداية وجب الوصف ولا يلزم شيء من
الحالات الثلاث الذي ذكرتموه وتوجيه الملازمة ان الموصوف لا يكون ممكنا لاجل
صفة ماهية لا يقف فعلم ما ذكرنا لئن تسمه بالبحث بالبديهة او بالتسليم او
بالتسمة بالفرع مسألة الفعل صفة كما ذهبت اليه بعضهم وقال كعبي الشيء موجود في الخارج
معلل بصفة ماهية به بل الوجود قال فرع على كونه في الخارج بالاستدلال قيام الصفة بالذات
المعدوم معلوم موجود به بل بتبايم الصفة به مسألة الواجب لذاته فرع مباحث الوجود
شيء من مباحث العدم قوله وليس المعدوم بالممكن الوجود لو الواجب فيه واما
المنع بانتفاء الاستلزام والمعرفة ليس بثابت قوله ليس بثابت الذي يمتنع
في الخارج صح على الوجود صفة الوجود وهذا المعنى الذي يعبرون عنه بان المعدوم
ليس بشيء ثابت مسألة المعدوم لو كان ثابتا فرع هذا الدليل مشترك لانه لو ثبت
بالمعدوم المعدوم الممكن فاكثر هم لانها متباينان ولو ثبت المعدوم لزم اعم قوله لا يكون بعضا مما يتردد بكل ما يريد انه لا يكون منهوما منهوم النوع الذي
ام يريد انه لا يصدق عليه السم الشيء ولو اريد الاول فهو مسلم لكن لا نم انه يجب
ان يكون ثابتا كذا ولو يكون منهوما يصدق السم عليه ولو اريد الثالث فلم سوى فرق
بين الظاهر والعالم فلم قال الفرق بينهما ان الظاهر لا يكون كذا في الخارج والعالم يكون كذلك
فيه اذ الظاهر لا يكون الا في الخارج هذا المعدوم الممكن قوله او لعدم منه فكل معدوم
ولو كان ثابتا لكان المعدوم اعم منه اذ الشيء قوله ليس ثابتا نقيضا مما ثبت له قوله ليس
العالم بالمعدوم فلا نسلم انه ليس بثابت قوله ليس بثابت لانه لو كان ثابتا لكان
المعدوم والثابت متباينين وهو محال اذ المعدوم يصدق على كل ما سوى المعدوم فكل معدوم ثابت
مع كل ثابت مباين وهو محال بل نختار ان المعدوم اعم من الشيء بمعنى الموجود والثابت

وعدم حصول المعرفة منها قوله لصحة المعرفة على غير المعدوم ثابت يوضحه الاول
غير المعدوم متميز وكل متميز ثابت ينتج غير المعدوم ثابت اما الصغرى فيدل عليها قضية
نفس الاول المعدوم معلوم وكل معلوم متميز اما الاول فلانه محكوم عليه بانه مقابل
للموصوف وكل محكوم عليه معلوم لامتناع الحكم على ما ليس بمعلوم بوجه واما الثانية فلان متميز
غير ما هو ليس بمعلوم والا لكان كلا منهما معلوما او كلا منهما غير معلوم وكل ظاهر
الكذب غير المعدوم عدو وزيد وكل عدو وزيد متميز اما الاول فلانا نجد في عالم الحقيقة بينهما
ضربا من المغايرة واما الثاني فلانا نتصور كلا منهما متميزا عن نفسه وعن الآخر
والا لكانا متحدين في الحد وعليها المطالبة المعدوم مقابل وكل مقابل متميز
اما الاول فلما تقدم واما الثاني فلانا نتصور المتقابلين الآن عندنا واما الكبرى فلان التميز
متميز عما لا تميز له لان التميز المحكوم عليه لو تميز والا لكان التميز فلان التميز
صفة من صفات المعاني وثبوت الصفة يقتضي ثبوت الموصوف ح فنقول اما على
الوصف العيني او الثبوت العقلي عنه والاول ليس بحاصل لبعض الآلهة
لانه صفة المسمى بصفة المتواطئ منهم والا يلزم قيام الصفة الثبوتية بالآخر
المتصف وهو محال بالاجماع ثابت لانه نقيض الامتناع ووجود كل بعض
النقيض ثبوتيا فالمعدوم الموصوف به ثابت والا لم يقم الصفة الثبوتية بالآخر
المتصف قوله والعجب بان الاول اي بالنقض العقلي وهو كما يبطل بوصف الوجود المذكور
بهم كذلك يبطل الامور المذكورة بما به الوجود الذي هو بعينه ما يحكم عليها وغيرها عن
غيرها لكن كون الموصوف غير ثابتة عندكم اما الممتنعات فقد لا يلزم ضرورة اما الحالات
فلانها بالقيام قامت بها الموصوفية والاعراض لو كانت ثابتة عندكم حالة
العدم لكن الجواهر غير موصوفة بها حالة العدم عندكم واما المركبات فلان التركب
والتاليف ايضا غير حاصل عندكم حالة العدم واما الموصوفية فانها عندكم من الاحوال
فلا تكون معدومة فتعلم ان الوجود عرضي والنقض التفصيلي منع الكبرى وهو ان
التميز لا يستدعي الثبوت الخارجي كوجود الشيء غير كما تقدم قوله والحالات
كان لا يطير والحمار ذو رأس وجبل من ياقوت قوله وبعض الموصوفية الخ
قبل دخول الآلهة الموصوفة به فيكون قوله وغير الكائن الامتناع الخ

لم يعد المعدوم كذلك لم يكن ما سواه موجودا واما بالعكس فكذلك لم يكن بعض ما يكون
عدما للموصوف حاصلا وهو محال فان الامتناع اعتباري عقلي وبعض ما يكون بهذا الاعتبار
لا يجب ان يكون ما يكون حائلا لم يكن اعتباريا عقليا لكن التالي محال فكذلك المقدم
ايضا اعتباري عقلي قوله انعدام المعدوم على نفيه بما هو المتبادر الخ قد لا يسلم ان كل ما لا يمكن ان
يعلم اما لم يكن له بعض ما هو الحاصل اولا والاول هو الموصوف والثاني هو المعدوم قوله
ايضا لا هي عينها والضمير في الثلاثة يرجع الى تغير الالفاظ قوله اولا الخ في اول
الرجوع عن ذلك قوله وصف مشترك بين سائر الموصوفات قوله وان لسائر
غير الموصوف واسائر غير ما اجاب الموصوف بنفي ما يثبته لغيره يحاول
ان يبرأ الممتنعات وما به الامتياز غير ما به الاشتراك فوجود الموصوف غير وليس
خروجا لما تقدم من عدم تركب الموصوف فسقطت زيادته وينقل الكلام اليه ونقول
لو كان الموصوف الكائن له وجود آخر زائد عليه يغير ما تقدم ويلزم التسلسل وهو محال
قوله لانه اي الموصوف لا يتصف بمنافيه حينئذ اي الموجود ليس بموجود ولا
معدوم وهو قائم بالموجود فيثبت صفة غير موجود ولا معدوم قائمة بالموجود
والمعنى يحال الاذكر قوله وان السلوب الخ قد ذكر الكلام عندهم في سائر الاجناس
والفصول قوله في التونية لكن التغير جنسا لما مر قوله وما لغة في السلوبية الى آخر الموصوفية
السلوبية قائمة بالمباركة غير ما به الكائن قوله فان وجدا اي السلوبية والتونية
قوله فلا تسلم منها للموجب انتفاء بعض لجواز ان المركب لا ينتفي قوله قائم
الوصف بالعرض لكونها عرضا لانه لو كان لبعضها او كلها صار المركب من العرض
والجوهر مسلم لكن العرض غيرا لانها لجواز الخ قوله تركب الموجود وهو سلوبي
وهو كذلك لان الاجناس والكائن كل واحد منها لا موجود ولا معدوم فامتنع القول بالكل قوله
والحوالة على الاول لان الوصف موجود فيتناول غير الموجود ويزيد موجود فقلنا انا
نلتزم ذلك لو كان وصف الموجود معاوما له والمسلم غير غير الموجود لكن بعضه
لكن كلامنا معلوم لا نجوز ان يكون موجودا بنفسه وانتفاء غير الموجود لكن يفيد سلب
الموجود ليس موصوفا بغير عارض بما هو ليس بمتناه الا موجود وهو ظاهر كلام ما الموجود
كان موجودا عارضا لما مر انها مشاركة بما هيته وموجود بحقيقة واذا جاز

ومركبا المجموع لا يصدق عليه شيء منهما مجردا وذلك ليس عندهم بالمحال
الا فلا كونية قوله لانه الجزء المشترك هذه محض اغلاطون على انه لابد
في كل طبيعة نوعية ممكنة الوجود من تخصص احدها ما دون فاسد والآخر
مجرد باق ازلا وابدا وتلك الحجة هو ان طبيعة ذلك النوع مشتركة بين جميع
الاشخاص الفاسدة اذا لكانت ذاتا فتكون جزءا وجزء الموجود موجود
فتلك الطبيعة موجودة فذلك المشترك الموجود يجب ان تكون مجردا باقيا
وشخصا اما الاول فلان المكتسب بالعوارض العينية لا يصح ان تكون جزءا
من اشياء كثيرة موصوفة بتلك العوارض لان بعض اشخاص تلك الطبيعة
هو المتصف بعموم تلك العوارض فلا يصح ان يكون مشتركا بين تلك الاشخاص
كلها واما الثاني فلانه لا يفسد شيء من المخلوقات لتعاقب اشخاص النوع
ازلا وابدا واما الثالث فلان كل موجود في الخارج فهو شخص وجوابه
بناء على ما تقدم هو انه لا يجوز كون المشترك مجردا لان احد المتباينين لا تكون
جزء الآخر بل الجزء المشترك هو الطبيعة المطلقة وهي موجودة في ضمن الجزئيات
المتوافقة وانما بنينا ان المجرد لا وجود له في الخارج لان العقل ظاهر ان يكون
جزءا من الموجود الخارجي قوله وانما قلنا بالامكان لانها ليست بواجبة
لذاتها اصلا قوله او مركبا كان لها جزء قوله خارجيا اي كل واحد منهما
وغلبه قوله فتنوع اما ان يكون بصورة بعضها مميزا عن بعض فقط لا تكون
بصورة الكل كالجنس والفصل او تلك بعرضه آخر مبينة كالبرودة
على تقدير ان لا تكون مجردة على ما ذهبنا اليه وان يميز الموجود خارجا فالنوع
سواء بعد جزءا به فلو كان موجودا بعد العدم بعضها بالعدم تلك وهذا اشكال
يتركب الخارج الجواب قوله عرا لخلوط فانها تباين الموصوف بعضها ببعض
تلك وهذا اشكال يتركب الخارج العوض قوله لعدم ما قرر الخارج بل ان العقل كالجنس
والفصل فانها ليسا موجودين في الخارج بتميز بعضهما عن بعض بل كل واحد منهما وجودا غير
وجود تلك بل في الخارج شيء موجود واحد حصره العقل فصلا ما
مصورات معاني في العقل كسب اعتبارات يلحقها بتركيب الموجود فاذا

لاحظ له معنى مشتركا ما باعتبار جنسا واذا لاحظ فيه معنى مخصصا ما
باعتبار فصلا واذا لاحظ مجموعهما شيئا نوعا والذي في الخارج ليس الا موجود
واعلم ان انه لما حصر في العقل حمل عليه العقل هل في المحمولات يختلف
اعتبارات يلحقها به في الوجود واما هل في المحمولات فلا توجد الا في الخارج العقل
معنى لكن والفصل والنوع متوجودة لكن بوجود واحد بعينه بل الجنس الذي
هو الكل والفصل والنوع معا انه لما حصر في العقل حمل عليه هل في
العلم موجود بوجود واحد لان العلم صفة قائمة بالعالم وعرض لها وجود واحد
كما يعرض المباحث وسائر الاعراض لهذا الكتاب قال وكل شيء على الصور
من الامور الذهنية والخارجية هذا الكلام مدخول كثير من الشبه الموردة
على هذا المقام هكذا اسئلوني يفهم مصوغ الجنس والفصل خارجا قوله كما لمعارفات
مثل العقول هذا مثال لتركيب العقل البحت اما ورد في كل واحد من الخارجيات
والعقليات مثالين لتعلم ان كل واحد من الجوهر والعرض يصح فيه التركيبان جنسا لحقائق
الجنسية قوله واسئلوا الركب هذا مثال لتركيب العقل العرضي
القوسية والسريرية فهذا المقام يقضي عاجلا على ما ذهب اليه البصريون
عاجزا اسئلوا لسنا موصوفين بصير بن حاجا انها لو كانا كذلك كان لصيرا محسوسا
بين لتلك او كلاهما محسوسا او لا شيء منهما محسوس والاول يصح ان يكون اسئلوا
عن حيث ان كان المحسوس هو الشيء او عن حيث ان كان المحسوس هو ما يضاف اليه
الا انا لا نعني باسئلوا الا عن الهيئة المحسوسة وانما لا يصح ان يكون احدنا
باسئلوا حاسا بالمحسوس والثالث يصح ان لا يكون اسئلوا محسوسا لان لم يعرض
امر محسوس ولم يعرض كان التركيب قابل اسئلوا فيه الا انا لا نعني باسئلوا الا
ذلك المحسوس وهذا مخالف فيه مشهور مذكور في كتب القوم كما نقول
يتركبها قوله واسئلوا اما ان يكون صدقها لانها اما ان يكون بينها عموم ما او لا فان كان
الاول فهي المتساويان وان كان الثاني فاما ان يكون بينهما مباينة تامة
او لا يكون فان كانت فهي المتباينان قلت لم لا يجوز ان يكون متباينة تامة
او لا يكون الكلام على حاله فذلك اوسع وذلك ايضا يسمى متباينين بوجه ايضا واصطلاحا
والظاهر الاول اذ المتبادر فيه ان يقال اما ان يكون مركبا من جزئيات المحمولة اولا والاول عندهم

الرابع كما لو كان الجنس موضوعا للفصل فان الفصل كما في الجنس الذي هو موضوعه
والاخر منهما يوجب للاخر قوله كونه لم يكن الفصل الا حالا قيل في هذا السند
منافاة فان الفصل لو كان حالا في الجنس لكان الجنس موجودا قبله فالحاصل لو هو
محل له وهو في الجنس ان يبهم الاتبعض ما لم ينضم اليه الفصل لانه المعين ولو كان موجودا
قبله يلزم وجود المتعين قبل وجود المعين وهو قوله الثالث كما مر في مباحث
الماهية تشبيه الامور التي هي من التعينات قوله الا بل اي ميزانها الذي يحمل
على كثيرين قوله والتشخص ما به يمتاز الماهية عن التشخص ولا شك ان التشخص امر زائد
على الماهية ثبت له الماهية له هذا الاي ان الواحد النوع اليه وقطع عنا سواه
وقد طبعه لو كان ثابتة له واليه التشخص الحاصل بتعينه فعين لم يكن وجود
ذلك التشخص او زائد على الماهية وهو التشخص قوله ويدل على مطلوع اي كونه ثبوتيا
قوله جزء التشخص الموجود وجزء الموجود موجود فيكون موجودا اي انه في الجزء الموجود
في الخارج موجود فيه بالضرورة قيل عليه ان اراد بالتشخص الموجود في الخارج موجود
التشخص بلا تعين فيقع وجود التشخص لو لا تعين وجود الموجود بوجود العارض
والمراد المجموع المركب منهما فلا نسلم انه موجود فلكل موجود الكلي فالجمع كلي
والجزء مثل الذي يحصل ان ماهيته كل شخص موجود بالموجود في تحقق لكن بسائر الاشخاص
عين يقع النزاع في الاعتبارات الموجبة تشخصا ولعل الذي لا يتسمه بدفع التمييز
لكنا نعلم بالضرورة انه لو لم يعتبر معتبر تشخصا مما في التشخصات ذات الاشخاص بعضها
دون بعض متميز فالتشخص ليس من اعتبار بل مخصوص الخارج قوله لكان عدما لانه
لو لم يكن كذلك لكان اما عدما للتعين او امر آخر والاول في الذي الا تعين عدم نقيضه
ثبوت وصدق الذي نعتبره المعتبر ثبوتي والثاني لانه يلزم في وجوده التعين ولا غير
بلزوم ثبوت التعين وفيه نظر او هو ذلك التعين لكان معدوما ثم التعين
امرا ثبوتيا لو نعلم المعدوم ورفعه ثبوت ولئن كان امرا موجودا فيكون معينا
لا محالة فيكون موصوفا بالتعين والشي لا يكون موصوفا بعدمه قلت ثم فان الحج الذي يلزم
لا يحل على عدمه وكسر الحج انصافه بعدمه اتصافا غير جائز لابد مع لو لكن قوله دليل
فيكون بعضها ثبوتيا ولا لكان كل منهما ثبوتيا او كلاهما عدميان والاول اختيار لانه لانه

يستلزم خلاف المقرر لو المقدر ان التعين عدمي والثاني في الذي المقصر لاكون بان
معاقد ههنا القول وفيه نظر فان الموجود والمعدوم في صلوح الامرين الاول يوصف بالعدمي
المعدوم وبالوجودي الموجود الثاني يوصف بالعدمي ما نفس مفهومه عدم كمفهوم العدم
او يصدق ما مفهومه عدم كما لو لم يوان تقرر ولكن يقول قولهم العدميان لاثنان فعال
ان اريد بهما بالمعنى الاول فلا مساغ والثاني فلا مساغ معدوما ان في انها يتقيدان ولكن
اريدوا بهما المعنى الثاني فليس بلا انه يكون اشتهاء العدم بالقيد الوجودي الذي
يشتمل عليه قوله للكل في الكل وهو ماهية المعنى المدركة من بين التعينات
والكل يتحقق الماهية التي عرض لها التشخص وتقييد الكل بالكل لاتعين بكونه التشخصية
كما يقال كلي الانسان العالم الوزير الذي يتكلم يكون في يوم كذا في عمر كذا في الكليات فان
الاشتراك في الجميع متفاوت وهذا ليس بمتسلسل بل تنبيه على طرح المقدمة فانه كون اعني
الشك فيه صارت المقدمة واضحة فانه يظهر منه ان التقييد وان جعله الحضر كما
كان او مخصصا بعضه ولهذا خارج فان العقل يتمكن من فرضه اشخاصا كثيرة لو الامر لو فرضه
اشخاصا الا ان يفرض ذلك المعنى موجودا اشخصا والعقل بعد كل تقييد يكون يجدي نفسه هذا
العقل فالكلية باقية وسقط بهذا التقرير بابطال المثال الجزئي لا يصح القضية الكلية
وانه لم لا يجوز ان يتميز لاحصته بالتقييد بما هو لا يقييد الشركة او لخصوص ولعل كما ان
الخاصة المركبة قوله وانكر المتكلمين قالوا انه ليس في الخارج ما يزيد على الماهية بل
انما يعرض لها في العقل قوله انه لو زال اي لو كان موجودا لزيد على الماهية لثبت نفسه
اشتراك لانه في ماهية مشتركة بين افراد مقولة عليها قوله لزم التسلسل الذي الكلام
فيه كما الكلام في الشيء المعروض له قوله كما ان هيئة المقولة على الجوهر والعرض فان افراده
مختلفة بالذوات الحقيقية في جميز تميز عن غيرها فانها اي الافراد قوله الثاني لو كان
زائدا لكان اختصاص هذا العقل في الخارج قوله بهذه الحصة المعينة دون التعين قوله
يميز ما اي تميز تلك الحصة عن غيرها لو لم تمايز عن غيرها لكان عرضه لها لو لو كان عارضا
لبعضها كان هناك معروض له غير معروض له والاثنينية تستدعي الامتياز على تقدير عدمه
ولو كان عارضا لها فلا يكون تعينا لانه لم يعتبر لبعضها وبمنع عن غيرها وقد فرض
تعينا هذا خلف ويقال انا نختار انه لو لم يمتنع عن غيرها كان عروض التعين لها نوعيا بلا مرجح

والاتصال وصفه لزوجه فانتبا مل مسئلة فيلزم الدور لان خصائص الشخص بالجملة موقوفة
على تميزها وتميزها اما باختصاص بحيزها او التغير بها او باختصاص احدهما وكل الاول يلزم
الدور وعلى الثاني تحصيل الحاصل اعني تعين المتغير فيلزم وتوقف الشيء على نفسه
الاقياس قان وليكن تعينه يدل على انه لا كون لخصائص الفصل بخصوص يوضح بس
لان استدلال بدور فاسد غير صحيح مسئلة ولعيب بل اعرض تفصيل الدليل المذكور ونوس
لم استدلاله مثل هذا الدور عامة دور معيه فان تميز الجملة من خصائص المتغير عارض بجملة
وعلم تعلم بالعرض غير المتغير لا يعرض بل موضع صير يكون متميزا عن غيره فيلزم تقدمه
بالذات وعلم دور المتقدم الخ لا نسلم ان كل من غير المتغير وما فيه تم ملك هذا الجواب
جدلي فان العاقل يعلم بالضرورة ان العارض اي عارض كان لا يقوم الا بمحل غير محل
يكون ذلك عارضا له وهذا غير مبني على ان كل مستند الى متميز بالضرورة وبحوثي في الخصائص
ان المحل يصار باستعداده لحصول ذلك العرض واستعداده موقوف باستعداده لقبول ما لا يتهيأ
له والتسلسل في المعدات غير مجد عندنا لكن هذا يتم في التغيرات الحادثة ولا يتأتى في
التغيرات القديمة كتغيرات المجردات والافلاك اللهم الا ان يقال غير الاول بالماهية
والكنه بالهيولى قبل التغير ثم يعد بالتغير والتغير ان بقي غير الذاتي ولا دور وما هية التغير
الاول وتغاير بما به حينها غير ماهية الثاني وما هية لا يعقل سوى هذا التغير وكذا كل هيولى
التغير وفي الجواب عن الاستدلال المذكور لقوله وجه تعلم قبل سلب الخصوص
مناقضة في المتفق فوض هذا التغير لهذه الجملة دون غيرها ترجيح بلا مرجح مسئلة
الثالث تنصاف الشخص اي بكان الشخص موجودا زائدا على انصاف الشخص بالقوة مسئلة
انتفاء الموجود هو التغير المعدوم وهو الماهية فوجودها المتقدم على انصاف الشخص
بالفعل على التسلسل لانه يعقل الكلام اليه اولا يعود الدور في لزوم وجود الماهية
بدون التغير وهو المطلوب مسئلة واجيب بوجوه لم يعلم من كل الانصاف الا مستند غير
وجود الماهية فلما تريد بوجود من الانصاف وكيف تكون الانصاف والوجود
والعدم او تريد بوجود معلوم لم يثبت الاول فيم والاسم يعني بقي ولا يلزم المطلوب
ولم يثبت انتفاء لم ولا يلزم من انصاف الموجود بالمعدوم على تقدير الوجود
فرع على كون التغير امرا وجوديا زائدا والعرض منه لان ما على التغيرات مسئلة

لا يقال العدم عارض

مسئلة

على الاستدراك

ارادة

اكثر نوعها من شخصها او لو تعدد الاشخاص كان لكل منها تغير لا يوجد في غيره فيلزم
الا مية للتغيرات المتلازمة لكونها متقضى ذاتها وكل بعد لا صاحب المكان من لوازم الشخص
الواحد فان قيل تغير شخص دكل بالتعقيب فانه طبيعة واحدة تعرض لاشخاص الجواهر
دون المكان المغاير قلنا ليس الوضع عندهم طبيعة نوعية بل شكل وترتيب فلا يرد دكل
لا يعلم من كلامهم مسئلة والآثار ولم يذكر الا مية مقتضية للشخص فتعلل شخصها
بشخص مواده لانه على تقدير تعدد شخص الا مية الشخص فلا اولوية لتعليل بعض
دون بعض اما بتغاير الاشخاص او تقارنها والاول يعود الكلام في نسبة المغاير الى صحيح الاشخاص
بعض هذا الشخص دون دكل ترجيح بلا مرجح والثاني اما لكل الشخص او لبعض ما فيه
لا يكون الشيء الا بتغير تعينه فراجع بعض النقصان موقوفة على تغاير الاول فيتعلل
بشخص مواده لانا نقول واعرض لا يقع قبل هذا التغير على الكل بتغير سديد فانهم
قالوا علة التغير اما الا مية فقط او الفاعل كالعقول والنفوس الفلكية او قابل اكثر
نوعه مرتبطة كالاجرام الفلكية او قابل محلي او قابل وقد يعرض له تغير بعد ثبت
كالحوادث وقالوا اما الا مكن فشخصه بمجرد الاضافة لفاعل الفلك الاول والتغير المتعلق
بالبدن الفلاني مسئلة واعراض مثل الصفرة والحلاوة والمكان والزمان وادراك وغيرها لكن
تعدد ها اذ تعدد الموضوع والاعراض مسئلة قيل اعرض المطلق على ذكر بان لا يكون لغير
الشخص في الجملة متعلقا بالموضوع لغير الموضوع لكان ما هيتها لم تعقل بما يعلم لا تعدد
معلولا نها فلا تعدد الاشخاص الا مع تعدد ولكن بالموضوع واعراضها كان بحال ما
وبطل الكلام الها وبتسلسل الموضوع وهو محال بل يلزم التسلسل في عوارض
الموضوع دون الاستعداد ليث ويسير ذكر الى عنهم مسئلة ما له ذكر اذ تعليل شخص الماهية
مسئلة بالفاعل المختار فانه تعلل بعض كل ما له شخصا منا سبا لها على ما يقتضيه
علمه وارادته قال بعض الفضلاء آخر تعين على التعين موجود الشيء وهو باطل لانه تعين
سواء كان مشاركا لغيره او لا والاول اذا كان شخصا على وجه يأبى الشركة
وهو معنى التعين وتعدد الاشخاص بتعدد الموضوع ليث وهي متعددة بتعاينها والوضع المختلف
متعلق عليها بالسكنى مسئلة الاولى انها امور عدمية قيل فيه لا نها امور يتحقق ويتنازل
المتصورات في الخارج فيها وانتهى مرتفعات العقل بشرط الاستدلال اذ تكثر مسئلة فلانها

وجود الواجب مع وكل موجود فرض ممكن فنسبته الى وجوده اما بالوجوب او بالامكان فنسبته
الوجوب الى الوجود لا يكون بالامكان والا لكان الوجوب ممكنا وكل ممكن
جايز الزوال فالوجوب جايز الزوال والملزوم ايضا ملزوم بالوجوب فاذا زال
الوجوب لم يبق الوصف وايضا ممكن وايضا نسبته الامكان الى وجوده ليست
بالوجوب والا لكان الامكان واجبا فيجب ان يكون ايضا ممكن وايضا لو كان
ممكنا جاز زواله وجواز زواله يقتضي جواز زوال الزوال فيجوز زوال الامكان وقد كان
وايضا لو انتفى ممكن كما ذكرنا فنسبته الوجوب الى وجوده ما الوجوب ونسبته الامكان
الى وجوده بالامكان فيلزم ان تكون نسبته الوجوب الى وجوده الوجوب وهو محال
والامكان وهو المطلوب بل كل ما لا ينفك عن شيء بالوجوب او الامكان
والوجود فلا شيء منه بممكن فكل ما لا ينفك عن الوجوب والامكان فهو موجود
ووجود الوجوب والامكان اعني ما يكون بعضه
انزلوه طبيعيا وبعضه اخر اختياريا ويجوز ان يكون هذا الانقسام فرضيا
على الوجه الذي لا يكون الشيء موجودا بعينه وكذا الامكان فلا يتم
الدليل وقوله انه لو وجد الوجوب والامكان فوجودهما مغايرا لهما لاشتراكهما
فيهما وتميز سائر الموجودات عنهما بوجود الوجود كيف عارضه الانقسام الى الوجوب
والوجود وفي المطلع بالفرق بين الشيء وبين آخر الشيء او بين الكيف والكيفية
والوجود والعلم والحال والامكان ايضا معلل ولكن ايضا الكيف هذا دليل ان على
ان الوجوب والامكان لا وجود لهما خارج الموجود ولكن ليس ايضا الوجود ذهنيا
الدليل الذي هو عبارة عن الوجوب اعني الكيفية الموجودة ذاتية والا ايضا ذاتية
الوجود بحسب الدليل الذي هو عبارة عن الامكان الذي هو مجموع الامكان الذي
هو سابق على وجود الممكن بمعنى ان الدليل على وجود الواجب وجود الممكن
اما الذي الوجود سابق على وجود الواجب وجود الممكن فلانه لم ينفس الوجود
الذاتية اذ لو لم يسمه الذاتية ولا الامكان سابق على وجود الممكن فلانه
سابق على الامكان الذي ليس بمعنى ان الموجود بالغير لم يحصل له الوجود بل اذا كان
على وجود الممكن بديهة فثبت سبق الوجوب والامكان على وجود الواجب ووجود الممكن

فلو كان كل منهما امرا موجودا لتم بتقدم الوصف على الموصوف بالوجود يكون الوجود
صفة للواجب والامكان صفة للممكن وتقدم وجود الوصف على وجود الموصوف
ح اذ لا معنى لثبوت الوصف للموصوف قبل ثبوت الموصوف قبل سوى الموصوف ح صفة معلل قبل
ما وصفان بهذا دليل اثنا بان الوجوب والامكان وجودهما ليس كالاشياء عارض
لغيرهما كان عارضا وجوده بالتم فيتم الوصف الموجود به بالامر المعدوم والوجوب و
الامكان صفتان له وبعض العدم ثبوتي وجوابه لا نسلم بعض كل عدم ليس
بممكن وجوده بل نقيض ما يكون عدما لموجود طارئ يكون موجودا لا بعض الاشياء المتعقل
والاشياء ليس عدما لما هو موجود خارجا حتى يكون بعض موجود بل هو الاشياء المتعقلة
المتعقلية مثلا والجسم هو المتحيز الذي يكون له ما صادقا وقد يكون كاذبا بالنسبة
الى الثاني نقيض ح
يكون له ما موجودا وقد يكون معدوما على انه ليس بالسلب ساقط كما مر ارجاع كل الثاني
منها بل كل منها الخاص قد يتحقق معلله واما العدم والحدوث فلانهما لوجود الخالع
معلله تقدم القديم لانه على تقدير ان يكون قديما موجودا اما ان يكون قديما او محدثا والثاني
ح يستعمل الاول واما على تقدير ان يكون قديما فان كان له اول فقبل ذلك الاول
لا يكون الباري موصوفا بالقدم وقبل ما ليس بقديم قديم هذا خلف والا لم يكن قديما
هذا خلف على ان القديم قديم فيتسلسل الكلام الى غير النهاية وهذا محال
ح ما ذكرنا فيكون قد بدا فلا قديم وتسلسل الكلام اليه ويتسلسل وكذا كل معلول بالحدوث
انه حادث والامكان قد بدا وقد ابطل بعض قدم الموصوف فيكون الحادث بدا ثابت
وتسلسل الكلام الى غير نهاية ويتسلسل قبل عليه الامر الحادث الموصوف بها الذي هو
احد الصفات والى صفات انه تعالى ليست بقديمة والا لتم القول بالقدماء والا لتم
والا لتم قيام الحوادث بذاته تعالى وقوله عن صفات الكمال الى بعض آخر الصفال والا لو
وايضا انا بالتم ما قلنا لم يتم القدم وحدوث الحدوث عينه وايضا
اشياء مثل هذا التسلسل محال فانه حال المعلول لو كان قديم صفة للقديم يتحقق
والحال ان المعلول الممنوع سواء كان ذاتيا او صفة انا لم يكن موجودا اول اولا
والاول حادث وذاته قديم وسخر من القول بالقدماء لازم ولم يقولوا به وعن الثاني
ذكرنا ان كلمة الامكان والوجود وعن الثالث انه سخر على مثل هذا التسلسل

ذاته تعالى كافية في جميع صفاته والذات فلم يجب لاجل صفة صفة وبعض
المتأخرين ان غرضهم جعلها جواب سؤال مقدر يورد السؤال على ان الصفات
حال لكنها مسكوت عنها لكنه والصفات ثبوتية كلها واجبة والا لامكن زوالها عن
ذاته وكل ما قبل الصفات عنه وهو الموصوفية غاية البعد على ما تراه **مسألة** الاول
انه مجمع على ان الموجب للسبب الاحوج الى السبب الاستوى اليه والى لا فلم كعدم لمنع العلم
بان الممكن موصوفه استوا طرفيه محتاج الى مرجح والاستواء لا يمكن ما دام العاقل لوا
لاحظ استواء الطرفين بالبداهة ثم لاحظ وقوع احدهما حينما دون الاخر لا يمكن
الا الارجاح عن الامة المجردة بتصور الطرفين والموجب منتف بالجزم بما قلنا **مسألة**
الثاني ان طرفي الوجود والعدم بالنسبة اليه فلو ارجح وجوده لا لمرجح لارجح
الشيء على غير مرجح والعلم به ان ما رجح المرجح بلا مرجح بديهي بحصوله لمن لم يمارس
شيئا من العلوم كالصبيان والمجانين والبله **مسألة** والعرف هذا اصوب دليل وقال بان
المعتزلة الممكن لم يستند بذاته بل هو مستند اليها لو كانت مؤثرة لكانت عند الفعل
مثل ما قبل الذات لكنا نذكر الفرقة بينهما بالضرورة وحينئذ لم لا يجوز ان يكون
الفرق للانتفاء شيء من هذا بعد تسليم تأثيرهما فرق عند العقل **مسألة** ونحن نقول
الاثر اما ان يكون واجبا او لا يكون **مسألة** قيل هذه قسمة دائرة على ان الامكان ليس علة الحاجة
بل الموثر وكونها الحدوث وفيه نظر **مسألة** ليست ثبوتية اذ لا معنى لها فلا يكون
شيء منها علة اصلا لو كان محتاجا لكان لمثل حاجة فيحتاج الى محدث والتقدير خلافه
ولو سلمت انه ليس لشيء حاجة لم يؤثر فلا يكون شيء علة لشيء لتوقف العلية على الحاجة
ولو لم يكن شيء علة لشيء لامكن الامكان على الحاجة وان يكون وقوع الحادث لا لداع عند تساوي
فلا يكون اثر الموثر لتوقف العلم بالصرف لا يكون اثرا لموثر فالامكان ليس علة لها و
التوجيه كالاول لانسب بالجواب الذي يذكر في المصنف وبعد كما يستشف عليه **مسألة**
لانها صفة هذا وقيل بان على الاحاجة عدمية لانها لو كانت ثبوتية لكانت ثبوتية
على الممكن الموصوف بها التي نسبت الحاجة اليه لتعلم الحاجة على الموثر على تاثير الموثر
للاثر الا ما لم يصح على الموثر لم يوثر الموثر فيه وما اثر الموثر مستغنم على وجود الاثر

ايضا ان اول الكلام انا نعم يرد عليه انه لا يجوز ان يكون التقدم والحدوث صفتين
وعدمهما وحدوثها اعتبارية لا بد لنفي وكل دليل **مسألة** ثالثة الوصف لغير اي الوجوب
لذاته لا يكون ايضا لغير لوجوب الاثر بما هو واجب بالغير بما يجب بالغير التعليل
بوجب الاثر بما هو معلول لها قبل انا بينهم وكل لو كانت العلة مختلفة انا لو تعلقت
ملا توجب الا بما يكل وجوبا به انه لو لم يوجب بما يكل وكل الواجب لغيره ثبوتية علتين
مستقلتين على معلول واحد بالذات فلك فيه نظر لو هذا لكل لا لاستدلال اولا
بان قبول لا يكون الواجب لذاته ايضا لغير لو لا لانتهى لوازم على مستقل على معلول
واحد بالشخص وقد لكل يحتاج وما يحتاج الكل هو ما عدا هذا اضافيا كمستند كما **مسألة**
ملا يكون ايضا لذاته لو الواجب لذاته هو الذي يستحيل ارتفاعه مطلقا **مسألة** الثالث
الواجب لذاته لا يكون مركبا لان المركب يحتاج بما لو اجزائه ولو آن غير هو والواجب بالغير
وقد سبق ان كل واجب بالغير ممكن لا واجب قيل لو استلزم التركيب الوجوب
بالغير لم يكن المركبات الممتنعة كالمركب من الضدين واجبا بالغير وكل واجب بالغير ممكن
واجبا بالغير لم يكن المركبات الممتنعة كالمركب من الضدين واجبا بالغير وكل واجب بالغير ممكن
مصاحبه انا نلتزم ما لكم من ان مثل هذا المركب لا الاخر آن يكنه لم قان هذا المركب
محتاج والى حاز يستلزمه الى تقدم هو على افتقار لا بقضاية **مسألة** الرابع انه لو قدر
ان يوجد صانع الواجب امر انبوتيا كما هو مذهب المحققين لكان لم لا يزيد على ذات الواجب
كما هو مذهب هم ايضا فلو كان زايدا عليها لاحتاج لانه صفتها وما غير وكل محتاج
ممكن فالوجوب ممكن فالواجب ممكن هذا ما تلهم من تركيب الوجود اعتباري **مسألة** العلم بان
بعضهم سلم كون الوجود ثبوتيا ثم استدل على كونه زايدا على الماهية بانه لو لم يكن زايدا
الموصوف وهي الوجود والماهية متغايرة وكل متغايرين وزايد فالوجود بكل
تقدير كونه موجودا زايد والمصنف اعترض عليه بما لا لم لا يجوز ان السبب
عندنا امور غير مجعولة وكل ما لا يتعدى لا يكون اثر السبب بتعلق بما فيه
الغرض **مسألة** الخامس انه لا يكون ان لنفي الوجود بالذات لا يكون مشتركا بين وجودين و
سند كل وكل يستدل عليه على الاثبات لا ثبات وحدانيته تعالى **مسألة** سادسها الواجب
لذاته لا يتصف اعلم ان الخبر المتكلم فاما ان يضاف الواجب بالصفات بعضهم بنفي الصفات
فانما يخبر بالصفات جعلوا الوجوب شيئا عن الذات وما قرر الصفات ما شيئا عن الوجوب لغة

على التحقيق عقيم على الوجوه وحاصل الكلام ان العلم لما لم يكن نفيا محضا حاز كونه اثرا
فبطل ما قدمتم فلا يكون اثرا ولئن كان نفيا محضا لم يتصف بالرجحان لانه صفة ثبوتية ولما لم
يتصف بالرجحان كان متعلم لم يتصف الموصوف الامكان به في منع الاحتياج المرجح العدم
الامكانه في مرجح فان ما يتصل الترجيح انتفى لا احتياج في اتصافه به لكن في نفس الجعل موجود فا
به ملك الاولى التي يحكم لو لم يكن ما من النفس في تقسيم التاثير بالاستقلال ان يكون علم
على الموصوف فيه ان استقلاله **قوله** والمقصود بهذا الاشكال ان من الاشكال الثالث
قوله قيل على ان صفة الحدوث فتعلق واحد الامكان فيه من الاحتياج بعدم الممكن في المؤثر
في كتاب الموصوف فان الحدوث هو كون الشيء موصوفا بعد عدمه ان كان متصفا بالعدم الا يكون
حاصلا في قلا يكون فيه على الحاجة وهو بوجود ذلك واثنى واما بعد العقول فيه لكن بعد
فيحصلوا على الاشكال المذكور **قوله** وليس كذلك الى اخر كلامه انما يقرر ذلك انه باقر
الحدوث على نفسه بمراتب وذلك في **قوله** لانه الى الحدوث صفة الى الحدوث حسبما فيه
الموجود بالعدم وكذلك المسبوقية صفة للوجود **قوله** الموجود المتاخر فيها ولا يكون موجود فذلك
فان الصفة عن الموصوف **قوله** عن السابق المتاخر عن الحاجة الى المؤثر فلا يكون علة لها الى
كل واحد من هذه الثلاثة متقدم على الحاجة لكن الحاجة متقدم على الحدوث بمراتب فيلزم
تقدمه على نفسه بمراتب وذلك في **قوله** ~~الى ان قر في الكلام الامكان~~ قبل الاثم من الحدوث
مسبوقية الوجود بالعدم فيلزم ما علم بل بمراتب من العدم في الموجود ولو سلم صحة
ما ذكرتم فانه بعينه يدل على ان الامكان لا يكون علة الحاجة لانه صفة الممكن فيكون متاخرا عن
وجوده المتاخر عن تاثير الفاعل فيه المتاخر عن الاحتياج الى المؤثر لو كان الاحتياج لما
اثر الفاعل فيه فلو كان الامكان علة للحاجة لتقدم على نفسه بمراتب وجوابه ان كان
الحدوث ما ذكرتم لما سقوط النص ولئن كان ما ذكرتم فالمذكور باق لان الحدوث يحتاج الى المعنى
متاخر عن تاثير الفاعل المتاخر عن الاحتياج وهم الكلام وان تم ان الامكان متاخر بل هو
متقدم وان الامكان الممكن قبل وجوده اما واجبا او ممتنعا وهو يلزم الانقلاب الا شتغال بلعبه
ثبوت الصفة قبل ثبوت الموصوف لانا نقول هو اعتبار عقلي ولو سلم فيجوز لزوم تقدمه بمجامع
الممكن كما هو الحال في الاكان **قوله** بعد ما فيه هو في المكلف اولى به لزم انه يحتاج لكن تلك الاولوية
ان وقع ذكر الطرف الاخر سواء لعطلها ان الطرف الواقع ليس بالاول فكان يتعين للاولوية
ان تحصيل الطرف الاول في عدم ذلك السبب بالطرف ولا يكون الاولوية بانتفاء
كافية لحصول الاولى فقد فرضت كافية هذا خلف **قوله** والى ان يكون الى اخره بان الطرف
كان الاولى والعكس الى الطرف فالاولى لا يكون كافيا بل وقد فرض كافيا هذا خلف **قوله** الثالث من الكلام
الامكان الممكن فانه يعتبر الى ما لم يجب صدوره عن مؤثره لم يوجد لانه لو لم يجب صدوره عن
العلة لكان وقوعه بالنظر اليها اما ممكنا او اولى او ممتنعا على التقادير لم يوجد اما على الاول
فلانه في يكون نسبة المصا العلة الى وقوعه ولا وقوعه سواء فوقوعه يكون ترجيحا
بلا مرجح واما على الثاني فلان الاولوية التي بالنظر الى العلة لا تكفي في الوقوع لما مر الاولوية
الذاتية بعينه فلو وقع لزم الترجيح بلا مرجح واما على الثالث فظاهر واذا علم انه ما لم يحصل
وجوبه عن مؤثره لم يوجد كان هذا الوجوب سابقا على الوجود ولا معنى للسبق هنا
الا ان يحكم العقل بانه ما لم يحصل لم يحصل ذلك واما هيهنا كذلك المعدوم ايضا له
وجوبان سابق ولاحق اذ ما لم يجب عدمه لم يعدم وما لم يعدم لم يمتنع وجوده بالوجوب الذي يكون
في المعدوم **قوله** يسمى الوجوب الى اخره وقيل الذي ذكر الوجوب بحق وجود المعلول الا انه
سبق ذلك منها يجوز وجوده بتوقيت وعند تعلق لو كان المرجح وجود الممكن لا مرجح فان المعذور
ان يجمع جهات المؤثرية بالنسبة في جميع الاوقات سواء ولئن كان المرجح لم يكن الفاعل
الفاعل تامة بمعنى فثبت انه عند وجود العلة ليجب بها وجود المعلول سابق وما
من ان يقال ان ذلك الوجوب سابق على وجود المعلول **قوله** لا تنفك العلة التامة الى اخره
من المعلول **قوله** فالوجوب عرضا للممكن لا في ذاته بل الاولى بالنظر الى علته والنظر الى
ذاته وهو لا يكون بالنسبة والنسبة والنظر الى ذات الممكن **قوله** الرابع
من الكلام الامكان يستحيل الاحتياج الى المؤثر حالة البقاء لبقاء الامكان وبقاء الموجب
يستحيل بقاء الموجب ما دام الموجب باقيا كون الاول مصاحب لما بعده حالة العدم وبدوا
الوجود وزمان البقاء تنتفي الحاجة الى الاحوال حاصل يتوقف يستحيل فيه ان زمان اتصاف
الممكن بزمان البقاء وغير الموجب فان الامكان للممكن ضروري والا كان لازم ينقلب
لانه في حال انفكاكه عنه وجواز الانفكاك يوجب جواز الانقلاب المذكور الذي هو ليس ممكن
متحقق فيها لكن الانقلاب مستحيل **قوله** والاحتياج الامكانه الى اخره لو لم يكن ثبوت الامكان كافيا
بالطرف الاحتياج الممكن في حصول امكانه لو لا سبب يوجب حصوله فيه وذلك السبب بالذات

في كونه واختصاصه وجوده
فعوليه

كالانسان المركب من البدن والنفس فانه ينتظم بهما امور غير متناهية
وفيه نظر فانه يصح ان يكون الكثرة المجتمعة من المحلقات وصح ان تتصف بها
بهذا التوسيع **مسئلة** فانه اكثر من حيث هو كثير وواحد اكثر من الكثير من حيث هو كثير والواحد لا صفة
كمال الشيء والعدد وكثرة اي من حيث هو واحد بهذا العدد صفة الشيء المعدود ولم
يصف بالمعدود واما اكثر من حيث هو كثير ان مثلا اي ماهية ما من الماهيات
والانسانية تولد بهذا الكثير ما صدق عليه انه ماهية ليس بواحد فاحد ما عن تلك **مسئلة** وكذا
الكثير اي مقابل المعدود والماهية لانه معدود ليس بالمعدود باعتبار انه واحد معدود وان كان
اي ماهية ما والانسان من الواحد من حيث انه واحد يكثر بهذا المعدود والماهية ليس بكثير
بمعنى المعدود والماهية حيث لم يجمع الكثرة انها مشتركة **مسئلة** لانها وجود من الواحد
لانهم لم يوصفوا باعتبار انه واحد معدود بل المعدود موضوع الواحد فقط **مسئلة** وكذا انها
لو كانت عدمية الكثرة اي لو كانت المعدود عدمية لكانت عدمية الكثرة كذلك انه لولا ذلك لكانت
اما عدما مطلقا او عدم غير الكثرة وكل منهما باطل والاول ظاهر واما الثاني فلقبول في بيانه انه يلزم
من فقيه اي من فقيل ليس كذا ان المعدود فكان كل كثير اذ فيه معدود والحال انها لو كانت
عدمية لكانت عدمية الكثرة فنقول ذلك كذلك لانه يلزم منه كون الكثرة ايضا عدمية
لانها من لوازم الواحد لان المقدر عدمها وما جوز عدمي فهو عدمي فذلك كذلك لان الكثرة
مناقضة للوحدة ومن البين ان يكون الشيء عدميا باعتبار انه اثنان لا من حيث
لان منهما مقابل كالاخر مناقضة فكلاهما من المتناقضين بالذات وعلى تقدير
بالعرض ولنسلم جدلا انها متضادان كما هو المشهور من ان الوحدة عدمية
التعدد نعم ان السؤال انما يتوجه بتقدير لانهم لم يقولوا بكون عدمي فان
الاستاذ والاتفاق عدميان مع تناقضهما بسقوط قاعدة تكلم بها **مسئلة** عدمي وذلك
في لان المعدود مقابل السلب والايجاب وهو قسم من اقسام ما يكون بعد المقابلين وجودي
والتوقف مما **مسئلة** والكثرة مجموع هذا دليل على وجوده بالكثرة متفرع على وجوده
الوحدة كدليل كون الوحدة وجودية **مسئلة** فكونها وحدت كون الوحدة معقولة على تاما
تحتها بالتواطؤ **مسئلة** بخصوصيات مخصصة كل واحد زايد على ماهية النوع عينه وليست
بتلك المخصصة الا وحدات بكون تلك الوحدات وحدت وبعد الخلع لها وسلسل

قوله وعوض ح

قيل لانهم لم يوصفوا متقوله بالتواطؤ على الاكثر اذ الشخص واحد بالشخص على انها
صح لهم بالذات والماهية ولانهم لم يوصفوا الوحدة زايدة عليها بل تنتهي بالوحدة
الوحدة وعرض لانها لو كانت كذلك لم يكن الشخص شخصا الوحدة وهذا
واحد لو كانت شخصا فلا يلزم ذلك لانا نقول لو سلم ان الشخص لا يذله من وحدة وبتلك
الوحدة شخص وليه وحدة ويلزم التسلسل في الوحدات والشخصات وهو محال
لانه اذا لم يكن الشخص او الوحدة الا وحدة واحدة كان كلها من الافراد في الماهية
بتلك منها هم **مسئلة** من الاعتبارات العقلية اذ لا تحقق لها خارجا **مسئلة** فرع على تحقق الوحدة
والكثرة **مسئلة** فليس لها عدم تصور فلا يمكن تصورها بنقيضها للعقل ولا علم
ملكة **مسئلة** قيل تكون لها ملكة لان العلم من المقابل من الشيء اما ان يكون بالذات او بالعارض
والمقابل بالذات منحصر في اربعة وقد يستدل بالحصر على نفيها بين الوحدة
والكثرة وفيه ان يكون المقابل المنحصر منها من قبيل المقابل يوجد عارض وذلك
من الوحدة عرض كما انها عارض الكثرة بمعنى انه قد اشتهر في ملك الكثرة والوحدة
الوحدة اضيفت ملك الكثرة وغير المعنى هو المطلوب بالكتاب ولا شك له وذلك لاضافة
بالتقابل من الملكية اعني المعدوم له الاتصاف بالكثرة فانها من المقابل بينها تقابل العارض
بالعروض ان يطلق عرض عرض متضايفين بذاتهما **مسئلة** لتقوم الكثرة بها جزء لعلل
المعدودات الثلث فان الوحدة من حيث هي لو كان متوقفا للتقوم لم تكن بعدها عدم تقوم
لكل واحد بجميعها والمعلوم عدم الاحتياج وكذلك لا يكون ضد من لما تقدم
وكذلك لا يكون متضايفين لكن المتضايفين متكافئين المعدود من واحد متقدم من
المعدود **مسئلة** الواحد من حيث هو واحد وهو مبدأ الشخص الذي هو الشخص انما يكون
صفة تحريرية فيقيل او في بيانات والاول ان الوحدة من الكمالات التي هي كثيرة وهو موصوف
بالواحد فالانسان كثرة خارجا كثيرا ماهية صارية والوحدة الاستغراقية كثير اشيء والوحدة
كثيرا عرضية وفصل **مسئلة** لم يتبين منفعة كذا الان ان الواحد مثلا **مسئلة** بجهة
التي اتحد بها ذلك الكثير **مسئلة** هو الواحد بالجنس والمختلف مراتبه بحسب تصاعد مراتب
الجنس فصاعدا والواحد بالجنس القريب والواحد بالجنس البعيد او المتوسط وكذلك بالفصل
مسئلة كما كان الشعر والبياض المحمولين عليها **مسئلة** كما كان الكاتب وايضا كل جان كان ان

الشخصي ح

موضع لها

فصل يخرج عن الاضافة بالبعض الموصوف بالتعلق كنسبة النفس الى البدن ونسبة
الملك الى المدينة المحدث في البدن فان فيه الاضافة منها خارجة عن انها ليست
محمولة ولا موضوعا فلا حصر فيها ذكرت بل لانم ذكر بل مما يختص بالمجموع فان البدن
يحمل على النفس حال كان ذاتها لهوى الا يحمل بالنوع او الجنس ولكن كان خارجا
لهوى الكل عرض بالمجموع البدن الذي هو له فصل لم يكن له بعض سواه عدم الانقسام
ولكن كان له موضوع سواه فصل وثانيا بقولنا في الاسم والحد لهوى الموصوف سواه
قبل المقسمة لهذا يكون المقدار والزمان كالجسم البسيط والآلة هما الاعضاء الى ولم
لم نقل له بقولنا في الاسم والحد كالانسان الموجود في العناصر الاربعة فانها كلمات
منفصلة بالحقيقة بل متلاقية متلاصقة ولا كذلك المقدار والجسم البسيط فانه متصل
في نفسه لا فضل فيه وبهذا انما يستقيم بناء على شيء اجزاء فصل فحيث يلزم حركة آية
كالبعض الاعضاء بالنسبة الى البعض فصل وايضا بذكر فصله بقولي للموصوف سواه احتراز
فصل اما كقولنا كزيد الذي حصلت له صنعة الكتابة المرتبة او قضى كذلك ثم فصل له فيه
ما ينبغي له كونه كذلك او صناع كتبت ثم الاخلال بالنوع كالحمار زيد وعمرو في الانسان
وبالجنس كالحمار الانسان والفرس بالخصوصية فصل ليس كان بالكم كالحمار ذراع
خشب وذراع في ثوب في الطول وليس كان في الكيف كالحمار الانسان في الانسوة والفرس
الانسوة في الطول وليس كان في المضاف كالحمار زيد وعمرو في نوع بكر وليس كان
في الكل كالحمار الارض في الدار في آخر الكلية وليس كان في متى فحص مثل يوم الاحد
البعد منها كبعض كل فلك فصل ما شفا ما لا يحتاج الانسانية بدون الشفاء
وقال شفا غنى اي ليس لم يستعمل كل منها بحقيقته
بتلك الخشبة شفاء وكذا ما شفا الاستعمال او ما شفاء الحقيقة الذي كيف
فان كان الاول فيها صفة وموصوف وليس كان الكتابة هواء وكل فلك فيها قسم آخر
يصدق عليه شفاء هما معا كصفة حيوانية مثلا بياض جسم وسطح لقولنا بياض جسم
وكل ولا صفة وموصوف فاكثر في الاقسام الثلثة بقيد انه لم يدخل اكثر فلا يرد
ما قلنا من فلك نقض والا يدل على اكثر والاعضاء يوسف اخر والكل المضاف غير
والعلة والمعلول فانها عندهم ليسا من الامور المضافة فان الاضافة امر ذهني

والعلة الموجبة لاشكل الى الاشكال المعلول عنها لا يختلف لها عشرة فلا يرد النقض
بها لو سلم ان موضوع الحصر ما هو حصر الموجود وليت فصل الندار والاصل هذا
الاصطلاح قالوا اذ ساعي لكل امة الصفة ص الدليل لا هو ولا يخرج انا
انها ليست موضوعا واما انها ليست عرضا فلا نسلم عليها الموضوع الذي يكون للعرض
قلت ويعلم من هذا ما خلص من قولنا المقدار لا انها في لكونها شفاء كل واحد منها قديم ولا
تغاير الا في الذات فلا يلزم من انصاف احدهما بالاول بانصاف الموصوف بالثاني
قدما آخر فصل وعلى الاصطلاح الاول يكون الفرق بينهما مطلقا فصل ولا اختلاف
والحلقان انما سلما ان كان كل منهما موصوفا واما سلمان الاشكال فيه فصل
الشكل كان موضوع ان يضاف فيه قوله يوصف الجسم الاسود المحرك فصل وسلمان
هم السلمان انما سلما ان كل منهما موصوف والمقدار في زمان والمقدار في
الزمان وغير سلمان لم يكونا كذلك كالانسان والفرس فصل موضوع
والمقدار يقوم بالصورة كالانسانية والفرسية فانه لا انفعال فيها فانها ليست تحت
قولنا جعل المقدار في موضوع اسبوع طول تقف فيه لقولنا الصورة الكلية في الموضوع وكذا
شغله والمقدار مثل الجسم الابيض فان الشفاء ليس بموضوع لكن ليس يوصف
وغير شغله عن جهة والمقدار عن مثل زيد انه ذو اب هو ذو اب لهما ذو اب فان معنى
الشفاء هناك في موضوع والمقدار لكن لا من جهة والمقدار بل من جهة وشغله من زمان
والمقدار عن مثل الانسان يصح في وقت ليس بموضوع وليت فان كان موضوعا
فلا كون ليس له ما عدمي لانها اما عدمان مطلقان او ملكة ومضاف او مضافان والاول باطل
بين الشق والثاني الاخير اذ جزء له فلا يتناول بين المقدار والمضاف والمضاف ايضا لانها
بين المضافين لانها كعدمان لكل منهما مغايرة لملكتها فانه يصدق على زيد انه لا عمرو
ولا حائط لانه عكسه لها والمقدار انها الاكثر عدمي ما لكل منهما موجودا بين المقدار
موضوعا ويتفق عليها وقد ذكر الشيخ في الكتاب وما يشترط الاعراض ما لتقابل
بين العدم والملكة عرضا انها عدمان بانا لانم بين الاعراض عدم والملكة بل يجب
النظر الى المعنى فصل وبعضهم شرط في المقدار ان لا يكون بين طرفيه ما عاد الخلاف
والبعد وآخر بين قسم لقولهم لو كان بين البعدين ما انقدر بهما لما بانقباض

قوله مشهورين

شفاف

غير

ای بلا واسطه قوله لاستلزامه علة فان آلبياض ضد ابيا بايل السواد لاستلزام السواد اللا بياض
المقابل له مع جنب الالف لا واسطة وكذلك الابوة مقابلا للبنوة لاستلزام ها عدم
الا بوة المقابل للابوة بالدلالة ولم يذكر المصنف العدم والملكة لعدم تصورهما في الاضافي ولعل
لم يستلزم احدهما عدم تعقل لم يكن منهما مقابل كما يتبين بالتامل قوله الثالث
الاين في جواب السؤال الاي وغيرها من اقسام المقابل قوله والا كان بعض الشيء
مرادفا للمضاف بكذا ان يكون احد المتضايفين مقولا على الاخر بالتواطي قوله
والمضاف بكذا ان يكون احد المتضايفين مقولا على الاخر بالتواطي قوله
والمضاف بكذا ان يكون احد المتضايفين مقولا على الاخر بالتواطي قوله
بالبياض اذ لا يمكن تعقل العلم مضافا الى مضاف معين بل يعتبر في تعقله تعقل
يعبر عنه بلفظ محصل كالناطق فانه اسم جنس خال عن كيفية الحواس والبرودة وهو
موصوف بالوسط بينها وقد يعبر عنه بسلب الطرفين لعدم لفظ يوضع لذلك الوسط كما
كاللاعالم واللاابيض الثالث المضاف يكون المحل موصوفا او هو خال عن الطرفين والوسط كما
فانه جسم خال عن جميع الالوان قوله والعلم والملكة الى والعلم والملكة كذلك لكن
اعلم الموضوع فان زيدا المعلوم مثلا لا يكون بصيرا والاعمى بصيرا لان الموضوع موصوفا
لكنه لا يكون مستعد الملكة لان شخصه ونوعه والاجناس ضده كالسواد
فانه لا يقبل البصر والاعمى طرفا وعكسا اي يكون كل منها مستلزما لتعقل وارد
كل منها مستلزما لورود تعقل وتقابلا قوله وقد يقال المحل على البدل اي يكون
احدهما لا بعينه لانا نحمل وجه اما على شفافيان على المحل او لا شفافيان قوله كالمرض
والصحة عند من لا يقول بالحالة الثالثة قوله فرد السواد والبياض فانها ضدان قوله الرابعان ما
سر والعدم اي لا يكفي صدق الوجود والعدم على شيء واحد بل يكفي تعقل ما اضيف اليه
منهما والا فالوجود والخلق تعقل السواد والعدم الذي هو ضد البياض بالتقدم ولم يشترط
الشرط المذكور قبيل هذا لينقض بعضهما اي كما يشترط الوجود والعدم كذلك
الوجود والعدم كما تقدم وكذا قوله الاول اي اقسام العدم الذي هو ضد الوجود
مر ليس يكفي الوجود والعدم او الملكة ليشمل على الوجود والعدم وكذا العدم
والعدم مر ليس يكفي الاضافة اليه على وجه يكفي تعقل المعلول كما مر آنفا ليشمل العدم
الخاص والناقص قوله وسمي العضو باعتبار انه جزء من المركبات والمقابل باعتبار

لا يتعقل الا بتعقل منها غاية البعد كالصفر والخمسة والاقرب الا بعد كالنصف والثلث بدا التقسم
بالمتباعدين ما لتقابلا بالذات قبل مذهبه فحسنة اقسام قوله ولما لم يكن مضافان يتعقل
احدهما من حيث انه مضاف الا بتعقل الاخر فيه اشارة الى شرط في المقابل بالمضاف قوله
كالبصر والعمى في زيد اذا صار اعمى او في الانسان اذا اتصف فان الاول قابل للبصر بحسب
شخصه والثاني بحسب نوعه وهو كون الانسان بحسب جنسه وهو الحيوان قوله
وقد يكون اضافة فالملتبس وعدم التحبة بالنسبة الى الانسان يكون ملكة وعدما و
اما بالنسبة الى البصر فلا يصدق عليه انه عدم ملكة الا بصر على ما مر ولا البصر بعدم العلم
العلم لو كان العالم والعلم بصدد بين لانه خرج عن تعريف المقابل فيما مر فتدبر قوله
والا لم يعتبر احد الاعتبارين الملكة فقط والا كان قد يتحقق بين مضيفين بالتضاد وقد يجمع
بين المتضادين كالانسان والانسان ليس بمضاف قوله مضاف فيكون الصدق قسما من اقسام المضاف
واسم جعلتموه قسيما والحق ان يكون قسم الشيء قسيمه قوله فلما كان المضاف جنسا
لخمسة اجعلنا قسم المضاف الصدق بصدد ان ذاته لا يصف كونه ضدا لشيء بصدد ان
ذاته ضد البياض وليس بمضاف له لامكان تعقل ذات البياض بدون تعقل السواد
واما حيثية السواد فهي كونه ضد البياض فيكون من المضاف وكان لم يجعلها قسما برأسه فقط
ما قلتم قوله قبيل المقابل كيف يتعقل ان يتقسم بعض ما يكون المضاف قسما من اقسام
المقابل كيف المقابل قسم من اقسام المضاف لان المقابل لا يكون كذلك الا بالقياس الى
يتعرف وفي بعض النسخ اقسم نفسه وهو في قوله فلما المضاف كما عرفت ان منها
ثلث مرات مضاف المقابل والذي هو الوصف والاب ليس بعض من المضاف والمقابل
بالصدق والاي والابوة والمضاف وهو اعم من شبيهها وهو الذي قسمنا منه المضاف وهو غير
وعلة اول والثالث داخلان تحت المضاف وكذا نقسمه الى الاقسام الاربعة فما قسمناه ليس
مضاف وهو مضاف لم نقسمه فتدبر ما ذكرتموه قوله وكذا ان يكون المضاف قوله
على كلا الثالث قوله كحب العوارض لان نسبة جميع العوارض الى كل واحد منها
على السوية صرح بان محلها واحد وكل ما يوضع عارضا لاحدها يكون عارضا للاخر فتدبر
لعدمها وغير متعلق ليس اولى من العكس وايضا لتخصيص العرض بالمحل والمحل موجود بالتشخص فيها
متشخصان متشخص واحد فيها واحد فيكون ايضا اي كالاخذ كحب الانسان وكواحد منها قوله بالقوة

انما قابله بالصور قوله والغاية في الحصر نظر الذي يحتج عنه سابق الشرط انه
يصدق عليه انه يحتاج اليه الشيء قوله علل يشتغل اثرها من حيث ما سوف يعلمه
مقصود الشيء قوله الا استغنى فانه لو احتاج كل حق الاول مثلا حيث صرح عنها الشارح
مقصود المعلول عن علته انشاء فيستغني بذلك عن العلة الثانية وكذلك نقول في العلة الثانية
عند كونها لكون مستغنيا عن العلل المستقل جميعا وكما حال انها يتعلق في قوله والمها
اي العلل التي المتعددة التي في النوع قوله كما لنشار فانه مثال انفعلو للنشار بانه بل
مثال النشار لنفعلو من لم الاول فيعلل بذلك النفعلو والكاتب بذلك البياض وقد
ينبع بانه ما تناه على الصلاق العوارض لاخلاق المعرفات من هو ليس بشيء قوله
قد يتعدد انا ان كل الاثار الصادرة عن الطبائع قوله لم يتعدد الالات كالنفس فانه
يصدر عنها افعال مختلفة وكانت كذلك بحسب الاعضاء التي هي الالات والعقل يصدر
عنه اثار مختلفة الكائنات بحسب المواد والقوابل وهذا كله انما هو على
مذهب الحكماء واما على مذهب المتكلمين فظاهر قوله ولذا لم يتعدد الالات فيما هو
منع جمهور الحكماء من جواز صدور معلولين عن البسيط في قوله بان مصدريته
هذا اي كونه مصدرا لهذا قوله لنفس التركيب وهو خلاف المفروض قوله كما معلولين
لذات البسيط اللوازم معلولات الماهيات قوله فيعود الكلام في مصدر
كل من المصدرين حتى لم مصدريته لهذا المصدرية غير مصدريته لذلك يعقل لها
مع العلم عن معلول لا العدم بها بل نقول انهما خارجيان معلولان له
ويعود الكلام ويلزم التسلسل وهو باطل فيقال هذا الدليل مستلزم لان لا يوجد
عنه شيء اصلا والتوالي باطل فان لفظ المصدر غير معقول وكذا الكلام
في الاول فيهما وايضا يلزم منه ان لا يصدر عنه شيء اصلا فان مصدريته ذلك
الشيء البسيط حينئذ امر خارج معلول له فمصدريتها معلولة ايضا فيلزم التسلسل
وجوابه ان مصدريته بواسطة غير مصدريته بلا واسطة لو علمته لتعدد من
حيث انه علة لعلته ولا يرد هذا المنع انما لو كان مصدرا انها على الاستقلال
ومصدريته للمعلول له عينه ولا يرد الثاني والثالث لو تنازل هذا المصدر من
امور متغايرة فلا يكون الا غير الوحدة قوله لا مفهومها لانها من قبيل الاضافات

من حيث متحققة خارجا عندنا ومع كذا انهما خارجيان ولمعلولين له
وانما يحتاجان بناء على لو كانا موجودين قوله دعوى تمسك الحكماء قوله نفسك
التجزي الحصول في المكان المعقول قوله وقبول الاعراض اما قال الاعراض المعقولة
التي قبول الاعراض العقلية الالتي التي طلع الصفات التنزيهية من حال قوله
مع بساطتها والاول غير انه فقد صدر عن البسيط امران وملكها التي ينفعون
البساطة فان الجسمية مركبة من الهيولى والصورة فبساطتها لا تستند الا الابعاد
الثلاثة للصورة بعض التحيز وما ما معه قبول الاعراض قوله حيث هو فاعل الاشياء
التي نسبته الى المعقول بالامكان قوله حيث هو فاعل مستلزمه التي نسبته اليه
بالوجوب فلو كان الشيء الواحد قابلا لشيء ولصدر فاعلا له لكان مستلزما له
وغير مستلزم وذلك قوله غير الفعل لانه باعتبار الاول مستفيد وبالاعتبار
الثاني مفيد والاستغناء غير الاول قوله تلقا كما الشيء الى غاية ما ذكرتم
انه يلزم ان يكون مستلزما لذلك الشيء وغير مستلزم ولا نسلم ان ذلك محال وانما يكون محالا
لو كان ذلك باعتبار واحد ولهذا قالوا ان الامكان باعتبار القابلية غير
مستلزم وباعتبار الفاعلية مستلزم فلا التباس فيه قوله ولهذا قيل اي ولاجل
ما ذكرنا من عدم المنافات بين الصورتين قوله بالامكان العام الذي الايجاب فهو
الاستلزام قوله والقول بها اجمالا عن العلم الثاني قوله اي المباحث الكلية التي المباحث
التي لا تختص بنوع من الاعراض بل تشترك بين جميعها من جهة قوله المشهور انما قال المشهور
ذلك لانه لم يقم برهان على الحصر لا على كون كل عرض جنسا عاليا لاحتمال ان يكون العالي
للعاليه المندرجة تحت كل عرض مجامع تمام الماهية بحيث لا تشترك في ذاتي
وايضا من المذهب الغير المشهور ان المقولات تنحصر في ثلاثة اقسام الكم
والكيف والنسبة قوله القسمة لذاته تحترز به عن العدد لا يقبل القسمة اصلا كالنقطة
وبعض انواع الكيف وما يقبلها لا لذاته بل بالعرض كالجسم المحل بالعرض فيخرج به
بعض انواع الكيف كالتعدد القابل للقسمة بالعرض فان عنينا انها اعم من الجوهر
العرض وما به الجسم جسما كما يقبل القسمة لذاته بل بواسطة طول المقدار فيه
ولكن عنينا انها عرض فلا حاجة الى اخراج الجسم بالقيد المذكور لانه يخرج بقيد العرض

ماخ

في الاعم للموضوع في التعريف قوله وهو الاشتمال النقمة هذا رجح الكم وشمل
سايرما عداه الله خاصة وطابع الكم فسلبه لا يحاله يسلب كل ما عداه وسلب غير
بتوهما عرض لجميع الاسم والمعقول والبارئ سا كل ذلك واعلم انه ينصرف من
السوس النقطة والوضع الصدق صحيح السوس عليها وقيل يرجع عنه العلم
بالمعلول الى الغير المنقسمة لانها انما الانقسم بغيرها وهو كونها على معلوم غير
منقسم لابذاتها قلت هذا انما يوجد اجعلنا متعلقا بالاشتمال النقمة
اما لو اجعلنا متعلقا بقولنا بقبول النقمة فلا يرد بالتامل على انا لو جعلنا
متعلقا بالاول رجع الاولى فانها كلها كيف كيف تنقسم لذاتها انها لا
تنقسم لانها تنقسم بالوضع وقيل كيف صح ان يقول بعد فصله لذاته اللاقسمة
يرجع النقطة والوضع ولا مضي لي وجه جوهريها به قيل ولا سوس بخصوص
بصراع السطح على تصور غيره اي طابع عن مفهومه قيل حصول الشيء المكان
قيل غير المكان يرجع متروا علم لان الاكثر قد يكون جسما كتعين زيد في مكانه الذي لا
يشغل غيره وعرضيا كتعينه في مكان لا كتعينه في السوق والبلد
والاقليم والارض والعالم وانما لم يذكر مثال الاين كما فعل في جنس المقولات
لوضوحه قيل قرأ الشارح بصر زيد لكن عرفت ان مكان البصر زيد على ما علمت
نهوضناه المتقن كما ذكر المثال ولم يقل نهوضناه لكنه غير جنس كالكعبة والبيت
والشهر والسنة قيله سبب لسبب بعض وتلك السنة غير الاجزاء كالمواد الزمانية
والمكانية والاكوان والثوب والبعد وتلك غير الاجزاء والاصور الخارجية
اي وهيات العالم ما فيها والبعد الاول في سايرالمكانات التي لا تحصل الا
بسبب هذه النسب كسايرالاعراض والبعد الثاني بعض الغير سيرالانتصاب
والانكباس قيله كالاتي فان الاتي انما يوجد بانضمام الى النوع فتعقل
بقوله بالقياس الى نسبته تقوم في سايرالاعراض النسبية والكم والكيف لا تحتاج
في تعقلها الى نسبة لانها ليست بداخلة في اعمال التعريف وهو النسبة
قيله نسبة ما يحيط به اعم من ان يحيط بكله او بعضه فان التختم ملك زيد فيما
هو حاصل نسبة لا يحيط كما يدل عليه الميزان لزيد وقوله بمتعلق بانتقاله يخرج ما يحيط

والانتقال كالبيعة العارضة بسبب احاطة البيت بزيد فانه لا يسمى مكانا منا
قيله كالمنتقل فانه اذا لم ينتقل قبل انا نفرض انه ما لم يتعقل ولم يتعقل لها ما هو المعقول في
التعقل والانتقال فانها قد تنالان على التعقل والانتقال اما صلتي بعد انتقاله الثاني وهو
الماثر وزوالها كالتقال بعد الزوال وهو الصحيح هذا رد على حاصل في الفاعل او الانتقال
حاصل في الثوب وهكذا كل اخوين والاضافة يصدق عليها التعقل والانتقال
بعد الوضع والماثر والتاثر بخلاف غير يتعقل ولم يتعقل فانها لا يطلقان الا حالة
كون الموثر موثرا والماثر ماثرا وهذا التعقل نفس تعقله واصطلاحا قيله واعلم
ان النقطة قبل فرض توجهه انه حصل يتعقل بوصفه كما في الخصر في السوء غير صحيح قال السعد
والوضع عرضان وليس بشيء لزوم الاضافة والعارض يتعقل بزوال لازم انها اعراض
على ما خرضان عنها والله اعلم تمت ما وجدنا في بعض الاصل العالم الشيخ
بالنقض بانا نرى بسيطا كنا جنسين لما تحتها لكن حسبتها اي جنسية الوضع
وجنسية النقطة غير معلومة لانقطة والما النقطة فلانها طرف اي حد وبعضهم
جعل ذلك حكما في الخصر شيئا غير الاول ان النقطة والوضع آنيت بالفاظ الكتاب
وتوئيد فقط بعد ذلك ولم يجعل الوضع جنسا لها ومراده ليس جنسا للمقولات
فان جعل مرجع الضمير فيها المقولات وان الماثر كله في النقطة والوضع كان بعيدا آخر
انظار قوله حاصلان عرضيان اي عرض المقولات التسع الذكورة والا لكانا
مركبين هذا خلف قيله ولم جنسيتها المقولات التسع قيله ولم الوضع اعلم لان الوضع
ليس جنسا للمتى والمقولات التسع المذكورة لان عرضية هذه المقولات تحكم
الميزان ولان في الميزان يكتب بالبيع لا الى ما منتهى فانه ان كتب لم يكن خارجا
كما يوزن باب الميزان ومرضه بعضهم بهذا الكان جنسا لها لا مسح تصورها
بدونه لكن الميزان يقتضي عرضيتها لميزان فلم يستلزم تعقلها تعقل
اولا يقال عليه بان ذلك انما يتم لو تصورنا ما كنا يتها لكنه لم قلت هذا يدل على
توجيهه لا على توجيهنا قيله بان شخص انظر ما ذكر انه لو الاعراض لا انها من
علم تبا على الشخص امر يتوقف وذلك انما نفس ما منه وذلك الوضع او لوازمها
او محل او اضافة فيه او امر جامع عن ذلك كما والكل بعد الاجمال قال السعد عنه يجب

انعدام الشخص المعين لانقطاع دلك الشخص وبطلان الاقسام جميعا وكذلك في الكتابة بسبب
العدم اي من وجه ما فلا فرق بين ان يسمه المعارف بالجنس او بالمفارقة بشخص هذا دون دلك
برضى بلا خلاف فيه فيما نعلم كذا في الخلاصة وفي السعدية لو مات دلك الاجير المعين يقوم الشخصان
وايضا جاز ان يكون المعين شخصين بعض جلود على عوارض بكل الاعراض بلا خلاف ويوزع
جلود دلك الاجير على نفسها وايضا جاز للشخص كل يوم ان يعمل بنفسه او يستأجر غيره وفيما ذكرنا
ان لو كان الصانع هذا النوع في شخصه بان الخل المعين لكنه هم لم يجز لان يكون شخصه بدلا بالحال
اعني بمضي المحل كما مثل لان الاعراض متشخصة بمضي المحل وتصور ذلك ان دلك الحائك ان كان عضا
لصانع في محل بانسج وتصباغه في المحل المعين ثم مرجعة عوض الجلود الى دلك
المحل فهو كما لو كان باقيا في محله معين فلو اراد صرفها كان له دلك لان الاجير
جلود ها ان جلود العوارض في بعض تلك الاعراض التي من مجال الناس ضرورة لان
المحل ما لم ينقطع لم يوض له عارض فلو كان الاجير هذا احوج سوال يتوزع الدليل
غير ضحي بجميع معدكاته لانه بدل عن اسماع انتقال الجسم الى مكان غير المكان الذي
موقفه بجريان الدليل بعينه فيه بان يقال لابد لتشخص الجسم من علم وعلته
اما نفسه او لوازمه او عوارضه او محله والاقسام باطلة لما قلنا فيتعين ان يكون العلم
محله وهو مكانه فلا ينتقل عنه بكل انتقال بل بالصرف وتوزيع الجلود على الجمع
والجسم هم بجلوس لم يكن على شخص مسئولا هم يستعد الدبغ لا صح
وهذا الفهم غير تلك لان العوض لو لا مسئولية له بالجسم الا بحال في شخص
الاجير بل بالخرز والخرز حاصل بكل واحد من الاجيرين في ازاء تمامه فهم بان المعين بالقيام
اي المعين بالقيام هو حصول شئ من الاجير تبعا لحصول دلك الشئ في دلك الاجير كقيام
السعاد بالجسم فلو قام عرض بعرض وجب حصول عرض في جنس تبعا لحصول عرض
آخر فحينئذ يكون المتبوع في الخرز عرضا لكن المتبوع في الخرز لا يكون الا جميع الخف
الجسم هو المجير بالدليل هم واهل اضعف لانه غير حامل لعرض فلا يحل عنه تمام
ضمان انه تعالى لا يمسك الخرز عليه بل القيام عبارة عن الاختصاص الناشئ
وهنا لا يكون عرضا لمحصا بعض وباعتبار انه هم فانه يدانه بالاشكال من جواز اداء المعين
بدل الخوف هم ولا يسلم ان الخوف الذي ذكرتموه صحيح جاز فلا يلزم انه لا يجوز

العوارض جح

حصول عرض في الخرز تبعا لحصول عرض تحقق فيه كما لو لم يكن دلك المحل حاصلا في الخرز فيحقق
تبعا لحصول الجسم فيه كما في المثال الذي ذكرنا في الصباغ الحائك وكما لا شك ان القائم
بالنسيج القايم بالجسم هم فانها المتعوف بها فانه يقال فلان حائك سريع او بطيء
وان تعالى جسم سريع او بطيء فيقال عليه انا نعلم ذلك لئن لم يكن القيام بعض فصاص
الساعات انا لو كان كما قلتم او غيرها فلا وقيل انا نعلم ذلك كما نعلم ان الجوهر
موجود بالكنه هم لانه عبارة عن كل متحيز لا يكون الجسم جسما ويحرك
نقل والسرعة انما نعلم ان كل واحد من الجسمين في حركته فيها مختصان بما يسبق
منع ان الموجود عبارة عن دلك وسر مغالطته هم بان القيام عرض قلنا هم كذا
الباقي فلا نحوز كفيل العرض باقيا وان لا يلزم قيام العرض بالعرض وان لا يتحقق
العرض بالعرض لما تعلم هم لا متنع زواله لكن ازالته بد بالصرف فالعلم
لذلك هم لانه بدل اسماع الملائمة هم لا يزول النفس بان ما يزول النفس بعض
عدم نفسه وما يقتضي عدم نفسه لموجب لذاته لكنه فد كان قبل الزوال فكذلك
فلم يتعلق بسبب الهلاك ممتنعا وذلك ح هم كطريان ضد على محله كالتفتيت
والاعدام ايضا لا يزول الموجود عند زوال شرط العرض وذلك لان الاجير
يستعمل الكلام في زوال الجسم ويتعلق زواله بنفس نفسه والامر مقصود لما
تقدم والامر معلق لانه اسناد شرط فذلك ان شرط لم يكن عرضا لتم
الدور والموقف زوال العرض على زوال الجسم فضلا وانه هم فان كان جسم
كان عدمه لا سماء شرط جسم وجسم وذلك نسلم لشرط كل جسم يجوز
ويمكن بلزم التسلسل والمصر انصر على الشق الاول حر التوجيه لا فتضاح على
لتم الدور ولم يوجب التسلسل ويمكن جعل قوله فيتعلق الكلام اليه لانا
نزوال الشرط وقوله يلزم الدور لانا نقول بان العقد كما نه قال فان يضع
شروط يتم العقد ويتوقف ويتم الدور ويتعين الكلام لغا وشرعا غير
مخفوض الرتبة على هذا لا يكون قد نقل بد كثير من الاقسام هم ولانا على ان
لا يزول فاعل بالاختيار كما سال الله تعالى بعينه لكن الفاعل بالاختيار لا بد له من
بقاء قدرته والا لم يكن موجدا ممكن موجد انه لكن الاثر لا معدما وقد فرض معدما هذا

ولا يمكن ان يكون الوصف بالعرض والذي ذكرتموه بيانه بعد مرور الكلام عليه قبل
على الاول انتفاء تاكد للوصف فيكون وصفا ويمكن صيرورة الاستحالة قيامه بالعرض فلم يكن
وصفا بحال قلنا وعلى انكار تسليم زواله لنفسه ولم يلزم من الانتقال قلنا
لم لا يجوز ان يبقى بعد بقائه ازمنة كثيرة قولكم انا نعلم انه جائز قلنا الاول
ثم قلتم انه ممتنع ان الشاهد زواله ليس لنفسه وتبديد لبكر بعينه ووصفه
بعضهم بكذا الحمار لزواله لنفسه وقوله بالانتقال قلنا ثم كيف ذا نعم
يبقى شيئا منها لكنها لا تنعدم الا بانعدام جميعها وبها ازمنة طويلة ثم فصل البقاء والاستمرار
بوجود مرارا منه ابقاء صارت الادلة مدلول الشرط مقبوضة للمعلم والانتقال
والاول مشترك فما يكون جوابا عن قبيل واشباهه من الزمان الثاني وذلك يسمى الانتقال
المذكور على مجاز لم لا يكون الامر موصوفا وصفا غير طارئ على محل مباين للمكان ذلك الثاني
وهو غير ممتنع آفلنا لان ذلك ليس بمتنع ذكر اولا اشتراط ان لا يكون زواله لا على
سبيل زوال شرط ولا يسلم ان شرط الشيء ما يعقل الحكم عنه وبلزم
ما قلتم لم لا يجوز ان يكون عرضا لا يستمر بقاؤه كالحركة مثلا فاذا انقضى ذلك العرض
انعدم العرض المشروط به لزوال شرطه او فاعل الاعراض يكون اثره
محال قلنا الابد ان يعقل ما منعتم لم لا يجوز ان يكون اثره عدما متجددا لان يكون اثره
نفس الاعدام الانتفاء بعدمه موثر فيقتضي ايراد العدم لا يكون اثرا قلنا لم لا يجوز
عن العدم المتجدد وسلم ان عن العدم المحض وقد مر به ان بعد الدليل
الذي ذكرتموه على بقاء الاعراض هذا انكم ان تقضوا بقاءها انزا ما لا
ودلكم بان تقول هذا الدليل غير صحيح بجمع مقدماته لانه يدل على امتناع بقاء الاعراض
استدل به انتفاء على ذلك لكن انتفاء بعد الاول يكون دليلا على جميع مقدماته
قلتم قيام العرض الموصوف بالشخص قلنا حصول الجسم الموصوف بالحركة في زمن يجوز ان يفعل
في الجسم في ذلك المحل كان لم يكن الجسم الموجود في هذا المكان موجودا في ذلك المكان بعينه
لو لا افتراق في حكم العقل فيهما فما الحكم بالتغاير

او جسما مخالفا له في صفته الشخصية مانعة عن ذلك قيل فيه بعد تسليم ان الاعراض
على الاصح لا تكون في المحل غير متقوم لو لوصح كان لقائل ان يقول العرض
في محل وصف قيام على اساس الجسم في مكان وصف لكن العرض بعد قائم فكذلك
على مذهبكم وصف قيام على اساس المستغني عن الشخص الاعراض في المحل الا مرة
في اساس الاعراض لا عرض لكن الامر كذلك قلتم ان الاعراض
اما ان تكون مختلفة بالكيفية كالالوان والطعوم او متفقة فالاختلاف كالسواد والبياض
حال كان الاول قائما بمحل وصف بالمضادة لصاحبه وحال كان الثاني قائما بذلك
الاصابة بالمضادة بعينها فان الاسود قائم بالجزء فيه والبياض قائم بالجزء المجاور
يكون وصفها قريبا من بعد وهذا السؤال ساقط فان المضادة لا تتم بينهما من
رابطة يربط وصفها بالقوة والقابل باحدهما وصف بضدها كما بالقوة والا لكان
كل واحد منهما مضادا غير متحقق وذلك في وقت بعينه يكون وصفها غير متحقق
في اساس الاعراض لا بد لذلك من دليل وبهذا المعنى قال المصنف زعم جمع من الاوائل
ان الجسم الواحد يستحيل ان يكون منها اضافة قابلة للاضافة بالشخص
الا بالتتابع وذلك لان بعض هذه الكلام تقضا على عدم قيام العرض الواحد بمحلين من
الاعراض بعينه قلتم الكاتب يتعلم كونه عالما انه الذي يرتبط بها العلوم آنا فآنا فيكون
بالقوة ثم تنتفي احكام بعضها عن بعض لاستكمالها عرضا انها قائمة بالجسم
فيكون العرض الواحد قائما بمحلين والا آخر وليس لم يقم بهما بل باحدهما قلتم كاتبا دون لانه
عالم بكونه بالكتابة حال انتفاء كونه عالما بها لجواز ان يكون انتفاء احكام العلم بالكتابة
فيكون الكاتب قائما بالكتابة حال انتفاء كونه عالما بها قلتم ولا نعلم بالكتابة
حصول ما به يصير عالما بالكتابة لا نسلم ذلك فان الكاتب لا يعلم بالكتابة
حصول ما به يصير عالما بالكتابة فانه لو لا انضم اليها ما به حصل الكاتب لقوله قائم بهذا الاشارة وقائم
بعلوم كثيرة ولا يلزم من ذلك ان يكون حصول ما به يصير عالما بالكتابة
بعلم الكاتب فلا يتم الجواب عن السؤال بمثل هذا الجواب قلتم ولعب بان الحالة
عند الانتفاء كونه عالما بالكتابة لا نعلم انه لو لم يكن الكاتب قائما بها كان انتفاء كونها
كذلك وذكر ما يلزم من كون عدم الاحكام بها معللا بقيام الكاتب فانا لا نسلم ذلك
كما لا يسلم معللا باصناع اخر اما بالقوة او بانصاف الجاعل بالعلم قلتم
لعلهما

الهيئة الحدوث فصل وليس العدد فانه تركب من الوحدات وليس بالحادث
والعدد يكون جزءا مشتركا بين اثنين او اكثر كالاثنين مثلا فانه جزء من الاربعة
مبدأ الاصحاح بالعدد وكذا الخمسة فانه عند اشتمالها على الاربعة فهي
كانت ستة وزيادة كانت اربع فصل او ما يقوم آخر كما ان البسيط مبدأ العدد
الخمسة وبهذا يظهر وكذلك الآن الذي قد مضى حالا فانه بهذا الحاضر وبدايته بالمستقبل
ووكذلك الحد ليس جزءا من الشيء بل هما فصل فاما الدليل فان الاجسام
يقوم منها العالم فصل اما العالم فهو المتعلم بالعلم المتعلم
اعني الرياضية فصل معنى كان زائدا فصل بالطول والعرض معا لا بالطول فقط والا
لكان العرض عبثا لانه يتقاطع الطول ويسد سير المشي بعد اذ العرض فيجب ان يقوم
بالجسم ليكون عونا على الطول ويكون الكلام بهذا القدر البعد المتقاطع بالطول والعرض لكن تحليل
سير المطلوق والمطلوق عليه يغير الطول على اختلاف اصطلاحات فيه فصل او الا لا استدلال
الانفصار اي انفصار الاسطوني من غير اعتبار بقدم والاناخر فصل بالطول والعرض والعمق
لجميع الشيء ضد التي تقدمت ذكرها فصل ما يقتضي من الاوضاع عارضة لذلك
الكمال على ما تقدم عند اشتمال على التفسير لست اليد كوع اليها فصل كان نقطة
كالاعلاط والمقادير التي تقدمت ذكرها فصل والكم بالعرض هو ما يكون كالجزء وذلك اذا بعد
اقسام وسيد كرها المتصل وتعدد اوصافها فصل والمكان متصلا اي كما متصلا ما كذلك لانه قسم
من اقسام المتصل كما تقدم فصل لقيامه بالجرم لانه تعداد ما المنطبقة لانها يزيد نهاية
المسافة وتنقص بعضها وبالعكس فصل على المسافة المتصلة بالذات فالزمان
منطبق على المسافة التي هي كم بالذات وكذلك بعد اذ الزمان المسافة فقال زمان فرسخ
وزمان فرسخين فالزمان هذا الوصف كيف الكم المتصل بالعرض فصل ومنفصل بالعرض
ايضا لانه يعرض له الانقسام بالايام والساعات والشهور والسنين فيعرض له العدد
فيقال هذا اليوم عشر ساعات فهو محل للكم بالذات فيكون كما متصلا بالعرض
فصل او محلا له اي محلا للكم بالذات كالجسم الطبيعي فانه محل لكم المتصل الذي هو
كم متصل بالذات والعدد الذي هو محل للعدد الذي هو كم منفصل بالذات فصل
او حالا في محل اي في محل الكم بالذات لانقال لكان الزمان كما بالعرض وهو انه كم فيلزم

عروض الشيء الشيء لا ما ينتقل الا اشتغاله لئلا يكون الشيء الواحد بعينه عرضا
شيء آخر كالابوة للاضافة يعرض لها اضافة اخرى هي بنوتها فصل بياض اكثر من
بياض وذلك فان البياض قبل الماء والاناء واحد بعينه طولا والجسم الطبيعي
الذي هو محل الجسم التعليمي الذي هو كم بالذات فصل او متعلقا ما
بالذات كالعرض الموضوع للشيء فانها متعلقة بالعدد والزمان الذي
هو بالذات متصف بذلك العرض كخاصة الكم بالذات لا ينال لذلك العرض انها متشابهة
او غير متشابهة عند الوزن بالاثنين بذلك العرض وليست كذلك في انفسها بل
بحسب تنامي اجزائها ولا شابهها فان العرض كمختلف بالرمال والانفصال بالاضافة
الى عدد ما يظهر عنها او بالاضافة الى زمان بناء العرض فتعلقها بها من حيث
اثرها حاصل لزمان ما او عدد ما فصل بناء الكيان اي المتصل والمتصل فان
كانت او غير قار فصل كما سبق اي بما هيات المتصل والقار لكن بعض آخر من
فالكل كذلك فالعدد غير متصل في الحال وهو الكم المنفصل هو غير متصل في الحال فصل
واما المقادير اي الكيان المتصلة لاخرى لانه على هذا العدد من يسمى الخط عمان
عرضا آخر الاخرى متصلا ما بعضها هو بعض والسطح على هو بعض الخطوط متصلا
بعضها لا بعض من جهة واحدة والجسم عمان هو بعض سطوح متصل على السطوح
منطبقا بعضها على بعض فالمقادير لكن كما المتصل والبعض والعدد الذي يسمى
بالكم التعليمي هو على هذا الوجه من الجسمية والكم كما المتصل والبعض اي
المتصل فقط فهو على هذا الوجه محل الكم وان ذكر الدليل على هذا فهو من هو بين
المقادير المتصلة انما تقبل الكم او جزء من اجزاء الحال مذهب الحكم الانفعال
لا بتعلقه اثبات متصف فقال ليست شيء من امراء الذي اعلمها الى على الجسمية كما انها
لانها لو حلت في الجسم لانقسمت بانقسامه او حال في المنقسم منقسم لكن الجسم
منقسم الى جهات الست فيلزم انقسام الكم واسطح فيها جميعا فينقسم الكم
عضا والسطح عمقا وذلك محال لان السطح لا ينقسم في العمق والامكان جسما والكم
لا ينقسم في البعض والامكان سطحي فصل اي لانكم انه يلزم من انقسام محلها انقسامه
واما يلزم ذلك لو كانت في الاعراض التي ينتقل اليها كالمكنة ثم فصل والصيب اي

قوله في البسيط من غير اعتبار عدم والاناخر

الدليل ح

يحس نستدل على ان حلول العارض طول الزمان واسند كر الدليل في الشكل الخامس عليه

الشافي

مسئلة ان السطح اذا حل عليه حلوا في الجسم ولا عرض هذا ما يكون والاتباع والسطوح
لو فاما ان يحل فيه كلي او الاعراض الفعلية لا يصح لانا قد بينا ان كل محل قبل
لا كون ضد شيء ما يحل ولا يعدم الشيء واما ان يحل فيه عام عرض ما يحل عرض كون الجسم
لكل الاعراض وصح ان يعدم بها العرض وهو مح مسئلة ان الاعراض المعروضة قابلة للتبعيد
بالعروض لان الشيء لا يحصر بالجسم ويتنقل لانه ان كان الجسم يجوز ان يعدم ما يحل فيه
فلما قيد بالمعروض سقط عنه وذلك لان الجسم يعرف بانه الجسم يجوز ان يعدم وان لم يكن
بالفعل مسئلة بهما ان كل واحد من جزء الجزء وبعضه قد يكون واحدا كما ان
حلول السريان وبين قسم لكونه لم يكن لبعضه مخالفة وهو انه بهما حاصل من كونه وغير
غيره وذلك يجوز والامكان محل السطح هو كون الجزء والمقدر الذي فيه الجسم مسئلة
يصح عليه عدم وهو كما تقدم في الكليات المتصلة امور تابعة عن الجسم عارضة
له مسئلة قد بينا ان عليه وتنزايل عنه كالوان الكمنا شمعة ثم صبرنا ما كن ما غير وذلك
من انفكاك بعد الشمعة بالشمعة مسئلة ان الاشكال غير الاعداد والمتزايل غير المتباين وغير جزء به
مسئلة صفات الاجسام انه واي الجسم التعليمي محلي فان ان يزيد في المقدار حتى ويكاثف
فان بعضه في المقدار حتى والجسم المطلق باق في كلتا الحالين لم يتغير فلا يكون الجسم التعليمي
نفس الجسم والاجزاء التي هو السطح اذا عرضت له وعارضه اول بذلك مسئلة
بان المتغير ان لا يتم المتغير المتبدل هو المقدار فان المقدار ليس الجسم الطبيعي او جزء
واما المتغير بشكل الجسم وارضاه فلا نسلم ذلك لانه اذا زال عن الجسم بعض الاعراض
وبالعكس فاذكرتم يدل على مغايرة الشكل للجسم الا فانا نمنع المقدار له مسئلة وعن
ان يلزم المقدار بالشكل لانا لم نجد في مخلوط صفات الجسم التعليمي بل الجسم الطبيعي
ولا نسلم ان الجسم التعليمي يكاثف فان ذلك مبني على وجود الجوهر الفرد وهو عندنا باطل
مسئلة لانه على تقدير وجوده لا يحصل به غرض صحيح لان تعالى اذا حدث بعض تلك
الجواهر الى آخر متغير لا قبل ولا بعد ولا شكل ولا لون ولا غيره وبعد به امور تكون
الاجزاء عالما فان تكاثف كثيرة وعدم التفاعل وقبل بعدم بعض يجوز ان يعدم بعضها
بعض الجسم المبسوط صح ان يقول المقدر لي يجوز ان ينقضه ولم ان التعليم لا يحصل الا

السطوح ح

صح الزمان لانه عرضه يكون بعض زمان وبعض لبعض الكلام في ذلك ان الزمان
مسئلة ويصح ان يعدم الماضي كان يعدم بعض يجوز ان يكون على بعض كيعدم الماضي على حاضر
انا نجوز انه كيعدم الطعيب على ما سواه الزمان لقد بالتسلسل وعلى كيان الزمان
وبطل التسلسل وانا نعلم ذلك بين سوفسطائي يعدم بعض يجوز ان يكون على بعضها كان
يعلم ويصح على السعدم والماضي الزمان ويكون بين المعدومين التي يعرضها الزمان و
يكون بين يجوز ان يكون على الاول يكون ان بين مشروط على الماضي وهو ما يجوز لذاته
ويصير يجوز اضافة عرض السعدم له ان الزمان المتقدم سعدا على الماضي وانا على انه
ولا يصح في السوق الزمان لقد ما يجوز لذاته بل سعدم ما ذلك يجوز الى آخر اللاحق يسعد
بعد انقضاء الماضي ويكون انه فيما جاء الاول هذا ما نقول الاول يعدم ما ذاته الذي
من السوء آخر الذات الذي ولكم يعدم الماضي والحاضر ويصير الكلام في السوق حاضرا
يعدم الصوفان عوض من يكون مستقبل الذات زمان ما ضي فيتعدم بعد مع مسئلة قطعنا المسافة
صفا فتغير بين عقد كل واحد منها وبين كل الامكنة التي تقطع تلك المسافة المتغيرة
على ذلك الذي من السرعة ما وبالامكان تقطع مسئلة وقطعت اول ما قطعته بالاول
من المسافة مسئلة وكذا الذي بعد الثاني من المسافة اقل مما قطعته بالاول مسئلة لان
اذا وجدت الثانية من المسافة بعد الاول وقبل المقدار الذي يجاوز اليها بانه آخذ
هو مقدار وذلك الامكان قابل للمساواة واللاقاة وانا يجاوز الثاني من ذلك الامكان
غير نفس الذي قطعه وبعضه او غير نفس المسافة فان الذي قطعه الاول وقبل سقفان من
وذلك الامكان مختلفان بالسرعة والبطوء والمسافة مسئلة وكانت الثانية
مسئلة وبين كل امكان مقطع من المسافة الذي استند لو معلوم بينا تقطع مسافة بالآخر وذلك
او فرضنا ان كل متحرك يجاوز المسافة قد من السرعة فانه لكنا لبينا ان بعض من بعض
ذلك وفرضنا عنها استدلوا ممتد بين نقطتين بتقدير ابتدا آخر كه عرا انتهاء والاشكال
لها خصوصية بقبول حركة دون غيره وذلك المعنى الذي به عليه هذا البيت المتغير عنه
منها بالامكان هو الزمان معلوم ليس بامر متوهم معدوم قارا لما يجري فيكون موجودا
مسئلة ان الامكان الذي كنا قد للتمثيل والتقطان اعراض بالجسم وهو ان
هو في نفسه شائع ذلك ولا بد له من امساز غير يحصل له صفة فارقة بين

مسئلة

فقهية

فان ما يعدم كما قد
ذكرته

غير وليس ذلك بين الاذهان الا اذا لم نرض علما بالاذهان والمعتبر كان ذلك
الامكان في حد نفسه كذلك فيعبر عن ذلك بقولنا وهذا الشيء ليس بمستحيل
اعتراض المصنف الذي يأتي عنه قلت قد يعترض هذا بالاشياء التي لا تعقل له خارجا
انه في نفسه متصف بصفات يخص به بكثير من الاشكال الهندسية فكذلك يشارك
كذلك وايضا حادثيته في وقوع عالما دائما الشعل كالعقول والنفوس والملائكة
جل اسمه **ص** بقبض الالف قبله العدد بالقصر لانه حرك كونه مصدرا فاعلم
امر مصدر واما فلما الالف قبله عدد بقصر فهي على العلم صرف انه ليس بفعل
وصفة العلم معدوم ضرورة **ص** ز امر بقول على الاثبات بقول وليس اقرارا فانما
بنفسه بالضرورة لانها من الامور الاضافية فلا بد لها من محل يكون امرا وصفا عارضا
لموصوف بالدلالة ولا معنى بالامكان الا الموصوف بالذات بالامكان والعدم المعتبر
واما قلنا بالدليل اضرارا الى الحركة فان التقييد وكون الموضوع بالقوة يستلزم
الامكان فان حركة كذلك سبب وضع الاول في مكان سابق على الثاني
الاول من نوضع العكس اعلى الاخر كذلك في الامكان فانه يكون قبل مكان الثاني
لا الامر لنوضع **ص** بان يتلو الامكانات من الصفة الاولى لانه زعم انها عبارة عن
الامكان امورا اعتبارية اي ذلك الامكان الاستعدادي امر يعتبره العقل عند
حصول اي شيء كان من اقبال الماهية بالوجود ذلك الامر صفة له حقا وسلما
قبول الامكان والانتصاف بالاستعداد لقبول العدم عند تقابلها فان من
العدم الابدي ازيد من بعد العدم الابدي ما هو معدوم **ص** وكذا القبلية
اعتبار عقلي لا يلزم من وصف موصوفها فعلي من نفس الامر قبلية بتلك صفة له فلا يلزم
كما لم يكن كل واحد منها عدميا اعتباريا وكذا بعد النقيض موصوف اثم لم يلزم
من كونها صادقا في نفس الامر **ص** ثم اصلفوا اي ثبتوا الامكان الصفوا
في ماهيته **ص** لا يقبل العدم اي هو واجب لذاته لانه لا يقبل العدم فكل ما كان
كذلك فهو واجب لذاته والكبرى ظاهر والصغرى نقول في بيانها انه لو عدم بعد وجوده
الذي ثبت بانه قبل كان عدمه بعد وجوده بعد تحقق الامكان الذاتي
ثم يعود به الى ما هو القبلية وعدم ما هو القبلية بعد من خواص الامكان قبل ثم وجوده

ص عدم وذلك

ص وجوده بعد يلزم من ثبوت وجوده **ص** مطلقا والا لم يكن كل ما لم يلزم الخ من
فرض عدمه هو واجب لذاته ذاتا كان الواجب ما لم يلزم الخ من فرض عدمه محالا الخ ذاته
فرض عدمه عن سائر اوصافه ومعنى ان لم يلزم الخ من فرض عدمه بعد ملاحظة كونه
موجودا **ص** لذته اي الذات **ص** بحيث موجود ثم كذلك الملك الاعظم **ص** وضلال ط
وهو لفظ الموجود غير مكرر لفظا الملك الاعظم بحيث موجود ثم معنا ما كونه حاويا
بحيث موجود والامكان لعدم غير محيط بجميعها ولم يسلم ما لم نصنا ان في الكل
الذي لا ينبغي **ص** فيقبل حركته ان لم يكن الامكان حركة الملك الاعظم **ص** غير تارة
الذات وحركة الملك الاعظم كذلك وموجود الناس فاسد لانه عن
موجود في الكل **ص** ونفي هذا معارض للدليل نوضيحها الى ان حركة بعض
ما يسرعة وكما هو واضح ان لا يوجد فيها الامكان ليس بحركة فيقبل بل يكون
ما حركة حركة الاعظم فالصغرى ثم ولم يكون موجود في حركة ما لعدم ضمان
الملك مسلمة ولا نسلم فانا قلنا الموجود ان وحركة الاعظم مستلزمة لموجود
المستلزم للمحال المطلوب عن الامكان **ص** وقبل فقد ثم حيث
ربها منقسمة الى متقدم ومتأخر ولا يجتمعان وهذا الضرار في الماهية
فانها تنقسم الى متقدم ومتأخر يجتمعان **ص** بان الدليل هو الدليل
الاول هو الدليل الدال على وجود الامكان **ص** لهو كم تقدم ذلك في خواص
الكم **ص** والا كان ينقسم بعض الكم المتصل لابد وان ينتهي الى اجزاء
هي غير منقسمة لكن الامكان منقسم ابدا بناء على ان الجزء الذي فرض الموجود
بان الامور المتطابقة بعضها بالقوة وبعضها بالفعل
لقوة ونقصانه **ص** لا يجتمع صافر الموجود ثابت في اول المتصل فمعلوم على
سبيل التقريب والتحقيق لا بد له من محل وهاء اما لكل عرض يستدعي فجلا
او لكل حادث يحدث فيما كان ثابتا فيهم وتلك الاعمال ليست الى
بل المجلس ما المقدار الذي هو الامكان قديمة وبان قرار الماهية والمجلس
الماهية متدرجا فيان قرار المقدار المذكور والمحرك الى المجلس الامكان
متدرجا وبان قرار المحرك والمقدار في الامكان قد يجتمعان قرار المحرك وكذا فيها

الامكان

ب

ثم مبنى المتحرك الزمان لكن مقدار المسافة الزمان كما لكن قارا وهذا الدليل
يدل ايضا على انه ليس مقدار المسافة والمتحرك يمكن ان يكون قارا وهذا الدليل
قال المتحرك وليس كذلك الا اذا كان يمكن هناك حركة في محل وقال ثم قطع
عند الحد وآخر حركة والزمان لا ينقطع والا كان عدم بعد وجود بعد لا
يتحقق الا مع الزمان فعلم مما مضى عدم بعد ثم قيل لم لا يجوز ان يقدر به قيل
لان زمانه لكن الزمان انما يقدر سائر الاكوان لسبب هل الا ترى ان الحركة التي هي
الكائن في الكيوسة لو سئل قوما زمان دورة القمر شهرا بالتقريب وقد كان الزمان يقدر سائر
الحركة كالشمس مثلا لقدر الحركة الكيوسة بالتقريب وقد كان الزمان يقدر سائر
الاكوان لسبب الا ترى ان الزمان يقدر الحركة الكيوسة فيكون الزمان مقدار الحركة
مقدار لسائر الاكوان سواء كان المقصود من حركة الذراع تقدير تلك الحركة
اولا بالذات ثم يقدر سائر الاكوان بواسطة كونه مقدارا لتلك الحركة

فصل الكائن الذي يسمى بالزمان فرد لكن هو الذي استقدير عباس عن البعد والعمار
كما في يمكن ان نقول المقدر والمقدر اسم يطلق على كل واحد من مقدار الحركة
فالمقدر يجيء الكائن كما لكن يصف مقدارا للكائن فيكون مقدار
اسرعها لكن لما كان الزمان مقدارا لجميع الكائن نظر فان المقادير المتباينة
لا يمكن ان يقدر الحركة الواقعة على احدها الا اذا كان متباينة ويمكن الجواب
بان كلامنا يتقدر جزء الشيء من الزمان والمقدر يغيره صار بالجزء الى فصل
قبولها لذاته اي سواء كان الزمان يمكنه ام لا يمكن ويمكن
موصوفا او مستقلا ويمكن لذاته فصل الوصف لذاته ويمكن ان يسمى الكائن كذلك
قبل هذا منوع لقوله غير الذي ذكرناه الوصف يكون المستقل مستقلا
بحيث لا يمكن حركة بعض والعقل بل بعناصر الاستقلال او يمكن حركة جميع العالم بما
حركة النوع من غير انها كذا سبب انه بعضها ويمكن ان يكون الاستقلال و
ما ذكر مدفوعا بما يمكن ان يقال ان العقل على عدم الزمان حكمت
بان شيئا ما يمكن التقدير بها وفي مراجعة ما سلف من المقدمات
فصل ان الزمان وكل ما هو من سنخ المتكلم لا يقول بوجود الزمان وهي ضعيفة بل يقول

ثالث

الجلاء

الاطلاق

هو عباس عن شعارنة متحدة معلوم لتحدد معلوم لازالة الابهام وبعض
الفضلاء قال انه جمهور ما يجوز تلك من الاصطلاحات الشرائعية لوضعية وانما
لصلاح الكائنات بها فقد سبق ان كل ما صح عليه وانصاف بشيء وشبيهه
لا يعقل حدوث الزمان حتى يصح ان يقال فصل الزمان من الكائنات
فصل او موصوف حلا ما لبعضهم فصل ثم العدم ثم قيل لم انكر وجود المكان
لا بعد الاستقال من العدم ثم العدم يحيله موجود به لم ذكر بديهي فصل عن المكان
حلا ما لبعضهم فانه وصف ثم انه يقبل الحكم وبعضهم وصف ثم انه صورة
فصل كلام المكان ان الاشارة الى المكان بمعنى ما يقال المكان بمعنى لا في المكان
بمعنى وبمعنى ثم الخلاء فصل عند اسحاق واكثر المتأخرين فصل والبعد المجرد
اي البعد التمام الذي الطول والعرض والعمق المجرد عن المادة ان الدليل لا يكون جاريا فيها
الدليل يقتضيه بعد الجسم فانه معنى حصول الجسم فيه صار يلزم ان يقدر فيه
كان خلاء ثم كما يفرض ضياء حول الاثير الكوكب وكذلك الهواء وغيره لعلمنا
لي بين طرفيه بعدا وسمى المكان بهذا البعد المفطور الذي فرض بعد
المتمكن ويقدر فيه وعند المتكلم المكان عباره عن بعد هو انه لكنه غير
موصوف في الخارج بل هو بعد مفروض يفرضه العقل ويقدر ويحكم بحصول
الجسم فيه فعل الذي صير المكان عباره عن الخلاء لكن الجلاء على ان قد ذهب
الاول موصوف وعلى الثاني معدوم وفساد هذا المذهب الاخير ظاهر مما سبق
مركبة وصفيا فلهذا ترك ذكره فصل عند شيخه وهو انه خلاء وهو مذهب اكثر
المتقدمين فصل هو اسم لما هو مذهب ارسطو واتباعه او الخلاء ما هو
خلاء افلاطون والمتأخرون والدليل ثالث فنفي الحصر فصل والثاني بطلان
الاول فصل لانه لكن عدميا اذ ما عدميا كما هو مذهب المتكلم فصل والا لما
قبل الزوال بالضرورة لكنه يقبلها لكن الخلاء الذي هو البعد يقدر بوصول
الجسم الذي هو جدار البيت فالمقدم بطلانه والثاني فصل الاحد
كما هو مذهب افلاطون فصل ان بعد مجرد يمكن ان يكون فصل لم لا يجوز
المعدي ان بعد المكان والمكان فصل والخلاء يمكن ان يكون

المركز وطبيعة البعض يقتضي خلاف ذلك او بقول تخصيص حركة المكان بغير
كان حصول الجسم المركب حيث يكون مركبه منه عند استوائه الى المحاذيات
وهو منقوض بالحركة على استقامة لان المكان هو واسع فما لم يكن ضيقا لا
والجسم لا يخرج من مكانه عند المقابل بالمثل فما لم يتم شيء بيان اللازم
لكل جسم حيز طبيعي لا محالة فخلاء وطبيعة لا ينفك حصول في حيز الا مساوي حصول
في حيز الاصابة اولا في حيز اصلا فلو كان المكان هو واسع الباطن من الجسم الذي
كان فيه فالجسم الذي في مكان اقل هو في مكان يكون في باطن جسم يكون
في جسم مكان اقل وهلم الى غير النهاية وهو محال وهذا هو المراد بالتسلسل
في كل جسم حيز فلا يخلو اما ان يكون ذلك الحيز له على سبيل الوجوب حاصل هو
جهة اليه او حاصل له بسبب من بعض الاوقات دون البعض وسيأتي الاشارة الى ذلك
فلو كان غلاف وضعه لا مكانه لانا نقول ان المكان هو واسع المذكور
لما كان الجو الواقف عند جريان الماء عليه ساكنا في مكان والماء يجري فيه
والمقدم مثلا سكان اللزوم لم يكن المكان لو كان عبارة عن واسع الذي كان الجو
عبارة عن مقادير صحيح مفروضة كما كان الجو الواقف
في الماء عند جريان الماء عليه مقادير مفروضة كما كان كذلك
لما كان ساكن الاقدام لا يزال يجري عليه ماء بعد ماء لم يتبدل الشخص ساكن بل عبارة
عن نسبة ما ان كانت لم تكن كذلك الجو الواقف في الماء عند جريان الماء عليه عبارة
عن نسبة ما ان كانت وهذا كان كذلك المقادير صحيح وفرضها تحقق لا
يكفيه كلا ما يقول بقاء النسبة لم يعلم ما ان كانت معللة بكونه بقاء
نسبة الجسم ما ان كانت باقية لانه ساكن وقد كان كذلك فلا يكفي الكون
عبارة عن نسبة الجسم ما ان كانت لا صحاب ان يقولوا بقاء عبارة عن المعلول
وهو ممنوع اللزوم فان التحرك هو الذي يفارق مكانا ما لم يقف على طبيعة يكون مبدأ المفارقة
خروجا تاما من السيل الذي كان فيه وغير بين عدم كونه متحركا بهذا المعنى او يقول التحرك
ليس بمجرد مفارقة الاول بل ما يتوقف المتحرك عليه من الوقوف والنهوض غير متصل
الجو الواقف في الماء فان النهوض لا يحصل فاء قبل قيام فلو كان كذلك عند

حاركة تحرك الا بعض اشتباه وحركة البعد حاركة كونه مارا بالاماكن اعني حركة الجسم
تكون الابعاد الموصوف بها مالية قيل عليه كون البعد مشروطا بحركة ما ذكرتم
اما لكن ممنوع لجواز ان يوجد بعد ساكن وبيعد لما قلتم من ان لا لزوم ايضا لكن عدم القبول
لا يسقط الشرط القبول وهو اما لكن اما ممتنع لكن شرطا صحيحا لحركة على
البعد لانه ليس لو كون ذا بعدا والا لما مس حصول البعد فيها وتمامه لجواز ان يكون
بعدا مس الحركة عليه وفيه نظر اما اولا فلان ما قاله انما يصح اذا قبول توجيه هذا الكلام كما يقال
على الحلاء والا لكانت الحركة ان لو لم تخصص بذلك الحيز مثل ما يسبب على الماء
من الحلاء فقط لكانت الحركة لا تقف والا لزم انتفاء العلم المخصص للوقوف لكن
ذلك باطل لتوقف صحة ذلك على كل شيء وحركة فيه ايا ما يسبب على شاكلة ويكون
منقسما بانقسام المسافة لا تقع وبعضها بعد وذلك لا يخفى لا يحتاج الى بيان
فعلم بان الحركة حيث تخصص زمانا وذلك الزمان هو ساعة بحسب هذا الوجه
وهو المحفوظ في جميع الاحوال وتختلف بحسب المعاوق عند الكل وهو الذي يزيد وينقص
بسبب رقة المعاوق وغلظه وما كان الحركة في الحلاء الاول اعني عشر ساعات
اما كمثل ساعة بازاء الحركة في تسع ساعات بازاء المعاوق حكمنا بان الحركة في الحلاء
الوسط ساعة تقطع الحركة المفصلة لهذا القدر من الزمان وعشر ساعات
لكل المعاوقة في الحلاء الوسط عشر المعاوقة في الحلاء الاول فنقص عشر ساعات المعاوق
الاول وهو تسع ساعات فلا تكفي تلك الحركة في الحلاء الوسط الا في تلك المسافة
بعينها بين فلا يلزم الخلف المذكور وعن الثالث ان موضع الدال على الحلاء
لمقدر العالم لحصول جميع العالم فيه ليس برضى غير مرجح واما كلام
كل لكان مكان موضع لقد خال وهو موهم واما حصول بعض بعضها في بعض
لجواز العالم في بعض الكواكب دون بعض لحصول الارض في المركز والنار في المحيط
فلا يكون بعض بعضها وبين كل واحد من الجوانب الحلاء صح
والمانع فان الارض بحسب طبيعة ثقيلة تسافل المحيط ولا تعلم المركز وما بينهما من
الاجسام البعد والترتيب فان طبيعة بعض الاجسام تقتضي الترتيب في المحيط والبعد عن

والسكون لانه ليس بامكان ان يفرض الحصول في مكان واحد اكثر من زمان واحد
ليس كذلك فيما لا يتم استثناء فان الجسم قد يكون في مكان اكثر من زمان واحد
ابتداء الحركة لا الحركة التي في ذلك الآن الذي هو حركة بالذات والسكون فيه ايضا وكيف انه ليس
بامكان فان السكون عدم الحركة عما من شانه الحركة وهو صادق فيها **اقول** وللزم ان يكون
المكان ان لو كان المكان هو البعد المذكور للزم ان يزداد المكان وينقص مع تباعد المتمكن بعضه عن بعض
كما لو انكعبت الشمع حدث فان المكان يزداد للاجسام الحيط بالمدور او ينقص الحيط
بالمكعب لان الشكل المستدير اوسع الاشكال يعني لو فرضنا شمعة مجسمة مستديرة
ومكعبة والشمعتان متساويتا الحجم كان ساحة الجسم المستدير اكثر من ساحة
الجسم المكعب ويلزم من ذلك انه لو فرض ان الجسمين يحميان الحيط بالمكعب
اكثر من ساحة الحيط بالمدور فعلى ذلك لو فرضنا ان المكان ازداد عند
التكعب وبالعكس اذا لو اجعلت الشمعة المكعبة كرة فان المكان ينقص لما ذكرنا
والمكان باق كما كان لكن الزمان هو ازدياد المكان وينقص مع تباعد المتمكن بعضه عن بعض كما لو مد
مثلا وقد يتم تباعد المتمكن بعضه عن بعض مقدار شبر فيزيد بمد الوصل وينقص بمد الطول
وبالعكس فلا يتم المتمكن بعضه عن بعض ما دامت اجزاء الصور بالفرض **اقول** لو فرض صحة كون الاوضاع
في اجزاء الزمان رفعا وخفضا ولاما مثلا فوق تحت بكليتها وغير ذلك فيها

قوله الوسط

قوله لو كان الزمان هو المقدار الذي يتعلق به الاسرع والابطأ في حركة الفلك الاعظم كما زعمه
على الفرض يلزم ان لا يكون الزمان خارجا لاحتياج حصول جسم في زمان واحد من مكانين كثيفين
وهو ان يرتفع المتمكن اولا عن احدهما بالفرض ثم يحل في المكان الثاني فيحصل في المكانين
لانخلائهما بالبداهة والمكان يرتفع عن الاعلى فالاعلى فيلزم ان يكون المتمكن في زمان واحد
منه لو لم يكن الثاني مما شانه ان يرتفع المتمكن عنه لكن بعض ما يمكن ان يرتفع عنه
لو امكن التقسيم امكن الثاني وانا قيدنا بعضا على رأي الحكيم لو فعل فعل المتكلم جاز
حصول الجسم في امكنة متعددة في زمان واحد على ما ذكرنا في مبحث الجوهر الفرد
لانه ليس الطول بالفعل الآن فلا يلزم حينئذ ان يكون الجسم في آن واحد في مكانين
ولا يرتفع عنهما في ذلك الآن لانه حركة والحركة لا تتم الا في زمان
ولا يرتفع عنهما الا في الزمان الحاضر فلا يلزم ان يكون في مكانين في آن واحد بل
يتحرك الجسم عن احدهما في الزمان **قوله** ولو لم يكن خلاء لكان العالم ملاء

قوله على حركة الآخر عن مكانه

فيه م

فاذا استقلت بثقله فلا يمكن استقرارها بالمكان خلا لانه خلاف الفرض بل بالمكان
ما هو مذكور الجسم الذي في المكان المستقل اليه لم يستقل عن مكانه لئلا يلزم ان يحصل
وانه محال ولم استقل ما لم يستقل عن مكانه بتوقف حركة كل منهما على حركة الاخر
الدور وانه محال ايضا او يستقل بمكان البقعة فيكون المكان كالزمان يلزم حركة
بقعة لزوم حركة العالم وانه محال بالضرورة لانتقال الاحجار والشجر والمكان
ما هو والجسم الذي فيه يستقل بمكان نفسه ولا يلزم منه حركة جملة الاجسام بل يتحلل الجسم
الذي وراءه وتكاثف الجسم الذي قدامه فان الاول قابل للتحلل والثاني قابل
اكبر مما يليس اصغر وبالعكس لانا نقول لم يستقل بمكان المستقل اليه لم يتكاثف
ويتحلل ما وراءه الجسم المستقل لكن ذلك يقتضي التحلل والتكاثف وهو زوال المقدار
عن الهيولى وحصول نقيض فرع على وجود الهيولى وعرضية المقدار كما تقدم وكلاهما ممتنع
اما الهيولى فلما مر واما المقدار فلما مر وكيف نفس الجسمية او هو لازم لها وجودا زائدا

قوله لو كانت راسخة اي ثابتة ممتنع لضعف الدفع والا لان ولم يتحرك كذلك
بل كانت سريعة الزوال فانفعالات لا تنفعل الا عن اسباب بينها تناسب الراسخة انفعالات
مشتبهة الاول انفعال الحواس عنها اولا واعتبر الاولية لصحة ما ينفعل عنه الحس
ثانيا كالمشكل فانه يحس به بواسطة الضوء ولا يشكل ذلك بالاشياء التي ينفعل عنها الحس
بواسطة الضوء اذ هو شرط لوجود المحسوس لا الاحساس بها على ما تبين في موضعه و
فيه بحث الثاني ان صدورها اما بالشخص او بالنوع ما بالنوع فلا يزول ولا مزاج الا بانفعال
اما بالشخص فكخلو ج الفعل وخروج الدم فان صلاح الفعل تابعة لصلاح الفعل
بشخصها بضرورة ان صلاح الفعل لكونه فعل فاعل يكون عملا فانفعلت
انفعالا صدرت الخلوج للفعل وكذلك خروج الدم تابعة للمزاج الدموي
واما بالنوع فكجريان النار فان من شان نوعها ان يحدث بالمزاج وليس
كل جزء من النار يحصل بالفعل مزاج اخر مركب بل المزاج الموجود في
جزء لا يحصل الا في جزء من النار بالنوع فاذا زال المزاج عن النار بالفعل بتفرقها لم يزل عن كل
جزء يحصل بعده بل يحصل فيه مزاج اخر مركب فكذا القول في الباقي واما الكيفيات المحسوسة غير
الراسخة فهي ايضا ان كانت انفعالية لا تدوم الا بدوام سببها لكنها تبقى مدة ما

زوالها

منفوذ لكن الاسم وسمت بالانفعالات تعرفه منها وان لم يكن في تفسيرها انفعال
فصل وليس بل الارتفاع فصل اذ لا يتبعه الماء بل يكتنف بها الهركبان ما نبا فصل
وانبتها فعلا خاصا بها التوليف فصل والهم انما تلفت في المركبات الى الاسطقس الا انفعال بسبب
بسائطها شديدا فصل فرخيت لهم ركان لهوا اثرت الى الجسم المركب ولا شك
انه ركب لقيام تحليل الاضابيم مسافة في الاتصاف والكثافة ضرورة ان الهواء الصعد
الى الآخر الى الارض يصعد الاكثف فتكون اقبل للخفة والتصعد والا شعل علم وكل
ما البحيرة وهي من سوق الاضابيم المحلق من الاتصاف والكثافة ثم ترى كل طاهر من كل
بعض اضابيم مشعل بها الطبيعة مصعد كل جوهر بما كان اسرع مصعد كلما
اسرع الجنسية على الاستقامة فالهواء مصعد بها الهواء والماء ترتيبا الا ان الارض
كانت الحالة عوق المخلقات وهي الكلت كلا ان ما ذكرها من الرطوبة فصل كان
الالهي شديدا ابن الباطن شديدا فان الحالة لا يفيد نموذ المخلقات وهي الكلت
بل يفيد سيلانا وجريانا تارة كان التلطف والكثيف غريبين عن الاعتدال لهم قوا
فعل عمل الحالة فيه لم يقو على السوق الا بعد التلطف والكثيف عن الاعتدال فصل
والسيلان فكلما مال التلطف عن الصعيد فيه الكثيف عن الاعتدال فجذب
دوره وسيلان ايضا فصل وتليينا فقط فصل غالبا لان الغالب ان الاعلى هو الغالب
لهو لكن الجزء الكثيف غالبا على الجزء اللطيف من الغالب لم يقو الجزء الحالة على التليين
ترتيبا كان الطارق والسانوت فصل اذ قوت الا كثير قوت الحالة وكان الجزء
اللطيف اكثر من الكثيف حتى من المركب صار السانوت اشد تحريكا قويا وسمي الناس
هذا المحرك بالسانوت وليس فانه يصعد بالكلية بالبخار السانوتية فصل والاشبه
هذا اختلف في حالة الموتورية والقابض عن الكواكب والنار وما يها كالقابض
لرطوبة بالنوع والسانوتي عند المصنف صار الاختلاف فيه على الاصالة والنار
وخواصها تذكر في اعمال الصناعة فصل الموتورية فان الحالة الموتورية تستتم الاعضاء
كلها فيها والسماوية بما تأثر عنها الاعشر فانه تابع لحالة النفس والاتابع عن
النارية فصل وكذا الحالة الرمانية من النارية فصل وكل من الجزء الذي قبل
هذا الحالة الموتورية من حالة الجزء النباتي الى الجسم المركب المتكسر سوقه بها الاعشر

المستخرج من كل كيفية عن صرافتها فصل وهي القوة فانها تجذب الى الجسم المتحرك
حالة لم تكن فيه قبل ذلك كحركة فصل السخنة تكسر الرطوبة فانها تحلل المعدم
فصل الثلثة الاخر من غير النار فصل حركات الافلاك تنفر العناصر عن وضع الافلاك
كما تقضي بالنسبة الى الجزء حصولها وكون النار محركة بحركات الافلاك فانها تقع
في مخوتها الذاتية والعناصر قابلة بالتحريك بالجبرية وبعد الجسم القابل والفاعل عن
وضع الفعل وضعه لما لا يتم الفعل فان الفلك الاسفل السخونية لما تنزع موضع
ولا يتحرك ذاته وانما كان كذلك ولا تسخن ما يحاذيه من العناصر وان حصل
لهن الحركة كذلك في الجزء فيما يقبلها ولا سعف ما يفعل لما ذكرنا فصل عدم الجسم
عارض كما انه لم يكن حاز الحي لقابل علمها وهي الجزء في قابل العدم والفاعل على ما
فصل ومن ما ان الاسكل قابلة الجزء الحالة المحسوسة باللمس وكل ما وجد الحس
ولو كانت عبارة عما ذكرنا لكان المحسوس فيه لما عدم الجزء او نقص الجسم
والاول هو الذي العدم الاعتبار به والثاني باطل فصل لقائل ان يقول الهواء البرد يسكن
الجسم فرضا وبعدا وليس كذلك لانه ناشئ بالجسم دون البرودة والجسم
الحار مثلا فصل والانفصال كما ان الهواء البارد العسر زيادة الملتصق
بالغير ليس هو فصل فيكون العمل ان لو كانت الرطوبة عبارة عما ذكرنا لكان
العمل ارطب مما هي لكنكم معترفون بانتم سلطتم الاسم على غير
اي العمل وليكن الملتصق فرضا الا انه ينفصل عنها التصق عليه بغير
وذلك منافي للرطوبة فصل عبارة عن سهولة الانفصال مع سهولة الانفصال
وذلك ما ان اكثر على سبيل الاتصال وليست عبارة عن الرطوبة بل عن سهولة
الانفصال والا ان اسهل الانفصال عن العمل الذي غمض الاصبع فانا اسهل
من غمضها في العمل فصل قبول الشكل ان شكل اكثر من الغوب وسهل
البركة بعد حصوله له والعصر شكلا اطبع ان شكل شقوق سكن فيها
قاصر قبل فيه لم يكن الهواء ارطب لكون ارطب منه لم يكن الهواء قبل كل
والبركة والجوامد فصل معول الهواء على الهواء بل الاشكال لهواء ان الهواء
الاكثر شكلها شكل ما يحيط بها بل عن جوانبها صنوبرية على ما

فالعناصر
سهلا

الماء تمنعه ما الهواء والارض وانما لا يحدر من يكون الحال في السطح كما في الماء
المكعب فصل ومن غير السلف ان الحكم هذا الكسر فصل في الكيفية ان من
الروافع فصل بعضها قبيل يلزم من عجزه الى الاكبر الآخر ستا لا عند الحكماء
لانه ليس مركبا من بقاء متعاصبا بالجمع بل هو متصل واحد كما هو عند الحس
عند هم فصل كان سيالا او اشتمال لين يكون الرطب رطبا فصل على الرطبين ان الماء
الاجسام والحكماء صرح كانت الرطوبة عبارة عن البلة الذي كانت تلك الاجسام
عن الجفاف واعني به كيفية يتعسر بها الجسم الموصوف بها الانضمام بالغير
والانفصال عنه وكانت عبارة عن كيفية توجب سهولة قبول الشكل
وذلك كانت السهولة من الكيفية التي يتعسر بها الجسم عن الصمود للشكل
بشكل اي الامر اليه وعسر انتقاله بعد تخصيص فصل اما الكيفية عبارة عن
كيفية يحس من لمسها بها نوعا ما فيها مدافعة ما يكون الحس بها مدافعة
ما فوق كما يحس من الروح المنفوخ المكبوس بحيث لا يأتي والثقل كيفية يحس من
لمسها بها مدافعة ما بالقوة الى اسفل كما في الجسم المكبوس الى الجو قصرا
فصل سيالا طبيعيا اقول فيه نظر فان بعض انواع المثل قد يكون نضريا والاسمونيا مائيا
الطبع بل الصواب انهم يسمونه بالميل مطلقا وغير بعيد فان كان طبيعيا قيدوه
به فان كان قصريا قيدوه به فصل ويلزم ان يوجد الميل الى الطبع فصل في ضعف
الجسم فانه يوجد فانا نرى الجسم الدافعة عن الكبر الجسم يتحرك ويلزم
ان يكون الكل الى الطبع فهو وما عنه الى الطبع او وصف المدافعة فان الكبر الجسم
مدافعة كصفة الكل وهو ظني وبنا ما ذكرنا يسقط الاشتمال المدافعة عنه
والبينة وعلى وجه كل معاني انها الكيفية تختفي في عدم المدافعة اقول فيه
نظر فان كون الميل الجسم موصوفا بمدافعة ما والترتب عليه معلوم وهو المدافع
عن الجسم ما من الجهات الا بقدر ما به بعد هذا في جواز اتصافها بالميل دون جواز
اتصافها بالمدافعة بعد جواز حصول الميل مع تخلف المدافعة عنه الا بقال الامام
ضرب عليه ابن لا انتقل الا كون الكبر الجسم الحصول الكمال الجسم تاقوا
او غير ذلك فراجع الى ابطال ابدا لتفيه فصل ثم الميل المثل يكون بسيطا وهو

ما يكون اجزائه من نفس جسم ذي الطبع كالنار الاتي على غيره وفيه وقد
يكون طبيعيا وهو ما يكون اجزائه من نفس جسم غير ذي الطبع كميل الزق المنفوخ تحت
الماء وكم نوعي الجسم وقد يكون قسريا وهو ما يكون اجزائه من غير الجسم
كما في الجسم المرمي بالقوة فصل ولا يخفى ان قد يجمع المثلين بانه جسم يحدث فيه
بوصف المدافعة لا بسبب المدافعة لكن المدافعة هي الشيء الموصوف بالمدافعة
عنه فتحليل لبعضها بها والعلم بذلك ضروري فصل كان الجسم المرمي بالاسفل فان فيه
مثلا طبيعيا فيه الاسفل وميلا قسريا يدافع مدافعة ما بذلك كان
اذا كان الشيء فيه بالقوة الى شيء بصفة الاسفل فعلا وكان الانسان المحدر
فان ميلا به بالقوة غلبه الطبيعي عليه الاسفل وذلك ميل طبيعي لم ينتفي
الميل الانساني له ايضا لنسلم على بارد الحركة لا نسلم انه محدر بالانسانية بل
ولذلك ان ولا فعل حيوان لجواز ان يكون الميل الجسم على بعد من تحريك الجسم
بمدافعة يخلف في السرعة والبطء حال الجسم بين المرمي بالقوة بقوة
والحال لا اصلح الجسم لين في الصغر والكبر للمعاوقة فيقول الحركة من الكاسر
في الجسم الكبير اعظم منها في الجسم الصغير وليس مما تابع الميل الجسم الذي هو
ان الجسم الاعظم اقدر لجسم المتحرك وهو دليل دال على تجسم الميل وهو
مصرح كما لين يكون المعاوق هو طبيعة الجسم او جمعه ومقدار الميل فصل عدها
في المعاني بها مسائل العلم والملك ما وقيل هو قول المتكلم فصل كيفيتان وجود
متضادان مانعة العامز وعدم مانعة فيكون مسائل بها مسائل او تصدق فصل
والخشونة الملاسة عبارة عن استواء وضع الاجزاء والخشونة عبارة عن اللاستواء
وضع الاجزاء آنا ما يكون بعضها ارفع وبعضها اخفض فعلى هذا التغير يكون الملاسة
والخشونة من مقولة الوضع واذا فسرت الملاسة بكيفية مانعة لاستواء
وضع الاجزاء والخشونة بكيفية مانعة لعدم استواء وضع الاجزاء فالملاسة
يكون من مقولة الكيف وفي الوضع وعلى الاول الاقرب انها كيفية تابعة
لبعض فصل في حصول البصر لبث بالكيفيات على الاضواء فصل ما منه اذ
حقيقة وبلية اذ بعضها الملاسة اذ توجب انكشف عن حقيقتها والميل يدل

سدافعتنا ص

يبتني ص

سال

الملاسة ص

الا اذا فسرنا ك

على وضعها مثل وقد قيل ان قبل البياض ليس لونا حقيقيا والا لشوهد وانما
هو بحسب ما يحدث عند حصول الاجسام الكدرة ملاحقة لنشر الاجزاء الهوائية التي
اصلها يابسة وهذا لئن الحق لها مثل الصفار وهذا فانه عند ما يطبخ
فيها ملحها يرى ابيض بسبب تركبه من الاجزاء الشفافة الصغار التي تملأ الهواء
الشفاف فيها مثلها وفي مواضع تنضيه بكلا فصيل ثلث وفي كتب الهواء له
مدخل في قبول الباض نظر وانما السبب التفاوت للاصوات فانما تتفاوت
لفة انعكاسات وكثرتها روى بياضا وبهذا الوجه كسرع والاجسام مختلفة
والاصوات انما بينها بانها قليلة كثيرة الانعكاس مثل اشتراك الشخص فان كلا منهما
يرى ابيض بسبب تركبه من الاجزاء الشفافة الصغار التي تملأ الهواء الشفاف فيها
مثل كثافة الجسم الى يحمل من كثافة الجسم وتدخل الهواء بينه فلا ينفذ الهواء من
وكل الجسم وسامه كما كان من الابيض فيحمل بحسب ما يسع الوجه فلا يكون
لونا حقيقيا كما ثبت في الباض مثل بان ذلك انما يكون في ما يكون مخالطة الهواء
للاجزاء الشفافة وكثافة الجسم وعدم تخلله الهواء لانه قد يكون ابيضا
سببا كدورة الباض والسواد ان يكون كدورتها اسباب منها ما ذكر ومنها
فلا يلزم من ذلك ان يكون كل واحد منهما لونا بعينه
انه عند حصوله من الاسباب يرى بياضا وسواد اما انه غير جسم فمجرد وفعل
غير دليل مثل والباض يختلف ان يرى بسكنا لان الباض الذي سببه مخالطة
للاجسام الشفافة للهواء والسواد الذي سببه كثافة الجسم ليس بلون حقيقي
كما لا يلزم من كون الاجسام ذات الباض والسواد كثيفة ان يرى ابيضا
الا اسباب لها فيها ذكر نعم لكنه لم تفد الباض بدركن ويحس به فيها لا يفعل فيه
الاختلاط الذي يكون كالبياض المعروف فانه يحس فيه الباض وليس ذلك
لمخالطة الهواء فيه لانه يصير بعد ان طبخ اثقل وكان فيما لصق الهواء اكثر
لصق وكلي العذرا الهواء وجد والا كالذي اذا ترك يحصل من خل طبخ فيه المرداسنج
صار يحمل فيه وصير له بعد الطبخ غاية الاشفاف ثم طبخ ما طبخ فيه المرداسنج
بعد ما طبخ فيه الثقل وصار غاية الصفيه فان ذلك الدواء يكون ابيض ويخف بعد الاباض

الاصوات

الالوان

الزاج والشافه

وصفاته بعد الابيض دليل على قلة الهواء فيه فبياضه ليس لمخالطة الهواء
للهواء مثل وقيل الجمع اي وقيل اصول الالوان خمسة مما مع بين البلة ولا دليل
على وجود غير الموصوف فالموصوف يصوب مثل غير الالوان مثل انما يعدها في الخامسة مثل
او لعادة الكلمة عن ابصارها مثل للعلم انه ضعيف علم الصفرة والعلم الاعرف
عرفا مثل والاعتراض عليه منع الكبر مثل ابصارها لا لوجودها مثل عند علم
الابصار المشروط عند ابصار الشروط مثل فرع على وضعه الالوان مثل الالوان
الدعوى بل الالوان ما يتبع الضوء والضعف اما ثلاثة لهو ان يبعد ويكل الابصار
صرفا كالساض الذي لم تخالطه بنش ولهو ان يخالطه بنش ولهو آ السواد واما ضعفه فهو ان
تخالطه لهو آ صفار ولون نضار ولكل فضلا ما لا يميز مع ذلك الاضطراب
بعض بلك لهو آ عن السعف عند الحس كالساض الذي لصقه بنش عن لهو آ
السواد لصقه فاما هذا ثانية وقيل يتقدم في الحس لانه يتميز فيه كما يكون
الونا واحدا والكلام فيه مثل واما الاصوات فمضروبة الاثنية والبلة ملاحظا
مع دليل على وجودها وقد يتبع بعضها بعضها عرفا ما ذكر في الكتاب
وفيهم انضمام مثل لانها هواء دليل كونها نفسا ما مثل عن المصنف ويتصل ما حكم
المصنف ويتبعه عليه مثل وانعكاسها عما يقابل المضيء بداهة لا يتبع والاخذار
والانعكاس حركة الاصوات حيث كه وكل متحرك جسم للاجماع الاشتمال على الاعراض
فالاصوات اجسام مثل لسمع الصغار ما لا يقبل الايمان الاصوات متحركة وليس دليل
الصوت ما يقبل الايمان الاصوات متجددة وان كانت تتجدد لزوال بناء كذلك ثبت
المساهمة بل الاصوات المتجددة في المقابل دفعة واما كان حدوثها فرقا بحال يسبق
الى الوهم انها متجددة ولا يلزم من الانعكاس ما ذكره بل هو حدوث الصوت في
الى الجسم المنعكس بصورة الصوت وتوقع ما يقابل المضيء بداهة مثل نفسا ما ان
لو كانت نفسا ما متحركة لكانت حركتها طبيعية كحركة النار بطبعها والمعلوم كذبه
بيان الملازمة انها لو لم تكن طبيعية لكانت اما قسرية او اختيارية والاول خلاف
المفروض والثاني ايضا بطل لفقد التعذيب انه لا طبع فلا قسر اما اختيار فلان ما
لكانت طبيعية لم تكن بالقوة او قسرية والاول خلاف

الالوان

الزاج والشافه

قوله المسموعات بالذات وهو اى وقوفا والصوت قوله مسمر بعضها
اى ان كان الصوت ساكنا من ممر يلقه عن الفم وسلك الكيفية وان
كان متصلا ممر يلقه عن الفم وسلك الكيفية قوله واكده بان
يزاد بعد قوله فى الثقل والحدة اعنى فى المسموع ليخرج به طول الصوت وقصره
وكونه طيبا وغير طيب فان ذلك التميز ليس بمسموع قبل وعلى تقدير
الزيادة المذكورة ينتقض بالجهارة والخفاء فانهما غير الحدة والثقل لعروضهما
للصوت الجهر نادرا وللخفى اخرى مع انهما ممران فى المسموع قوله والمشهور
اى المشهور ان السبب الاكثرى للصوت لم يعرفه ولم يذكر دليلا على
وجوده لانه من الامنة واهلته الغرب للصوت تموج الهواء وموجاته شبيهة
بتموج الماء عن الام الحادث عند قرع الماء باليد فانه يحدث فى الماء كيفية
يشاهد معها مصادمة اجزاء الماء صدما بعد صدم وسكونا بعد سكون وعلم
من ذلك انه ليس هواء واحدا يحمل كيفية الصوت الى الصماخ بل ينفعل
تلك الكيفية من هو الذى يحملها اولا الى مجاوره عند صدمه اياه ثم من ذلك
الى مجاوره حتى يصل الى الهواء المسكن فى الصماخ وهذا التموج الموجب
للصوت انما يحدث بسبب قرع عنيف وهو الامساس العسف او
قلع عسف وهو التعريف العسف والدليل على ان القرع والقلع
يوجبان التموج الموجب للصوت الدوران فانه يحدث التموج بحدوثهما
وينعدم بعدمهما كما فى طنين الطشت وكذلك الكلام فى التموج والصوت
ولما كان الدوران دليلا ضعيفا لا يقتضى الاغلبة الظن لعله المدار
لدايره ولو سلم انه يفيد العلم فانما يفيد ان لو وجد الدايره فى جميع صور المدار
وينتفى فى جميع صور انتفايه وهنا لم يكن كذلك فانه لو تموج الهواء لوجد
التموج بدون الصوت قال المصنف ان السبب الاكثرى للصوت
هو التموج ولم يقل السبب للصوت هو التموج واعلم انا انما قيدنا بالقرب
فى شبيه التموج احترازا عن القرع والقلع الموجبين للتموج فانهما ليسا سببين
قريبين لانهما تمامة وهى آينه والصوت زمانى فلا يكونان سببا له وقيد القرع

ملك الهيئة وذلك ظاهر لمن تأمل قوله وعرفت دليل على الاصوات الخ قوله وايضا
هو معارضة بانه قوله اكثر سترا للمدرك قوله لم يكن ذلك ضوءا قوله فضل
الضوء قوله فانه يحس به لضوئه ولكن بالقصد الاول لا بتوسط شئ آخر
اولا بتوسط شئ آخر وهو قوله قوله وفى مقابلة الشمس وكما حاصل على وجه الارض حيث
مقابلة القمر بالغير فان ضوء القمر ليس لذاته بل مستعار من الشمس كما جرى
ويسمى ح بيانه قوله موجودا لا يسمى الضوء الاول ضوءا فان المقابل من الارض جعل الشمس
ومعتبر ح ضوءا والقمر نورا قوله الوقوف فان الهواء الذى يلى من الشمس فى الهواء
الذى على وجه الارض يصير مضيئا بمقابلة الهواء المضئ بمقابلة الشمس قوله
الهواء المتكيف بالضوء كان الهواء الذى على وجه الارض وقت الاستقا
وقبل الغروب فانه مستضئ بواسطة مقابلة الهواء المستضئ بمقابلة الشمس
لا يحس بضوئه قوله وانما اى لا يمكن ان يكون الهواء المتصل بوجه الارض مضيئا لوصف سر
يحس بضوئه كما يحس بضوء الجدار المتصل لانا نعلم بالضرورة ان الهواء كما كان
كثيفا يضعف نور الهواء المتصل به ضوء الجدار فانه كلما كان الشئ المتصل به
كثيفا يضعف نوره اقوى عند الحس قوله على الارض ويشير بقوله وكانه شئ يضعف
منها قوله وانما لان الكل اى ان غير مستقل فى غرض قوله شعاعا وهذا تعليل لمن
الشعاع انما يرى مضيئا على ضوء ذاى ضعيف كما هو مقول الاشراقيين
عليها قوله كما للمرآة اذا وضعت فى مقابلة الشمس قوله ومن شاء ان يحقق ذلك
قوله ثم كيفية وجوهها قوله منع الابصار فكون المقابل بينها مقابل الضدين هوا
ومنع ان البصر آلة للعلم قوله كذلك ان كيفية وجوهها مانعة عن الابصار
قبل وجهها هذا المبنى على ان الصوء غير حاصل لوجوه العلم فانا نعلم ان
الصوء حاصل لكن يخص العلم بانها كيفية مانعة عن ابصار ما فيها وهذا
مبنى على ان العلم بالمانعة لا يكون شرطا بل يكفى العلم بالمقتضى عند
رؤية الشاهد قرءوها كما سبقت فى ابصار المقابل قرءوا فيخلص الحس ويكون ما
قوله بوجه والامر ما حول ذلك ابصار وانما بخطاء العلم قوله الماخوذ من الكيفية ايضا
عن الابصار لما كانت مخالفة بالجوهر وغير الجوهر وما ذكر ثم يجب بالمانع وغير المزيل
فلا يجب النقض

والقلع بالعنيف لان عند عدم حصوله لا يحصل الصوت لانتفاء موجبه
كما في قرع القطن وقلعه قرعا وقلعا لينا والريح في ايجابهما القرع اينتقل
الهواء من المكان الذي يتحرك فيه القارع والقالع الى الطرف الذي يقرعه
مصادما قوته فسفاد الهواء للشكل وتموج على الوجه المشكل به عند القرع
ولا يزال هكذا الى ان يصل الشكل المطلوب الى الهواء الذي في الصماخ
فتدركه القوة السامعة قوله وان الاحساس به المشهور ان الاحساس
يتوقف على وصول الهواء الحامل للصوت الى الصماخ والدليل عليه
وجوه الاول ان الهواء الحامل للصوت يميل من جانب الى اخر بسبب
هبوب الريح كما يسمع من صوت المؤذن على المنارة من جهة ويكون
توجهه وقرعه للهواء من جهة اخرى فلو لم يكن الاحساس بالصوت
متوقفا على وصول الهواء الى الصماخ لما تشوش بسماع الصوت ح والتالي
باطل بالضرورة فكذا المقدم الثاني ان الاحساس بالصوت يختلف عن مشاهدة
سببه كما نرى لمختلف الصوت من ضرب الفاس على الخشبة ولو لم يكن
الاحساس بالصوت متوقفا على وصول الهواء الى الصماخ لما تأخر
سماع الصوت عن ضرب الفاس والتالي باطل فالمقدم كذلك الثالث
انه لو وضع طرف انبوبة على صماخ انسان ويتكلم فيها لم يسمع الكلام غير ذلك
الانسان فلو لم يتوقف الاحساس على الوصول لسمع الصوت ايضا
من لا يصل الى صماخه وليس كذلك قيل وظاهر ضعف هذه الوجوه
اقول والحق انه ان جرد النظر الى هذه الادلة لا يحصل البقين بها وانما هي
منبهات لحدس بعد العلم وراجعة الانسان الى نفسه ان السبب ذلك
يقينا وكذا الحال في معظم ادلة الطبيعيات والالهيات قوله وانه اي
والمشهور انه امر موجود في الخارج من شانه ان يحس به لا انه محسوس به
في الخارج والا لما توقف الاحساس به على وصول الهواء الى الصماخ
وقد صرح بذلك عن قريب وجاز ان يكون امرا موجودا من شانه
ان يحس به ويتوقف الاحساس به على شرط ما قوله لما علمت جهته

لامتناع ادراك ما لا وجود له كما ان لا يحس بلمسة الملموس قوله مموج على هيئته
وشكله ويكون الانحراف المذكور عن حمل او جدار الملس مثلا لمقاومتهما
الهواء المتموج الموجبة لرجوع ذلك المموج على هيئته قوله وفي المعتدل بقاءه
هكذا ذكره الشيخ في الكتاب الثاني من القانون من غير دليل توجب
علية الطن على ما ذكره فضلا عن العلم والعجب انه جعل الفاعل للحموضة
مناسبا للبرودة وفي كليات القانون في بحث الاخلاط جعل الفاعل للحموضة
ابخاره وبينهما تناقض قوله وقد يطلق النفث اي كما يطلق على ما قلنا
فقد يطلق على هذين المعنيين الاخيرين ومو لفظ مشترك بين المعاني الثلثة
قوله او لا يحس بطعمه ويسمى هذا القسم نفاهة غير بسيطة قوله لا يحلل لشدة
لكثافته ما يخالطه اي يخالط رطوبة اللسان الغذائية فان الذوق يتوقف
على ذلك قوله ما يفارقها من المطعوم خاصة الا من احدى
الجهتين المذكورتين ومما الاضافة الى الموافقة والمخالفة والى الطعوم
قوله الكيفيات النفسانية اي المختصة بذات الانفس قوله
وبيانها اي بيان كيفيات النفسانية قوله الاعتدال النوعي الحيواني
فان الاعتدال النوعي النباتي والمعدني لا يتبعه الحيوان قوله وبفيض
قيد هذا القيد ليخرج قوة الحس والحركة والتعدية قوله وقال قوم
انها قوة الحس وقال اخرون انها قوة التعدية واستدل الشيخ في كليات
القانون على مغايرتها لهما قوله عضو المفلوج حي لانه لا يعرض له
العفن والفساد ولا يعني بالحيوة الا ذلك قوله وليس بمعتد والالم يكن
ذايلا قوله لعكسه اي معتد وليس بحي قوله لجواز ان يمنعها عنه فعلى
هذا الجواب ان يكون قوة الحس والتعدية باقية في العضو المفلوج
والعضو الذايل مع عدم فعل الاحساس والبعدي منهما وح لا يلزم التغاير
بين قوة الحيوة وبينهما قوله لا يقال اي الدليل على ما قلناه ان القوة
ما يكون مؤثرا بالفعل وقوة الحس والتعدية قوة بصدد الحس والتعدية
عنها بالفعل والعضو المفلوج والذايل لا حس ولا تعدية فيه فلا يكون هنا

قوة حس ولا قوة تغذية قوله لانه لو سلم اى لانسلم ان القوة عبارة عما
ذكرتم بل عما من شانه ان يوثر التاثير بالفعل التام ولو سلم ان المراد
بالقوة ما يوثر بالفعل لزم ان لا تطلق لفظ القوة على ما من شانه ان يوثر
ولم يكن موثرا بالفعل ولا يلزم من ذلك عدم الشئ وانتفاءه لجواز الجهة
مع ان لا تطلق عليه لفظ القوة لجاز كونه حساسا ومغتديا مع انه لا يقال
لفظ القوة على ذلك وفيه نظر لانه سلم ان قوة احس عبارة عما تصدر
عنه الحس بالفعل وهنا لا احس بالفعل فلا قوة حس هناك فلا حساس
او الحساس مالة القوة الحس قوله لخالف عادة الحيوان فلا يلزم من
اقتضاء الثانية الحيوة اقتضاء الاولى اياها قوله وقد شرطها الحكماء
شرطوا فى الحيوة البنية الصالحة لتعلق الحيوة وذهب بافى المتكلمين
الى عدم اشتراطها والمراد بالبنية الصالحة عند الحكماء الجسم المركب من الطبائع
الاربع وعند المتكلمين مجموع جواهر فردة لا يمكن ان يكون الحيوان
اقل منها قوله ومنع اى منع الاشاعرة قول الحكماء المعتزلة بان وجود
الحيوة لو كان مشروطا بالبنية المذكورة يكون قيامه بمجموع الاجزاء وهو باطل
لان الحيوة ان قامت بمجموع الاجزاء فان احدثت الحيوة اى يكون صفة
واحدة قايمة بمجموع الاجزاء كان العرض الواحد حالا فى محال كثيرة وهو محا
وان تعددت الحيوة اى يقوم بكل جزء حيوة على حدة كان قيام الحيوة بكل جزء
مشروطا بقيام الحيوة بالجزء الاخر والا لم يكن الحيوة مشروطا بالبنية الصالحة
واذا كان شرطا يلزم الدور وهو محال او نقول وان تعددت الحيوة
بالمعنى المذكور فلا خلو اما ان يكون تعلقها بكل جزء مشروطا بتعلقها
بالاخر او لا والاول ملزوم للدور والثانى للترجيح بلا مرجح اذ الاجزاء المتماثلة فتوقف
حيوة البعض على قيامها بالبعض الاخر دون عكسه ترجيح بلا مرجح لا يقال الحيوة
ممنوع لجواز ان يقوم الحيوة بالبعض دون البعض وايضا الترجيح بلا مرجح
ممنوع لجواز ان يكون لجزء منها كالقلب مثلا مزاج خاص يتعلق به وتوقف
تعلقها ثانيا على تعلقها به من غير عكس لانا نقول على الاول فيكون المرجح ذلك

اشتراطها

الجزء لا المجموع او ان لسلمه لا يكون مشروطا لانها يقوم بجزء منها وهو الجواب
الثانى قوله وفيه نظر بوجهه ان يقال ان اردت بالمجموع كل واحد
واحد منفصلا الخصم لجواز ان يقوم بالمجموع من حيث هو مجموع وان
اردت بالمجموع المجموع من حيث هو فلا نسلم انها اذا قامت به يلزم
قيام العرض الواحد بمحال كثيرة ووجه بعضهم بمنع الدور بجواز ان يكون التوقف
يوقف معه لا يوقف تقدم فانها قيامها بكل جزء من اجزاء البدن معلو
لعلة واحدة وهو الاعتدال النوعى فلا يلزم تقدم احدى الحيوتين
على الاخرى ايضا قيام الحيوة بهذا الجزء مشروط بانضمام هذا
الجزء وقيام الحيوة بذلك الجزء مشروط بانضمام هذا الجزء اليه فلا دور
وانما كان يدور لتوقف قيام الحيوة بكل واحد على قيامها بالاخر و
كذلك قوله عما من شانه فيكون التعابل بينهما يقابل العدم والملكة
قوله خلق الموت اى اوجده نسوية بين المعطوف والمعطوف
اذ لا معنا فى الحيوة فى قوله ٢ خلق الموت والحيوة قوله والعدم
لا يخلق فالموت ليس بعدم واذا لم يكن عدما يكون كيفا وجوديا قوله
هو التقدير لان الخلق قد يرد بمعنى التقدير كقوله ٢ اخلق لكم من
الطين كهيئة الطير وقدر بالتقدير وفيه بحث وهو ترجيح معنى الاول
قوله وتصديقات وقدم فيها صدر الكتاب قوله متعلقة اى
الشئ الذى هذا التصديق صورته وهو الاعتقاد هذا مغاير لاصطلاح القوم
فان الاعتقاد مرادف للتصديق عندهم فيل حقيقة الادراك معلومة
بالضرورة ولهذا يفرق الانسان بينه وبين غيره واما وجوده فضرورى
ايضا لما يجده الحى من نفسه من غير رجوع الى دليل وقيل عليه التناقض
مسلم والاول ممنوع اذ التميز يتوقف على تصور الشئ مطلقا لا على معرفة
حقيقته قوله والتصور اى العلم عند الحكماء قوله الامع الثبوت
لا يحكم عليه باحكام ثبوتية حالة التميز لا يتحقق الامع الثبوت اذ المحكوم
عليه بالصفة الثبوتية يجب ان يكون ثابتا وتلك الاحكام لكونه متميزا

عن غيره قوله وليس هو اي الثبوت لذلك للمعدوم لانه معدوم
في الخارج قوله واعترض هذا معارضة الامام قوله عند تصور
اى عند تصور الحرارة والبرودة والاستقامة والاستدارة لوجود
صورة هذه الاشياء في الذهن عند تصورها حق والتالي باطل والا
يلزم اتصاف الشئ بالاشياء المتقابلة وفيه نظر لانا لانم التقابل بين
الصور الذهنية وانما التضاد بين ماهيتها في الخارج وان سلم فلا نسلم
ان الذهن يقبل الحرارة او البرودة او الاستقامة او الاستدارة
وانما القابل لها المواد الجسمانية قوله لانها عرض لانها حالة في الذهن
فانه محل وفيه نظر اذ الجوهر ماهية اذا وجدت في الاعيان كانت
لا في موضع ذلك ولا ينافي قيامها بالذهن قوله قد يتصور نفسه يحتمل
ان يكون هذا معارضة بانية للامام يدل على ان العلم لا يجوز ان يكون
وجود صورة المعلوم في العالم والا لزم اجتماع المثلين عند تصور الا نسان
نفسه ويحتمل ان يكون ذلك دليلا آخر على ان الصورة الذهنية لا يجوز
ان يكون مشاركة للصورة الخارجة في تمام الماهية اذ لو كان كذلك
فلو عقل الانسان نفسه حصلت فيه صورة مساوية له في تمام الما هية
فيلزم اجتماع المثلين وهو محال كما تقدم في اول الكتاب قوله
اجتماع المثلين قيل لا نسلم لزومه فان العاقل قايم بنفسه والمعقول
صورة مساوية له في الماهية قائمة به ولا يلزم منه اجتماع المثلين وانما يلزم
ان لو حلا كلاهما محلا واحدا اذ الدليل انما قام على امتناع هذا كما
تقدم في صدر الكتاب دون الاول قوله واحد في تعقل المجرد نفسه
قوله ماهية مجردة قيل عليه فعلى هذا لا يكون العاقل والمعقول واحدا
لان العاقل ماهية متشخصة في الخارج مكتنفة بعوارض خارجة والمعقول
مجرد عنها وظاهر تغاير المطلق والمقيد وايضا ان الانسان يعقل ذاته
المعينة المتشخصة المتكيفة بالعوارض الخارجة وذلك لا يمكن بحضور الما هية
المجردة عنه فقط قوله حصر عنده او حصر عنده نفسه واذا جاز ذلك كان العقل

والمعقول

والمعقول واحدا فلا يلزم اجتماع المثلين فيما اذا عقل الشئ ذاته لعدم التغاير
قوله محال بالبديهة واذا كان كذلك فلا بد من اجتماع المثلين او العقول
يكون صورة المعلوم غير مساوية له في تمام الماهية قوله وقيل قال
اكثر المتكلمين التصور اى العلم نسبة مخصوصة بيننا وبين المعلوم لانا
نعلم بالضرورة انا اذا عقلنا امرا حصل بيننا وبينه نسبة مخصوصة لم يكن
من قبل فهي العلم وعبر المصنف عنها بالتعلق اتخاص قوله فيتعدد اي
اذا فسر العلم بهذا التفسير لزم تعدد العلم بتعدد المعلوم لان النسبة تتغير
احد المتضايفين قوله ويكمل اى هذا التفسير قوله يتعلق الشئ نفسه
فان تعلق شئ بشئ لا يعقل الا بين شيئين متغايرين ولا تغاير بين
الشئ ونفسه قوله وقبل القايل بذلك اصحاب الحوال قوله
وهي حال اى العالمية حالة للعلم لا موجودة ولا معدومة والتعلق بالمعلوم
وهو لاء اثبتوا امورا ثلثة العلم والعالمية والتعلق الذي للعالمية بالمعلوم
قوله لا يتعدد اى لا يلزم من تغير تعلق الصفة بالمعلومات بغير في تلك
الصفة جواز ان يكون بين شئ واحد وبين اشياء كثيرة تعلقات كثيرة قوله
فرعان اقول تتفرع على وجود الصورة الذهنية لحنان الاول في الفرق
بين حلول الصورة العقلية في النفس وبين حلول الصورة الجسمية في المادة
وهو من وجوه الاول قوله ومحسوسة في الخارج ولا شئ من الصور
العقلية كذلك قوله منا نعة اى ممنوع احديهما اذا كانت في محل ان يحل الا
فيه ما دامت الاولى فيه ولا شئ من الصور العقلية كذلك لانا نعقل
السواد والبياض معا والصورة الهوائية والمائية معا قوله ما حتى
اصفر منها كما ان صورة الارض الخارجة يمنع ان تحل في مادة فرد له مثلا
والا لم يكن الارض الخارجة ولا كذلك صورتها الذهنية فانها ليست ذات
مقادير فيمنع ان تحل في اصفر منها كما جاز ان تحل صورتها في جزء من محل
الحس المشترك عند الاحساس بها او ببعض منها عظيم كجبل مثلا قوله
كلية بخلاف الصورة الخارجة فان كل موجود في الخارج متشخص قوله

ومندفعة اى زايلة بحدوث صورة اقوى منها كما فى الكون والفساد وللاكلك
الصورة العقلية قوله فى انفسها اى بالنظر الى ذاتها اذى الكلى الذى شانه كذلك
لاختصاص له والصورة العقلية لها اختصاص فانها حاصلة فى نفوس حسية
بل وهى صورة معينة ايضا مشخصة لعوارض تخص انها عنده الحلول فى تلك
النفوس فيمتنع الاشتراك فيها والحال هذا قوله بل لان المعلوم بها
دل عليه المعلوم بهذه الصورة ان كان امرا موجودا فى العقل فلا يكون
كليا كما ذكرتم بعينه وان كان خارجيا فاولى ان لا يكون كليا وتقدير
كليته بطل الفرق ووجهه بعضهم وقال هى كلية باعتبار العلم بها فان العلم
بالصورة العقلية هو على وجه كلى اى يرى عن العوارض المشخصة له
وليس شئ يعرف بالعامل قوله ذلك النوع بمعنى ان يحذف مشخصات
كل فرد فما يبقى بعد الحذف يكون مساويا لما فى ذهننا من الانسان
الكلى قوله باعتبار شامل هو مبدأ تفاصيل تلك الامور لمن اسخر مسلة
وغفل عنها ثم سئل عنها فانه يحس عنده جاله بسيطة هى مبدأ تفاصيل تلك
الاشياء التى كانت منصورة على التفصيل قوله كل واحد منها لمن يعلم
ماهيته مركب مفصلة الاجزاء فى العقل متميزا بعضها عن بعض قوله فعلا
اى غير موجود وعلم الله تعالى من هذا القبيل فبطل قولهم العلم تابع للمعلوم
لان معلوم الله تعالى واقع بسبب علمه فيكون المعلوم تابعا للعلم قوله
مسلة هندسية لمباحث الادراكات قوله اربع مراتب فى ادراكها
وترقيها فى عقلها الفطرى من النقصان الى الكمال قوله استعداد العقل
كما يكون للاطفال عند الولادة فانهم خالون عن سائر الحصلات لكنهم
مستعدون لها قوله الهيولانى تسميها بالهيولى المستعدة لقبول
الصور والتى منها لمشاركات بينها ومباينات افادة ذلك استعدادا
لان يفاض عليه العلوم البديهية الكلية قوله تحصل البديهيات و
بسهاء لاكتساب النظريات قوله هى مناط لان هذه المرتبة فيها
لاستعداد القريب لتحصيل الكمال قوله من انحصارها متى شاء من غير

تحشم كسب جديد بسبب كونها محرونة فى خزانتها قوله ان يستحضرها النفس النظريات
وتلتفت اليها اى بعقل انها بعقلها ويكون ذلك متمكنا فيها بحيث لا تغفل عن
ذلك اصلا قوله وفق الارادة يخرج القوة الطبيعية كحركة النار وخفتها قوله
وهى مثل يشكل بالشهوة قوله اعتقاد النفع انى فى المراد قوله الضرى
المكروه فسر بعضهم النفع باللذة والضر بالالم واللذة والالم ضروريان
قوله وفاعلا على كلا التفسيرين لكونها قوة موثرة وفق الارادة وذلك
ظاهر ويصدر عنها افعال مختلفة كالبعد والسمة والحيوة وتوليد المثل
والحركة قوله والفلكية اى والقدرة الفلكية قدرة عند من يجعل القوة
الفلكية شاعرة ومدركة على التفسير الاول من تفسيرى القدرة كالفلاسفة
فانهم ذهبوا الى ان الافلاك تحرك بالارادة دون التفسير الثانى لان افعالها
على نهج واحد قوله والبناسة اى والقوة البناسة قدرة على التفسير الثانى
من تفسيرى القدرة لانها مبدأ للافعال المختلفة كالبعد والسمة والحيوة
وتوليد المثل لا على التفسير الاول منها لانها ليست بذى ارادة وصدور
ما يصدر منها على نهج واحد قوله من جنس الحرارة اى من الكيفيات
المحسوسة فيل ان اراد ان اسد يكون المزاج من جنس الحرارة والبرودة
كونه حاصلا من تفاعلهما فسلم ولا يلزم من ذلك ان يكون ناشئة من جنس
ناشئتهما وان اراد كونه من نوعهما فممنوع وهذا السايل جعل الكلام
كله دليلا واحدا والحق انه دليلان فلا يرد السوال قوله ليست كذلك
اى ليست من جنسهما ولا فعلها وناشئتها من جنس ناشئتهما قوله
مطلقا اى اعم من ان يكون على نهج واحد كالقوة العنصرية او لا
على نهج واحد كالقوة الحيوانية قوله وقد يقال القوة على الامكان
مجازا والمراد بالقوة القوة للفعل وبالامكان الامكان الخاص
وانما كان ذلك مجازا لان القوة موضوعة لامكان الشئ مع علم
حصوله بالفعل فالامكان جزء من مفهوم لفظ القوة فيكون اطلاق
لفظ القوة عليه اطلاقا فاقصا فيكون مجازا المراد بها الامكان

استعدادي لكان بنهاية او ف قوله على السواء على معنى ان القدرة
حالة متى انضمت اليها ارادة الضد الاخر حصل الضد الاخر بخلاف الحلق
فانه لا يكون كذلك قوله منع ذلك اى كون نسبة القدرة الى الضدين
على السواء لبعض الاشاعرة فان عندهم القدرة مع الفعل
المستجمعة اى العلة التامة لان القدرة ليست علة تامة للضدين والالزم
اجتماع الضدين قوله ولهذا اى ولاجل ان المراد بالقدرة العلة
التامة زعم المانع لصلوح القدرة للضدين ان القدرة مع الفعل يالزمان
لانها لو تقدمت لزم تخلف المعلول عن العلة التامة وانه محال قوله
والرضا فلم يجب ان يراد فيه مع السكون النفس لان الترك قد يكون
عن الخوف ولا يسمى ذلك رضا قوله والعزم ممنوع من الارادة
لان الارادة قد يكون مع تردد وقد يكون مع غير سبقه قوله
بعد التردد في فعل ذلك المراد قوله بديهيا التصور قال الامام
لان كل احد يحد من نفسه هذين المعنيين ويدرك التمييز بينهما وبين
ما عداهما بديهة وما هذا شانه يكون بديهيا قيل عليه ان كان المراد بقولك
كل احد يدرك كلا منهما بديهة انه يتصور ما بينهما بالبديهة فذلك ممنوع
وان كان المراد انه يدرك حصولها لذاته بديهة فمسلم لكن لا يلزم
من ذلك بداهة تصورهما قوله وقولهم اي اما قولهم في تفسير اللذة
والالم انها ادراك الملايم وفي تفسير الالم انها ادراك المنافي فيه نظر لانهم
ان اراد وبهذا التفسير جعل اسم اللذة والالم اسما لما ذكروا اصطلاحا
فلا مشاحة فيه وان اراد وبه ان ما ذكروه حد لها ففيه منافشة لانا لا نجد
من انفسنا عند الاكل والشرب والوقاع حالة مخصوصة ونعلم انا
ندرك هذه الاشياء الملايمة ولا نعلم ان تلك الحالة هي نفس ادراك تلك
الملايم وبتقدير المغايرة بين تلك الحالة وبين ادراك الملايم فلا
نعلم ان اللذة عبارة عن مجموعهما او عن احدهما وكذا الكلام في
الالم واذا كان كذلك فلا تحصل العلم بكون ما ذكر واحدا منها

واعلم ان هذا الكلام من المصنف على تقدير اعترافه بكونهما
بديهيا التصور والممتزين بين كل واحد وبين كل ما عداه ايضا
بديهي غير سديد وهذا ماخوذ من كلام الامام مع ما سبق في بدا هتهما
وبداهة تميزهما عن غيرهما اعلم ان الشيخ حيث عرف اللذة
والالم بالتفسيرين المذكورين في الشفاء زاد في الاول بين
حيث انه ملايم وفي الثاني متن حيث منافر وهذا يجب زيادته
لان اللذة ليست عبارة عن ادراك ذات الملايم بل عن ادراكها من
حيث هي ملايمة فان المريض يدرك ذات الحلو ولا يلتذ به وايضا يجوز ان
يكون الشيء لذة من وجه والما من وجه اخر وهذا الحد يخرج الوجه الاخير
قوله فيه نظر ووجهه بعضهم بان هذا اللذة مجزوم بها لانا نجزم بوجود
حالة مخصوصة عند الالتذاذ ونعلم انا ندرك ملايما والادراك المذكور
ليس مجزوما به لانا لا نعلم ان تلك الحالة المخصوصة هي نفس الادراك
او غيره فظهر انه ليس هكذا وهذا انما يتوجه لو كان نفس الادراك اما
اذا كان لازما لم يصح جواز ان يكون رسما ولو سلم التغاير فلم لا يجوز
ان يكون اللذة تلك الحالة او المركب منها وهذا ايضا كيف لا شك
بطلب دليل على ان اللذة عبارة عما ذكر والتعريف لا يمنع ولا
عليه دليل على ما هو المشهور عندهم قوله وما قيل موقوف محمد
ذكريا قوله خطاء اى لو كان اللذة عبارة عما ذكره لكان لا تحصل
اللذة الا بعد الالم لكن التالي باطل لما ذكره قوله بلا خطور
اى معه انه لا يخطر بباله شيء من هذه الاشياء قبل حصولها فضلا عن
ان يكون متالما بفقدها قوله وامثال ذلك كالغضب والخوف
والفزع قوله فضيلة لان كل احد يدرك كل واحد منها ضروريا ويدرك
التمييز بينه وبين ما عداه وما هذا شانه يكون ضروريا غير محتاج الى البيان
وفيه ما تقدم من كون اللذة والالم بديهيين قوله وحدها اى
من غير ان يتركب معها غيرها قوله والشكل هو هيئة احاطة احد

او الحدود بالمقدار قوله والاولى عبارة عن كون العدد بحيث
لا يعده الا الواحد كالثلثة والتركيب عبارة عن كون العدد بحيث
يعده غير الواحد كالاربعة فانها يعدها الاثنان قوله مركبة الكيفيات
الحصر المختصة بالكمات مركبة من تلك الكيفيات العارضة وحدها
من غيرها عن الشكل وهو من الكيفيات المختصة من الكمات
العارضة وحدها في الجملة قوله واللون وهو من الكيفيات
المحسوسة قوله واما القسم الرابع الى اخره فغنى عن الشرح قوله كالصلابة
هي الممانعة عن الانقسام قوله في الاعراض النسبية وهي ما عدا الكم
والكيف من الاعراض قوله الا الاين فانهم قالوا بوجوده قوله
لو وجدت قالوا في بيان انها ليست بموجودة في الخارج لو وجدت
هذه الاعراض في الخارج لكانت حاصلة في محالها ضرورة انها
اعراض ولو كانت حاصلة في محالها لكان يحتاج اليها ومن محال اضافة
الحصول فيوجد حصولها في محالها اذ الفائدة ان سابه النسبة موجود
ولاشك ان حصولها في محالها عرض فيحتاج الى ان يكون حاصلا في
محل فنقل الكلام الى حصول الحصول ويلزم التسلسل وهو محال
قيل عليه لم لا يجوز ان يكون حصول الحصول نفس الحصول
لا غير ولا يلزم التسلسل وايضا هو منقوض بالاين وايضا لم
ان حصول العرض زائدا على كونه عرضا حتى يحتاج الى محل فيحصل بينه
وبين محله نسبة اخرى وايضا استحالة مثل هذا التسلسل ممنوع لانه من
جانب المعلول قوله احتج الحكماء على ان النسب من الامور
الموجودة في الخارج قوله كتحقق كون السماء فوق الارض مثلا
فان هذه الفوقية حاصلة في نفس الامر ولا فرض ولا اعتبار يحقق
ههنا لانه لو لم يكن فارض اصلا فكان هذا المعنى متحققا قوله
من الخارجيات لان من اعتبارات العقلية قوله لبعد عالم لم تكن حاصلة
لانه قد لا يكون الشيء فوق فيصير فوق والحاصل بعد العدم لا يكون

عدما ضروريا وليس ذات الجسم ايضا لان الجسم لا يفتقر الى الغير اي
ليس ذاته مما يعقل بالفيا يفتقر الى الغير وهذه الاعراض معقولة بالفيا ش
الى الغير وهي امور وجودية زايدة على ذات الجسم وهو المطلوب
قوله ونقض تقريره ان يقال لو صح ما ذكرتم لكن الحجة على كون
النسب امورا وجودية في الخارج يلزم ان يكون المضي والفناء
عرضين موجودين في الخارج والتالي طل فالمقدم مثله اما بيان
الشرطية فبان يقال انا نحكم في اليوم الحاضر على الامس بانه ماض وفا ن
في نفسه سواء والمضي والفناء ليسا من الاعتبارات العقلية اذ الامس
ماض وفان نفسه سواء وجد الاعتبار او لم يوجد وليسا من الاعدام لانها
حصلا بعده والحاصل بعد لا يكون عدما وليسا عبارتين عن نفس ذلك
اليوم لانهما لو كانا عبارتين عنه لتحققا حيث تحقق ذلك اليوم
لما كان موجودا كان حاضرا ولم يكن ماضيا ولا فانيا فهما اذن امران ن
وجوديان زايدان على ذلك اليوم واما بطلان التالي فلانهما لو كانا
موجودين في الخارج يلزم قيام الصفة الوجودية بالامر العدمي لكو نهما
صفتين للامس المعدوم وذلك باطل قوله كونا وهو عندهم حركة او ط
سكون قوله اول حصوله اي ان حدوثه قوله ولا سكون الا شيء
يحصول اني قوله ممكن الحصول والا لما حصلت له قوله
كما لا للجسم اذا المعنى بالكمال حصول ما يمكن حصوله للشيء قوله وتفارق
اي تفارق في هذا الكمال اعني الحركة غيرها من الكمالات قوله ذلك الغير
وهو المودى اليه والمتوسل اليه بتلك الوسيلة قوله منوحها اليه
ولا يكون حاصلا قوله ليتأدى الناقص فان التأدي الى الممتنع محال بالضرو
قوله حصوله اي حصول ذلك الغير للجسم قوله كمالا ثانيا لكونه متاخرا عن
الحركة فعلم ان الحركة كمال اول قوله بنفي اسمي منه من الكمال الاول الذي
هو الحركة قوله لكان ذلك التوجه قوله كمال اول اي الجسم المتحرك
ليس كمالا من كل وجه لانها ليست كمالا له في جسميته بل هو كمال له من حيث

هو بالقوة اعني من حيث كونه متحركا وانما لم يقع بهذا لئلا يلتبس في اللفظ
ويتوهم الدور فقولنا كمال اول احترازا من الكمال الثاني وقولنا لما
بالقوة لتحقيق ماهيتها لا للاحتراز فان التوجه كمال للجسم الذي بالقوة
وقولنا من حيث هو بالقوة احترازا عن كمال الجسم من حيث هو جسم كما
النوعية والجسمية ونحوهما قوله الى الفعل او قالوا الموجود ان
كان بالفعل من كل الجهات فلا حركة فيه كالمجردات اذ الحركة هي التدا
الى ما لا يكون حاصلا وذلك لا يكون بالفعل والمقدر ههنا ان الكل
بالفعل حاصل وان لم يكن بالفعل من كل الجهات فلا يكون بالقوة من
جميعها والا لكان كونه موجودا وكونه بالقوة بالقوة وذلك محال فبقي ان
يكون بالفعل من وجه وبالقوة من وجه اخر فما هو بالقوة ان خرج الى
دفعة فهو الكون وان خرج لا دفعة ويعبر عنه بالتدريج منها الحركة اورد
عليه بان التدريج والدفعة يعرف بالزمان المعرف بالحركة
واجيب بان تصورات تلك الامور اولية قوله والكاشف الحركة
في المقولة هو ان موضوع تلك المقولة ينتقل من نوع منها الى نوع
اخر بالتدريج قوله وانتقاصه يعني ان المادة كل واحد منهما وليس الاخر
واعنى ذلك في الماء الحامد والحامد الذاب قوله بهما اي بالضم والفصل
على وجه يكونان في سائر الاعطاء على سبيل التناسب الطبيعي حتى
لا يرد الوزن والسمن قوله وليس اي الحركة في الكيف استحالة قوله
دورية فانه لا يكون هناك الا اختلاف نسب اجزاء بعضها الى بعض و الى
الامور الخارجة عنه قوله وليس كونا لانه اذا زالت الصورة الجوهرية
عن نوع من الجسم انعدم ذلك النوع وحصل صورة جوهرية اخرى
وليس حصول الجوهر دفعة كونا والا لكان فسادا لا يقال الحركة في الكيف
ايضا كذلك فانه تنزل عنه نوع من الكيف وحصل نوع اخر دفعة
وهكذا الى ان يحصل النوع الذي هو المتحرك اليه فلا فرق لانا نقول المتحرك
من نوع الى اخر يجب ان يكون باقيا في الحالتين والجسم المتصل من صورة

نوعه الى اخر ليس بباق بل عدم الاول وحصل جسم اخر بخلاف الكيف
فان الجسم موجود مستمر الوجود عند حصول النوع الاول وزواله وحصول
النوع الاخر قوله لمعروضاتها في وقوع الحركة وعدمه فان فعل المعروض
الحركة قبل هي الحركة بالعرض والا فلا قوله مامنه الحركة هو المبدأ
قوله وما اليه هو المنتهى قوله وما فيه هو احد المقولات الاربع
قوله وما به المتحرك قوله وماله الكمال الثاني قوله بوحدة موضوعه
اما شخص الموضوع فلانه لو تعدد لم يكن الحركة واحدة بالشخص لاستحالة
قيام العرض الواحد بالشخص محلين مختلفين واما وحدة الزمان
فلانه لولا لم يجد الحركة بالشخص لجواز ان يتحرك الجسم الواحد الى جهتين
مختلفتين في زمانين واما وحدة ما هي فيه فلانه لولا لم يكن وحدة
الحركة بالشخص لجواز ان ينتقل الجسم من مكان الى مكان مع انه في
زمان انتقاله هو ايضا فعند اختلاف احد هذه تختلف الحركة بعكس التقيض الى انه كلما اختلف الحركة اختلف النسبة وهو المدعى
قوله في ان يجب ان يقال في زمان واحد لان الحركة لا تقع في الآن
والانتقال والتموج حركة الا ان يحمل ذلك على نسامل منه او على خطاء
من الناسخ قوله اخذ ذلك اي الموضوع والزمان وما هي فيه
قوله احد المبدأ والمنتهى اذ لو تعدد احدهما تعدد الزمان بالضرورة
فالحركة المشخصة بما اخذ فيها هذه الاربعة ضرورة فان النقل مثلا بين مبدأ
ومنتهى معين في زمان واحد اي متصل لموضوع واحد بالشخص لا يمكن
ان يكون متعددا وذلك ظاهر قوله ولا عبرة اي لا يلزم من وحدة
المحرك بشخص الحركة ولا من تعددها تعدده لان المحرك الواحد قد يفعل
حركات مختلفة والحركة الواحدة قد يصدر عن محركين كما اذا حرك محرك
جسما وقبل انقطاع الحركة حركه آخر فالحركة واحدة والمحرك متعدد قوله
كالهبوط فان مبدأ الهبوط المحيط ومنتهاه هو المركز ومبدأ الصعود
المركز ومنتهاه المحيط والمركز والمحيط مختلفان بالنوع وكذلك الهبوط

والصعود قوله كاخذ الابيض الى نوع الحركة بنوع مافيه وان اتحد
المبداء او المنتهى كاخذ الجسم الابيض من البياض الى النصف ثم الى
النجم ثم الى السواد تارة والحمرة من البياض الى الفستقية ثم الى الحمرة
ثم الى السواد مما فيه هنا مختلف بالنوع وكذلك الحركة قوله ولا عبرة
اى ولا عبرة في نوع الحركة بنوع المحرك اى لا يلزم من نوع احد
هذه الثلثة نوع الحركة لجواز اشتراك المختلفين بالحقيقة في اثر واحد
وهو الحركة الصادرة عنهما وجواز اشتراك الموضوعين المختلفين بالنوع
في عارض واحد بالنوع هو الحركة العارضة لهما وجواز اشتراك الزمانين
المختلفين بالنوع في معروض واحد بالنوع هو الحركة المعروضة لهما فان
الزمان مقدار الحركة فهو عارض لها قوله ان قدر وذلك ان تقدر
ان اجزاءه مخالفة بالماهية قوله واختلافها اى اختلاف الحركة
بالجنس على معنى ان كل حركة يكون داخلة تحت جنس مغاير للجنس
الاخر فانما يكون باعتبار ما فيه الحركة كالنقلة التي هي حركة في الاين
والاستحالة التي هي حركة في الكيف والنمو الذي هو حركة في الكم فان كل
واحد من هذه الحركات مغاير للاخر بالجنس باعتبار كون كل واحد
منها داخلة تحت جنس مغاير للاخر اعني الكيف والاين والكم
قوله والزمان ان قدر التضاد في الزمان بان يكون بين بعض
اجزايه والبعض الاخر تضاد كما سبق بعده جواز اشتراك المختلفات
في اثر او معروض واذا جاز اشتراك المحركين المتضادين في حركة تسمى
اثرهما واشتراك الزمانين المتضادين في حركة واحدة تسمى معروضهما
فلا يلزم من تضادهما تضاد الحركة ومثال ذلك في المحرك حركة
الحجر الى فوق فانه او حركة النار طبعا فانهما واحدة بالنوع مع تضاد
المحركين ولا تضاد بينها ايضا لتضاد ما فيه الحركة لان الصعود ضد
الهبوط مع وحدة الطريق قوله فان مبدأهما اعني المركز والمحيط
قوله متماثلان يجب الذات قوله من حيث قيل عليه

ان المركز والمحيط لا يتضادان بحسب العوارض ايضا لان كل واحد
منهما مبداء ومنتهى لا يقال مبدأية احدهما غير مبدئية الاخرى للكون
احدهما مبداء للصعود والاخرى مبداء للهبوط وبما متضادان لانا
نقول لو علل تضاد مبدأهما يتضاد الحركتين لزم الدور قوله
بانقسام الزمان لانه اذا انقسم الزمان انقسمت الحركة لان الحركة
في نصف ذلك الزمان نصف الحركة في كله واذا انقسمت المسافة
انقسمت الحركة لان الحركة الى نصف المسافة نصف الحركة الى كلها
وهذا الانقسام يختص بالحركة المكانية وتنقسم ايضا بانقسام المحرك لانه
ان انقسم المحرك وهو محل لها وانقسام المحل يوجب انقسام الحال
فينقسم بانقسامه وهذا الانقسام لا يكون في الحركة الاينية
لان الحكم المتحرك ان لم يكن له جزء بالفعل فظاهر فان كان فالحركة
تعرض الجسم او لا بتوسط للاجزاء قوله خارجي عن ذات المتحرك
قوله وكل منها من هذه الحركات الثلثة سريعة وهي التي يقطع
مسافة اطول في زمان مساو او اقصر او مسافة مساوية في زمان
اقل والبطيئة ما ليس كذلك قوله لتخلل السكنات بين حركات
البطئ حتى ان تخلصت عنها حركاته كان سريعا جدا الحركة الفلك
الاعظم افضل حركة الفلك وهي ربع دور الفلك الاعظم لان
حركات القوس وسكناته معا وقعا في زمان وقع فيه حركة الفلك
الاعظم ربع دور فاذا اسقطنا من حركة الفلك الاعظم مقدار حركة القوس
بقي فضل حركة الفلك على حركة القوس مساويا في المقدار لسكنات القوس
لامحالة قوله على حركته اى على القوس قوله في تلك السكنات
لكنا لا نحس شيئا من سكناته فالبطؤ ليس بتخلل السكنات قوله وايضا
لو جاز اى لو كان البطؤ بتخلل السكنات لكان بطؤ اسفاص ظل الحساسة
بالنسبة الى سرعة ارتفاع الشمس لاجل تخلل السكنات بين حركات الظل
فجاز وقوف الظل مع حركة الشمس جزاء في الارتفاع ولو جاز ذلك في

حركان في الثاني والثالث ذلك حتى يتم ارتفاع الشمس ويسكن الظل
محال لكن التالي باطل بالمشاهدة فالمقدم مثله قوله ممانعة المحروق وهو المعارف الخارجي كالهواء مثلا فلا يمكن
الطبيعة من ان يقع منها التحرك على ابرع ما يكون قوله ممانعة الطبيعة
والمحروق له ايضا مدخل في المعارضة هنا كما في الاراده قوله
وذلك الوصول في آن لوجوب وجود العلة عند وجود المعلول
فالميل الموصل الى ذلك الحد موجود حال الوصول الذي هو حاصل
في آن والا لكان الجسم عند وصوله الى احد حدي ذلك الحد غير
واصل فلا يكون الوصول وصولا وايضا لو كان الوصول الى
الحد المعين في زمان لانقسمت النهاية فلا يكون منتهى وان كان
الوصول في ان كان الميل الموصل موجودا في ذلك الان
قوله ميل آخر لامتناع اقتضاء الميل الواحد حركتين
مختلفتين قوله اجتماع الميلين لانهما انما يلزم امتناع اجتماعهما
ان لو كانا معبرا عن نفس المدافعة لا عن الموجب للمدافعة
كما تقدم فالنزاع يرجع فيه الى اللفظ وللمعلل ان يبدل لفظ الميل
بالمدافعة قوله على الاضافة اى المقولة قوله ومن خواصها
حقيقة ومشهورة قوله في لزوم الوجود بالقوة والفعل في الخارج
والذهن اى كل منهما ملازم للاخرى في الوجود واذا عدم احدهما
عدمت الاخرى ورد بالعلة والمعلول فانهما مضافان مع تقدم
العلة في الوجود على المعلول واجيب عنه بان المتقدم
المضاف بالمعنى الثاني من المعاني الثلثة وهو غير ما نحن فيه
قوله ووجوب الانفكاك اى الحكم باضافة كل من المضافين
الى صاحبه من حيث هو مضاف اليه كما يقال الاب اب الابن يقال
الابن ابن الاب وانما قلنا من حيث هو مضاف لانه اذا اضيف
احديهما الى اخرى لا من حيث هو مضاف لم يلزم الانفكاك

وهو الذات الموصوف
موصوفة هو الذات
ح

كما يضاف الاب الى الابن من حيث هو انسان وقلب الاب اب الانسان
لا ينعكس فلا يقال الانسان انسان الاب قوله مطلقة فان
النصف مطلقا يقابله الضعف المطلق غير مقيد بهذا العدد او بذلك
واذا حصل احد الطرفين تحصل الاخر فان النصف المعين يقابله
الضعف المعين فقد ظهر ان تحصيل احدى الاضافتين يستلزم
تحصيل الاخرى وبعينها اما اذا حصل موضوع احد الاضافتين لا يلزم
تحصيل الموضوع الاخر فان الراسية مثلا اضافة عارضة لعضو يا
الى ذي الراس وتحصيل ذلك العضو لهذا الراس لا يستلزم تحصيل
موضوع ذي الراس اى الشخص الذي الراس راسه والا يلزم من
العلم بالراس المعين العلم بذلك الشخص الذي الراس راسه
والمضافان يعلمان معا وليس كذلك قوله والتساوي فانا
اذا فلنا ما لا مماثل له او مساوله كان ذلك مماثلا لهذا او مساويا فا
العارضة لكل منهما مثل ما عرض للاخر وموافقة له اذ هي من الطرفين
التماثل والتساوي قوله لكونه نصفا وضعفا فانه اذا كان شيء
ضعفا لشيء كان الاخر نصفه فالحاصل في احد الطرفين النصفية وفي
الاخر ضعفية وهما مختلفان وهذا الاختلاف محدود له حد المعين قوله
وناقصا مثلا اذا كان شيء زايدا على شيء كان الاخر ناقصا عنه فالحاصل
في احد الطرفين الزايدية وفي الاخر الناقصية وهما مختلفان وهذا
الاختلاف غير محدود اذ الزيادة على الشيء ليس منضبطا في حدود
النقصان قوله والانصاف بها اى بالاضافة قوله كالعاشق
فان العاشقية هنا ادراكية وهي تصور صورة المحبوب على الوجه الاكمل
الاكمل وهي مبدأ لصيرورة عاشقا للمعشوقة وكذا في المعشوقية هنا
مدركة لاجلها صار معشوقا للعاشقة وهما صفتان حقيقتان
كالعالم فانه صار عالما بسبب اتصافه بالعلم ولا كذلك المعلوم
وقد لا يحتاج كل واحد من المضافين في اتصافه بالاضافة الى صفة

لقياس

حصة النوع من الجنس كما هو عند المعرف بهذا التعريف وايضا يلزم
تركب ماهية الجسم من امور غير متناهية وذلك ممنع من تعقلها واذا
لم يكن بالهو الموضوع مكان الجنس جنسا وما هو الفصل الموضوع
مكان الفصل فصلا لم يكن هذا التعريف حدا وبهذا الدليل الذي
دل على ان القابل ليس فصلا علم ان الجوهر لا يكون جنسا للجواهر
بان يقول لو كان الجوهر جنسا للجواهر فاما ان تجاور الجواهر بعضها عن
بعض اما بكون بفصول وهي ان كانت اعراضا لم يكن جزء للجوهر
فلا يكون فصلا لها وان كانت جوهر دخل الجنس فيها فيستدعي
فصولا اخر بها يتميز عن ساير الجواهر وينقل الكلام الى تلك
الفصول ويتسلسل واعلم ان الخلاف لم يقع في ان الجوهر هل
هو جنس للجواهر التي هي انواعه ام لا فان ذلك مما لا يشتبه على
احد بل الخلاف في ان الجوهر جنس لكل ما يصدق عليه تعريف
الجوهر ام لا وحينئذ يسقط ما ذكره المتاخرون على هذا الدليل ومع
ان فصول الجوهر انما يستدعي فصولا اخر ان لو كان الجوهر داخلا
في ماهيتها وهو غير لازم لجواز ان يكون الجوهر عرضا عاما
للفصول دون الانواع فلا يلزم التسلسل اذ الفصول ان لم
يصدق عليها تعريف الجوهر نكواعراضا لا محالة وان صدق
عليها ذلك يكون الجوهر جنسا لها ايضا اذا المقدر ذلك اقول
لا بل النزاع في ان الجوهر هل هو جنس للجواهر الخمسة ام لا لا انه
هل هو جنس لانواعه لم لا فسقط ما قاله قوله لم يثبت جنسية
لانا اذا قلنا للجسم انه جوهر فهمنا امورا ثلثة الاستغناء عن الموضوع
وكون ماهية علة الاستغناء عنه والماهية التي عرضت لهذه
العلة وان فسرنا الجوهر بالمعنى الاول لم يكن جنسا لكونه سلبيا وان
فسرناه بالثاني لم يكن جنسا ايضا لان العلة ليست صفة ثبوتية
وبتقدير ثبوتها كانت خارجة عن الماهية وان فسرناه بالثالث

حصنة يصير لاضافة بها مضافا الى الاخر فانه ليس في اليمين والشمال اضافة
حصنة اتصافا لاجلها باليمين والشمال اذ هما من اتجاهات التي يعتبر
سعر الاوضاع والعروض قوله كالاقرب والاضافة العارضة للوضع
كالاشد اتصافا والعارضة للمتى كالاقدم ولم يعرض له المصنف
قوله تابعة لمعروضاتها فان كانت المعروضات اجناسا او انواعا
او اشخاصا او اضدادا فهي كذلك والا فلا قوله فرع على الاضافة
قوله بالزمان وهو ان يكون المتقدم حصل في زمان لم يوجد
المتاخر فيه قوله والطبع بمعنى ان المتقدم يوجد بدون المتاخر
دون العكس قوله تعلق بالجسم وانما قال بالجسم دون البدن كما
المشهور ليدخل فيه النفوس السماوية اذ البدن لا يطلق على الجسم
السماوي اصطلاحا قوله ومباحث الباب مباحث الباب منحصر
في ثلثة فصول ولم يوجد سوى فصلين احدهما في الماديات ولواحقها
والثاني في المفارقات قوله في فصلين لان المبحوث عنه
اما ان يكون جوهرا جسمانيا وهو الجسم واجزاؤه او مفارقا وهو
العقل والنفس قوله والجوهر القابل انما قال القابل لان
الجسم وان كان لخلوعن هذه الابعاد لكن لا لخلوعن قبول هذه
الابعاد اي عن امكان فرض هذه الابعاد فيه وانما قيد الزوايا
بقايمة ليخرج عنه البسط فانه يمكن ان يفرض فيه الابعاد الثلثة
المتقاطعة على الزوايا لكنها لا تكون قايمة قوله بان الجوهر اي الجوهر
الموضوع في هذا التعريف مكان المحبس لم يثبت جنسيته لوقوع
الخلاف فيها وبتقدير جنسيته فالقابل للابعاد الموضوع مكان
الفصل ان كان عرضا لم يكن جزء الجوهر فلا يكون فصلا له وان
كان جوهرا دخل مطلق الجوهر الذي هو جسم الجنس فيه فيكون
الجوهر جنسا للجواهر فيستدعي فصلا آخر ليميزه عن نفسه الجوهر وينقل
الكلام الى ذلك الفصل ويتسلسل من جانب العلل اذ الفصل علة

بكون الجسم

لم يكن جنسا لاحتمال ان يكون المشتركات في هذه العلة مختلفة بالماهية مع ان
الجنس يجب ان يكون مشتركا فيه قوله العميق وح يحتاج الجسم في تحصيله
الى ثمانية اجزاء اثنان للطول واثنان للعرض واربعة فوقها ليحصل
العمق قوله العريض وح يثبت الواسطة بين الجسم والجوهر الفرد لانه
المركب من اجزاء سته او خمسة او سبعة لا يكون جسما لانه لا بد له من ثمانية
اجزاء ولا يكون جوهرا فردا خلاف ما قاله بعض الاشاعرة قوله
بعض اصحابنا اى الاشاعرة قوله من جزء ين لان الجسم عندهم مخير بقبل
القسمة قوله اظهر من ذلك لان كل عاقل يعلم ان الجسم المشاهد ذو حجم
ومحيز وذاهب في الجهات الى غيرها من عبارات وان كان لا يخطر
بباله الابعاد المتقاطعة على الزوايا القائمة والطول والعرض والعمق
والجزء الذي لا يتجزى فان جميع ذلك من التصورات الغامضة التي
لا يحصل الا تلا فراد من الاذكياء الحاضرين في العلوم الدقيقة فيكون
هذا التعريف تعريفا بالاخفى فيكون باطلا وفي هذا الكلام نظر لان
المدرك لكل عاقل وجوده وعوارضه واما حقيقته فممنوع ان كل عاقل
لا يدركها والكلام في ذلك قوله البسيط الطباع انما قيد بذلك
لان النزاع انما وقع فيها واما المركبات فبالاتفاق هي مركبة من
اجزاء هي اجسام كبدن الانسان والسرير وانما النزاع في البسايط
كالعناصر الصرفة قوله لا ينقسم اى لاكسر الصغرها ولا قطعا لصلابتها ولا
وهما لعجز الوهم عن تميز طرف منه عن طرف ولا فرضا لاستلزامه انقسام
ما لا ينقسم في الواقع وتلك الاجزاء متناهية قوله وقيل فعلا وهذا
مذهب ذي مقراطيس قوله وقيل هذا مذهب النظام من المعتزلة
قوله من اجزاء صغار غير منقسم اصلا قوله متصلة اى ليس
فيها شئ من المفاصل والمقاطع لكنها قابلة لانقسامات غير متناهية
لا بمعنى انها حاصلة بالفعل دفعة بل بمعنى انه لا ينتهي القسمة الى حد الا و
يمكن للوهم او للغرض ان يقسمه بعده قوله فابل للقسمة بالحس قوله

ليس

ليس بواحد بنج الجسم ليس بواحد في نفسه وهو المطلوب قوله
والقسمة لوجوب انقسام الحال بانقسام المحل لكن انقسام الوحدة
محال قيل عليه لا نسلم ان الوحدة امر وجودي لعموم المحل ولا نسلم ان
انقسام المحل يقتضي انقسام الحال وانما يلزم ان لو كان الحلول للبعض
وهو ممنوع وايضا لا يلزم ما ذكرتم بل يرتفع الوحدة عند عروض الانقسام
للمحل اذ الوحدة والانقسام عرضان متعاقبان على الهيولى او على
الجسم على اختلاف الرايين قوله لخواص مختلفة كمقطع النصف والثلث
والربع الى غير ذلك فان مقطع النصف لا يمكن ان يتصف بانه
مقطع الثلث وبالعكس فلكل خاصة لا تحصل للمقطع الاخر وكل ما يكون
مقاطعه كذلك يكون تلك المقاطع موجودة فيه بالفعل لامتناع
كون المعدوم منصفا لخواص مختلفة فيكون كل قابل للقسمة منقسما
بالفعل متعددا يتعدد تلك الخواص العارضة لتلك المقاطع فلا يكون
واحدا في نفسه قيل عليه بعد تلك المقاطع بالخواص المذكورة ممنوع
اذ البعد يتوقف على تحقق تلك المقاطع وهو عين النزاع قوله
وايضا هذا دليل على الكرخي قوله المتفاصلين كالماء مثلا اذا
قسم لقسمين قوله فهو المطلوب لانه لا يكون قبل القسمة واحدا
قوله والا اى وان لم يكن معنى القسمين الحاصلين بعد القسمة
حاصلة قبلها بل حدث بعد القسمة كان القسمة اعداما قوله لا نفي
قبل عليه هذا مجرد استبعاد وهو لا يكفي في مثل هذه المسايل فان
ادعى الضرورة في ذلك منعناها قوله ليس بواحد بطل مذهب الحكماء
والسهرستاني قوله لا ينقسم اى لا ينقسم بالفعل فقط فان قيل مراده انها لا تقسم
اصلا قلت لو كان كذلك لصار قوله والا لكانت ذات اجزاء اخر
ممنوعا اذ لو انقسمت تلك الاجزاء بالوهم لم يلزم منه كون الجسم مركبا
من اجزاء بالفعل لانها به لها بل يلزم ان يكون فيه اجزاء وهمية
لا نهاية لها وهذا لا يدل على احد الوجهان اللذان يذكرهما من بعد

وانما يدل ان على ان جزأ ما او جسما ما لا يمكن ان يكون مركبا من اجزاء
غير متناهية بالفعل وان قيدناه بالفعل فقط لا يدل على مذهب المتكلم لانه
يبقى شاملا لمذهب دعواطيرس ولمذهب الحكماء ايضا فللازم احد الامرين
اما عدم نهوض الدليلين على ما ادعاه واما عدم ثبوت مذهب المتكلم بمجموع
الدليل قوله فالواحد موجود قيل عليه ان اراد بالواحد ما لا ينقسم
اصلا فلا نسلم ان الواحد بهذا المعنى موجود في الجسم المولف مما لا ينتهي
اذ كل من الاجزاء اذا اخذته وحده لا ينتهي الى حد لا ينقسم اصلا وان
اراد به ما يطلق عليه الواحد بوجه وان كان كثيرا منفي في ذاته فلا نسلم ان
المولف من الاحاد المتناهية بهذا المعنى لا يكون مولفا مما لا ينتهي بل جاز
ان يكون كل منها مولفا من اجزاء غير متناهية مرارا غير متناهية وقيل
عليه ايضا لانا نسلم حصول الجسم من الاجزاء الثمانية فان الجسم عندنا انما يحصل
من اجزاء غير متناهية واجيب عنه بان الجسم اذ ضما فلا يخلو اما ان
يكون جسمها زايدا على جسم الواحد اولا والثاني باطل اذ الجزآن
المتماسان يكون حيزاحدهما غير حيز الاخر فيكون حيز مجموعهما زايدا
على حيز الواحد فيكون الجسم ازيد قسمين الاول وتم ما قلناه
وهذا انما يتم اذا لم يقبل ايدا خل الاجزاء ما دامت متناهية فاذا
صارت غير متناهية صارت بحيث يحصل منها جسم وهذا مكابرة ظاهرة
ينفرد عنها العقل قوله ثمانية اجزاء من الاجزاء الغير المتناهية التي
تركب الجسم منها وضعها بحيث يكون في كل جهة جسم كما اذا وضعنا
اربعة فوق اربعة فيحصل لا محالة جسم متناهي الاجزاء اذ لا يعني بالجسم الا ذا
جسم في الجهات الثلث قوله متناهي الاجزاء اي متناهي القدر بالضرورة
قوله نسبة جسم اي جسم ذلك الجسم المتناهي الاجزاء قوله سايرا لاجسام
المتناهية المقدار المولف من اجزاء غير متناهية قوله والنظم والا
لم يكن التاليف والنظم معدا للمقدار وان كان ازديادا لجسم حسب
ازدياد التاليف كان نسبة مقدار هذا الجسم المتناهي الاجزاء الى جسم

ان نسبة احاده الى احاده ضرورة قوله نسبة الاحاد اي احاد الجسم
المتناهي الاجزاء قوله الى الاحاد اي احاد الجسم غير المتناهي
الاجزاء قوله نسبة متناه ما علم من ان نسبة الاحاد الى الاحاد
كنسبة المقدار الى المقدار لكن نسبة المقدار الى المقدار نسبة متناه
الى متناه كما تقدم فنسبة الاحاد الى الاحاد كذلك هذا خلف
قوله قطع اجزائها بالضرورة وان قبل بالطفرة فلا بد من مجاز
الطافر المسافة المطفور بالضرورة قوله لقطع ما قبله لان المحرك
ما لم يقطع نصف المسافة لم يقطع مجموعها وما لم يقطع ربعها لم يقطع
نصفها وهلم جرا فيحصل قطع المسافة المعينة في زمان غير متناه
فيكون القطع ممتنعا لتوقفه على انقضاء زمان غير متناه الذي
هو محال لكن القطع غير محال حسا فلا يتركب الجسم مما لا يتناهى وفيه نظر
لانا لا نسلم ان القطع ح يحصل في زمان غير متناه بل في زمان
متناه مولف مما لا يتناهى اذ الزمان مطابق للمسافة والحركة
والقضاء مثل هذا الزمان غير ممتنع لان كل زمان مولف مما لا
يتناهى ح وقيل ايضا جاز ان يكون بعض الاجزاء يفيد الجسم وبعضها
لا يفيد فلا يلزم من تركب المسافة من اجزاء غير متناهية قطعها في زمان
غير متناه لانه لا يقطع الا الجزء المفيد للجسم وتلك متناهية وفيه بعد
قوله وايضا هذه الحجة الثانية على مذهب المتكلمين فقوله ايضا
عطف على قوله ان الجسم قابل للقسمة وكل ما هو قابل للقسمة ليس بواحد
قيل عليه هذا لا نسلم ان النقطة موجودة والانقاف ممنوع
فانها عند اكثر الحكماء من الامور الاعتبارية الموهومة التي لا
تحقق لها خارجا وان سلم فلا نسلم انها منقسمة بانقسام المحل وانما يلزم
ان لو كان الحلول حلول الشيء ان لكنه ممنوع قوله لا يقبل
القسمة بالانقاف قوله حصل المطلوب وهو وجود جوهر لا يقبل
القسمة قوله بانقسامه اذ انقسام المحل يوجب انقسام الحال

كانت

قوله جاز ضرورة ان اجزاء الحركة لا يجتمع معا في الوجود واذا
الحركة الحاضرة غير منقسمة فلا ينقسم ما هي فيه اعني المسافة اذ لو انقسم ما
الحركة الحاضرة يلزم انقسام الحركة الحاضرة لان الحركة الى نصف
ما هي فيه نصف الحركة الى كله وقد بينا ان الحركة الحاضرة غير منقسمة
هذا خلف واذا كان ما فيه الحركة الحاضرة غير منقسم وموجود
فيلزم وجود جوهر لا ينقسم وهو المدعى فبطل بهذا حجج الثلاث ان في الاجسام
ما لا ينقسم اصلا وهو المدعى فيقال عليه ان اراد بعدم انقسام الحركة الحاضرة
عدم انقسامها اصلا ممنوع اذ لا يلزم من انقسامها بالقسمة الوهمية
عدم اجتماع اجزائها في الوجود وان اراد عدم انقسامها بالفعل
فمسلم ولا يلزم منه الا عدم تحققها بالفعل وذلك لا ينافي في حصول
مطلوبه بجواز انقسامه بوجه اخر فالدليل الاول والثالث لا يفيد
الا على انتفاء القسمة بالفعل فقط وهو لا يفيد المطلوب قوله
واما الحال فهو نهاية الماضي وبداية المستقبل وكلاهما معدوم فلا يلزم
ما ذكرتم قوله اصلا لانها على ما ذكرتم اما الماضي او المستقبل
وكلاهما معدوم فما في الحال قوله غير المتقسم اذا اشرقت الشمس
عليه مثلا وذلك يوجب القسمة قوله لتغايرها وجهيه اي ذلك التغاير
ليس في ذاته قوله ينتف المدعى وهو انقسام ذات الجوهر
الفرد قوله تغاير محليهما اي والا كانا عرضين فيلزم تغاير محليهما والا
يلزم قيام العرضين المتضادين بمحل واحد وهو محال قوله
شعاع كاربعة مثلا قوله ملتقى حزمين كمتصل الثاني والثالث
في المثال الذي فرضناه فيلزم انقسام كل واحد من الاربعة
لان الالتقاء يكون بعد قطع كل من الحزمين وما من الحزمين
الى ما يلاقيانه غير ما مسه الى الطرفين الاخرين قوله وبحركة قبل
عليه لانه جواز حركة الحزمين لان القابل للحركة هو الجسم لا كل متحيز
مطلقا قوله اقل منه واذا قطع اقل من جزء ما انقسم الجزء قوله

بان

بان فيما ذكره حيث قلنا بان البطوء ليس لتخلل السكنات قوله مثليه في بعض
الاوقات قوله كان مثله اي مثل ذلك الجسم الذي ظله مثليه قوله وقد
برهن هذا دليل دال برأسه على نفي الجزء ونقرره ان نقول كل خط يمكن
تنصيفه فالخط المولف من اجزاء وبر يمكن تنصيفه منصف المتوسط
ويمكن ان نجعل ذلك دليلا على نصف الظل حتى يكون هناك
ظل هو مثل ذلك الجسم فيلزم من وجود الظل بالفعل وجود ذي ظل
بالفعل وهو نصف ذلك الجسم قوله يقتضي ذلك اي انقسام
الحركة في الخط المركب من اجزاء ونقر قوله الجزء الاول الذي هو
مبداء حركة الفوقاني فيلزم عدم استقبال الجزء الفوقاني لحصوله
في المبداء وقد فرض مستقبلا هذا خلف قيل فيه نظر لانا لا نسلم ان
الجزء الفوقاني اذا انتقل الى ما فوق الجزء الثاني وجب ان لا ينتقل
لاستقبال الجزء الثاني الى مكان الجزء الاول وانما يلزم ذلك ان
لو ينتقل الجزء الاول من اللحظ عن مكانه وهو ممنوع وايضا المحال انما
لزم من فرض هذا المجموع ولا يلزم من استحالة الجزء وفيه من
الفساد ما مر في الوجه الثاني اقول تلخيص المنع ان يقال انا لا نسلم ان
الجزء الحركة الخط اولا فان كان الاول فسلمنا الجزء حركة الخط الى جهة
حركة فقد جزء ينتقل من فوق الجزء الاول الى فوق الجزء الثاني
فرجع الى مكانه الاول مع انه تحرك حركتين حركة بذاته وحركة بالعرض وان
الثاني فكونه على الثالث ليس مما يوجب حركة لذاته حركتين بل زال
الاول من محاذاة حركة الخط وحاذاه الثاني ثم انه انتقل حركته الى
محاذاة الثالث فلم يتحرك الا اجزاء واحدا قوله ما تحته هو الجزء الاول
من الخط قوله فينقسم الزمان لانه يكون زمان قطع ما فوقه جزء من
نصف زمان قطع ما تحته جزء فيكون لزمان تلك الحركة نصف
فينقسم الزمان وينقسم لانقسامه الحركة لانه مقدارها وينقسم لانقسام
المسافة لتطابقهما فينقسم الجزء الذي حركه الفوقاني قوله منلها اذ
ذلك

كان

شان الكرات المتصاة قوله فيلزم الانقسام ضرورة ان ما يدخل
في تلك الفرج منها غير ما لا يدخل واعلم ان هذا الدليل مبني على
نفي الخلاء والا لكان لقائل ان يقول تلك الفرج خالية
ليست مشغولة بشئ غير اي غير الكرة كالمثلث والمربع فالجملة مشكل
من ذو زوايا قوله فيه زوايا ضرورة انه يوجد حد وكثيرا
يحط به اذا عابر الكرة من الاشكال فهو كذلك وذلك يستلزم
الزوايا قوله اذا دارت الرحى بوجهه لو كان الجزء الذي
لا يتحرى حفالتركيب منه فاذا دارت فهما الى اخره قوله ناما
او اكرة من جزء وفساد اسن فلذلك لم يذكره قوله والعظيم
الطوق العظيم في الاجزاء وهو محال قوله اجزاء الرحى وموضع
جسا قوله والسقف الثلث فان الدليل القائم في الرحى بعينه
قايم فيه بلا خلاف بينهما قوله في نفسه كما هو عبد الجبر يعني انه لا
مقاطع ولا مفاصل فيه قوله يقبل صحة انقسامات انه تقبل
الانقسام فظاهر حسا كما نشاهد في الماء واما انه لا ينتهي في الانقسام
الى حد لا يمكن عنده قسمة فلانه لو كان كذلك للزم الجزء وقد ابطلوه
ويعلم من هذه المقدمة بطلان مذهب النهرواني قوله لهما
للانقسامات قوله فسلك اعلم ان للمتكلم ان يلزم ذلك بناء
على القول بالفاعل المختار فانه يجوز التفكك زمان اسناد رحاها
واعادة التاليف عند سكونها فقيل عليه انه يلزم منه ان يكون زمان
سكنات الدايرة القطبية زايدا على حركاتها كذلك واجزاء الطوقية
على القطبية زايد على حركاتها كذلك واجزاء الطوقية على القطبية
وح يلزم ان لا يحس بحركاتها المعهودة منها وهو باطل حسا قوله
مع القبول اي بان مع القبول قبل عليه انما يجمع الفاعل
والقبول اذا لم يكن القبول امرا عدميا لكنه هنا عدمي فان
الانفصال عدم الاتصال قوله واعلم هذا حكم من المصنف

(تح الله)

رحمة الله بين الخصمين مع رفض الهوى للتعصب فقال انا اذا امعنا النظر في
دليل الفريقين وما جذبنا وحدنا ما ذكرناه في الكتاب الى اخره قوله
منع الانقسام وذلك دليل المتكلمين قوله ويوجب القسمة وذلك
دليل الحكماء قيل الحجة الثانية من محاج المتكلمين على تقدير صحتها كما يدل
على امتناع الانقسام الوهمي لانهم اسندلوا بالنقطة ومن لا يقبل
القسمة بوجه قوله دليل الفريقين ممنع الانقسام الفعلي ودليل
الفريقين صحيح لا يعارض بينهما ولا تناقض بين الفريقين في
الحقيقة اذ من الجايز ان لا ينقسم تلك الاجزاء فعلا وينقسم وهما لا يقال
الساقض واقع بين الفريقين لان القسمة الوهمية في الاجزاء امتنع عنده
الى جواز القسمة الابركاكية لان الاجزاء مفروضة متماثلة في طبيعتها الى
اجزاء هكذا وجه هذا الكلام بعضهم وبعض اخر منهم وجهه هكذا وقال المصنف
رحمه الله في تحقيق هذه المسيلة انا اذا امعنا النظر اورفضنا الهوى ظهر لنا
وجدنا دليل الفريقين مانعة من القسمة الفعلية وموجبة للقسمة الوهمية
اما دليل المتكلم فظاهر لما مر من الوجوه فانها مانعة عن القسمة الفعلية
على ما سلم الحكيم في النقطة والحركة الخاصة واما انها يوجب القسمة
الوهمية فلان تمسك بمقاطع الاجزاء ووجود النقطة ولحوذلك موجبة
للقسمة الوهمية واما دليل الحكيم فمانع من القسمة الفعلية والا يلزم
تبدل الجسم من اجزاء غير متناهية بالفعل ضرورة ان الجسم لا ينتهي
في القسمة الا وقبل هذه القسمة الفعلية فيكون الانقسامات الغير
موجودة بالفعل ويلزم منه وجود اجزاء غير متناهية بالفعل والحكيم
لا يقول به واذا قدرت في دلالة المأخوذة من المأخذ المختلفة
وجدت ان كل اقسام الوهم فهو وهمي لا فعلي واذا كان كذلك فلا
يلزم انفصال الجسم ولا تركبه من اجزاء لا تتجزى لجواز ان يكون مركبا
من اجزاء صغار حكمه غير قابلة للقسمة الا تفكاكية لا يقال اذا انقضى
الدليل القسمة الوهمية لزم منه قبول تلك الاجزاء للقسمة الانفكاكية

وهمية

متناهية

قبل

ايضا وح لا يصح ما ذكرت قوله في المفرضة في طبيعتها النوعية والاشياء
المماثلة انما تعصى حيث كانت شاغية مختلف قوله بين المتماثلين
اي متقابلين الموجودين بالفعل في جسم ما يصح بين المتصلين اي ح
الوهميين من الاتصال الرافع للابنية وبالعكس اى يصح بين
المتصلين من الانفكاك الرافع للاتحاد الاتصالي ما يصح بين المتما ثلين
فعلم ان القسمة الوهمية متداعية الى الانفكاك قوله بخلافه فلا
يصح على احدهما ما يصح على الاخر فصل عليه الجسم منقسم اليها فطبيعة الجسمية
في الكل واحدة فلك جاز ان يكون اشتراكا عرضيا او جنسيا
قوله للاتصال فصل عليه فيكون تلك الاجزاء نظرا الى طبيعتها
قابلة للانفصال لكنا عاقها عن ذلك عايق خارجي وذلك لا ينافي
عرضيا كما في الفلك قوله والانفصال وسما عرضان متعاقبان
على الجسم قوله والقابل لهما الجسم ولا يلزم تركب الجسم من
الهيولى والصورة فصل في دفعه الجسم المعين لا يبقى مع انتفاء
ضرورة اتصافه الهوية اتخاصته والقابل يبقى مع المقبول فلك لا يلزم
انتفاء المعين واما يلزم ان لو كان الاتصال المعين المعدوم
يصح من مشخصاته لكنه ممنوع لجواز ان يكون من عوارض الشخص المعين
لا بد له من دليل قوله فروع على تركب الجسم من الهيولى والصورة
قوله لانها على تقدير وجودها منفكة على الهيولى قوله الكل
لاشتراكهما في الصورة الجسمية الموجبة لذلك قدرا قوله فيهما
اى في البناء والشكل ويلزم منه عدم المغايرة بين الاجسام البسيطة
والمركبة في الناهي والشكل والحس ماهو قوله ولا الفاعل
اى المفارق قوله لاستغنت اذا المقدر خلوها عن الهيولى ٥
قوله بالانفعال اى قبول الناهي والشكل ولا يمكن حصوله الا
بعد كونها مباينة للانفعال ويكون فيها قوة الفصل والوصل و
بطلانه فتعين القسم الرابع وهو ان يكون الموجب المحل اعني

الهيولى

الهيولى مع ما فيه من الصفات اعني الاستعدادات المختلفة و قبول الفصول
والوصل فيكون مقارنة والتقدير انها مجردة هذا خلف قوله ولانها
دليل ثان على انها لا ينفك عن الهيولى ابدا بناء على نفي الحد
فصل الانفكاكية ثابت في اثبات الهيولى فيلزم ان يكون مادية
على تقدير كونها مجردة هذا خلف قوله ولا الهيولى عطف على
قوله الصورة لا ينفك عن الهيولى اى وقالوا ايضا ان الهيولى لا
عن الصورة واستدل عليه بوجهين ايضا قوله لو تجردت اى
لو تجردت عن الصورة وكانت ذات وضع اى قابلة للاشارة الحسية
بان صح ان يقال انها هناك او هنا او بسطها لكن الهيولى ليست جسما
طبيعيا لانها جزء ولا جسما طبيعيا تعليميا لانها جوهر وموضوع
ويعلم منه بطلان الثلثة الباقية قوله كانت نقطة لانها ان لم تقبل
القسمة في جميعها فان لم يقبل في شئ من الجهات فالاول وان
قبلها في جهة فالثاني والا فالثالث قوله او تجردت قبل
عليه هذا البرهان انما يدل على عدم تجرد الهيولى التي تصح مفارقتها
الصورة ولا نعم سايه الهيولات بالماهية ولا تقبل الصورة اصلا
فالبرهان لا يشملها ويمكن الجواب عنه بان المدعى ان هيولا
الاجسام لا يمكن تجردها عن الصورة وذلك لازم من الدليل
لان الدليل انج ان الهيولى المجردة لا تقترن بالصورة وينعكس
عكس النقيض الى ان المقترنة بالصورة لا تجرد وح نقول هيولا
الاجسام مقترنة بالصورة والمقترنة بالصورة لا تجرد فهيولا
الاجسام لا تجرد عن صورها وهو المدعى قوله غير ذات وضع
كانت نسبتها الى جميع الاوضاع والاحياز على السوية فيلزم
ان لا يلحقها الصورة لانها اذا لحقتها تصير ذات وضع الى اخره
قوله ذات وضع لاستحالة وجود جسم لا وضع له قوله لو تجردت
دليل ثان على ان الهيولى لا ينفك عن الصورة قوله

ينفك

ص

ومستعده فلنا لم لا يجوز هيولى لا تستعد صورة ما من الصور قوله للصورة اى لحلول الصورة فيه قوله وفعلا اذ الواحد لا يصدر عنه الا الواحد قوله وهو الهيولى لان مقتضى قوة القبول هو الهيولى قوله هيولى اخرى والكلام فيها كالكلام فى الاول ويلزم التسلسل فى الهيولات وذلك محال قوله فالهيولى هذا بحث متفرع على ما سبق وهو انه لما علم امتناع انفكاك كل واحد منهما عن الاخر فلكل منهما لا تحتاج افتقاره الى الاخر والا لجاز الانفكاك وليست الهيولى علة للصورة لان القابل لا يكون فاعلا ولا الصورة علة للهيولى بل الذى يعقل فى كيفية الافتقار كون الصورة شريكة لعلة الهيولى وهى المجردة لامتناع كونها جسمانا او جسمانيا لاحتياجها اليها ولما استحال انفكاكها عن الصور احتاج المجرد فى استبقاء ذاتها الى استحفاظ الصورة بالشخص ان امكن او بالنوع ان لم يمكن ليبقى المادة موجودة بالذات بها او بالنوع فيفتقر الهيولى اليها فى بقائها وتجيزها لان تجيزها بسبب افتقار الصورة بها والصورة تحتاجه الى المادة فى تشخصها وتشكلها لان التشخص والتشكل من توابع المادة قوله نوعيه يكون مبدأ للاثار المختصة بالنوع اذ هذه الاثار المختلفة لا تسند الى الصورة الجسمية ولو اسندت ولا الى الهيولى لان القابل لا يكون فاعلا ولا الى المجرد لان نسبته على وجود الهيولى الى الكل سواء فيختصه البعض دون اخر تحكم فلا بد من جواهر تختلفه بقتضى ذلك قوله والا اى لو عن ذلك لما اختلفت قوله بسهولة كالماء قوله او غير كالارض قوله هذه الكلمات المذكورة فى ابطال الهيولى والصورة والمباحث المتفرعة على ذلك قوله الفاعل مختارا فانا اذا جوزنا ثبوت فاعل مختار جاز ثبوت صورة وهيولى مجردة والموجب للتباين والتشكل والاختصاص بالحيز المعين والوضع المعين وتخصيص الانواع بالاثار المختصة لارادته واختياره

لا لام

لا لام آخر قوله ان يجوز ويقدر لما لا يجوز ان يكون الموجب للتباين والتشكل هو الفاعل فقوله لو كان كذلك لاستغنت الصورة بالانفعال فلنا لم قلتم ان ذلك محال قوله فيكون فيها قوة الفصل والوصل قلنا لانا نوقف قبولها للتباين والتشكل عليهما وهذا الاعتراض على الوجه الاول من الوجهين المذكورين لامتناع انفكاك الصورة عن الهيولى قوله قبول الانفكاك به وما ذكروه بيانه فقد سبق الكلام عليه فى جواب السوال وهو اعتراض على الوجه الثانى من الوجهين على امتناع انفكاك الصورة على الهيولى قوله وان تقضى المادة هذا اعتراض على الوجه الاول من الوجهين الدالين على ان الهيولى لا تنفك عن الصورة ووجهه ان يقال لم قلتم انها مجردة غير ذات وضع لم تحفها الصورة وتمنع ان اختصاصها بوضع مخصوص وحيز مخصوص ترجيح بلا مرجح وانما يلزم ان لو لم يكن الموجب للوضع المعين الهيولى بشرط حلول تلك الصورة فيها فان الصورة اذا اقتربت بها اقتضت ان يكون لها وضع وحيز معين لكنه ممنوع لا بد لنفيه من دليل قوله المعية المجردة عن الصورة قوله وكون الواحد هذا اعتراض على الوجه الثانى من الوجهين الدالين على ان الهيولى لا تجرد عن الصورة ولو ان يقال لم لا يجوز ان يكون الهيولى مبدأ للقوة والفعل على تقدير تجردها عن الصورة ويكون موجودة بالفعل قابلة للصورة وما ذكر لبيانه وهو كون الشئ الواحد لا يكون مبدأ لاكثر ممنوع لجواز ذلك كما مر فى بحث العلل مع ان قبول الهيولى ليس اثر المؤثر حتى يكون الهيولى مبدأ لها ويلزم منه كون الواحد مبدأ لاكثر بل هى من الاعتبارات العقلية التى لا تحقق لها خارج الاذهان ووجود المادة بالفعل ليس مقتضى

جهته

ذاتها حتى يكون الهيولى مبداء له ويلزم ما ذكرتم بل هو اما فعل فاعل
المختار او فعل العقول على اختلاف الراتبين قوله ليست اثرا
لكونها من الامور العقلية التى لا تحقق لها فى الخارج قوله
وان يطالبهم اى للمعترض ان يطالب الحكماء فى الصور
النوعية ويقول اختلاف الاجسام فى الاعراض ان لم يفتقر الى
صورة نوعية بطل ما ذكرتم وان افتقر يلزم ان يكون تلك الصور
ايضا مستندة الى صورة اخرى ويلزم التسلسل قوله ثم يزعم
اى المعترض بزعم الى يجوز اى يكون اما لجعلونه الموجب للاختلاف
فى الصورة النوعية الى اخره قوله ما يجعلونه وتوجيهه ان الحكماء يقولون
الموجب للاختلاف فى الصورة النوعية هو الاستعدادات
السابقة فى العنصريات واختلاف الهيولیات بالماهية فى الفلكيات
فنقول المعترض لم لا يجوز ان يكون ذلك سببا لاختلاف الاجسام
فى الاعراض والانيات قوله اياه اى الموجب للاختلاف فى الصور
قوله اما بسايط لانها اما ان لا يكون مركبة من اجسام مختلفة الصور
كالماء او مركبة منها كالمواليد الثلثة والاول الاول والثانى الثانى
قوله كرية بحسب طبعها قوله لا يقتضى فلو لم تكن كرية لكانت
مضلعة فاختص بعض الاجزاء بالضلع والبعض بالزاوية مع ان الطبيعة
فيهما واحدة قوله هباء مختلفة بناء على ان الواحد لا يصدر عنه
الا الواحد قوله وينقسم لانها ان كانت متحركة بالارادة فالاول
والا فالثانى وان شيئا فلك ان كانت قابلة للخرق فالثانى والا فالاول
قوله والاول لانها ان لم يكن نيرة فالافلاك وان كانت نيرة
فالكواكب قوله بالارصاد يعنى انه لا يجوز ان يكون اقل منها واما
فى جانب الكثرة فلا جزم قوله والعرش المجيد بلسان الشرع
قوله والجسم المحيط بلسان الحكماء قوله ويدل عليه اى على وجود
الفلك الاول قوله كما سنذكره فى البحث الخامس من مباحث هذا الفصل

قوله نهايتها وليس وراءه جسم آخر وهو المطلوب قيل فيه نظر
لان الدليل لا يدل على كونه كريا والمطلوب ان هناك فلكا اول
والفلك كري قوله الجهة الجهة موجودة وليست بجسم ولا مجردة فهى
جسمانية فلا بد لها من محدد وهو الفلك المطلوب بيانه واعلم ان
ان الجهة موجودة فلوجهين الاول انها متعلق الاشارة الحسية
اى يقال تحرك الجسم فى هذه الجهة وتشار اليها حسا وكل مشار اليه حسا
فهو موجود اذ المعدوم يمتنع الاشارة حسا بالضرورة الثانى ان المتحرك
يقصد الوصول اليها وكل ما كان كذلك فهو موجود اذ المعدوم
لا يقصد المتحرك ان يصل اليه ويلاحظ بالضرورة قوله بالوصول
اليه انما قيد بالوصول اليه لا بالتحصيل لان المقصد المتحرك بالتحصيل
كالمتحرك من السواد الى البياض يجب ان لا يكون موجودا والا
كان تحصيلا للحاصل بخلاف ما اذا كان قصد المتحرك الوصول
الى الشئ والمقارنة له فان ذلك المقصد يجب ان يكون مقصود
قوله غير مجردة لان المجرد لا يشار اليه ولا يقصد متحرك بان يصل
اليه قوله غير منقسم وكل جسم منقسم قوله الى نصفها اى
فالمتحرك اذا وصل الى النصف الاقرب الى المتحرك وماس
بسطحه سطح الاقرب فاما ان يمكنه الحركة بعد ذلك او لا فان لم
يمكنه فيكون هذا المماس موالجهة لا بعده وقد فرض الجهة ما بعد هذا
السطح المماس وان امكنه الحركة فلنفرضه متحركا بحركة اما عن الجهة او اليها
اذ الحركة المستقيمة منحصرة فيهما وكلاهما محال هكذا اجاب ان يوجه
الكلام حتى يصح قوله لا ما بعده لكن اللفظ لا يعطى هذا المعنى فى
عبارة انسابهل وقد فسر بعضهم هكذا كان موالجهة لانه مقصد
المتحرك بالوصول اليه لا ما بعده والمقدر ان ما بعده من الجهة ايضا
اى كان موالجهة ولم يكن الباقى منها وانت تعلم ان اللفظ لا يعطى
ذلك قوله فالجهة موالانه مقصد الجسم المتحرك المفروض

لاما بعده مما فرضناه نصف الجهة يكون نفس الجهة قوله والا اي وان
لم يقف ويحرك قوله فكذلك اي يلزم ان يكون الجهة ذلك النصف
لاما بعده قوله ما بعده فلا يكون هذا النصف مع ما بعده جهة هذا خلف
واذا بطل كونها مجردة وجب ان تعين كونها جسمانية فكل لابد له من محل
يتعين وجوده به وهو المعنى بالمحدود فلا بد لها من محدد وهو جسم
فهو اما جسم واحد او متعدد والثاني باطل والاول يجب ان يكون
بسيطا فيكون المطلوب فيل الحصر ممنوع لجواز ان يكون الحركة
في الجهة لا اليها ولا عنها وفيه ان هذه الحركة فيها ايضا في مفصدا قوله
دون البعد لان البعد عن كل منهما هو القرب من الاخر فيكون
البعد المحدد بهما غير الحقيقي بل امر اضافي ونحن انما نريد المحدد للجهتين
الحقيقتين اللتين لا يفرقا بالاضافات واختلاف الاوضاع قوله
حسوفلت وايضا يتعين المحيط للمحدد به لانه لو كان المحاط هو المحدد
لوقع المحيط خارج الجهات ولا جسم الا وهو في جهة قوله اذ المحيط
انما يهم ذلك لو كان كريا وليس ذلك بعد قوله بمركزه فيتحدد لها ان
الجسمان معا فلا حاجة الى غيره في التحديد قوله الا الحلال عليه
لان المركب فيه لابد من تمايز ملاقيه السطوح وكل بسيط لا في
بسيطا باخذ جانبيه صح ان يلاقيه بالجانب الاخر كتساوي الاطراف
في تمام الماهية ووجوب اشتراك الامور المتساوية في الاحكام
وصحة الملاقاة بالجانب الاخر يقتضي صحة الانحلال والانحلال لا يصور
الا بالحركة المستقيمة بان ينتقل هذا الجزء عن هذا المكان الى مكان
اخر فسل يا كريم يصح حوار مماسه مع افلاك عطارد بحدب فلك الزهرة
وذلك يقتضي صحة الخرق وهو عندكم محال قوله بالحركة المستقيمة والحركة
المستقيمة على المحدد محال لانه لو تحركا كان الحركة منتهيا الى جهة موجودة
فيكونا لجهة متحددة له بامر اخر غيره لانه وقد فرض هو المحدد هذا محال
قوله اليومه للملازم ان يكون جسم واحد متحركا في زمان واحد بالحركات

كريا وهو موهوم كونها هم

حال جو

لحركتين مختلفتين بالسرعة والبطوء في جهتين مختلفتين وذلك محال قوله
الكواكب فان لكل منها حركة مخالفة لحركة الاخر على ما وجد بالرصد ومنع
ان يكون تلك الحركة للكواكب بذاتها كالسمك في الماء والا لزم
الخرق وممنوع فحب لكل حركة فلك لكنها ثمان حركات واحدة
للثوابت وسبعة للسيارات فهناك ثمانية افلاك قوله استحاله
الخرق على افلاك التي هي غير المحدد فان امتناع الحركة المستقيمة
انما ثبت فيه فقط وان سلم استحالتها في الجميع فلانم انه لو تحرك
الكواكب ولم تحرك الفلك لزم الخرق لجواز ان يكون لكل
كوكب نطاق الى اخر قوله نطاق المراد به جسم شبيه بحلقة
يكون غلظه مساويا لغلظ الكوكب ينفصل من تحت الفلك
ويحرك اما بنفسه او باعتماد الكوكب المركوز فيه عليه قوله
سقافا اي عاريا عن اللون قوله لو كانت قيل الماء والزجاج
والبلور ملونة مع انها لا تحجب الابصار عن رؤية ما وراءها
وان سلم فلا يتمشى في فلك الثامن والتاسع لانه ليس وراء
التاسع شيء مرئيا حتى يستدل بدونه على كونه سقافا والتاسع
وان كان وراء الثاني لكن ليس عليه كوكب ليستدل بدونه
على كون الثامن سقافا قوله لحجب لان شان الملون
ذلك لكن الثاني باطل لانه لو كان يجب ان لا يرى الكواكب
قوله والا لاستولى لانها لو كانت حارة او باردة لكانت
في غاية الحر او البرودة لان الطبيعة لما اقتضت شيأ ولم يكن
لها عائق عن ذلك حصل ذلك الامر من الطبيعة على اتم ما يكون
ولو كان كذلك لاستولى الحر والبرد على عالم العناصر لكن محاورة
العناصر الافلاك اذا لعناصر عند الافلاك كقطرة من بحر بل لا نسبة
لها محسوسة الى ما فوق فلك القمر ويلزم من ذلك الاحتراق
او الجمود ويلزم عدم تكون اقصى شيء من المعادن لكنه باطل حسا

قيل وفيه نظر لجواز ان يكون البعض حارا والبعض باردا فاعتدل
الثاني ولم يلزم ما ذكرتم قوله في طباعها ميل عن المركز واليه وذلك
ميل مستقيم ومعه يستلزم الجواز الحركة المستقيمة عليها وقد تقدم استحالة
ذلك على الافلاك وانما قال في طباعها ولم يقل في طبيعتها لان الطبيعة
مبدأ حركة الجسم على نحو واحد من غير ارادة وحركات الافلاك ارادية
واما الطباع فيعم الاجسام كلها واعلم ان هذا الدليل لا يتم الا في
المحدب اذ الحركة المستقيمة لم تثبت امتناعها الا عليه قوله
سهولة الثكل الى هي عبارة عن الرطوبة قوله وعشرتها الذي هو
عبارة عن السوسة المستقيمة لانها تستلزم قبول الخرق والالتيام والا
والانفصال المستلزم للحركة المستقيمة التي تقدم امتناعها على الافلاك
قوله الكمية اي النمو والذبول والتخلخل والتكاثف قوله
خلا ينسع لذلك الزايد ويكون حيزا له والا لزم تداخل الابعاد
قوله محدبة في تمام الماهية قوله ما استحال وهو الزاهيدية
قوله التداخل ان لم يكن بين الفلكين فرجة قوله او وقوع
الخلا ان كان بينهما فرجة قوله في تمام الحقيقة ومكذ يقول في
جميع سطوح الافلاك حتى ينتهي الى المقعر المماس للنار قوله
لان امتناع اي امتناع ازدياد محدب الفلك المحيط ليس لذاته
بل لعدم الحيز الذي هو شرط ازدياد المحدب ولا يلزم من ذلك اشتراك
المقعر معه في هذا الامتناع لان الشرط وهو الحيز غير منتف ههنا فجاز ان
يكاثف محدب الفلك الثامن عند انبساط مقعر المحيط به ولا يلزم
شئ من المحالات المذكورة قوله المعرصة وانما قال المعرضة اذ لا
جزء بالفعل فيها اصلا قوله مماثلة في الحقيقة لما ثبت من انها
ما حصل للآخر لوجوب استواء المتماثلات في الاحكام
قوله المستديرة اذ بها يخرج المحاذي لجزء والمستقر في مكان
عن محاذاته وذلك المكان لغيره والحركة المستقيمة ممتنعة عليها

فيتعين

فيتعين المستديرة قوله ففيه ولم يكن فيه مانع ذاتي منها قوله
مبدأ ميل فنل صحة الحركة عليها لا يقتضي وجود الميل منها بالفعل بل صحة
وجوده قوله وبما اي هذان الدليلان قوله بلا مرجح فلا يبقى كل
جزء منه في حيز من اجزاء حيز الكل بل يحصل فيه اخر وذلك بالنقل
والحركة والحركة المستقيمة ممتنعة عليها فحصل المستديرة
منقوضان لقايل ان يمنع حرمان الدليلين المذكورين في العنصر
اذ لا بد من استعمال هذه المقدمة هناك وهي ان الحركة المستقيمة
ممتنعة عليها وهي ممنوعة هنا اذ يقول اذا قال وكل ما صح عليه الحركة
المستديرة ففيه مبدأ ميل مستدير لانسلم ذلك وانما يلزم لو لم
يكن هناك مانع ذاتي وهو الميل المستقيم ولا يأتي هذا المنع
في الافلاك اذ الميل المستقيم ممتنع عليها والمانع منحصر في ذلك
لان الحركات البسيطة ثلثة من المركز واليه وعليه واثنان
مستقيمتان ممتنعة عليه وواحد مستديرة وفيه بحث قوله
مضمنة بذواتها قوله حركة تساوي بحيث يكون عند الالتحام
وجهة المضي الى الشمس والمظلم الثنا فاذا تحرك الفلك تحرك
هذه الكرة بمقدار حركته يظهر لنا منه الجانب المضيء بعضه
ولا يزال يزداد حتى يظهر لنا الجانب المضيء بأسره فزاده بدرا
واذا كان هذا محتملا فلا يلزم من تفاوت نوره بحسب قربه
وبعده من الشمس انه يستفيد النور منها وجوابه انه لو كان
كما ذكرتم لكان حيلولة الارض بينه وبين الشمس لا يوجب
خسوفه اذ هو عند الاستقبال متوجه الينا بنوره لكن الخسوف
مشاهد في الاستقبالات قوله حركة الفلك المحرك له حول
الارض قوله مطلق بطلب نفس المحيط قوله حاريا
اي لو خلي وطبعه ظهر عنه جرم محسوس وهو قوله فلك القمر
المسمى بالماهل قوله مضاف اي لا بطلب نفس المحيط بل يكون

الحركة المستقيمة والمستديرة

القسمان

امیل اکنه من باقی العناصر اعنی الماء والارض فکانه خفیف بالاضافة
الیهما قوله مطلق بطلب نفس المرکز قوله مرکز فطریق الحرکة فی
الاربعة ان یقال العنصر اما خفیف او ثقیل لانه اما ان یتحرک عن
الوسط او الیه والاول الخفیف والثانی الثقیل وکل واحد اما
مطلق او مضاف لانه اما ان یطلب نفس المحیط او نفس المرکز
او لا والاول المطلق والثانی المضاف قوله مرکزه ای مرکز
حرکته ومرکز ثقله معا قوله ومضاف ای لا یطلب نفس المرکز بل
یکون امیل الیه من باقی العناصر اعنی النار والهوا فکانه یقبل
بالاضافة الیهما قوله بالارض کلها لانه بسیط وسکل البسیط الکرة
قوله وفاسده ای قابله للکون والفساد اعلی خلع صوره
ولبس اخری والدلیل علی ذلک انقلاب کل من العناصر
الی الثلثة الباقیة اما بواسطة او بغیر واسطة والذی بغیر الواسطة
فکل متجاورین من العناصر ینقلب احدهما الی صاحبه وبالعکس
کما بینه فی الکتاب ویعلم منه جواز انقلاب کل من العناصر
الی الثلثة الباقیة اما بواسطة او بغیره قوله یصیر فطرا الاثنین علی
اطراف الآناء فطرات بجمعه وتلک الفطرات تکون من تلک
الهواء فاما ان یجمع من الهواء المطیف بالاناء بان کانت حاصلة
فی ذلک الهواء الا انها لصغرها وحرارة الهواء ما کانت یمکن من
وقوف الهواء والنزول والاجتماع علی طرف الاناء فلما برد الاناء
برد ذلک الهواء فتقلب تلک الفطرات ونزلت واجتمعت
علی اطراف الاناء او ترشح فی داخل الکوز والاول باطل لان تلک
الفطرات کلما جاءت اجتمعت مع اخری ولو کان کذلک لما
اجتمعت مع اخری لنزولها تلک الفطرات عن الهواء کلها والثانی
ایضا باطل والا لوجب ان لا یوجد تلک الفطرات الا فی موضع
الترشح ولیس کذلک اذ یوجد فوق ذلک الموضع واذا بطل

لانها ان لم تکن من ذلک الهواء ص

القسمان تعین ان تلک الفطرات انفلت الیها الهو المطیف
بالاناء والحدس الثانی یحکم بذلک قوله بالنبع فی کبیر الحدائق
وسط الطریق الذی یدخل فیها الهواء الجدید قوله هواء
ای النار یصیر هواء والدلیل علیه ان السعد المرتفع یصیر هواء لانها
تتحلل فی الهواء ولا یبقی لها حرارة محسوسة ولو کانت باقیة لاحرقت
الثوب او القطن المعرض فی طریقها قوله معده ای معده
لصورة نوعیه مخالفة تفیض عنها اثار مخالفة وتلک الصورة
ان کانت مصدر الحفظ العناصر المبدا عنه الی الانفکاک فقط
فهی الصور المعدمة وان کانت مع ذلک مصدرا للتغذیة و
تولید المثل فهی الصور النباتیة وان کانت مع ذلک مصدرا للحس
والحرکة الارادیة فهی الصور الحیوانیة قوله بکل صوره کل بان
یکون الصورة کاسرة والکیفیة منکسرة قوله المعینة کالشکل
والمقدار وما یجری مجراهما مما لا ینفک عنها قوله الاوضاع
اللازمة عن ترکیبها لان کل وضع مسبوق باخر
بموادها ای بهیولاتها فانها قد تشخصها اذ لو کانت حادثة
بشخصها لاحتاجت الی مادة لان کل حادث مسبوق بمادة ویلزم
التسلسل واما الصورة الجسمیة فقد تنوعها لان الهیولی
لا تنفک عن الصورة الجسمیة وهی قدیمة ولیست قدیمة بشخصها لان
کل اتصال سیعرض له الانفصال وبحدث اتصالان اخران واما
النوعیة فقد تجنسها لان الهیولی القدیمة لا تنفک عن الصورة المنوعة
ولیست قدیمة بنوعها لما ثبت من الکون والفساد فهی قدیمة بجنسها و
قال فی الصورة الجسمیة قدیمة وهی النوعیة بجنسها لان مطلق الصورة
الجسمیة طبیعة واحدة نوعیة لکونها معقولة علی امتدادات متفقة الحقیقة
واما مطلق الصورة النوعیة فهی معقولة علی صور العناصر والافلاک النوعیة
وهی طبایع مختلفة لا محالة لاختلاف لوازمها قوله من قبله ای الحکماء

الیمنیه

نوعها ص

السابقون عليه قوله الكل قد بدء الاجسام كلها فلكية كانت او عنصرية
قوله تلك الذوات القديمة المتصفة بالصفات الحادثة قوله
قوله جوهر يقبل انه جاء من النورية قوله بصور ما الجنسية والنوعية عليه
قوله وقيل كان ذلك الاصل قوله مؤاوحصلت النار
بالسطا بالملطف والباقي بالكثيف قوله وقيل كان ذلك الاصل
قوله اجزاء جسمانية صلبة هذا مذهب اصحاب الخليط فانهم قالوا انه
اجتمع من تلك المختلفة اجزاء متماثلة يكون اكرها كذلك النمط وانفصلت
وصارت جسما تطلق اسم الاجزاء الغالبة المتماثلة للاحساس بها
دون القليل المخالطها قوله كل جنس في الخلاء المساوية الاجزاء
قوله متفرقة لسافرها قوله متحركة لانه ليس بعض الامور
بعضها اولى من الاخر فمهما رواه بعضهم هكذا كان الحاصل اجزاء جسمانية
صلبة صغارا من كل جنس متفرقة في الخلاء الخلاء المتشابهة الاجزاء
فتحركت لانه ليس بقاء كل واحد من تلك الاجزاء في الاحياز المخصوصة
اولى من حصوله في اوفاق تصادم مخصوص فسكنت لسبب
التدافع فتكونت السموات فلما سكنت ادارت وكان باطنها مملوا
من الاجسام عرض ما تقرب ان يسحق وما بعد في العادة يرد
امرجت العناصر بسبب الاوضاع الفلكية فحصلت الموالید
وهو مذهب بعض الطبيين قوله اجتمع منها على سبيل الالصاق
عن سبيل المصادفة بعضها بعضا قوله وانفصلت للمناسبة الذاتية
قوله كان نفسانيا كان ذلك الاصل نفسانيا مذهب الحرنانيين
قوله اجسام بان فاض منها صور الهيولى قوله وقيل هذا مذهب
ساعورس قوله فصارت بسبب من الاسباب [redacted] ثم انتقلت
بان تالف من النقاط خطوط ومن الخطوط سطوح ومن السطوح اجسام
او الحركة ما تقدم انها عبارة عن خروج الشيء من القوة الى الفعل
على سبيل التدريج وهي من النقيض من حال الى اخرى قوله لكانت ساكنة

اذ لو

اذ لو لا كانت متحركة لكن الحركة مما ذكر بيان الملازمة انها اما ان يكون لها
منتهى اولا والاول الحركة والثاني السكون قلت لا يتاتى هذا في الافلاك لانها
باقية في مكانها مع حركتها نعم ردد في الوضع لصح وسيشير المصنف بعد هذا
الى هذا الكلام وقيل لانم انها لو لم يكن ساكنة لكانت متحركة وسنده من
وجهين الاول ان الجسم حالة حدوثه ليس بساكن ولا متحرك الثاني انهما معا
على وجود المكان وتحققه في الازل ممنوع وجواب الاول ان كلامنا في الجسم
الباقي ومعلا بحث عنهما وجواب الثاني ان الجسم لا يتصور وجوده بلا مكان
فلو كان في الازل لكان متمكنا بالضرورة وحينئذ الجسم قوله والساكن هذا
بيان لنفي الثالي اي لو كانت ساكنة في الازل تحرك ابدا لكن الثالي باطل
حسا فالملزوم مثله وبيان الملازمة ما ذكره لان سكونه فيما عليه ان كان
مرادهم منه اثبات حدوث العالم لم يلزم منه على تقدير تسليم مقدماته
الا حدوث الاجسام ولا يلزم من حدوثها حدوث العالم اذ بعضه العقول
والنفوس وهي ليست باجسام وجوابه ان العالم عند المتكلمين منحصر
في الاجسام وعوارضها وغير ذلك وليس بثابت عندهم فاذا ثبتوا
حدوث الاجسام ثبت عندهم حدوث العالم بجميع ما فيه قوله
لم يكن لما تقدم من ان القديم لا يكون فعلا لفاعل المختار قوله
امتنع انفكاكه لامتناع انفكاك المعلول عن علته واذا امتنع انفكاك السكون
عن الجسم فلا يتحرك ابدا قوله دوامه اي دوام السكون تداوم ذلك
الموجب الواجب او المنتهي الى الواجب قوله باطل لان الاجسام
منحصرة في الفلكيات والعنصريات وجواز الحركة عنهما مشاهد
لو امتنع اي الجسم اما ان يكون ممتنعا في الازل او ممكنا والاول مما
لا ذكر قسمين الثاني وهو المطلوب قوله فلنا فلت نقرر الجواب
بوجه لطيف هو ان نختار انه ممتنع الوجود الازلي اي الذي لا اول له
ممتنع عليه قوله فيمتنع مطلقا فلا يمكن فلا يوجد اصلا قلت لا يلزم
من امتناع الوجود الخاص اعني الازلي امتناع الوجود العام

قوله

السابقون عليه قوله الكل قد بدا الاجسام كلها فلكية كانت او عنصرية
قوله تلك الذوات القديمة المتصفة بالصفات الحادثة قوله
قوله جوهر يقبل انه جاء من النورية قوله بصور ما الجنسية والنوعية عليه
قوله وقيل كان ذلك الاصل قوله هواء وحصلت النار
بالقطا باللطف والباقي بالكثيف قوله وقيل كان ذلك الاصل
قوله اجزاء جسمانية صلبة جدا هذا مذهب اصحاب الخليط فانهم قالوا ان
اجتمع من تلك المختلفة اجزاء متماثلة يكون اكرها كذلك التمر وانفصلت
وصارت جسما تطلق اسم الاجزاء الغالبة المتماثلة للاحساس بها
دون القليل المخالط بها قوله كل جنس في الخلاء المساوية الاجزاء
قوله متفرقة لسافرها قوله متحركة لانه ليس بعض الامور
بعضها اولى من الاخر فمهما رواه بعضهم هكذا كان الحاصل اجزاء جسمانية
صلبة صغارا من كل جنس متفرقة في الخلاء الخلاء المشتبهة الاجزاء
فتحركت لانه ليس بعضها اولى من بعض فاجتمع كل واحد من تلك الاجزاء في الاحياز المخصوصة
اولى من حصوله في اوفاق تصادم مخصوص فسكنت بسبب
التدافع فتكونت السموات فلما استدارت وكان باطنها مملوا
من الاجسام عرض لما قرب ان يسخن ولما بعد في الغاية برد
امر جب التضاغط بسبب الاوضاع الفلكية فحصلت المواليد
وهو مذهب ديمقراطيس قوله اجتمع منها على سبيل الاتفاق
عن سبيل المصادفة بعضها بعضا قوله واتصلت للمناسبة الذاتية
قوله كان نفسانيا كان ذلك الاصل نفسانيا اذ مذهب الحرنانيين
قوله اجسام بان فاض منها صور الهيولى قوله وقيل هذا مذهب
سماعورس قوله فصارت بسبب من الاسباب [redacted] ثم انتقلت
بان تالف من النقاط خطوط ومنها سطوح ومنها اجسام قوله
او الحركة لما تقدم انها عبارة عن خروج الشيء من القوة الى الفعل
على سبيل التدريج وهي من النقيض من حال الى اخرى قوله لكانت ساكنة

اذ لو

اذ لولا لكانت متحركة لكن الحركة مما ذكر بيان الملزوم انها اما ان يكون
منقضيا او لا والاول الحركة والثاني السكون قلت لا يتأتى هذا في الافلاك لانها
باقية في مكانها مع حركتها نعم رد ذلك في الوضع لصح وسيشير المصنف بعد هذا
الى هذا الكلام وقيل لانم انها لو لم يكن ساكنة لكانت متحركة وسنده من
وجهين الاول ان الجسم حالة حدوثه ليس بساكن ولا متحرك الثاني انهما معا
على وجود المكان وتحققه في الازل ممنوع وجواب الاول ان كلا منافي الجسم
الباقي وهو لا يخلو عنهما وجواب الثاني ان الجسم لا يتصور وجوده بلا مكان
فلو كان في الازل لكان متمكنا بالضرورة وهو يستلزم الحصر قوله والساكن بهذا
بيان لنفي التالي اي لو كانت ساكنة في الازل تحرك ابدا لكن التالي باطل
حسا فالملزوم ومثله وسيان الملازمة ما ذكره لان السكون نفي عليه ان كان
مرادهم منه اثبات حدوث العالم لم يلزم منه على تقدير تسليم مقدماته
الا حدوث الاجسام ولا يلزم من حدوثها حدوث العالم اذ بعض العقول
والنفوس وهي ليست باجسام وجوابه ان العالم عند المتكلمين منحصر
في الاجسام وعوارضها وغير ذلك وليس بثابت عندهم فاذا اثبتوا
حدوث الاجسام ثبت عندهم حدوث العالم بجميع ما فيه قوله
لم يكن لما تقدم من ان القديم لا يكون فعلا لفاعل المختار قوله
امتنع انفكاكه لامتناع الانفكاك المعلول عن علته واذا امتنع انفكاك السكون
عن الجسم فلا يتحرك ابدا قوله دوامه اي دوام السكون تدوم ذلك
الموجب الواجب او المنتهي الى الواجب قوله باطل لان الاجسام
منحصرة في الفلكيات والعنصريات وجواز الحركة عنهما مشاهد
لو امتنع اي الجسم اما ان يكون ممتنعا في الازل او ممكنا والاول مما
لا ذكر قسمين الثاني وهو المطلوب قوله قلنا قلت تقرير الجواب
بوجه لطيف هو ان نختار انه ممتنع الوجود الازلي اي الذي لا اول له
ممتنع عليه قوله فيمتنع مطلقا فلا يمكن فلا يوجد اصلا قلت لا يلزم
من امتناع الوجود الخاص اعني الازلي امتناع الوجود العام

قوله

قوله

فان الواجب يمنع عليه الوجود الحادث اى الذي لا اول اعني المسبوق
بالعدم ولا يمنع عليه مطلق الوجود لا الوجود الخاص قوله لذاته
حتى لو امكن يلزم الانقلاب المذكور بل ممتنع لمانع خارجي قوله
ان سلم اى لانا نمنع انه ممكن وجود جسم لامكان له فان كل جسم لو خلي
وطبعه فلا بد وان يحيز بحيز معين وذلك مكانه الطبيعي وان سلم
ذلك فلا يضرنا لانا نقول الدليل بوجه لا يرد عليه ذلك كما يأتي في
الكتاب قوله قيل الازل اى لانم انها ليست متحركة في الازل
قوله الازل ينافي الحركة فلو اجتمعا اجتمع المتنافيان قلنا الازل ينافي
حركة معينة شخصية ولا ينافي حركات شخصية بتعاقب لا الى اول ونحن
قائلون بانها متحركة بالمعنى الثاني فلا يلزم اجتماع المتنافيين قوله
بل الحركة اى بل الازل ينافي الحركة من حيث هي سواء كانت معينة
او متعاقبة الحركات لاستمرار من ان الحركة عبارة عن الخروج من
القوة الى الفعل على سبيل التدريج فتقضي لذاتها المسبوقية بالغير
قوله ثم لا يجوز اى سلمنا ما ذكرتم لكن لا نسلم انها ليست ممكنة
والحاد موسى الترديدي دليلكم المتقدم على جواز سكونها ان السكون
بالغير وذلك الغير واجب قوله فيدوم بدوامه قلنا ممنوع لجواز ان يكون
مشروط بامر ازلي وهو عدم حادث فاذا وجد الحادث انتفى شرط ذلك
السكون فانتفى السكون لانتفاء شرطه قوله فينافي ضرورة ان ما ينافي
الشرط ينافي المشروط قوله هو فيتوقف اى فيتوقف وجود الحادث
على عدم السكون لتتوقف وجود الشيء على ارتفاع منافيه فلو كان
عدم السكون كما ذكرتم موقوفا على وجود الحادث يلزم الدور
قلت لانم ان احد المتلازمين يتوقف على عدم منافيه اذ لو كان
كذلك قلنا لزم الدور وذلك محال وايضا عدم العلة ينافي عدم المعلول
ولا يتوقف على عدمه وهو وجود المعلول قوله قيل اي ما ذكرتم
من امتناع زوال السكون بكونه قديما منقوض بقدرة الله تعالى

على ايجاد موجود معين فانها قديمة وينتفي عند وجود ذلك المعين لان القدرة
على تحصيل الحاصل مستحيلة فان الدليل الذي ذكرتموه بعينه قائم فيها
فلا يكون صحيحا بجميع مقدماته قوله المنقطع اى لانم ان القدرة متعلقة
بل المنقطع تتعلق القدرة به وذلك امر عدمي والكلام في الامر الوجودي
فلا ينهض قيل عليه فدليلكم يتوقف على اثبات نبوية السكون
قوله فان من الجايز ان يكون علميا ولا يتم دليلكم قلت هذا الزام
منه للحكماء والسكون عندهم امر وجودي لانه نوع من الكون ومن
الاين فيمسي له الزامهم قوله النافي من الوجوه الدالة على حدوث
الاجسام بذواتها وصفاتها قوله لانها مركبة اما انها مركبة فنافي
اذ الجسم عند الحكماء مركب من الهيولى والصورة وعند المتكلمين من الجواهر
الفرد واما انها متعددة ضرورة لم نقول وكل مركب محتاج لان
جزئيه الذي هو غير فهي ممكنة وكل متعدد محتاج الى آحاده التي هي غير
فهي ممكنة او يقول الاجسام متعددة والاسي من المتعدد بواجب
لبرهان التوحيد وذلك يستلزم ان الاجسام ممكنة قوله فلها
سبب وكل ممكن فله سبب قوله ما يصدر عنه لانه يلزم من دوام
دوام معلوله ومن دوام معلوله دوام معلول معلوله وهلم جرا فانه
فيلزم دوام الجميع لكن ذلك باطل بالحس والعيان قوله بدوام ذا
فيستلزم انتفاء التغيرات في العالم والحس يكذبه قوله بمختار لانا
اي لمختار ان المؤثر موجب قوله يلزم دوام جميع معلولاته قلنا ممنوع
وانما يلزم ان لو كان مؤثرا تاما جميعها وذلك غير معلوم لجواز ان
يكون بعض معلولاته جسما متحركا دائما كالافلاك ويكون الحركة شرطا
لوجود هذا الحادث والتغيرات جميعا ولا يلزم من دوام الجواد
بدوامه لان الشرط وهو الحركة غير دائمي الوجود فلا يكون المشروط
دائما قوله وتلك لكونها حادثة قوله على وجود اخر وسلمنا
قوله اجماع الحركات في الوجود قوله وضعا وطبعا قال
بعضهم

القول باعداد السابق وجود اللاحق غير صواب لان استعداد اللاحق ان
تم عند وجود السابق وهكذا يلزم وجود حوادث لا الى نهاية دفعة ومنوع
وان تم عند عدمه فايضا كذلك فان عدم حادث ايضا فصدوره
يتوقف على حادث اخ فهو اما بعض اخ ويتسلسل واما معد سابق
وهو اما وجوده ومنوع والا تاخر عنه لتمام الاستعداد او عدمه ومنوع
يلزم اشتراط الشئ بنفسه او غيرها وسقل الكلام اليه ويتسلسل او
بدور اجيب عنه بمنع استحالة مثل هذا التسلسل فانه في امور لا تجتمع
في الوجود وذلك لم يثبت استحالة مثله قوله محال بالاتفاق
وبالبرهان القاطع الناهض على نامي العدل فانه قايم هنا ايضا
قوله وان توقف اى ان يتوقف وجود هذه الحوادث على
عدم حركة بعد وجودها قوله مستمرة للاستمرار الموجب وذلك ظاهر
واستمرار العدم لاستحالة اعادة المعدوم عند المعتزلة قوله
دايما وثبت ما قلنا قبل قوله الثالث قبل انما يلزم الدوام لو كان
عدم السابق المعد للتمام واستعداد اللاحق مطلقا باطلا وهو ممنوع
لانه عبارة عن العدم المسبوق بوجود المقتضى السابق على وجود
مقتضى وهو ما ينتفي ومن البين عدم بقايه عند حصوله ووجود
اللاحق قد حصل اول ولا يدوم وهو ليس بشئ قوله سلمنا لقوا
الحركات والسكنات والاوضاع والصفات انجادته عليها قلت
فيه نظر لجواز ان يكون جسم بقرهذه الحالة اى بان لا يطرا عليه
حادث بل يكون ما يكون له دايما اللهم الا ان يلزم الحكم ذلك
في الفلك وبين حدوثه ثم سلمنا حدوث ما عداه بانفاق الخصمين
فان هذا يصلح الزاما لا برهانا قوله الثاني في البحث الرابع
في نفي قيام الحوادث بذاته تعالى وهو قوله لو صح اتصافه لحدث
لصح اتصافه ازلا فانه قايم في كل قديم قوله لو كان اى
الحدوث الامور ابداعه وهي بعض العالم قوله بالوقت المتقين

ح ان

مع ان نسبته الى جميع الاوقات بالسوية قوله فلما دام لما تقدم
قدمه اذ لو كانت حادثة كان لها مادة وسقل الكلام اليها ويلزم التسلسل
في المواد وهو باطل قوله عن الصور لما تقدم قوله قدمه لان ما لا ينفك
عن القدم قدم قوله قدم لان العبارة عنهما واحد وقد حصل ذلك في الازل
قوله قبله اى قبله لا يمكن ان يجمع بجامع القبل فيها البعد ضرورة ان
وجود الزمان لا يجتمع مع عدمه ومثل هذه القبلة لا يتحقق الا بزمان
ليكون الفعل في زمان لا جامع زمان البعد قوله هذا خلف في نظائره
لاستلزامه اجتماع تحقق الشئ مع عدمه قوله قديما لان وجود المقدار
بدون ذوي المقدار ممتنع فالحركة موجودة ووجودها بدون محلها وهو
الجسم ممتنع فالجسم موجود في الازل قوله بان المخصص توجه انا
نمنع اللزوم وانما يلزم ان لو لم يكن المخصص مرادا له تعالى فانها مخصصة
للايجاد بوقت دون اخر فان قيل يعود الكلام الى اختصاص تعلق
ارادة الله تعالى بذلك قلنا علل ايضا بالارادة الاخرى يلزم التسلسل
والا فالترجيح بلا مرجح اجيب عنه من وجهين الاول بجواز ان يكون
لله تعالى ارادات متعاقبة غير متناهية من حملتها ارادة يتوقف عليها
وجود الاجسام فاذا وجدت تلك الارادة حدثت الاجسام والثاني
لا نسلم لزوم التسلسل وانما يلزم ان لو توقف على امر زايد على ذاتها وهو
ممنوع فانها تتعلق بالايجاد لذاتها لا لمرجح اذ المرجح قد يرجح لا لمرجح لا يقال
لو كانت الارادة مخصصة لكانت اما حادثة ويلزم قيام الحوادث
بذاته تعالى او قديمة ويلزم انعدامها عند حدوث العالم لكن زوال القديم
لمرجح كما تقدم من كلامكم في حدوث الاجسام لانا نقول المتقدم هو المتعلق
لا المتعلق والمخصص هو المتعلق لا الارادة نفسها فان قيل يلزم من
انتفاء المتعلق بانتفاء المراد انتفاء الارادة لان تحقق الارادة ولام اد
مرجح قلنا ممنوع فان الارادة الكلية التي لها تعلقات جزئية موجودة
وان انتفى بعض تعلقاتها الجزئية وبقي البعض والحاصل ان لذا

ت

الله تعالى

قيل الميل الكثير بالضرورة وقد فرض اول المسامته مع التحاشه مذا خلف
واذا لزم انقطاع الخط بتلك النقطه يكون الخط الغير المتناهي منا هيا
مذا خلف قوله احتجوا علماء الهند على مذهبهم قوله او جسماني فان
كان الاول فطاهر وان كان الثاني فلا بد له من ماده فالجسم موجود
قوله الفصل الثاني لما فرغ من الجواهر المادية وهي الجسم وابعاضه
شرع في المجرد عن الماده من الجواهر قوله هم العقول بلسان
الحكماء قوله والملا الاعلى بلسان الشرع قوله وسفليه اي
والسفليه وهي التي تدبر عالم العناصر قوله الملايكه عند اهل الشرع
قوله عن الابدان وبحسب الخير والشر تختلف اسماؤهم قوله
واكثر المتكلمين انما قال اكثر المتكلمين لان الغزالي وجماعتهم
قالوا بوجود المجردات قوله باشكال مختلفه والفارق بينهم هداية
الخير والشر بالذات قوله هذا اي النفس المشهور المذكور
في هذا البحث قوله فوايد الانبياء على سبيل التخمين وعليه
الظن قوله به عليه اي على العقول اول المبدعات قوله
ان الموجد الاقلاكي ممكنه تركبها فلها موجوده قريب وهو
واجب او ممكن والممكن اما جوهر او عرض والجوهر اما جسم
او اجزاؤه او نفس او عقل والاقسام جميعا باطله الا الاخير فيتعين
وجوده والمصنف ابطل بعض الاقسام وترك الباقي لظهوره
اما الواجب فلبس عليه لما ذكره واما العرض فلانه متاخر عن
الجوهر بالذات فلا يجوز ان يكون عرضا حسمانيا لان المراد
بالفلك المبحوث عن علمه اول الاجسام وجودا فان يكون
عرضا نفسانيا او عقليا والاول محال قوله واحد قبل العقل
ايضا مركب لتركبه من الجنس والفصل عندكم مع انه اول
صادر من الواجب عندكم وجوابه ان العقل بسيط في
الخارج وان مركبا في الذهن فالصادر هو وجوده وذلك يقينه

صفتي الارادة اعني الازلية والحدوثية التعلق في
اي وقت شاء الله مرادا وان لا يتعلق في وقت اخر والا يتخلف عدم
التعلق بشيء قوله مسلك الماية الثانية فلانم ان كل حادث له ماده وقولها
لا تخلو عن الصوره وفي سبقت الاشاره الى ذلك واما الثالث
فلانم ان العلة التي لا يجب معها البعد لا تنفك الا مع الزمان ولا
ان الزمان مقدار الحركه والتقدم اشاره الى ذلك قوله على حدوث
كل من قال بحدوثها قال بصحة الفناء عليها الا الكراميه فانهم قالوا
بحدوث الاجسام ولم يقولوا بصحة فنائها بل هي ابديه عندهم وان صح
الفريق الاول بان كل حادث فان حقيقته قابلة للوجود والعدم
وهذه القابلة من لوازم ماهيته فيدوم بدوامها فيصح العدم عليه
العالم فلت لا يلزم من صحة العدم مطلقا صحة العدم بعد الوجود
فان العام لا يستلزم الخاص واما الفرق الثاني فجوابهم ما ذكر
في الكتاب والجواب عنه قد سبق في البحث الرابع من الفصل
الاول من الباب الثاني من الكتاب الاول في بقاء الاعراض
نعم ان اراد مريد الزام الحكماء صحة فنائها بعد اثبات الحدوث اذلا
قايل بالتفصيل واما ما ذكروه على انه برهان مستقل واعلم ان ما
المذكوره في الازلية العالم من قبل بعينها قائمة في الابدية فلنا ما قلنا
قوله ابعاد الموجوده انما قدر بذلك لانه لا نزاع في جواز تصور
بعد غير متناه وانما الخلاف في بعد موجود خارجا قوله للهند فان
علماءهم اثبتوا اجساما غير متناهية قوله فاذا مال الخط المتناهي عن
معاوزاك الخط الغير المتناهي الى مسامته قوله فلا بد اذا المسامته
حادثه فلا بد من اول قوله والا لكان اي لو لم يكن ذلك الخط منقطعا
لامكن بعد ما فرض نقطه اخرى فيكون المسامته مهما قبل المسامته
مع النقطه المذكوره لان المسامته مع الفوقانيه تحصل بميل من المواز
اقل من الميل الذي تحصل له المسامته مع التحتانيه والميل القليل تحصل

وجود الجنس والفصل اذ جعلهما جعل واحد فكان الصادر
بسيطا بخلاف الجسم فانه مركب في الخارج من الهيولى والصورة
ولكل من جزئيه وجود متميز عن وجوه الاخ قوله لا يصدر عنه
المركب لما تقدم والجسم مركب من الهيولى والصورة قوله
وجوده الموجد الخ قوله وجودها الافلاك قوله لعدم
الخلاء الذي في جوف ذلك الجسم المحيط فيكون ذلك المحيط مقدما
على عدم الخلاء لان المقدم على ما مع الشئ مقدم على ذلك الشئ
مع امكان الخلاء فيكون الخلاء ممكنا لذاته ممتنعا بغيره وذلك
مع وقفل في توجيهه وجوب وجود المحيط مقدم على وجوب وجود
المحاط لانه ما لم يجب لم يوجد مع وجوب وجوده امكان المحوى المقارن
لعدم الخلاء وانت تعلم ان الاول انسب به وقيل ما ذكرتموه لازم
على تقدير ان يكون العقل علة للمحوى ايضا لان الحاوى مع العقل
الذي هو علة المحوي فيكون معه امكان المحوى المقارن لعدم الخلاء
قلنا ذلك ممنوع فان معه امكان المحوى مع الخلاء معه ذاته اذ
لا يمكن بعقل احدهما وافقا دون صاحبه بخلاف المعية بين الحاوي
والعقل الذي هو علة المحوى فانها معه اتفاق والمع بالذات
مع المتاخر عن العقل الذي هو علة يلزم ان يكون متاخرا بخلاف
المع بالاتفاق مع السابق فانه لا يلزم سبقه فيلزم امكان الخلاء
على الاول دون الثاني قوله لتقدم لوجوب تقدم وجود
العلة على وجود المعلول فيكون وجودها ممكنا مع وجوده وامكان
العدم مع امكان الوجود فعدمها وهو الخلاء ممكن مع وجوده
فلو كان المحيط علة لكان الخلاء ممكنا لذاته لكن التالي باطل
فالمقدم مثله هكذا ذكر في الشرح اللوكري وفيه نظر لان
وجود المحوى في نفس الامر ممكن فعدمه الذي جعل انه خلاء ممكن
سواء كان الحاوى علة او لم يكن والذي يخطر لي في تقرير ذلك

ان يقال لو كان الحاوى علة للمحوى لكان الحاوى بوجوده وتشخصه مقدما
بالذات على وجود المحوى لكن المحوى مع عدم الخلاء معه ذاته اذ اعتبار
احدهما لا ينفك عن اعتبار الاخر ولا يتصور تحقق احدهما بدون تحقق
الاخر كما يشهد به العقل الصرح فيكون الحاوي مقدما على عدم الخلاء
فلا يكون عدم الخلاء معه بالفعل وانه يجب بعده فيكون حالة معه
الامكان اذ لو امتنع معه لما وجب اصلا واذا كان عدم الخلاء ممكنا
مع الحاوى كان الخلاء ممكنا ايضا معه لان الامكان ينعكس الى الطر
كما تقرر في موضعه لكنه في الواقع ممتنع بالذات فيكون مع كل امر
واقع او ممكن خلاف ما هو واقع هذا محال فيلزم ان يكون
الخلاء مع الحاوى ممتنعا ممكنا معا وان هذا محال قوله للشريف
لكون المحيط اعظم واشرف من المحاط لان المحاط اقرب الى
الامور الخسيسة الكائنة الفاسدة قوله ولان الجسم مطلقا سواء
كان احدهما محيطا بالاخر او لا قوله فابلى له اى في قابل للتاثير بشرط
ان يكون ذلك القابل وضع مخصوص بالنسبة اليه علم ذلك
بالتجربة وقد يدل عليه بانه لولاه لجاز ان تحوك النار التي في المغرب
الحطب الذي في المغرب وهو محال واذا كان كذلك فلا يؤثر
في الهيولى اولا اذ لا وضع لها قبل حلول الصورة ولا يؤثر في
الصورة اولا اذ لو اثرها لزم ان يكون تعين الصورة
قبل الهيولى واذا لم يؤثر الجسم في شئ منهما لا يؤثر في الجسم لان الجسم
عبارة عنهما والحاد الذي مسبوق باتحادهما لانه لا متناع بدونهما
قوله عن الآلهة اى لا يكون كالنفس محتاج في تاثيره الى آلة
جسمانية قوله تتوقف فعله يعني النفس لانه لو صدر عنه اول
الاجسام لزم توقف الشئ على نفسه فان المراد بالفلك المحوى
عن عليه اول الاجسام وجودا ان كان لبعضها تقدم على بعض
وان كان جميعها معا في مرتبة الايجاد فاجميع قوله من الممكنات

فلو كان العرض هو الصادر الاول لكان متقدما على ما عداه من الممكنات
ومن حملها الجوهر فيتقدم العرض على الجوهر وذلك خ قوله لما سيوفى
الدليل الثانى على ان الموجد القريب للافلاك ليس جسما قوله
للتقدم بالعلة وتقدم من قبيل فى الفروع انه غير جايز ثم اورد فى ذلك
بوجهين اخرين لبيان استحالة تقدم احدهما على الا بالعلة واشار بالمهما بقوله
ولان الهيولى الى قوله الهيولى عنها قوله من الهيولى لما تقدم فى
الفروع قوله فلا يصدر لان الشى مالم يتعين لم يوثر فى وجود الشئ
ولا ما يتوقف اى ولا نفس للزوم توقف الجسم على نفسه قوله
فهو العقل وهو المطلوب قوله وله اى للعقل الذى هو الصادر
الاول ثلث جهات يصدر عنه باعتبار كل جهة موجود آخر اذ البسيط
من دون تعدد الاعتبار لا يصدر عنه كثير ٭ قوله لعقل اخر بالاعتبار
الاشرف وهو وجوده يصير سببا لعقل ثان وباعتبار وجوبه يصير
لنفس الفلك الاول وباعتبار امكانه وهو احسن الاعتبارات يصير
بصير سببا لجرم الفلك الاول قوله العقل العاشر الذى لا يصدر عنه
بل كليات العناصر قوله واللوح المكتوب عليه اى المنقوش فيه
القدر قوله الخلق الثانى اى العقل الثانى باعتبار ان صور الموجودات
منقوش فيه قوله فرع على وجود العقل قوله محدث اذ كل حادث
مسبوق بمادة لما تقدم قوله ولا فاسد اذ كل فاسد فيبقى مادته حادث
وكل حادث مسبوق بمادة قوله فى اشخاصها لما تقدم من ان اشخاص
النوع الواحد انما يكون بحسب استعدادات المواد بالفعل والا
لها كمال لم يكن وكل حادث مسبوق بمادة وايضا لو بقى لها كمال بالقوة
لكان فيها ما يقتضى القوة وهو المادة قوله عاقلة اما انها عاقلة لذاتها
فلانها جواهر لذاتها والمعقل عبارة عن حضور شئ لشئ اعم من ان
يكون الشئ مغايرا اولا واما عاقلة لجميع الكليات فلامكان مقارنة
صور الكليات اياها ووجوب حصول ما هو ممكن لها وكون الا

عبارة عن مقارنة الصورة المدرك للمدرك قوله تقرير ما الدعاوى
الثلث قوله احتجوا على انبائها قوله غير طبيعة لان الحركة الطبيعة
طلب حالة ملايمة وهرب عن حالة منافرة فلو كانت حركات
الافلاك طبيعية كان المطلوب بالطبع بعينه مهروبا عنه بالطبع
وذلك لان كل نقطة تتحرك اليها الفلك بالحركة المستديرة
فحركته اليها عين حركته عنها فالمهروب عنه مقصود اهذا خ قوله
لان القسر اى قسر القاسر يكون احداث الحركة معاندة ومخالفة
للحركة التى هى مقتضى الطبع ولما لم يكن هناك طبيعة يقتضى امر
استحال ان يوجد ما يعانده قوله ويكون هذا دليل اخر
على ان الحركة القسرية عليها خ قوله فى الجهة وليس كذلك فان
القسر انما يتصور للمحاط بالنسبة الى المحيط وحركة المحيط فى الجهة ليست
حركة الى فان القسرى انما يتصور بالنسبة الى اصحاب فيكون جهتها وسرعتها
وابطاءها بالجهة القاسرة وسرعتها وبطئها لكنها مختلفة فى ذلك فهذا ما
يجب التاسع وما فيه وليس فوقه ما يقسره وحاله وما حاله
ان دافعه او زاجره ليكون قاسرا له فلك المراجعة والمدافعة
حركة ايضا فان كانت قسرية فلا بد وان ينتهى الى ارادة او
طبيعة يصدر عنها بعض الحركات السماوية اذ لا يعلم قطعا ان
العالم العنصرى غير قاسر فى الحركة للعالم السماوى فالسماويات
ان كان منها ما حركته قسرية فليست كلها كذلك فيجعل كلا منا مما التبس
بقسرى الحركة قوله مدركة ضرورة ان الحركة بدون المحرك غير
متصور وجودها وذلك المحرك مدرك لان الحركة الارادية انما
يصدر عن قوة شاعرة على ما تقدم فى باب الحركة فكل متحرك
مريد مدرك فانه يسبق بحركة سوق وكل سوق فانه مسبوق
بتصور وذلك التصور اما بآلة جسمانية كما للحيوانات العجم واما
بامر مجرد كما للانسان وسمى الاول بالمخيلة والثانى بالعاقلة

والاول باطل فتعين الثاني قوله لانه يتبعه لانه من القوى الجسمانية
وهي لا تقوى على افعال غير متناهية فلا ينبغي ان كانت دائمة وايضا
كان يلزم اختلافها باختلاف التخيلات فلا يبقى على نظام واحد
وفي الثاني نظر لجواز ان لا تختلف التخيلات بل تكون تخيلا واحدا
دائما قوله وليست اي ليست تلك الجواهر المجردة هي المباشرة
لتحريك الافلاك لان حركات الافلاك جزئية متحيزة متغيرة والحركات
الجزئية متبعة عن ارادات جزئية لاستحالة ان يكون متعلق الارادة
الكلية حركة جزئية لان نسبتها الى سائر الحركات الجزئية سواء
منتفية مذاهبا ان انه كما ان لها نفوسا مجردة لها نفوس جزئية منطبعة
ويفسره ان المبادي القريبة للحركات الجزئية اما النفوس المجردة
او المنطبقة والاول مع ما ذكره في الكتاب فتعين الثاني قوله
عنها اي تلك المجردات على اجسام تلك الافلاك المحركة قوله
جزئية منطبقة وتلك المجردات التي فاضت هذه عنها نفوسا ناطقة فلكية
قوله اذ المقصود اي الغاية الغائية منتفية فيها فلا يوجد هذا الان
لها ضرورة ان وجود كل شئ ممكن لا بد له من علة غائية قوله محالا
لانهما مخصوصان بجسم معلق ومتغير من حالة ملائمة الى غيرها ثم ترجع الى
الحالة الملائمة فيلزم اما تعطيل او تخصص من محل له فتعصب وقد سبق ان
ذلك على الافلاك مع اذ لا يتغير عن احوالها قوله الناطقة وهي ما يشير
اليه كل احد بقوله انا في انا ادرك وانا اتحرك وغير ذلك
منا اي من الاشياء قوله وبسيا والبسايط كالنقطة والوحدة
وبسايط سائر المركبات المعقولة لنا والعقول قوله بجزوه
اي جزو هذا العلم قوله به اي بذلك المعلوم البسيط
قوله لكله في تمام الحقيقة صحيح لانه يلزم منه ان يكون الموصوف
بذلك العلم عالما بذلك المعلوم لامر واحد بل امور كثيرة وذلك
باطل بالبديهة وايضا فهل ينتهي اجزاء ذلك العلم الى جزء لا يقبل

القسمة

القسمة او لا ينتهي الى ذلك فان كان الاول فذلك الجزء علم بذلك المعلوم
مع انه لا يقبل القسمة فقد وجدنا علما لا يقبل القسمة وهو المطلوب
وان كان الثاني يلزم ان يحصل لذلك العلم اجزاء لا نهاية لها وذلك
محال وعلى تقدير تسليمه فالمقصود حاصل لان الكثرة عبارة عن اجتماع
الوحدات فما لم يحصل الواحد لم يحصل اجتماعها وما لم يحصل المقصود
قوله وان لم يكن من تلك الاجزاء قوله ان لم يستلزم اي
ان لم يستلزم زايدا على الاجزاء يكون عالما بذلك المعلوم قوله
فكذلك اي محال لانه يقتضي ان لا يكون العلم بذلك المعلوم علما به
مع اختلاف قوله وان استلزم اي وان استلزم مجموع الاجزاء
امرا زايدا على الاجزاء فيعود الكلام الى ذلك الزايد بان يقال
انه غير منقسم والا فاجزاؤه اما ان يكون عالما بذلك المعلوم البسيط
ام لا فان كان مساويا الكل والجزء في تمام الحقيقة وان لم يكن
عالما بذلك المعلوم فان لم يحصل زايد لم يحصل بكمال العلم به علما به
وان حصل زايد عاد العلم فيقول ملخص بسيط والا يقول في اجزايه كما قلنا
في اجزاء ما تقدم ويلزم التسلسل وهو محال قوله منقسما بناء على
نفي الجوهر الفرد في محل العلوم ولجعله كرسي لقولنا النفس محل العلوم
وذلك لانا نعلم بالضرورة انا العالم بهذه الاشياء مع ان النفس
ليست بجسم ولا جسماني وهو المطلوب قوله ونقوض الدليل
نقضا تفصيليا بالنقطة والوحدة وبوجه ان يقال لانم ان العلم
بالله اذا كان غير منقسم كان محله غير منقسم قوله لان الحال في المنقسم
منقسم قلنا لانم ذلك وانما يلزم ان لو كان محله حلوله سريان
واما اذا لم يكن كالنقطة الحالة في الخط المنقسم في الطول والوحدة
العارية لكل موجود حسي بالكثرة ولا يلزم من انقسام محلها انقسامها
فلا وايضا الدليل منقوض بنقض الجزء المفصلي وهو ان قول
لانم استحالة مساواة الجزء للكل في تمام الحقيقة فان الجسم البسيط

كالما يشارك جزئيه في الاسم والحد فيتساويان في الحقيقه والرتب
الطبيعي لقضي لتقدم المنع الثاني على الاول قوله الثاني من
الوجوه العقليه قوله والبياض معا لكونه حالا بالتضاد بينهما
قوله لزم اجتماع ممنوع لجواز ان يحل كل منهما في جزء اخر
من ذلك الجسم قوله جسم واحد اما اذا كان جسما فظاهر واما اذا
كان العاقل جسمانيا فلان الجسماني حال في الجسم والحال في الحال
في الشي حال في ذلك الشي ومنع اي لانم استحاله اجتماع السواد
والبياض في القوه العاقله وان الحاصل منها صورتهما ولا تضاد
بين الصور العقليه بل بين الصور الخارجيه فالحاصل ان التضاد
بين الصور الغير المبرعنه لا بين الصور المنزعه قوله ونوقض
بتصور احد مناهذا السواد وهذا البياض وذلك مسلوب بتصور
بيان اللزوم اي بجري الدليل بعينه فيهما وقول المدرك لهما
لكونهما جزئيين الجسم والجسماني دون النفس فلو ادرك معا
لزم اجتماع الضدين في جسم واحد قلت المدرك للكل هو النفس
ايضا لكن بتوسط الالات فهذه النقل عن الحكماء غير صحيح جسما اي عضوا
من اعضاء البدن اوحالا فيه قوله لا يعقله ذلك الجسم قوله
دايما لان التعقل انما يكون لمقارنة صورة المعقول للمتعقل فالصورة
الحالة في مادة ذلك العضو الذي هو النفس او محلها اما ان يكون
كافيه في تعقل ذلك العضو او لا يكون فان كفت لزم تعقل
ذلك العضو دايما لان الصوره مقارنه دايما وكافيه في التعقل
وان لم يكف امتنع تعقله دايما اذ لو جاز تعقله فانما لجواز تعقل
صوره اخرى للعاقل في تلك المادة محله فيكون قد حصل في مادة
واحد مكتوفه باعراض باعيانها صورتان متماثلتان بشي واحد
معا لكن ذلك ممتنع لما تقدم من ان يعارا شخاص النوع الواحد
انما يكون بتعاير المواد واعترضها قوله باطل لان كل عضو

من الاعضاء فانا لا يعقله دايما ولا تعقل عنه دايما بل حين وحين قوله
الجوهر فلا يلزم اجتماع المثلين على تقدير ان يكون تعقل ذلك
العضو بصوره اخرى غير الحاله في مادته بل هي جوهر لان
هو الماهيه التي لو وجدت في الخارج كانت لا في موضوع و
صادقا على الصوره العقليه وان كانت والحاله هذه في الجوهر
وايضا اي الصوره التي تعقل بها ذلك العضو قوله الحاله
اي العاقله قوله الخارجه للعضو قوله هذا الاجتماع هو ان
يحل شي في مادة ويحل مثل ذلك الشي في المجموع الحاصل من مادة
الشي الاول وصورته قوله الرابع من الوجوه العقليه قوله
ولا شي يمنع القوه العاقله ليست قوه جسمانيه وهو المطلوب
قوله لما سندكره وهو ان القوى الجسمانيه لا يقوى على افعال
غير متناهيه قوله واعترض حاصله ان اردتم الاول منعنا الكبرى
وان اردتم الثاني منعنا الصغرى قوله معقول اخر قيل عليه بعني
به انها تقوى على تعقل معقولات لا نهايه لها دفعة واحده على
الاجمال والممنوع هو توجه النفس نحو معقولات لا نهايه لها دفعة
واحده على التفصيل لا على الاجمال قلت فلم قلتم ان القوى
الجسمانيه لا تقوى على معقولات غير متناهيه بهذا العسر
كذلك اي لا ينتهي الى محل الا وهي تقوى على تحصيل محل اخر
الخامس من الوجوه العقليه قوله الكليه كادراك
طبع الانسان والحيوان قوله ان حلت ولا محاله يكون
ذلك الجسم مخصصا بمقدار وشكل ووضع معين فمحض تلك الادراكات
بها طبعا لمحلها قوله كليه لافترانها بالمخصصات والكليه
لانها لا تطابق ما ليس له ذلك الوضع والمقدار والشكل
المعين فلا يكون معقولا الا على ذلك الواحد لعينه ومن المحال
ان يقال ماله مقدار معين هو ذراع هو بعينه ما مقداره ذراعا

او بنصف ذراع او ذراع معين آخر وح لايكون كليا لان الكلي مايقا
ل على كثيرين مختلفي العوارض كالصغر والكبر فلو كانت الادراكات
الكلية حالة في جسم او جسماني فلا يكون صورا مجردة وينعكس بعكس النقيض
الى لو كانت الادراكات الكلية مجردة لكان محلها غير جسم ولا جسماني
والمقدم حق فالتالي مثله قوله الخارجية وح فلانم ان تلك الصور
لو اقترنت بمقادير وشكل ووضع بعينه بقعة المحل لايكون كليه اذ هي
مطابقة للاشخاص اذا اخذت مجردة قوله وبجردها هذا جواب بالت
اي وعرض بان تجرد الصورة عبارة عن عزلها عن اللواحق
الخارجية دون العوارض العقلية مجردة ولا يقدح في كليتها ونحو
مما عرض لها بسبب المحل اذ لو كان قادحا لاشترك الالزام بان
يقول ادراك الكلي حال في نفس جزئية مكتنفة بعوارض مشخصة
فيصير الكلي جزئيا بقعته محله وذلك قادح في كليه فالالزام ثابت
على تقدير مجرد النفس ايضا قوله غير راجع لاستحالة اعادة
المعدوم قوله ولا مخاطب ادخطاب انحاد مبهم من العامل
قوله من الاطوار كالعلقة والمضغة وغيرهما قوله فالمعروف
ليس البدن لان الوقوف حركة والجماد لايحرك بنفسه بحركة موافقة
لتحريك الناس النفس فهناك سي آخر هي محركة تلك الحركة وهو النفس
والمعروف عليه البدن وايضا فان للبدن حالتين لتين يكون
بالذات ومن المحال ان يكون الشي الواحد ساكنا ومحركا معا بالذات
قوله هذا النصوص لايفيد الغرض لانه تجردها وهذا النصوص
لايفيد بل يفيد المغايرة بينها وبين البدن فجاز ان يكون موجودا
جسما او جسمانيا غير البدن كما هو مذهب الصوفية والاشعرية وغيرهم قوله واختلف المنكرون استدل بعض المتاخرين
على عدم تجرد النفس بوجهين الاول ان كل احد يعلم بديهة انه
الجالس والماشي والواقف والمتصف بهذه الصفات غير

غير مجرد لايقال لم لا يجوز ان يكون تعلق النفس بالبدن اسفلها عن
ذاتها حتى انها يرى كل امر بدني انه عنها لا عن البدن لقوة التعلق
لانا نقول التعلق لاينهي الى حيث يمنعه عن الاشعال بنفسه بالكلية والا
لما ادركت الكليات لانفسها والثاني انا نعلم بالضرورة ان هذه الاشياء
تحصل الالم واللذة وادراك الحار والبارد والمدرك لهذه الاشياء
النفس بالاتفاق واجيب عن الاول لانم ان الحاكم كما ذكرتم
هو البديهة بل العرف الحادث بين الناس عند خاطبهم بانه
قائم او جالس وعن الثاني يمنع ان المدرك لذلك هو البدن بل
النفس بواسطة البدن قوله لتجرد النفس قوله انه اي المشار
اليه بانا وهو العاقل المقدم ذكره قوله سارة بيرمان ماء الورد
في الورد وهي صلبه مع لطافتها بالنسبة من اول العمر الى اخر لايتطرق
اليها الخلال وتبدل فاذا انفت فيه فهو حي واذا انفصلت عنه
فهو ميت قوله في الدماغ هي مبدأ الحس والحركة في جميع
البدن بواسطة الاعصاب قوله في القلب هي مبدأ
لحيوة جميع البدن والفاعل الحيوة المخصوصة بها قوله
والشهوانية قيل الشهوانية من الحيوانية فجعلها في الكبد غير
صحيح قلت لانزاع في الاصطلاحات قوله المزاج الخاص
بكل شخص من اشخاص الانسان قوله لما بينوا ان قيل
انهم ما بينوا الا حدوث الاجسام والنفس ليست بجسم قلنا
عندهم جسم اذ ما ليس بجسم ولا جسماني لا وجود له عندهم وان
سلم انها ليست بجسم فالدليل الكلام ومتوان ما سواه ممكن فكل
ممكن محدث يدل على المطلوب وقد تقدم تقريره قوله
لقوله تعالى بعد ذكر البدن وذكر اطواره قوله خلقا آخر
والمراد بالآخر هو النفس وثم للتراخي فالنفس حادثة بعد البدن
واذا تعارض الكتاب والسنة فالكتاب راجح قوله

من قبله من الحكماء كافلاطون فانه قال بقدمها واما ارسطاطاليس فذهب
الى حدوثها وشرط حدوثها بحدوث البدن بمعنى انه شرط تام في حدوثها
قوله بالنوع حجة الحكماء على الحاد النفوس الناطقة البشرية
ان الحد الواحد يشملها لما ذكره تقسا فلا بد من امر مميز به كل منهما عن
الاخرى فيكون مركبة مما به الاشتمال ومابه الامتياز وكل مركب من
جسم او ذلك من خواصه فالنفس جسم قوله فلو وجدت اى
وجهت بانها واحدة بالنوع فقوله انها جاءت عند حدوث
البدن لانها لو حدثت قبله الى اخره قوله لكانت واحدة
اى لكانت موجودا واحدا غير متعلق البدن لكن التالى باطل
لانها لو كانت واحدة قبل البدن فبعد وجوده وتعلقها به اما
ان تبقى واحدة او لا والقسمان باطلان واشار الى بطلانهما بقوله
ثم اذا تعلقت الى اخره الكلام قوله فلا يعود النفس قوله
علة الاول لان العالم بهما وهو النفس واحد لكن ذلك مخ
بالضرورة قوله لانه يقسم اذ كل متقسم جسم قوله ان النفس
لا يوجد قبل البدن فهي حادثة ومشروطة باشر اطا ما معنى
انها لا يمكن ان توجد قبله ويوجد بعد وجوده اما الاول
فلما بين انه لا يجوز وجودها قبله واما الثاني فلان كل حادث
مسبوق بمادة مستعدة وتلك ههنا البدن الصالح المزاج
لقبولها لحدوث النفس عن علتها متوقف على حدوث
المزاج الصالح فاذن حدوث المزاج علة لان يفيض
عن العلل القديمة نفس ناطقة اذ عند حصول الاستعداد
التام يجب الفعل من العلة الموجبة فاذا حدوث البدن فلا بد
وان تحدث نفس يتعلق به اسحقها بمزاجه الخاص به اسحقاقا
الجسم لقبول نور الشمس اذا رفع الحجاب قوله وقيل عليه (على)
الاخير المذكور قوله كونه نفسا اى كون الشئ نفسا قوله

وان

من

وان سلم اى وان سلم تركب النفوس فلانسلم ان كل مركب جسم
قوله بالنوع فلكون حركته من الجوهر الذي هو جنسها عندكم و
الفصول المنوعة لها مع انها ليست باجسام قوله وعندكم
الرجوع اى فان قيل يلزم من ذلك الناسخ وهو باطل قلنا
عندكم الوثيق الى اخره قوله وهي اى عندكم في ابطال الناسخ
ان البدن شرط تام لحدوث النفس فالبدن اذا استكمل وصلح
لان يتعلق به نفس فاض عليه النفس من واهب الصور
لعموم الفيض ووجود الشرط وهو البدن فاذن وجب
ان تحدث عند حدوث كل بدن نفس يتصل به نفس اخرى
والا فيكون لكل شخص نفسان اعني ذاتين وذلك باطل اذ
كل احد يحد ذاته سا واحدا الاترين واذا امتنع اتصال نفسين
ببدن امتنع الناسخ وهو ان يتصل نفس بدن بعد خراب بدن
آخر لان عند حدوث ذلك البدن الاخر تحدث نفس اخرى
تتصل به فاذن لا يتصل به نفس البدن الموجود قبله والا
يلزم ان يتصل ببدن نفسان وانه باطل كما تقدم فعلم ان ابطال
الناسخ مبني على حدوث النفس فاثبات حدوث النفس به
دور قيل على دليل ابطال الناسخ منوع اخرى وهو انه لما لا
ان يكون النفس المستنسخة مانعة من تعلق النفس الفايضة بل
ومن حدوثها وايضا لم لا يجوز ان يدرك كل نفس ذاتها واحدة
مع ان المتعلق نفسان قوله غير حاله في البدن فتعلقها
ليس تعلق الحال بالمحل كالعرض بالجوهر ولا تعلق المحاور بالمجا
كتعلق الانسان بداره او ثوبه وانما تعلقها تعلق العاشق
بالمعشوق تعلقا لا يمكن العاشق من مفارقة معشوقه مادامت
المصاحبة ممكنة فلا بد لذلك من سبب وسمه توقف كمالاته
عليه فتعلقها به ملوم على طريق ان عليه قوى يكون كل منها الة

لتحصل كمال من كمالاتها قوله عليه اى على البدن لما علم من
ان النفس فى مبداء الفطرة خالية عن سائر العلوم ثم بواسطة
كثرة الاحساس بالمحسوسات يتنبه بل تستعد لان يفاض عليه
البديهيات ثم بواسطتها يحصل النظريات واما توقف اللذات
الحسية على البدن فظاهر فان ادراكها بالات جسمانية واما
اللذات العقلية فلانها الكمالات النظرية والعملية وقد سبق
توقف اكتسابها للنظريات على البدن قوله بالروح
قيل الدليل عليه ان الغضب الشديد يوجب ايذاء الحس
والحركة قوله كل عضو ظاهر وباطنه قوله يلتفت به بحسب مزاجه
الخاص الذى له واستعداده المعين كما هو مسطور فى الكتب
الطبية مفصلا مثلا فى الدماغ قوة الحس والحركة وفى الكبد
قوة النباتية والنمية وغير ذلك قوله وهى القوة الفايضة
على البدن قوله بالانعكاس اى ايتان صورة وليس المراد
الانعكاس المصطلح فانه لا يكون الا عن صقيل والى صقيل
جهة الشعاع النافذ على ما بين فى موضعه قوله فى رطوبتها
بالرطوبة الجليدية فاذا انطبعت الصورة سواء كانت صغيرة
او كبيرة فى الرطوبة الجليدية وتاثرت فى القوة الحساسة
قد يهتدى النفس فادركت المرئى على ما هو عليه من الكبر والصغر
والقرب والبعد وغير ذلك قوله ولذلك يرى فيل فى
مرآة انه دليل على ان الابصار بالانطباع لان زاوية الشعاع
عند قربه عظيمة وعند بعده صغيرة انما يمكن اذا كان انطباعه
حال قربه فى جزء كبير وحال بعده فى جزء صغير حتى يكون المنطبع
فى الكبير كبيرا فيرى كبيرا والمنطبع فى الصغير صغيرا فيرى صغيرا
فيجب ان يكون الابصار على الوجه المذكور الانطباع يجب
بكون زاوية المخروط كما ذكر عند الباصرة فعند البعد بصغر الزاوية

فصل

نصف الجزء المنطبع فيه وعند القرب بكبر الزاوية فيكبر الجزء المنطبع فيه
حتى يمكن رؤية البعيد صغيرا والقريب كبيرا كما هو واقع قوله وقيل
بالاتصال اى قيل ادراك البصر المبصرات بالاتصال شعاع من العين على
شكل مخروط زاويته عند حدقة الراءى وقاعدته عند سطح المرئى وهذا
مذهب الرياضيين قوله شعاع اى شعاع مخروط الشكل قوله
اعظم لعظم زاويته كما تقرر فى علم المناظر قوله منها اى من الحدقة
قوله لو كان اى لو كان الابصار بخروج الشعاع قوله
بهبوب الرياح اذ الرياح مذهب بذلك الشعاع الذى تلقاه
فى طريق هبوبها الى جهة ما دامته فلا يصل الى المبصر المقابل الذى
كنا نريد ابصاره بل يصل الى غيره لا يرى المقابل ويرى غير المقابل
الذى ذهب الريح بالشعاع الذى هو سبب الابصار اليه لكن
ذلك باطل بالضرورة قوله الممنوع عن فرح او فلع قوله فى زا
اى قوة مستودعة فى زايدتين شبيهتين بحلمتى الثدى فى مقدم
الدماغ قوله بوصول ادراك الروائح بسبب وصول الهوا المختلط
المختلط عن تحلل من ذى رائحة الى مقدم الدماغ كما فى التبخيرات
ثم قال هو لولا ان يكون الاتحال كذلك لما دخل النفاح عند شمه كثيرا
لكنه يزيل فعلم انه قد تحلل منه اختلط بالهوا وافاد الرائحة المشمومة
والظاهر ان كلا الامرين واقع الا ان احدهما منفعين فى كل الموا
وهو منبث يريد انه قوة منبثة قوله وادراكه اى وادراك الذو
المذوقات بسبب مخالطة قوله ووصوله اى وصول المذوق
العضو المغروس بواسطة اختلاط مائية الفم بالكيفية المذوقة فيه
حتى يوصلها الى العضو فيدرك الطعم المذوق بشرط خلو رطوبة
الفم عن طعوم اخرى اما اذا كانت ذات طعم كالمرضى المحرورين
فانهم لا يدركون طعم المذوق كما هو بل مما زجا لكيفية المخالطة برطوبة
الفم قوله وادراكه اى وادراك اللمس الملموسات قوله الجسم المركب

صور المدرك فى الآلة ولا يشترط فى اول ذلك قوله وانطباع
صورها اى انطباع صور الجزئيات فى القوى لا فى النفس لانا
لو تصورنا مربعا له حتا حان كل واحد منهما مربعا وبصور النفس
اى كانت صورته حالة فى النفس لا فى القوة فالتغايرين
الحاجبين ليس بالذات ولوازمها لنسبة وبها اذا بعض حتا كان
وسا وبين فى الماهية ولا وجود لهما فى الخارج فلم يكن
التغاير الا فى الذهن وبالجعل فيلزم تغاير محلى الحاجبين المستلزم
لانقسام النفس المحال قوله واما المحركة ينقسم بالقسمة
الاولى الى محركة اعضاء ومحركة طبيعة والاخيار ومهوة وعضلة
وعضلة والطبيعة حافظة للشخص وحافظة للنوع هكذا قيل
قوله وايضا بها لينبسط كالمطلوب بالاول ويقبض
عن المنافى بالذات قوله وهى اى القوة المنبثة فى الاعصاب
التى فى مبادى العضلات قوله لحفظ الشخص اى نصر فيها غذاء
الغذاء اما واما قوله فى افطار اجزاء عن الزيادات المضاف
فان الصانع اذا اخذ قدرا من المادة وزاده فى طوله لابد وان ينقص
من عرضه وبالعكس واما النمو فهو نبت فى الاقطار البتة
قوله طبعى احتراز عن الاورام التى تحدث فى الاقطار
كلها لا على التناسب فانها زيادة غير طبيعية قوله النشو احتراز عن
البن بعد الهضوف قوله الصور اى الاشكال والتخاطيط
المحتاج اليه اى ما صلح ان يصير جزءا من المتغذى قوله
تغير الغذاء هذا غير صحيح فان نص الشيخ فى القانون بخلافه
وذلك لانه قال ما هذا معناه ان للغذاء مضما فى الفم بفعل الخلط
الممضوغ فى الماء قيل ما لا يفعله المطبوخ فيها وذلك ابتداء
الهضم الاول من المتغذى بسبب ان سطح الفم منفصل بسطح
متغذى بعد الهضم المتغذى يجذب الصافى منه الى الكبد و ينهضم

وانما سمت بالحس المشترك لاشتراكها بين الحواس الخمس لان كل
حس يودى اليها صورة قوله باسرها اى المحسوسات بالحواس الخمس
قوله ندركها اى المحكوم عليه وبه هيهنا كل قوة ندرك جمع المحسوسات
اذ قد يحكم على شئ واحد بانه شيآ واحسا بكل منها بحس من الحوا
الخمس كما يقول هذا ابيض طيب رائحة حلو املس حسن الصوت
قلت انا بالحكم على هذا الشخص بانه عدو وصديق مع ان مدرك الصداقة
والعداوة الوهم ومدرك الشخص الحس المشترك فجاز هيهنا كل الا
ايضا قوله تلك الصور اى صور المحسوسات بعد غيبة تلك
المحسوسات عن الحواس الظاهرة قوله فان الادراك
هذا دليل تغايرها هذه القوة للحس المشترك قوله للبطن اى البطن
الاول من الدماغ قوله البطن الاخير هذا مغاير لما نص عليه
الشيخ فانه نص على ان محلها اخر البطن الاوسط من الدماغ
ولها سلطان على جميع اجزاء الدماغ لجميعه محل لها قوله مؤخره
قد نص الشيخ على ان محلها البطن الاخير لا مؤخره وليس فى
البطن الاخير قوة سوى هذه قوله وتركب الصور الماخوذة
من الجبال والمعانى الماخوذة من الحافظة قوله ومحلها الذى
هو مقدم البطن الاوسط من الدماغ ليكون متوسطا بين
الصور والمعانى قوله اختلال اى اذا عرض انه لبعض
من الاعضاء المذكورة اختل فعل تلك القوة المختصة به فاذن
اختلال الفعل باختلال العوض يدل على ان ذلك العوض
محل تلك القوة التى هذا فعلها قوله بواسطة تلك القوة
وذلك بان يحصل صورها فى تلك الآلة فليفت النفس اليها
وسه لها فتدركها واما فى الكليات فتدركها النفس من غير
اشتراط حصول ذلك الكلى فى آلة بل يدركه بذاتها فالحاصل ان المدرك
للكلى والجزئى النفس لكن يشترط فى ادراكها الثانى حصول صورة

المدرك

الهضم الثانی وعرفیه الاخلاط الاربعة بعضها عن بعض ثم ان للدم
وما یجری معه فی العروق مضما ثالثا واذا یوزع علی الاعضاء فلنصب
کل عضو عنده مضم رابع قوله فی الاعضاء وذلک بان یصیر مزاج
الغذاء شبیها بالعضو المغتذی وکذلک القوام واللون قوله
الیه کما یدفع الایقال الی الامعاء والصفراء الی المرارة والسوداء الی
الطحال وکذلک المنیاء لتغذیه عضوا خر الیه کما یدفع الی الدماغ الدم
الذی تغلب علیه السوداء قوله من النصوص المذکورة فی
تجرد النفس فانها یدل علی بقائها بعد البدن قوله اجمع الحکماء
علی انها لا تفنی بفناء البدن قوله ما دی ما تقدم من ان کل قابل
ما دی فی مباحث العقول وایضا فی مباحث الهیولی وموکل ما
شی بالقوة فله ما دة مستعدة حاملة للاستعداد بناء علی ان الشی الوا حد
لا یفعل القوة والفعل قوله جوده ای تکفیه صدور الموجود
علی اشرف وجه قوله عن النقایص وهی مسلوب عنه تعالی
من صفاتها السلبیة قوله الهیات کالحرص والحسد والحقد و
وغیرها من مذمومات العقل والشرع قوله واللایقه هی نقوش الاجرام
العلویة قوله للاباطیل فانها اذا ادرک جهلها وفقدان تحالفها
استاقت الله اشیاء عظیما مع ان هذا المشوق لم یرجو حصوله
ویعلم انه غیر ممکن فلا محاله یکون معذبه بالضرورة لعدم استاقها
بشی ء ممکن اللذات الجسمانیة وتدبیرات البدنیة الموجبة لدخولها
عن المطلوب وبقی خالده مخلده فی الالم لدوام السبب المذکور
قوله جهلها بالعلوم المتقدم ذکرها مع اشیاقها الی معرفة
تلک المعارف قوله حصولها لان شروط حصولها البدن
وقد فنی قوله ومنه مع کونها غیر معتقده للاباطیل
رسوخها ای طول مدة العذاب وقصرها یکون بحسب رسوخ
تلک الهیات ودوامها فیها حتی تزول تلک الهیات فزول تلک

الشقاوة

الشقاوة فان تلک الهیات لیست یلازمه لحصولها بسبب مباشرة البدن
فبزوال اخر الامر بعد طول العهد قوله فی ابطال الدور انما قدمه
علی باقی المباحث لانه مقدمة فی اثبات الوجود قوله جازم
اذا العقل یجزم بان الشی ما لم یوجد لم یوجد الغیر قوله علی نفسه
لانه یلزم تقدمه بالوجود علی ما تقدم علیه بالوجود وذلک یستلزم
ما ذکره قوله لو تسلسلت وهذا الدلیل قائم ایضا علی استحا
لة التسلسل من جانب المعلول قوله الی غیر النهایة ولا محالة
یکون الاولی ازید من الثانیة لامتناع ان یکون الشی مع غیره
کهو لا مع غیره او انقص منه قوله اسقطت الثانیة بان یکون
فی مقابلة کل فرد من الجملة الاولی فرد من الجملة الثانیة مثلا او
ینطبق علی اولها وثانیها علی ثانیها وهکذا الی غیر النهایة بحیث
لا یبقی فرد فرالا وینطبق علی فرد من الاخری قوله لم یسقط
بان یوجد فی الجملة الاولی فرد لا یکون من الجملة الثانیة شی ء من
مقابله قوله انقطاعها والا یلزم الاستدراک قوله عرضیة اذا
ذلک قوله ممتنعیة لان الترجیح علی الممتنع ممتنع فانها
عرض غیر ممتنع هذا خلف قوله محتاجا لان علة الاحتیاج
الامکان قوله لیس نفسه لاستحالة تقدم الشی علی نفسه وللزوم
کونه واجبا لذاته وقد ثبت انه هذا خلف قوله لنفسه والا لتقدم
علی نفسه مستقله للمجموع لانه لو کان علة مستقله للمجموع والعلة
المستقله للمجموع علة لکل واحد واحد من احاده اذ لو وقع بعض
احاده لعلة غیر تلک العلة لم یکن العلة المذکوره هی الموجبة للمجموع
لاحتیاج المجموع علی ذلک البعض وقد فرض خلافه فان العلة مهما
العلة المستقله وهی الشی الذی لو حصل منفردا عن الغیر لترتب المجموع
علیه فان وضع احاده بنفسه لا بتلک العلة والعلة غیر تلک العلة
کاوا جبا وفیه المطلوب فان ثبوت الواجب یستلزم انتهاء السلسلة

المفروض

بعض ح

الیه اذ لو کان بعده علة اخری کان ممکنا لا واجبا فیلزم بطلان
التسلسل وهو المطلوب فعلم ان الداخل لو کان علة مستقلة
للمجموع لکان علة لکل فرد من افراده ومن جملتها نفسه وعلله
فلو کان علة مستقلة للمجموع لکان علة لنفسه وللعلله لکنه لا یکون علة
لنفسه ولا لعلله فلا یکون علة مستقلة للمجموع قوله لا یکون ممکنا
فیکون واجبا لانحصار الموجود قوله لا یقال ای لانهم اجیبوا
فان منها قسم آخر وهو ان یکون المؤثر فی المجموع سایر اجزائه
التی لا نهایة لها فانها بحیث اذا وجدت وجد المجموع قوله
ان اریدای ما ذکر تموه لیس بخارج عن الاقسام الثلثة فانه اما
نفس المجموع او داخل فیه قوله المؤثر المذکور اعنی سایر الاجزاء
انه لا شک فی استدلال بحدوث الذات او الصفات والثانی
استدلال بامکانها قوله ممکن لانه لو لاه لکان واجبا لذاته وممتنعا
لذاته والتالی بطلان لانه لو کان واجبا لم یکن معدوما ناریا
لاستحالة عدم الواجب وان کان ممتنعا لم یکن موجودا ناریا
لاستحالة وجود الممتنع قوله فلدس بلازم من ان علة الحاجة
هی الامکان قوله منتهیا الیه والا لکان ممکنا غیر منتهیة الی الواجب
فیلزم الدور ان کانت علة اوسنی من علل علة سنا من معلولا
والا یلزم الدور او التسلسل وقد تقدم استحالتهما فی المقدمة
السالفة قوله او بواسطة والا یلزم الدور او التسلسل بالعلة
السالفة فی الوجه الاول وکلاهما ممتنع لما تقدم قوله ولا یعارض
هذان الوجهان قوله بلازم فی صدر الکتاب من الدلة الدالة
علی ان وجود الواجب زاید علی ذاته فیکون عارضا لذاته
فیحتاج وجوده الی ذاته فیکون وجوده ممکنا لاحتاجه الی غیره
لیس انا ملان اعنی ذاته وانا مبانن اعنی غیرها وکلا الامرین
ممنوع اما الاول فلانه لا یستلزم تقدم ذاته علی وجوده بوجوده ضرورة

ان

ان العلة متقدمة علی المعلول بالوجود وذلک یستلزم تحصیل الحاصل
واما الثانی فلانه لا یستلزم امکان الذات احتیاجها فی وجودها الی
غیرها فلا یکون الواجب واجبا بهذا المعنی قوله وعدم وجوب
تقدم العلة علی المعلول بالوجود مطلقا ممنوع وانما ذلک فیما
اذا لم تمکن الذات علة لوجود نفسها اما فی مثل هذه الصور فممنوع
قوله غیر متصور بالبداهة انفاقا قوله لما سئل سأل فرعون
وموسی عن ذاته تعالی کما حکاه الله عنهما فی القرآن سوالا وجوابا
قال فرعون وما رب العالمین ای ما هیته اجاب موسی بذکر خواصه
وصفاته قال رب السموات والارض وما بینهما ان کنتم موقنین
قال لمن حوله الا تستمعون ای قال فرعون لمن حوله الا تستمعون
قوله انی اساله عن حقیقته وهو لا یطابق السوال اذ المعقول فی
جواب ما هو الحد ثم اخذ موسی بذکر صفة اخری قال ربکم ورب
اباءکم الاولین فلما رای فرعون مرة اخری ان جوابه غیر مطابق
قال انا رسولکم الذی ارسل الیکم لمجنون فلما سمع موسی انه
مجنون فعاد موسی وذکر صفات اخر مما ذکر قبل قال رب
المشرق والمغرب وما بینهما ان کنتم تعقلون ای هذا تعریفه
ولا یمکن تحقیقه ان کنتم تعقلون ان البسط لا یمکن تحدیده
قوله والرسم لا یفید وان کان ممکنا بالنسبة الی ذات الله
فانه لا یحصل کنه الذات کما مر فی موضعه فلنا انه لا یمکن الاحاطة
بکنه ذاته ثم قلنا الذی ثبت هو ان الرسم نظرا الی کونه رسما
لا یفید الحقیقة ولم یقولوا انه لا اسنی من الرسوم نظرا الی
خصوصیته بعد ذلک اذا کان کذلک فجاز ان یکون لله
صفات هی بحیث اذا تصورت انتقل الذهن الی ذاته
من غیر تخلف لا بد لنفی هذا الاحتمال دلیل قوله وخالفهم
ای خالف الحکماء المتکلمون فی هذه الدعوی ومنعوا انحصار

طرق معرفة الذوات التي ليست بحاصلة بالضرورة في الحد والرسم
لجواز ان يعلم بالهام او بخلق العلم الضروري او بالرياضة او بتصفية
الباطن **قوله** هو الوجود المجرد اي الوجود المقصد بكونه غير عارض والوجود
المطلق عندهم بديهي التصور والمجرد ايضا معلوم فيكون وجود المجرد الذي هو
عين ذاته معلوما **قوله** وهو معلوم ويلزم من ذلك ان تكون حصصه معلومة
قيل في هذا الالزام نظر فان وجود الخاص الذي هو عين ماهيته غير معلوم
وانما المعلوم وجوده العام وذلك ليس عين ماهيته بل من عوارضها **قوله**
الفصل الثاني المراد بها ما يستحيل على الله تعالى لا الصفات السلبية
مطلقا اذ هي غير مستحيلة لان له بحسب كل موجود غير صفة سلبية
وهي كونه ليس الموجود وهكذا قيل **قوله** في البرهان هذا
القسم يسمى بصفات التنزيه وبصفات الجلال اما وجودية
حقيقية كالعلم والقدرة والحيوة او اضافية كالوجوب والقدم
والخلق والصفات الوجودية يسمى بصفات الاكرام **قوله**
لا تماثل اي لو ماثلت حقيقية غيره ولا شك انها متميزة عما عداها فما
فالموجب لذلك المميز اما ذاته او غير ذاته فان كان الاول
لزم الترجيح بلا مرجح لان التماثل بينه وبين غيره في الماهية حاصل
فاقتضاء الذات امرا مختصا به دون ذلك الغير ترجيح بلا
مرجح وان كان الثاني فاما ان تكون ملابسا لذاته اي صفة له
او مباينا اي غير صفة فان كان الاول عاد الكلام في المقتضي له
فان كان ذاته لزم المحذور لان مقتضي الذات قبله وفي ذلك
الغير حاصل فذلك الامر المقارن في الجميع واحد فاقتضاؤه
امرا مختصا به دون ذلك الغير ترجيح بلا مرجح وان كان
المقتضي امرا مقارنا عاد الكلام في اختصاصه ولزم التسلسل
وان كان مباينا فنقول ذلك محال لانه يوجب افتقاره في
لموسه وامتيازه الى سبب منفصل فكان ذاته ممكنة لواجبة هذا

خلف

خلف **قوله** والاذهب ابو الحسن البصري وتفاوت الاحوال
الى ان حقيقته تعالى مخالفة لسائر الممكنات وتلك المخالفة لذاته
لا بصفة مخصوصة به وخالفهم في ذلك اكثر المعتزلة كما سبق **قوله**
وكان ممكنا قلت لزوم الامكان ممنوع وانما يلزم ذلك ان
لو احتاج في وجوده ولا يلزم من الاحتياج في الهوية الى الغير
الاحتياج في الوجود اليه لا بد من دليل نعم لو قيل يلزم ان لا
يكون له نهاية سلسلة الموجودات وقد بينا ذلك لكان صحيحا
قوله لا يقال اي لانا انحصرنا في قوله لو كان علة المرصفة
فالموجب للاختصاص بتلك الصفة اما ذاته او مقارنا او مبا
لجواز ان يكون علة اختصاص تلك الصفة بالذات
نفس تلك الصفة لا مغايرة موذاته حتى يلزم الدور او
او غير ذاته حتى يلزم امكان ذاته كالفصل فانه لذاته يخص
بحصة النوع من الجنس مع تساوي سائر الحصص في الما
وكالعلة فانها لذاتها تخص لمعلولة المعين والجواب لا
ذلك فان تلك الصفة معلولة لذاته تعالى فيكون متاخرة
عن نفس العلة فلا يكون مقتضية لعين العلة لاستحالة ان
يكون المتاخر عن الشئ مقتضيا لذلك الشئ كالجنس فانه
كان متاخرا عن الفصل في الوجود فلا تقتضي لعين الفصل
وكالمعلول فانه لما كان متاخرا في الوجود عن العلة لا يقتضي لعينها
قوله كالفصل قلت الفصل لا يقتضي الاختصاص بحصة
لذاته بل لاستعداد المادة وكذلك العلة والجنس ليس بمثابة
في الوجود عن الفصل بل في التحصيل العقلي الرافع للابهام
الذي هو مقتضى ذات الجنس **قوله** معلولة اي معلولة
لذاته لانه واجب من جميع جهاته او نقول لانها معلولة لذا
او لمعلول ذاته والا لاحتاج الواجب في هويته الى منفصل

الغير

بين

التسلسل

بجوز

م

ته

قوله ولو جاز اى لو جاز ان لم يوجب ذاته صفة يقتضى تلك
الصفة الاختصاص مع كونه مساويا لسايير الذوات يلزم جواز
بنائى لوازم الامثال لاختصاص تلك بعض تلك الامثال بصفة
يقتضى تلك الصفة امتناع حصولها فى الواجب مع ان تلك الصفة
مقتضى الذات لكن اللازم باطل فالملزوم مثله قوله وهو
مشترك بينه وبين سايير الذوات فيكون ذاته مساويا لسايير
الذوات قوله الدالة على اشتراك يقرر بما ان يقال الاول
اما لحزم بذات الشى على مضى ان له ذاتا ونتردد فى كونه جوهرا
وعرضا فلو لم يكن الذات مشتركا بينهما لوجب ان يلزم من
التردد فى كونه جوهرا وعرضا التردد فى ذاته والثانى باطل الثانى
انما ينقسم الذات الى الواجب والممكن ومورد التقسيم يجب ان
يكون مشتركا الثالث ان المقابل للذات وهو الذى لا يقتضى
ولا يخبر عنه واحد فلو لم يجد مفهوم الذات لبطل الحكم العقلى
وهو اما ان يكون الشى له ذات اولا قوله الخامسة التى هى
علة للاحوال الاربعة اعنى الموجودية والحسية والعالمية والقادرية
وتسمى تلك الحالة الخامسة بالالوهية قوله فلعل هذا جواب
عن الدليلين اللذين ذكرتما على اشتراك الذات بينه تعالى
وسايير الذوات وهو ان الذات بالتفسير الذى ذكرتموه
وهو كونه بحيث يصح ان يعلم ويخبر عنه امر عارض لما صدق
عليه من الذوات والاشتراك فى العوارض لا يستلزم التماثل
فى الماهية وهو لاء قايلون بان ماهية الكل واجب الوجود
الواجب لما ذكروه ودليلهم لا ينبغى بثبوت مطلوبهم قوله
ذاته اى ذات الواجب ٢ قوله لوجدنا فى مفهوم الوجود
قلت هذا غير صحيح فان مذهب الحكماء ان ماهيته ٢ عين وجوده
الخاص وهو معروض للوجود المشارك قوله مجرده عن المادية

قوله لغيره اى لماهيته ما من الماهيات قوله سبق القول فيه
اى فى مباحث الوجود قوله لنا الدليل الذى ذكره لنفى كونه
فى الجهة يشمل على نفى كونه جسما كما نظهر من التامل فيه فلك لكن لم يذ
دليلا لما بالاستقلال قوله وحيز انما نفى الحيز والجهة بعد نفى
الجسمية لان الكرامية اثبتوا الجهة والحيز له تعالى وهو الجسمية بناء على
ان الالوان مختصة بالجهات مع عدم الجسمية ولا يضر حصولها بطريق
الطبعة اذ تسليم الحصول بطريق السعة تستلزم مطلق الحصول
فوجب عليه نفيها بعد نفى الجسمية هكذا قاله بعض الشارحين
والمراد من كون الشى ومكان كونه مشارا اليه بالحس بانه ههنا
او هناك قوله فيكون جسما اذ لا معنى للجسم الا الممتد المنقسم
كما تقدم فى اول الكتاب ان الممتد ان انقسم فهو الجسم والا
فهو الجوهر الفرد قوله مركب اما من الهيولى والصورة
والجوهر الفرد قوله ومحدث هذان دليلان على بطلان
هذا القسم لتغاير اللازم قوله فيكون جزءا اذ لا يعنى به الا
متحيز اغير منقسم قوله بالاتفاق اما عند نفاة الجزء فظاهر واما
عند المتكلمين فلانه يلزم منه ان يكون ٢ اصغر الاشياء ٢
الله عن ذلك علوا كبيرا قوله متناهى القدر وكل متناهى القدر
امكن وجوده ازيد او انقص مما وجد فاختصاصه بذلك المقدار
لا يخ اما ان يكون من غيره اولا والاول مح والا لكان الباقى
مفتقرا الى غيره فى ثانيه فيكون ممكنا وكذا الثانى والا لزم
الترجيح من غير مرجح قوله لما سبق فى بيانى الابعاد قوله
فى مقدره بذلك القدر دون غيره قوله محال قيل لم لا يجوز ان
المخصص ذاته ٢ قوله واجيبوا الفايلون بكونه فى الجهة و
على مذهبهم قوله والله سبحانه اى والله ٢ والعالم الموجود ٢
يجب ان يكون بينهما احدى النسبتين وليس الاولى بمخففة

فلذلك

الحيز

لما ذكره فبعدت المباينة وهي المباينة للجهة قوله للعالم حتى يكون العالم
ساريا فيه ولا حالا قوله ولا حالا حتى يكون هو ساريا فيه قوله
مباينا عنه فيكون الواجب في الجهة وهو المطلوب قوله فاما
كقوله تعالى يد الله فوق ايديهم وقوله الرحمن على العرش استوى
والدليل يقولون المراد بالاول القدرة وبالاستواء الاستيلاء
قوله بمنع الحصر اى لانا نمنع ان كل موجودين فرضنا ينحصر فيما ذكرتم
ونهاده البديهة على الحصر المذكور ايضا ممنوعة لاختلاف العقلاء
فيه قوله بان الجسم اى لانا نمنع ان الجسم يقتضي الجهة والحيز لعامة بل
بل يقتضيها الحقيقة المخصوصة وهي غير مشتركة فلا يلزم ما ذكرتم
قوله لانقل المنقول التاويل لما عرفت في صدر الكتاب
من الادلة السمعية لا يعارض العقلية لانها اصله قوله
بقي الاتحاد اي اتحاد الله تعالى بغيره وحلوله فيه قوله الاول فيدل
عليه ما نريد بقولك ان لهما موجودين اتريد ما مهيتهما بشخصهما ان
اردت الاول اخبرنا انهما موجودان قوله فهما بعد اثنان لا واحد
قلنا ممنوع وانما يلزم ذلك لو كان شخصهما باقيا وان اردت الثاني
اخبرنا انهما عدما قوله فلا اتحاد قلنا ممنوع وانما يلزم ان لو لم يكن
ما مهيتهما باقية موجودة بوجود واحد مشخص قوله والا اي وان
لم يبقيا موجودين لم يحدا ايضا لانهما اما ان يعدما او يعدم
احدهما فان كان الاول فلا اتحاد المعلوم لا يحد بالمعدوم
وان كان الثاني فكذلك اذ المعدوم لا يحد بالموجود قوله
على سبيل التبعية اى بحيث لا يقوم بنفسه بل ما قام به ومنه
لا يعقل الواجب لانه يستلزم احتياجه في وجوده الى غيره
قوله بهما اى بالحلول والاتحاد فانهم ذهبوا الى اتحاده تعالى
بالمسيح وحلوله فيه قوله المتصوفة فانهم ذهبوا الى انه تعالى يتحد
بالعارفين او يحل فيهم قوله كتعلق العلم والقدرة والارادة

لكونه

لكونه بنسبة من صفة وبين غيرها لا يكون من صفاته تعالى بل من العلم والغير
وهذه اعني العلم والقدرة والارادة صفات يلزمها اضافات فالاولى
ان يقال صفات الله تعالى اما اضافات محضة كالاول والاخر واما صفات
حقيقية يلزمها اضافة كالعلم والقدرة والارادة واما صفات حقيقية
عارية عن الاضافة كالحيوة والسمع والبصر والاولان ينغيران دون
الاضافة دون الثالث وملزوم الاضافة في الثاني قوله والاراد
بالمرادات قوله والقدرة بالمقدورات قوله متغيرة ولا يلزم
من تغيرها وتبدلها تغير في الذات لانها لا تحل لها في الخارج فلم
يزل عن الذات في الخارج شيء ولم يحدث فيها شيء فهي في الخارج
على ما كانت عليه في حالتي حدوث الصفة الاضافية وزوالها قوله
وجوه في عدم التغير والتبدل المذكور قوله بغير صفاتها
الحقيقية قوله انفعال ذاته لكونه موضوع التغير قوله قيل
في توجيهه ان تلك الصفة المتغيرة لا بد لها من سبب وهو اما
الذات او غيرها والثاني محال فتعين الاول ويلزم حينئذ من
تغير الصفة انفعال الذات لان تغير مقتضى الذات يستلزم
تغير الذات عما كانت عليه وانفعالها قلت فلو اريد بالانفعال
الانعدام ثم الكلام فان مقتضى الذات اذا انعدم انعدم الذات
لكنه مبني على ان الذات موثر تام لتلك الصفة وفيه ما فيه فلو
ان يكون مشروطا بصفة سابقة معدة وهي مقتضى الذات بشرط
سبق اولى كما يشترط المصنف اليه من بعد وايضا قوله الملكة
حينئذ مجرد دعوى لم يقم عليها دليل وقيل ان اريد بانفعال ذاته
تبدل صفاته الحقيقية فلا نسلم استحالة اذ النزاع لم يقع الا فيه وان
اريد غيره فلا بد من افاده تصوره لينظر فيه قوله الثاني لوجهه
ان صفاته الحقيقية مما يصح اتصافه تعالى بها ضرورة انها صفاته وكل
ما يصح اتصافه تعالى به فهو صفة الكمال وفاقا لامتناع اتصافه بصفة

هی بعض وصفاته الحقیقیه صفات کمال فلو خلا عنها وفیما لکان ناقصا
اذ المحال عن الکمال الممکن له ناقص والنقص علیه ممتنع قیل لانهم
انه لو خلا عنها لکان ناقصا وانما یلزم ان لو لم یحصل لذاته صفه الکمل
منها بدلها وهو ممنوع قوله الثالث توجیهه الثالث لو تبدل صفاته
الحقیقیه لصح اتصافه بالحدث ثم بقیه باقی الکلام الیه قوله ازلا لکن
التالی باطل لانه لا یلزم منه صحه وجود الحوادث ازلا فالمعدوم مثله
قوله اذ لو قیل بیان الملازمه قوله ذلک القبول ای قبول
الذات تلک الصفه المحدثه قوله الی قابلیه اذ لو لم یکن القابلیه لازمه
او منتهیا الی قابلیه لازمه انتقرت الذات الی قابلیه اخری ضروره ان
الذات قابله لتلک القابلیه وننقل الکلام الی قابلیه بتلک القابلیه و
التسلسل ممنوع فلا ینفک عنه ای وحینئذ ان تلک الصحه اما من
لوازم ذاته او معلله بلازم ذاته فیجب ان لا ینفک تلک الصحه عن ذاته
قوله وصحه الاتصاف بهذا بیان لبطلان التالی قوله وجود
الصفه قلت ممنوع لجواز ان یکون ممکنا بالنظر الی القابل لذاته
ممتنعا بالنظر الی وجوده المقبول والامتناع بحسب الخارج لا یقدح
فی امکان اتصافه تعالی به نظرا الی ذاته قوله علی المنسوب الیه لا
اتصاف الشئ بالصفه نسبه بینهما وانما یتحقق بعد وجود المنتسبین
فصحه وجود النسبه یتوقف علی صحه وجود المنتسبین قوله
بعکس النقیض قیل لا حاجه الی هذا العکس فانه اذا ثبت ان کل
ازلی لا یتصف بالحوادث فنجعله کبری لقولنا الله تعالی ازلی لینتج من
الاول الله تعالی لا یتصف بالحوادث قوله ما هو متصف فنجعله کبری
لقولنا الله تعالی ازلی ینتج من الشکل الثانی الله تعالی لا یتصف بالحوادث
قوله احد الطاهرین وهو مخصص ذلک الحادث بوقت دون
آخر قوله وصفا من صفاته قوله لزم التسلسل لانا ننقل الکلام
الی اختصاصه بوقت حدوثه قوله غیر ذلک ای غیر ذاته وغیر صفاته

قوله کالواجب قال بعض الشارحین فی توجیهه قوله ولقایل
ان یقول الی اخره لقایل ان یعترض علی الاول بمنع اللزوم ان عنی
بالانفعال انفعال ذاته عن الغیر لجواز ان یکون المقتضی لاتصاف ذاته
بصفات متقابله ذاته لکن کل واحد منها مشروط بانتفاض الاخر ولا
انفعال عن الغیر وسلیمه ومنع اسناد اللازم ان عنی بالانفعال عن
ذاته ولم لا یجوز ان یکون ذاته مقتضیه للصفات المذکوره بالشرط المذکور
وعلی الثانی بانه انما یلزم النقص لو لم یجز ان یقتضی ذاته صفات
متقابله کل واحد منها مختصه بوقت وحال لتعلق الاراده بها فی ذلک
الزمان او الحال اما اذا جاز ذلک فلا یلزم النقص لان کل لاحق
یکون خلفا لما زال فیکون الکمال محفوظا فی ضمن الجزئیات المتجدده
ولما کان اتصافه بها مشروطا بحصول ذلک الوقت لم یکن قبله خالیا
عن الکمال اللایق به اذ امکان اتصافه مشروط بحضور ذلک الوقت
وعلی الثالث بان یقال صحه الاتصاف اما ان یکون موقوفه علی صحه
وجود الصفه اولا وایا ما کان یسقط ما ذکرتم اما اذا لم یتوقف فظاهر
لعدم لزوم حصول صحه الحوادث فی ازل واما اذا توقف فالصفه
الحادثه لم یکن صحه الوجود قبل امکانها اما لکون امکانها مشروطا بما ذکرتم
او لما ذکرتم من لزوم المحال فلا یکون صحه وجودها حاصله فی الازل ویسقط
ما ذکرتم قوله عن غیره فلا یکون المقتضی لتلک الصفه الحادثه امرا منفصلا
قوله او مخصصه ای او یکون کل واحد من تلک الصفات مختصا
بوقت وحال دون صفه اخری لتعلق اراده بتلک الصفه فی ذلک الوقت
والحال ویکون هذه الصفه خلفا وبدلا للصفه الزایله فیکون الکمال مطردا
ای یکون ذاته تعالی دائما متصفه بصفه کمال من غیر افتقار الی سبب منفصل
قوله وامکان الاتصاف اشاره الی جواب سوال وهو ان یقال
لما کانت الصفه الحادثه مما یصح اتصاف الذات به فصح فی الازل والثانی
باطل فالمقدم مثله والجواب ان امکان اتصاف الذات بتلک الصفه

لما توقف على امكانها وامكانها مشروط بانتفاء الصفة التي فيلها او
معين او حال معين لم يمكن امكان الانصاف قبل امكان تلك الصفة
فلا يصح انصاف الذات به قبل ذلك الوقت فضلا عن الازل هكذا
ذكره بعض الشارحين قلت الاولى ان يجعل معارضة للملازمة في الدليل
الثالث فان بادي الكلام من قوله لقائل ان يقول الى هنا يمكن توجيهه
على الاولين والرابع دون الثالث وتوجيه المعارضة ان يقال لو
انصافه بمحدث لما صح انصافه به ازلا لان امكان انصافه بالمحدث
يتوقف على امكان المحدث لما ذكرتم في بطلان التالي لكن امكان
المحدث في الازل مح لما قلتم في بطلان التالي ايضا فيكون حادثا
وامكان الانصاف لا يكون قبله لتوقفه عليه فلا يكون ازليا وان
اراد مريد ان يمنع الملازمة ويجعل ذلك سندا للمنع كان له ذلك وان
اراد جعله نقضا اجماليا لدليل نفي التالي وتوجيهه لو صح هذا الدليل
يطلب الملازمة لكن الملازمة صادقة عندكم في الواقع فالدليل غير صحيح

قوله احتجوا اي القائلون بجواز انصافه تعالى بالحوادث على مطلوبهم
قوله للعالم لان العالم حادث في زمان عدمه لم يكن الله تعالى فاعلا له
لان وجود الفاعل بصفة الفاعلية بدون الفعل ممتنع بالضرورة ويلزم
منه القول بقدم العالم وسائر ما من الصفات **قوله** فاعلا
والفاعلية صورة حادثة له فيكون متصفا بالحادث به اي بالله تعالى
بالاتفاق من الخصمين اذ الاشاعرة يقولون بذلك وتلك الصحة
ليست الا لكون تلك الصفات ومعاني جائزة القيام بالذات فالانصاف
المتصفة بها وليس للعدم في تلك الصحة اثر لان صحة الاتصاف
امر وجودي لانه بعض الاصحة العدمية والعدم لكونه عبارة عن
الاولية امر عدمي والامور العدمية لا يصلح ان تكون جزأ من المقتضي
للامور الوجودية والصفات الحادثة مشاركة للصفات القديمة
في كونها صفات ومعاني فيكون مشاركة لها في المقتضي لصحة الاتصاف

الدائرة

الذات بها فيصح قيامها بذات الله تعالى وهو المطلوب **قوله** وجواب
عن الاول **قوله** لا في الصفة فان كونه فاعلا اضافة وتعلق غير
لقدرته بعد ان لم يكن عارضا لها **قوله** والصحيح هذا جواب عن الثاني
قوله حقايقها وهي ليست مشتركة بينها وبين الصفات الحادثة
قوله ولعل القدم وان كان عدميا شرط في صحة القيام بذاته
قوله مانع من القيام بها فلا يلزم ما ذكرتم **قوله** فانها الامور
المذكورة جميعا **قوله** للمزاج والمزاج لا يعقل الا في الاجسام **قوله**
كمالا وكلما كان الكمال اتم كان الفرح به اقوى واشد **قوله** اعظم
الكمالات لان مدركه اعظم المدركات وموذانه على ما هي عليه ثم
سايره الموجودات على الوجه الاتم الاكمل **قوله** نفس ذاته لانه لو
لاحتاج الى الذات فكان ممكنا ويلزم من امكان الذات فان
الذات انما كانت واجبة بهذا الوجوب فاذا امكن زواله امكن
زوال مقتضاه وقد تقدم ذلك في اول الكتاب في بحث الوجود

قوله بالتعين لان المشركين في تمام الماهية انما يمتازان با
ويلزم تركيب الواجب من الوجوب والتعين وانه محال
عليه الامتياز بالتعين لا يوجب التركيب في نفس الماهية
وانما يلزم ان لو كان الواجب عبارة عن مجموعهما وهو ممنوع
لجواز تعين الشيء بالخارج عنه قيل هذا الدليل مبني على ان الوجوب
نفس الماهية وان التعين امر ثبوتي وهما ممنوعان وجوابه ان
المقدمتين قد بينا في صدر الكتاب ولو كان الوجوب جزء الم
التركيب ولو كان خارجا كان الواجب في حد ذاته ليس بواجب
وايضا ان سلم ان التعين عدمي فالمحال لازم للزوم احتياج
الواجب الى تعينه الذي هو غيره فيكون ممكنا ايضا وفيه نظر
قوله ويلزم التركيب فيكون ممكنا **قوله** لا سوء ان يثبت
كل واحد منها قادرا على جميع الممكنات لان صفة القادرية لما كانت

زاد
امكانه صح

التعين

ب

ج

في حق كل منهما من لوازم ذاته فكانت نسبة تلك القادرية الى جميع
الممكنات على السوية فيكون كل واحد منهما مؤثرا تاما في المؤثرية
في جميع الممكنات وفيه نظر **قوله** شئ منهما من الممكنات لا آن وجد
شئ منهما فاما ان يكون المؤثر فيه احدهما دون الاخر او كلاهما والا
يستلزم الترجيح بلا مرجح فان ذلك الممكن لما استوت نسبة اليهما
كان وقوعه باحدهما دون الاخر ترجيحا بلا مرجح والثاني يستلزم مؤثرين
تامين على اثر واحد فيل هذه الحجة تدل على امتناع الهيين
قادرين على جميع الممكنات لا على امتناع الهيين مطلقا **قوله**
وايضا فيل هذا الدليل ايضا انما يدل على نفي الهيين قادرين
لا على نفي الهيين مطلقا فاحد الحكماء امين **قوله** فان اراد بهذا
يسمى دليل التمانع وهو ماخوذ من قوله تع لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا
قوله فلنفرض ولا يلزم من ذلك محال اذ الممكن ما لم يلزم
من فرض وقوعه محال **قوله** مرادهما فيلزم كون ذلك الجسم
في حاله واحدة متحركا ساكنا معا **قوله** كل واحد منهما ويلزم منه
خلو جسم واحد عن الحركة والسكون في زمان يحقق مرادهما
قوله عجز الاخر لان القادر هو الذي ان شاء فعل وان شاء
ترك **قوله** وان لم يمكن للاخر اراده السكون على تقدير اراده
الاول حركة الجسم **قوله** المانع عن اراده السكون **قوله** اراده
الاخر وهو الذي اراد الحركة فيلزم عجز الثاني لانه لو انفرد كان
يصح منه اراده الصد وعند الاجتماع يمتنع فيلزم عجزه عما هو في
نفسه قادر عليه ويكون السبب اراده الاخر المقدور وقوعها
التعليل لقوله تع فاعلم انه لا اله الا الله **قوله** لعدم توقفها اذ
صدقها موقوف على صدق الرسول وصدق الرسول يثبت
باظهار معجزه لا على التوحيد فلا يلزم الدور كما يلزم في بعض
الالهيات للتوقف صحة تلك الدلة على ذلك البعض لوجود

الواجب

الواجب فانه لا يمكن اثباته بالادلة النقلية لتوقف الدلة النقلية عليه
قوله في صفاته التبوته **قوله** فضلا ان لان تلك الصفات
المبحوث عنها اما ان يتوقف عليها افعاله او لا يتوقف فعلى كل
من القسمين فضلا **قوله** في الصفات التبوته **قوله** قادر
بمعنى انه ان شاء فعل وان شاء ترك بحسب الدواعي المختلفة ٥
قوله مايثر في العالم القادر المختار مومن صح منه ان يوثر وان
لا يوثر ومو على ما موعليه اذا لم يكن منع او ما يجري مجراه من استحالة
الفعل فلنا ومو على ما موعليه احتراز عن الداعي اذا انضم الى القادر
وقلنا اذا لم يكن منع احتراز عن المعيد فانه قادر ولا يصح منه الفعل
من الله تع فانه قادر في الازل فلا يصح منه الفعل **قوله** قدم
العالم ولا تخلف المعلول عن علته التامة وذلك صح **قوله**
لانها نهاية لها لان الكلام في حدوث ذلك الشرط كالكلام في
حدوث العالم فيحتاج كل شرط حادث الى شرط اخر حادث ويلزم
من وجود العالم وجود شرطه الموجود الحادث ومن وجود شرطه
وجود شرط شرطه ويلزم وجود امور متسلسلة بالطبع غير متناهية وهو باطل
لما مر من الدليل على ابطال مثل هذا التسلسل **قوله** متقدمة
لان وجود ذلك الشرط ومو عدم ذلك الحادث موقوف على عدم
حادث اخر قبله وهكذا الى غير النهاية فيلزم القول بحوادث متقدمة
عدم كل منها شرط لوجود اللاحق الى غير النهاية **قوله** ما حدث
من الحوادث **قوله** عما مضى من الحوادث **قوله** فان لم
في المجموع الثاني حادث لا يكون بايزائه في المجموع الاول شئ من
الحوادث **قوله** انما زاد الثاني **قوله** عليه الاول **قوله** متناه
ومو الحوادث التي وجدت من زمن التطوف ان الى يومنا هذا
قوله تخلف عنه اي عن الموجب اي لانا نم ان المؤثر لو كان
موجبا لم يتوقف تاثيره على شرط حادث يلزم قدم العالم وانما يلزم

لو امكن

وجود العالم ازلا بل تخلف عنه العالم لمنافاة وجوده ازلا لما هو ربي حدوث
العالم وذلك لان وجود الاثر كما يعتبر فيه وجود المؤثر فكذا يعتبر فيه
امكان الاثر فلت مسلم لكن على الامكان الحادث على فرض توقف
على شرط حادث ح وهو اما وجودي او عدمي وتم الدليل الى آخر
فالاعتراض غير موجه **قوله** قلنا وجوده اي وجود ازلا ليس
بمحال مطلقا وانما المحال وجوده متحركا لان الحركة تنافي الازلية واما
السكون فلا ينافيها فوجوده ساكنا من الموجب لم يكن ممتنعا واذا
لم يكن ممتنعا ازلا سقط ما ذكرتم فلت فيه نظر لانه بين في دليل الحد
لانه لا يصح وجوده من الموجب ساكنا ايضا **قوله** سلمنا اي سلمنا
ان المانع وهو امتناعه ازلا متحقق لكنه كان ح من الممكن ان
يتقدم وجوده على الزمان الذي وجد فيه مقدار ضرورة انه لم يصر
بذلك ازليا وحينئذ يتحقق الامكان وهذا يوجب ان يوجد قبل
ان يوجد لان العلة الموجبة تامة والمانع وهو الازلية منتفية بعد
تحقق العلة التامة ح فيجب وجود الاثر لكن التالي باطل فالمقدم
وهو كونه موجبا **قوله** غير موجود بين توجيهه ان يقال سلمنا بطلان
القسمين الاولين اعني قدم العالم واجتماع الحوادث الغير المتناهية
في الوجود لكن لانسلم استحالة القسم الثالث وهو القول بحوادث
لا الى اول والبرهان الذي ذكرتموه موقوف على وجود احاد
الجنسين اذ الزيادة والنقصان انما هما وصفان للموجودات لا
للمعدومات لكن احاد الجنسين غير موجودين معا فلا يوصفان بالزيادة
والنقصان **قوله** ونقوض اي نوقض هذا الكلام بالزمان
فان اجزاءه غير مجتمعة في الوجود مع انه يصح ان يقال
زمان الدورة التامة للرحل زائد على زمان الدورة الناقصة للمشي
فعلم ان الطبق والاتصاف بالزيادة والنقصان لا يتوقف على وجود
الافراد معا في الخارج وانما يشترط وجود الخارجي مطلقا وهو حاصل

ان

ان يكون موجدا سلمنا ان موجد العالم قادر لكن لا يلزم منه كون الواجب
قادرا مختارا بالجواز ان يكون موجد العالم وسطا مختارا فيما يوجد العالم
على سبيل الاختيار وموجد الواجب على سبيل الايجاب **قوله**
حال البقاء قلت هذا الدليل منقوض اجمالا بوجود الباري تعالى فانه
معلول ذاته وبصفاته ايضا وتفصيلا بان الاثر استباع حصول الحصول
وتحقق ذلك انحال البقاء لا يستلزم تحصيل الحاصل والامام يمسك
بانتفاء الواسطة بالاجماع من المسلمين وصاحب التلخيص بانها ممكنة
فيكون من جملة العالم لان المراد من العالم ماسوى المبدأ الاول
لوقوع الواسطة بين الواجب لذاته وللعالم ح وهما اضعف من مسك
صاحب الكتاب اما الاجماع فليس بحجة عند الخصم واما الثاني فالخصم
يقول لم لا يجوز ان يكون الواجب موجبا لبعض العالم وذلك
البعض موجد الباقي بالاختيار ولا تم الدليل ح وقال صاحب
المنتخب الاولى في ذلك التمسك بالقبول على ما عرف ضرورة من دين
الانبياء عليهم من نفي الواسطة وفيه ما فيه **قوله** حدث الاثر وهو
الواسطة واكان حادثا لم يكن معلولا للموجب ومعلول الموجب
قديم لما مر في بحث القدم فيكون معلول القادر فيكون علته
وهو الواجب قادرا مختارا وهو المطلوب **قوله** ان المؤثر في
العالم **قوله** اجتمع الشرائط المقتضية في مؤثريته وجوده كانت
او عدمه **قوله** وجب الاثر اذ لو لم يجب جاز تركه عند حصول
تلك الشرائط ولا شك انه يجوز منه الفعل ايضا لانه قد فعل فكان
اختصاص فعله باحد الوقتين دون الترك او عكسه لا لموقف
على مرجح والا لم يكن المفروض مؤثرا تاما لذلك هذا خلف واذا
لم يتوقف كان ذلك بلا مرجح والعقل الصحيح يأباه فيكون الاثر
واجب الفعل ممتنع الترك **قوله** امتنع فعله لاستحالة وجود المشروط

بدون شرط ومع وجوب الفعل وامتناعه لاختيار قوله ترجح ای اختار
ان المؤثر مجموع جميع الشرائط قوله فجب الفعل ولا يلزم الرجح بلا مرجح
قلنا ذلك ممنوع الاستحالة فی حق القادر فان القادر هو الذی يرجح احد
مقدوريه المتساويين على الآخر لا لمرجح كما فی الجائع والهارب المذكور
فی الكتاب قوله وليس ذلك هذا جواب سؤال تقريره ان يقال
لو جاز الرجح بلا مرجح لجاز حدوث حادث بلا سبب اصلا لان ذلك
انما امتنع لذلك وذلك يوجب انسداد باب اثبات الصانع والجواب
هو ان الرجح فی القادر بلا مرجح ليس كحدوث الحادث بلا سبب فان
البديهة تجزم بامتناع الثانی ولا تجزم بامتناع الاول كيف وقد بينا
وقوعه قيل فيه نظر اذ جواز ترجح الفعل على الترك يقتضی نفی ارادة
تعالى لتوقفها على ان يخصص المقدور بوقت دون وقت وهو الار
واذا جاز للقادر التخصيص بلا مخصص جاز له تخصيص الفعل بوقت
دون اراده وايضا نساوی الرغبتين والطريقين من كل الوجوه ممنوع
الامكان وان سلم فلانم صدق تحقق اختياره احدهما بل يموت جوعا ولا
يأكل ويعف حتى يفصد السبع قوله وبان المؤثر يوجبه ان يقال ان
اردتم باستجماع الشرائط ان يكون المؤثر قادرا ما خوذا مع الاراده اعنی
الداعية التی ترجح احد المقدورين على الآخر فمختارا يجب عليه الفعل
وهذا لا ينافی كونه قادرا بالمعنی المذكور فان امكان الفعل والترك
معه حاصل باعتبار القدرة ووجوب احدهما واقع بسبب الاراده
والداعی فلا منافاة وان لم يكن الاراده ماخوذة معه فمختارا نه يجوز
الفعل منه تارة والترك اخرى وح لا يكون مرجحا بلا مرجح لوقوع
احدهما باراده المتعلقة قوله افتدار القادر ای لو كان المؤثر قادرا
يوجب ان يثبت مقدور لان مقدور القادر لا بد وان يتميز عن
غيره لان اقتدار القادر عليه نسبته بينه وبين القادر فيتوقف على تميز

المقدور

المقدور فی نفسه عن غيره لان المنسوب اليه ما لم يتميز عن غيره استحاله اختصاصه
بتلك النسبة دون غيره وتميز المقدور متوقف على ثبوته لان كل متميز
ثابت فاذن تعلق قدرة القادر بالمقدور متوقف على ثبوت المقدور
فی نفسه ولو كان ثبوت المقدور فی نفسه لاجل تعلق القدرة به لزم
الدور قوله ونقوض وذلك بان يقال لو صح ما ذكرتم لزم ان
لا يكون المؤثر موجبا ايضا لان ايجاب الفعل منه يتوقف على تميزه
به فی نفسه لكون الايجاب نسبة بين الفعل والموجب فيتوقف على ثبوته
فلو كان ثبوت الفعل لاجل ايجابه منه يلزم الدور وح يلزم ان
لا يؤثر فی شئ اصلا قوله لانا فی الخارج فلا يلزم الدور فان
اقتدار القادر متوقف على ثبوته فی العقل وثبوته فی الخارج متوقف على
اقتدار القادر قوله والحاصل ای والحاصل له الوجود حال حصول
الوجود واجب والحاصل له العدم حال حصول العدم لو ممتنع والو
والامتناع ينافيان القدرة فاسقط عليه الاقتدار فی الحالين فاسقط
فی نفس الامر قوله واجب بختار ان المقدور معدوم قوله المعدوم
حاله العدم ممتنع قلنا ان اردتم بقوله ممتنعا امتناعه فی الحال فسلم ولكن
لا ينافی ذلك تمكن القادر من ايجاده فی الاستقبال فان المكنة والاقتدار
على المعدوم فی الحال ليس بالنسبة الى وجوده فی الحال حتى يمتنع
بل المكنة حاصلة فی الحال من ايجاده فی الاستقبال وليس ذلك ممتنعا
وان اردتم به امتناعه فی الاستقبال ممنوع قوله او حاصله ای
او يقول فی الجواب انا نختار ان المقدور معدوم قوله المعدوم
حال العدم ممتنع قلنا ان اردتم بكونه ممتنعا ان ذاته من حيث
هی هی من الالتفات الى ما هو عليه من وجود او عدم ممتنعة فممنوع
بل هی ممكنة والمكنة حاصلة فی الحال بالنظر الى تلك الذات مع عدم
الالتفات الى ما هی عليه من وجود او عدم فان اردتم انها مع
قيد العدم ممتنعة فسلم لكن ذلك لا ينافی امكان الذات فی

نفسها

وكونها مقدورة والتحقيق ان القادر له ان يوجد ذات المقدور
لا ان يوجدها مع قيد العدم حتى يكون محالا قوله نفي محض اي لكم
فسرتم القادر بانه الذي ان شاء فعل وان شاء ترك وذلك انما
يتحقق لو كان الترك فعلا مقدورا وليس كذلك لان الترك يعني
محض اما انه نفي محض فلانه لا فرق بين قولنا لم يكن موثرا وبين
قولنا اثر بالتاثير اعدميا اذ لا تمايز بين العدمات واما انه عدم مستمر
فلان قولنا ما اوجد معناه انه بقاء على العدم الاصلي وهو مستمر
واذا ثبت ان الترك نفي محض وعدم مستمر فنقول لا يكون مقدورا
لان العدم المستمر حاصل وتحصيل الحاصل محال وايضا لا يكون فعلا
لان النفي المحض لا يكون فعلا قوله لان يفقل الترك الذي
عدي ليلزم ما ذكرتم قوله فنقول على كونه قادرا قوله ذاته
اذ ذاته كافية في تحقق جميع الصفات قوله ونسبة اي نسبة ذاته
الى كل ممكنات على السواء اذ لو لا لكان لذاته اختصاص
ببعض المقدورات دون بعض فتحتاج ذاته في ذلك الى مخصص
وهو المصحح المقدورية هو الامكان اذ الواجب والامتناع
ينافيان المقدورية والامكان مشترك بين جميع الممكنات فيكون
قادرا على جميعها قيل لا نسلم ان نسبة ذاته الى جميع الممكنات على
السواء ولم لا يجوز ان يقتضي ذاته تعلق قدرته ببعض الممكنات
دون بعض والدليل الذي ذكره منقوض باختصاصه ببعض صفاته
دون صفات الممكنات سلمنا لكن لانسلم ان المقدورية صفة تتوقف
حتى تحتاج الى المصحح سلمناه لكن لم لا يجوز ان يكون امكان كل
ماهية معايرا بالحقيقة لامكان ماهية اخرى فلا يكون الممكنات مشتركة
في مصحح المقدور قوله الا الواحد فلا يجوز ان يكون مصححا
لجميع الممكنات قوله سبق في بحث العلل والمعلولات
هذا العالم الذي تحت فلك القمر قوله التغيرات

لحال

كحال الليل والنهار والفصول وغير ذلك قوله بان الدوران
ما ذكرتموه هو الدوران والدوران لا يفيد القطع بعلية المدار للدائر
لتخلف العلية عن الدوران في المضافين فان احدهما مدار على الآخر
مع ان احدهما ليس بعلة للآخر وكذلك تخلفها عنه في اجزاء العلة
وشرطها ولازمها وجودا وعدما فانا نجزم بان شيأ من هذه ليست بعلة للمعلول
مع انها دائرة معه وجودا وعدما فعلى شرط بنى دلالة الدوران على
العلية بان لا ينقطع بعدم العلية فيها والنقوض التي ذكرتموها تجزم
بعدم العلية فيما فلت لو افاد العلية لافادها ظنا كما هو مذهبهم لا
قطعا وفي مثل هذا المباحث لا يفيد الظن قوله لكان يلزم
ان يكون الفاعل الواحد خيرا وشريرا معا وذلك باطل قوله
والتزم اي انا نلتزم كونه شريرا بمعنى انه موجد للشر ولا نسلم استحالة
كون فاعل واحد موجدا للخير والشر معا قوله يدل على الجهل
اي لانه ان امكن صدور القبيح منه فاما ان يعلم قبحه او لا يعلم
والاول مستلزم الحاجة والثاني مستلزم الجهل اذ الاعدام على
القبيح من غير حاجة وضرورة وعرض لائق بالحكيم لكن الله تعالى
منزه عن الجهل والحاجة فلا يصح صدور القبيح منه فلا يكون مقدورا له
المقدورية مشروطة بصحة وجود ذلك الشيء وان سلم الصدور
وهو عدم الداعي الى الفعل القبيح فعدم صدور القبيح منه لوجود
المانع لا لانه ليس بقادر عليه قوله فعل العبد بل على ما خالفه
في الماهية فانه قادر على تحريك الجسم الى حيز حركه العبد اليه لكن
الحركتين متخالفتان بالحقيقة قوله او عبث وكل ذلك على
الله تعالى محال العبث فعل لا غاية له كاللعب باللحية قوله للفعل
اي من حيث انه صادر من العبد ونسبته الى اعراضه ومقاصده
واما الفعل في نفسه فهو حركة او سكون والله منزه عن كليهما
لا عن نفس الفعل فجاز صدور مثل ذلك الفعل منه فان

خلاف

في العوارض المفارقة لا يوجب اختلاف الفعلين في الماهية قوله
نفس معذورا اي عين مقدور العبد قوله لزم وقوعه اي وقوع
الفعل الداعي من الله تع الى وقوعه وعند تحقق الداعي من المختار
يقع الفعل قوله ولا وقوعه اي لا وقوع الفعل الصادر من العبد
وموكرمه له والمختار اذا كرم ساوى عدمه عنه صار لا يقع لكن
اجتماع الوقوع واللاوقوع ممتنع وهذا الدليل يدل على انه لا يصح
ان يقدر قادر ان مطلقا على مقدور واحد بعينه فانه لو اراده احدهما و
الاخر لزم ان يقع نظرا الى الداعي وان لا يقع نظرا الى الصارف
لكن المقدم ممكن فحب ان يكون الثاني كذلك قوله بان المكره
اي الملازمة ممنوعة وانما يلزم ان لا يقع للصارف لو لم يتعلق بوجوده
ارادة اخرى غير ارادة العبد واما اذا تعلقت به ارادة اخرى فيقع
اذ يكفي في جانب الوجود ارادة احد القادرين سواء تحققت ارادة
القادر الثاني اولا لاستقلال احدى الارادتين بالتاثير فيلزم
اجتماع مؤثرين مستقلين على معلول شخصي وهو محال فلت الا
نمنع للقطع المستقل لا نقبلها قوله عالم انزاد العالم الجازم بما هو
عليه الامر من غير تجويز فيه فلنا جازم لينفصل عن الظن والشك و
الجهل وقلنا بما هو عليه الامر ليتفصل عن الجهل المركب وقلنا من غير تجويز
لينفصل عن التقليد والتحسب قوله الاول نقرير انه فاعل
مختار فلا تقدم والفاعل المختار هو الذي يقصد ايجاد ما يوجد
فلو لم يكن المقدور معلوما لما توجه قصده اليه لانه يمتنع توجه القصد
بالايجاد الى ما ليس بمعلوم واذا كان مقدوره معلوما له يكون
هو عالما به بالضرورة فيكون عالما وهو المطلوب قوله
الثاني توجيهه انه تعالى حكيم وكل حكيم عالم اما الاول فلانا نعني بالحكيم
من يكون افعاله متصفة باتم ترتيب واحكم والاحكام
عبارة عن ايقاع الفعل مرتبا منسوبا مع النفع وهو ثم كذلك لان

من

من تامل احوال المخلوقات الى آخره واما الثاني فلانا نجزم ضرورة
ان جميع ذلك لا يصدر عن لا علم له فانا اذا رأينا خطا حسنا منظما
كتب مرارا امتنع الحكم بانه بارك كاتبه اي بل وكل عاقل يرى صنعة
من الصنايع على وجه الاتقان والاحكام كالكتابة والنساجة
وغيرهما يضطر الى ان صانعها وفاعلها عالم وذلك امر ضروري
بحيث كل عاقل من نفسه فكيف يشك الفاعل في عالميته فاعلم
لان نسبة من افعاله في الاحكام وعدمها قبل علمه لا تتم ان
امثال هذه الافعال يدل على شعور فاعلها فضلا عن العلم كان
الطيعتين اشد واتركب اعضاء الحيوانات وتزيينها بالالوان
الوه المصورة التي لا شعور لها ولو كان ذلك ضروريا لما
اختلفت فيه العقلا وايضا الامر على العكس فان الشعور
التفصيلي يصير في احكام الفعل الا يرى ان القاري الماهر اذا
احد يتفكر في تفصيل الحروف للسوسن فرائه وكذلك جميع
الصنايع فانهم ان تركوا التفكر واسرعوا سلوا على مقتضى الطبيعة
فاي منهم ذلك علمنا انه من الشعور ولكن لا يكفي في ذلك الظن
والتخمين والتجويز كل ذلك تشكيك في الضروريات فلا يسمع
ومخالفة البعض لا يقدح في ضروريته كما ان السوفسطايية لا
يقدح مخالفتهم في حصول البديهيات قوله ان من تامل
هذا الدليل لا يتم لانه اذا قبل لا يجوز ان يكون الباري تعالى
اوجب لذاته واسطة حتى يصدر عنه الافعال المحكمة فيكون هو
العالم فيقال لان كل ما سواه محدث فيكون هو مختارا والمختار
لا بد وان يكون عالما بقصد ايجاده واختراعه والتمسك في
ذلك بالاجماع لا يدفع الخصم اذ انا نمنع انه عالم بالماهيات
بصور الزم منه علم بالقصد بقيات اذ لتلك الماهيات والعلم
بها يستلزم التصديق وهو لزوم الثاني للاول فيلزم علمه

تصورا وتصديقا قوله افعال الحيوانات هذا جواب بعض
للدليل المذكور ومنوان يقال لو كان الافعال المتقنه يدل
على علم فاعلها لكانت الحيوانات العجماوات عالما بافعالها فان فعل
بعضها كالنحلة مثلا محكم عامة الاحكام ومكونها السوت المسدس
مع كثرة ما فيها من الحكم التي لا يعرفها الا المهندسون مع انا نقطع
بانه لا علم لها بشئ من تلك الحكم الجواب ان ما يرى من عجائب
افعال الحيوانات فهو من اقدار الله تعالى اياها على تلك الافعال
والهامه اياها بان يخلق العلم بتلك فيها ويوحيه قوله تعالى واوحى
ربك الى النحل ان اتخذي الآية ووجه بعضهم الجواب هكذا
اما على راي الاشاعرة ومنوانه لا فاعل في الوجود الا الله فلانسلم ان
النحلة فعلت تلك الافعال المحكمة المتقنة واما على راي البالغين
فلانسلم انها لا تعلم بافعالها فان الله تعالى الهامها ذلك بذلك
علم قوله مجردة عن المادة ولو احتجها فيكون عالما بذاته
لان العلم عبارة عن حصول ماهية مجردة لامر وماهية حاصلة له
عالما بها واذا انه علة لما سواه لا بد من انتهاء سلسلة الحاجة اليها
والعلم بالمبدأ يوجب العلم بذي المبدأ لان من علم ذاته كونه
مبدأ لغيره علم ذلك الغير اذ العلم بالنسبة بدون العلم بالمنتسبين
محال فيكون الله تعالى عالما بجميع الموجودات لانه لما علم معلوله لزم
العلم بمعلول المعلول لما تقدم وعلى هذا الى ان ينتهي يلزم العلم
بجميع الموجودات قوله لان من علم فعل في بنائه ان ذات
الله تعالى مبدأ لغيره فيكون ذلك لانه ربما اداه لحقه بلا واسطة
والعلم بالملزوم يستلزم العلم باللازم البين قوله
وذلك لانه جزء من العلم الاول قوله به بالغير قوله
انه تعالى المدعى في هذا الدليل انه تعالى عالم بذاته وبجميع الموجودات
قوله لكن لان صحة المعقولية من لوازم ذاته فلا يتوقف عنه سواه

كان

كان وجوده او مع غيره قوله ان يعقل فكل مجرد يمكن ان يعقل
مع غيره قوله في العاقل ونفي بالمقارنة الا ذلك قوله
وصحة المقارنة المقارنة المجردة بالمعقول غيره قوله في العقل
بل يقارنه في الخارج لان صحة هذه المقارنة لو كانت مشروطة
بكون حقيقة المجرد في العقل لزم اشتراط الشئ بنفسه لان كونها
في العقل عبارة عن مقارنتها للعقل والشئ لا يكون شرطه
نفسه واذا لم تصح هذه المقارنة مشروطة بكونها في العقل جاز
ان يكون في الخارج هذه المقارنة فيصح على ذلك المعقول
ان يقترن في الماهية الموجودة في الخارج بالماهيات المعقولة
ولا معنى للعقل الا ذلك فثبت انه يصح عليه ان يعقله غيره
من الماهيات قوله فيصح قيل فيه مسامحة اذ صحة المقارنة
اذا توقفت على المقارنة لا يلزم اشتراط الشئ بنفسه بل بما
صحة المقارنة عن وجودها وهي هنا ظاهر الاستحالة فثبت لا
بل يلزم توقف الشئ على نفسه لان صحة المقارنة اذا كانت
مشروطة بالمقارنة والمقارنة مسبوقة بامكانها ضرورة انها لو كانت
ممتنعة لم تتحقق فيلزم توقف صحة المقارنة على صحة المقارنة
وهو ما قاله المصنف قوله وذلك يتضمن لان ذاته جزء
من ذلك المجموع المعقول وانه غير قابل لغيره
جميع جهاته فلا يكون له جهة بالقوة قوله الاخير ان اي الثالث
والرابع قوله وفيها نظر اما على الاول فلانا لا نسلم ان ذاته
حاضرة له لان صور الشئ للشئ يقتضي لغايرهما وايضا العلم
هو حصول صورة الشئ في العقل ولمنع حصول الشئ وامثاله
في نفسه ولئن سلم لكن لا نسلم انه عالم بالمبدأ فان كونه مبدأ الغير
صفة اضافية والعلم الموصوف لا يستلزم العلم بالصفة الاضافية
ولئن سلم انه عالم بما هو مبدأ له بلا واسطة لكن لا نسلم انه عالم

لجميع الموجودات فان العلم بما هو مبدأ لا وسطه لا يستلزم العلم بصفة
السلبية المرتبة البازلة من عنده قوله اجيب المخالف للقول بكونه عالما
اما الاول فهو ان يقول لانا لم ان من علم ذاته علم كونه مبدأ الغير واما
في الثاني فلانا لم ان كل مجرد علمنا ان يعقل لجواز ان يكون بعض
المجردات مبرءا من تعقل ولا نسلم ان كل ما يصح يعقل يصح ان يعقل مع
غيره فعل في المجردات ما لا يصح ان يتعقل شئ آخر مع تعقله لعقله ولانا لم
ان كل ما يصح ان يعقل مع غيره يصح ان يكون معقولا مع سايرما عداه
حتى يلزم ان كل مجرد يصح ان يعقل كل الاشياء ولانا لم ان صحة تعقلها
ليست مشروطة بكونها في العقل قوله لان كونها في العقل غير مغايرة
للعقل فلو كانت مشروطة به يلزم اشتراط الشئ بنفسه قلنا لانا لم ذلك
لان مغايرة احد المعقولات الاخر في العقل غير مغايرة للعقل
والاول مشروط بالثاني ولا يلزم اشتراط الشئ بنفسه قوله عقله
اى عقل ذلك الشئ لما ذكرتم وفي ضمن ذلك عقل لما ذكرتم ايضا
قوله نح لان التعقل اما نسبة بين العاقل والمعقول او حصول
ماهية المعقول في العاقل وعلى الاول لو عقل ذاته لزم حصول
النسبة بينه وبين نفسه وذلك محال لان النسبة تستدعي منتسبين وعلى
الثاني ايضا كذلك والا لزم حصول الشئ في نفسه وهو ظاهر الاستحالة
قوله وهو ص اى لو صح دليلكم لزم ان لا يعقل الانسان
نفسه لكن التالي باطل قوله عليه بنفسه الى العلم امر آخر غير ما ذكرتم
وهذا بناء على اهل السنة وهو انه تعالى عالم بالعلم وذلك التعلق
بين نفس العلم الذي هو صفة واحدة حقيقة وبين ذاته تعالى المعلوم
لا بين ذاته وبين المعلوم هذا بناء على مذهب من لم يقل بانه عبارة
عن حصول صورة مساوية للمعلوم في العالم واما من قال بذلك فله
ان يقول لا يلزم من عدم حصول صورة المساوية اذ التعلق
اعم فلا يلزم من نفيه نفيه قوله خاصا وذلك يقتضي ان يغاير علمه ذا

مذهب ح

لا يغا

ل

لانه

لا يغاير الشئ ونفسه قوله ان علمه اى لو كان عالما فعلمه لا يكون
ذاته الى آخره قوله ذاته ولا جزوه للزوم التركيب قوله
سنذكره في الفرع الثاني قوله الجواب عنه في بحث العلل والمعلولات
قوله لانه له ذاته ثم فاعل لها لامتناع احتياجه في شئ من
صفاته الى غيره لانه واجب من جميع جهاته قوله صفة كمال وهو مغاير
لذاته قوله بغيره اعني صفة العلم وذلك مح على الله تعالى قوله
بان كمالها اى بحسب انها صفة كمال ولا يلزم منه كون الموصوف ان
به ناقصا لذاته لان كمال هذه الصفة انما هو لكونها صفة لذاته لا
ذاته بكمالها لانضمامه بهذه الصفة قوله كما هي اى بالكليات على
الوجه الكلي وبالجزئيات على الوجه الجزئي قوله على السواء
اذ لو لم يكن على السواء لكان لذاته ثم اختصاص بعض المعلومات
دون بعض فيحتاج ذاته في ذلك الى مخصص وفيه نظر لجواز
ان يكون المخصص نفس ذاته قوله بالباقي والالم بنسبته الى
كل المعلومات على السواء قوله اذ لو علمها كما يتعلق ان كسو
فاحترما بعض به في اول الجمل ثم رجع وقع هذا الكسور لم
يكن عند العاقل له احاطة بانه وقع ام لا قوله فعند اى
على وجه المتغير الزماني كما اذا علم وجود زيد الان في الدار
فعند خروجه ان بقي العلم بكونه في الدار كان جهلا وان
زال ذلك العلم وحصل العلم بخروجه لزم التغير في صفاته وكلاهما
محالان على الله ثم قوله فلنا نوجهه ان اردتم ببقاء
العلم عند بقاء المعلوم بقاء الصفة فمحل ان الصفة باقية
قوله يلزم الجهل قلنا ممنوع واما يلزم ان لو بقي تعلقها واضافتها
الى المعلوم الاول وان اردتم به بقاء اضافة المعلوم الاول
والتعلق به فمحل ان لم يسلم قوله يلزم التغير في صفاته قلنا
ممنوع وانما يلزم ان لو كان المتغير صفته وليس بل هو التعلق

قوله وقيل اى قيل انه تع لا يعلم ما لا يتناهى بوجهين الاول
ان ما لا يتناهى ليس متميزا عن غيره لان كل متميز عن غيره فغيره
خارج عنه وكل ما هو كذلك فلا يكون غير متناه والمعلوم لا متميز عن غيره
فما لا يتناهى غير معلوم له وهو المطلوب الثانى انه لو كان عالما بما لا يتناهى
لكان فيه علوم موجودة بما لا يتناهى لان العلم بكل واحد من تلك العلوم
نفاير العلم بالمعلوم الآخر لكن اشتمال ذاته على موجودات لا يتناهى
محال بالاتفاق والجواب عن الاول انكم ان اردتم بقولكم ما لا يتناهى
غير متميز ان كل واحد من احاده غير متميز ممنوع وان اردتم ان ما لا يتناهى
من حيث هو لا يتناهى غير متميز فمسلم ولكن لا يلزم منه ان لا يكون كل واحد
من افراده الغير المتناهية معلوما ومرادنا بانه تع عالم بما لا يتناهى ذلك
وعن الثانى انه لا يلزم علوم غير متناهية بل تعلقات بعلوم
غير متناهية والعلم فى نفسه واحد لا تعدد فيه واستحاله ذلك لم
يقم عليها دليل قوله للمتاسمين فانهم ذهبوا الى ان علمه عبارة
عن صور المعلومات المتحدة بذاته حتى لا يلزم كثرة فى ذاته قوله
وكذا قدرته اى قادريته بقدرة مغايرة لذاته خلافا للمعتزلة
وبين قولنا ذاته فان الاول غير مفيد لانه ليس بكلام تام والثانى
مفيد فلو كانا غير الذات لم يفهما فرق وفيه نظر اذ ذلك يقتضى
تغاير الاعتبار لا تغاير الحقيقة وهو يعينه وارد على الوجه الثانى
اذ عند الحكماء صور المعلومات مغايرة بالاعتبار لذات العالم
قوله اضافة عن العالم والمعلوم قوله اكثر اصحابنا
فان العلم عندهم صفة واحدة مقتضية للعالمية وفساد الاتحاد
لما ابطل مذهب المعتزلة بالوجهين المتقدمين اشار الى ابطال مذهب
المتاسمين بذلك ويمكن ان يجعل جواب سؤال هو ان انحصار
تفاسير العلم فيما ذكرتم ممنوع فان من جملة التفاسير ما ذهب اليه المتاسمون
وهو ان العلم هو الصورة المتحدة بذاته وح لا يلزم مغايرة العلم

لذاته

لذاته وجوابه ان القول بالاتحاد فاسد قوله احتجوا
اى المخالفون لكونه تع عالما وقادرا بعلم وقدرة زائدين على ذاته
قوله مقتضيه لهما لانه واجب من جميع جهاته وهى ممكنة لاحتياجها
الى الذات قوله مع كلا يقوم بذاته صفة فلا يكون العلم والقدرة
صفتين زائدتين على ذاته فايقومان بذاته قوله والقول بذلك
يلزم كونه القديما كفر قوله بتثليثهم وقال لقد كفر الذين قالوا ان
الله ثالث اوثلثة قوله الا قائم الكلمة اقنوم الاب وهو الوجود
واقنوم الكلمة اعنى العلم واقنوم روح القدس وهو الحيوة وهذه
الثلثة فى الجوهر اى ذات واحدة الصفت بهذه الخواص الثلث
الجوهرية قوله من ابنث اى اذا كان المنبث للقدماء الثلث
كذا فما ظنك بمن ابنث ثمانية كما هو مذهب بعض المتكلمين
او ابنث تسعة كما مذهب الحنفية من اثبات صفة للكون ايضا
ورأى الثمانية المشهورة قوله يشارك الصفة فيتركب ثمانية المتا
ومما به الامتياز قوله بذاته وقد ابطلنا قوله واجب باختيار
قدم الصفة ومنع انه كفر قوله والنصارى جواب سؤال وهو
ان القول بالصفات القديمة لو لم يكن كفرا لما كفر الله تع النصارى
باثباتهم الاقانيم الثلثة التى هى صفات والجواب ان النصارى
وان اثبتوا صفات الى اخره قوله عيسى عليه السلام لان المعقول
منهم قالوا ان اقنوم الكلمة نزل من السماء وتجسد بروح القدس
وصار انسانا وهو المسيح وهو اقنوم من اقنوم من اقنوم لا هو
واقنوم ناسوتى قوله هو الذات لما تقدم من امتناع اتصاف
الاعراض فعلم ما بينهم قابلون بالذوات القديمة فلهذا الكريم الله تع
رفيه نظر لجواز ان يكون نوا قابلين باتصال الاعراض قوله
عدمى مذاب عن لزوم المحال الثانى الذى الذهن وهو المركب
وهو ان العدم عبارة عن نفى الاولية والاشتراك فى الامور

ركه

ري

العدميه لا يقتضي التركيب وانما المقتضي الاشتراك في الامور الموجوده
المقدوره **قوله** واجبه لامتناع ذواتها **قوله** بعلم اذ الواجب
يعلل بعلة والا لكان ممكنا **قوله** ولا قدره فلا يكون عالميته بسبب علم
زايد وقادريته بسبب قدره زايده **قوله** وقدره على ذاته **قوله**
الى الغير لانه يحتاج في ان يعلم ويقدر الى العلم والقدره وسمايغاير
الذات فيكون محتاجا الى الغير **قوله** بالحاجه اى احتياجه بان
ان يعلم ويقدر الى ثمانين الصفتين اللتين هما مقتضى ذاته فلانم
استحاله مثل هذه الحاجه وان اردتم احتياجه في ذلك الى امر مغاير
لهذه الصفات فعليكم بيانه **قوله** صحه انصافه فهي عندهم عدميه سلبيه
اى عدم امتناع اتصافه بصفه بالعلم **قوله** عن صفته حقيقيه
قايمه بالذات **قوله** هذه الصحه المذكوره **قوله** ويدل عليها اى
ويدل على ان الحيوه صفه موجبه لهذه الصحه هو ان ذاته ۲ مساويه
لسايرالذوات في الذاتيه فلو لم يكن الحيوه عباره عن الصفه المذكوره
لكان اختصاص ذاته بصفه العلم دون غيره **قوله** ترجيحا بلا مرجح
وذلك محال وذلك الامر المخصص الذي لاجله صح عليه ان يعلم هو الحيوه
قوله وينقض اى هذا الدليل وذلك بان يقول لو صح
دليلكم لزم ان يكون حصول الحيوه له ۲ مشروطا بحصول صفه
اخرى ويلزم التسلسل المحال **قوله** ويندفع اى الدليل المذكور
على اثبات ان الحيوه صفه حصفه بان يقال لانم انه لو اختص بالصفه
المذكوره على تقدير ان لا يكون الحيوه صفه حصفه لزم الرجح بلا
مرجح وانما يلزم ان لو لم يكن ذاته المخصوص كافيا في تخصيص تلك
الصحه بالذات واقتضاء تلك الصحه لكنه ممنوع فيكون قوله و
اشاره الى بعض تفصيل عليه ايضا وبعضهم جعله جوابا عن النقض
الاجمالي المذكور اى ويندفع النقض الاجمالي المذكور بان المخصص
للحيوه بالذات هو ذاته المخصوصه المقتضيه لتلك الصفه فلا يتم

النقض

النقض قلت هذا ليس شيئ لان المنع على النقض للدليل يجب
ان لا يكون متوجها على اصل الدليل على ان يكون افعاله وهذا السوال
بعينه وارد على اصل الدليل فلا يدفعه فالتوجيه الاول اولى **قوله**
بانه كيف اى اراده ۲ عباره عن علمه المحيط بجميع الموجودات من
ازل الى الابد وبانه كيف ينبغي ان يكون نظام الوجود حتى
يكون على الوجه الاكمل وبان صدور الموجودات على هذا
وهذه الكيفيه واجب عنه حتى يكون الموجود على وفق المعلوم
على احسن نظام من غير قصد وطلب **قوله** والكلي اي اراده
لافعال نفسه عباره عن علمه بها واراده لافعال غيره **قوله** اصحابنا
اى الاشاعره **قوله** انها اى الاراده صفه حقيقيه زايده على
ذاته ۲ **قوله** بالتحصل دون البعض **قوله** بالتقديم بالنسبه
بعض البعض في زمان متقدم على زمان الاخر **قوله** متن
مخصص لان نسبه جميع مقدورات الى ذاته ۲ على سبيل السويه
والتساوي اجزاء الزمان في الماهيه فلو لم يكن مخصص يوجب
تخصص الايجاد ببعض الحوادث بوقت دون اخر لزم
الترجيح بلا مرجح فعلم انه لابد من مخصص **قوله** ليس بعلم
العلم وكذلك ليس عين القدره والعلم كالحيوه والسمع والبصر
اذ الحيوه كالقدره والسمع والبصر كالعلم في البعديه والكلام
لا تاثير له **قوله** تابع للمعلوم لان العلم متعلق بالمعلوم على ما هو عليه
في نفسه فيكون تابعا له والتابع لا يجال ان يكون مستبعا
وتبعا واحدا لان القدره من شانها التاثير والايجاد وذلك
لا يقتضي الا اختصاص بمقدور دون اخر ووقت دون اخر
قيل عليه لانم اذا كان من شانها التاثير لم يكن مخصصه فان القادر
يرجح احد المتساويين من غير المرجوح بلا مرجح ومخصص كما اعترفتم به
وايضا لانم التغاير بين الموجود والمرجح فوله لتوقفه على المرجح

الوجه

فلنا ممنوع لما قدمنا من ان القادر يرجح احد المذكورين بلا مخصص وجواب
انها اذا كانت نسبتها الى الجميع بالتاثير فتساوى نسبتها الى الجميع فلم
تخصص الموجد به الا لمخصص مغاير لها وذلك ظاهري ومافدنا في
ترجيح القادر فذلك ليس ترجيحا بلا مرجح مطلقا بل للمرجح غير ارادة
فان المختار قد يفعل بارادته ترجيح احد المتساويين ويعلم منه
جواب الثاني قوله فالتخصيص ايضا بسبب القدرة فاذن
لابد من صفة غير العلم والقدرة لاجلها اختص بعض المقدورات
بالوجود دون فانها المختصة بها وتلك الصفة هي الارادة قوله
على الترجيح والموقوف عليه الموقوف عليه فالقدرة غير الارادة
وهو المطلوب قوله لا يقال توجيهه ان يقال لم لا يجوز
ان يكون المخصص للحوادث باوقاتها موكون مكان كل حادث
مخصوصا بوقت معين بان تمنع وجود تلك الحوادث
في غير ذلك الوقت ويمكن فيه فلهذا اختص كل حادث
بوقت معين او يقول لم لا يجوز ان يكون المخصص كون وجود
كل حادث مشروطا باتصال فلكي فلما لم يحصل ذلك الاتصال لم يحصل
ذلك الحادث او يقول لم لا يجوز ان يكون المخصص هو علم الله
بحدوثه في ذلك الوقت بناء على ان وقوع خلاف ما علم الله محال
او يقول لم لا يجوز ان يكون المخصص علمه بما في حدوث ذلك
الحادث في ذلك الوقت من المصلحة بناء على ان رعاية الاصلح
واجبة عليه فوقوع خلاف الاصلح محال قوله لا يصير ممكنا لا يجوز
ان يكون المخصص موكونه ممتنعا قبل ذلك الوقت فصيرورته
ممكنا فيه لان الممتنع لا يصير ممكنا لان ما بالذات لا يزول
والكلام اي لا يجوز ان يكون المخصص هو الاتصال او
المذكور لانا نعيد الكلام في تلك الاتصالات الى اخره قوله
والا وصاع الكلام في الحوادث بان يقول لابد لوقوع

كاخ

الاتصالات من مخصص وذلك لان الافلاك لبساطتها الى اخره
قوله لبساطتها اذ لو كانت مركبة لجاز ان تقتضي كل حركة شيئا
قوله هذا الوجه الواقع قوله وان يتحرك اي كما امكن
ان يتحرك فلك البروج بحيث يكون منطقته على ما هو واقع
ان يتحرك الى اخره قوله دايره داهمه من الجنوب الى الشمال
وان يكون اي كما امكن ان يكون في جانب معين من فلك
البروج امكن الى اخره قوله والعلم اي لا يجوز ان علم الله
تعالى بانه سيوجد في الوقت العلاني هو المخصص للوجود
لان العلم بان الشئ سيوجد في ذلك الوقت لا يعلق بذلك
الشئ الا اذا كان ذلك الشئ بحسب خصوصيته بذلك الوقت
هذه الحيثية يكون سابقة على العلم بوجوده في ذلك الوقت
فلا يعلل به لان العلة لا يكون مسبوقة بالمعلول قوله وغاية
الاصلح اي المخصص انما يكون علة بالمصلحة التي في حدوث
الحادث في ذلك الوقت ان لو وجب عليه رعاية الاصلح وسيا
اتي
اتي ابطاله قوله المخالف للقول بانه مريد قوله لو تعلق
وان تعلق للغرض كان ترجيحا بلا مرجح قيل وهذا السؤال لم
يذكره
المصنف وذكره في المصباح وكانه نزل من الناسخ الاول
اذ البيان لا يتم بدونه قوله بغير فان قيل انما يكون
كذلك ان لو لم يكن الغرض عايدا الى الغير وهو الاحسان
اليه قلنا سهل الكلام الى الاحسان فانه يكون اولى فيكون
فعله سببا لاستكماله وتركه لنقصانه ويعود ما قلنا قوله
واجيب اي لنا ان نعللها للغرض قوله يلزم الترجيح بلا
مرجح
قلنا انما يلزم لو كان تعلقها بالمراد لغيرها لا لذاتها لكنه
ممنوع قوله على القول بكونه مريدا قوله في محل وقالوا
دث
او كانت في محل فاما ان يكون ذاته ويلزم كونه محلا للحوا

او غير ذاته فيكون صفته قايمه بغيره قوله حادثه وهو جايز عندهم كونه
محلا للحوادث قوله لنا اى على ان ارادته تعالى غير محدثه ٥
قوله تعلق الارادة به اتفاقا قوله ارادته اخرى والكلام
انها حادثه فيحتاج الى ارادة اخرى والتسلسل وهلم جرا قوله فيقوم
الصفه لوجهه لكانت حادثه فاما ان يكون قايمه بنفسها كما ذهب
المعتزله او قايمه بذاته كما هو مذهب الكراميه وكلا هما باطل اما الاول
فلان القيام الصفه بنفسها الى قوله غير معقول لاستحالة وجود
عرض لا يحل له قوله ومع ذلك اى ومع انه غير معقول يلزم
محذور اخر وهو ارادة كل الاشياء لكل ما يريده الله تعالى لانها اذا
وجدت لا فى محل كان اختصاص ذاته تعالى بتلك الارادة تخصيصا
بلا مخصص لان نسبتها الى الكل سواء فكانت حاصله لكل من صح
ان يكون مريدا ولزم ما قلنا قوله وقيام هذه الاشارة
الى بطلان القسم الثانى وهو ان يكون حادثه قايمه بذاته
كما هو مذهب الكراميه قوله ساير الصفات الثبوتيه وهى
التى لا يتوقف افعاله عليها قوله السميعيه كقوله تعالى انى
معكما اسمع واراى وقال ابراهيم لابيه لم تعبد ما لا يسمع ولا
يبصر الى غير ذلك من الايات قوله عن طوارق الحادث
لم يقم دليل يدل على عدم اتصافه بهاتين الصفتين حتى يصرف
تلك الآيات فيثبت مدلولا بها اعنى السمع والبصر لله تعالى واذا ثبت
مدلول بها وهى السمع والبصر كان تعالى عالما بالمسموعات والمبصرات
حال حدوثها لان المقتضى لهاتين الصفتين ذاته تعالى ونسبته الى
الجميع على السواء كما عرفت فى العلم والقدرة وكونه عالما
بالمسموعات والمبصرات هو المعنى بكونه تعالى سميعا بصيرا فثبت
اتصافه بهاتين الصفتين وهو المطلوب هكذا وجه بعضهم
وبعضهم وجه هكذا الله تعالى سميع بصير ويدل وجهان الاول

والسمع دلت الحجج السمعيه على انه سميع بصير ولا صارف لها عن ظواهرها
عقلا اذ ليس فى العقل ما يدل على ان الثبوت لهاتين الحالتين تعالى
مشروط بشرط تستحيل تصوره فى حقه تعالى واذا كانت الطوارق سالمه
عن المعارض العقلى وجب الايمان بها ومقتضاها وكان الله
سميعا بصيرا الثانى الله تعالى عالم بالمسموعات والمبصرات حال
حدوثها ولا معنى للسمع والبصر الا ذلك فيكون البارى تعالى سميعا
بصيرا وهذا الاخير من الوجهين ليس مذهب الاحوال
لانهم يقولون انهما صفتان مغايرتان قايمتان بذاته تعالى بل
مذهب اسلافه الحسن والكعبى والفلاسفه فانهم جعلوهما علما خاصا
وهو العلم المذكور وذلك يستلزم حدوثهما لكون المسموعات
والمبصرات حادثه فيلزم ان لا يكون الله تعالى فى الازل سميعا
بصيرا اللهم الا ان يقال ان كلا منهما صفه ذات تتعلق وانما
هو التعلق لا تلك الصفه لكن فيه كلام ايضا وهو ان كون
السمع والبصر علما خاصا مع انه صفه قديمه وانما حدث تعلقه باطل
بالاتفاق اما عند ابى الحسين فلبطلان الثانى واما عند
الاصحاب اعنى الاشاعره فلبطلان الاول اقول ان الموجه
الاول جعل الكلام كله من اول الفصل الى قوله واستدل
واحدا وانت تعلم ان للفظ لا يساعد عليه فان الكلام من
اوله الى قوله الاقرار بها دليل تام لا حاجه به الى ضميمه يبقى
باقى الكلام ضايعا والموجه الثانى جعله دليلين وانت
تعلم ان الفاء فى قوله فيكون عالما لا يساعد عليه فالاولى
ان يجعل الكلام من اوله الى قوله الاقرار بها دليلا على انه
سميع بصير وقوله فيكون عالما الى قوله حدوثها دليلا على انه
سميع بجميع المسموعات بصير بجميع المبصرات ويكون الف
واللام فى المسموعات والمبصرات للاستغراق والدليل

ليلا

عليه
ماسبق في كونه عالما بكل المعلومات وقادرا على كل المقدورات فلذلك
لم يذكره وقوله ومعنى المغني بكونه سميعا وبصيرا الكلام مستانف ليس
من تمة ماسبق ويكون اشارة من المصنف الى ما اختاره من المذهب
في معنى السمع والبصر وهو مذهب ابي الحسن هذا ما خطر بالبال
مع انه لا يخلو عن تعسف ومناقشة فلينظر في لفظ لعل الله يحدث
بعد ذلك امرا ثم اني وجدت في بعض النسخ بعد قوله الامر
بها ولانه تعالى عالم بالمسموعات والمبصرات حال حدوثها وعلى هذا
يستقيم كلام الموجه الثاني دون الاول قوله واستدل اي
جمهور الاشاعرة على هذا المطلوب بانه تعالى لما تقدم وكل حي يصح
اتصافه تعالى به وجب اتصافه والا لكان منتفيا بضد ح وصدهما
العمى والصمم وهما صفتا نقص فلو لم يتصف الله تعالى بالسمع والبصر
كان ناقصا والنقص عليه تعالى محال وهذا الدليل يتوقف على مقدمتين
احديهما ان كل حي يصح ان يتصف بهما وثانيهما ان عدم الاتصاف
لهما نقص والمخالف ان يمنعهما ويقول لانسلم ان كل حي يصح
ان يتصف بهما فان اكثر البهائم الفعل لا سمع لها والعقرب والجراد
لا بصر لها ولانسلم ان عدم الاتصاف اعني بما يصح اتصافه به يوجب
الاتصاف بضده فان الجسم الشفاف لا يتصف بالسواد ولا بضده
مع انه يصح الاتصاف بهما لكونه جسما وايضا لو كان عدم السمع
والبصر نقصا لكان عدم الشم والذوق واللمس ايضا نقصا
وليس كذلك وايضا جاز مخالفة حيوناتنا بالحقيقة
فلا يلزم الاشتراك في الاحكام قوله قدم المسموع لان السمع
بدون وجود المسموع والبصر بدون وجود المبصر ممتنع بالضرورة
او نقول لو رأى المعدوم حال عدمه لرآه معدوما والا لكان جهلا
وخطأ عند وجوده يراه موجودا اما تقدم فلزم التحدد والتغير وهو
وهكذا الكلام في السماع وبه نظر قوله كان ذاته لان ذاته

بها والموصوف محل للصفة قوله نقيضان اي لحكم بارتفاعهما
وامتنع لزوم قدم المسموع والمبصر انما يلزم ان لو كانا ادراكين
بالفعل وليس كذلك بل هما صفتان تقتضيان ادراك المسموع
والمبصر عند وجوده فذلك التعلق هو الادراك فما يحادث التعلق
دون السمع والبصر فان قيل فلزم نقصه تعالى قبل حدوث
الادراك المذكور الذي سميتموه بالتعلق قلنا التعلق من
الصفات بالمعنى الاعم لا في الذات فان صفات الذات كلها
بالفعل ولا فتور فيها فلا نقص فان قيل التعلقات قائمة
بالصفات القائمة بالذات فتكون امرا خارجا عن الذات فقامت
ولا معنى للصفة الا ذلك فنقص صفاته بالقوة فيلزم النقص
عند عدمها قلنا التعلق امر اضافي اعتباري لا تحقق له خارجا
فليس هناك نقص حقيقي حتى يلزم ما قلتم قوله الحاجة
عن المسموع والمبصر فان البصر انما يحصل بالانطباع او
بخروج الشعاع والسمع انما يحصل بوصول الهواء الحامل للصوت
الى الصماخ وما به الحاجة عنه كما سبق في الادراكات وهما عليا
الله وهو الكريم قوله محال اذ لا حاجة له تعالى والا لكان جسما
قوله ممنع الصغرى اي لانسلم ان السمع والبصر عبارة عما
هما عبارة ان عن ادراك المسموعات والمبصرات عند
حدوثها كما تقدم انما من ان يكون بواسطة حاسة او لا وهما
الغائب على الشاهد لا يفيد قوله على كلامه لانا لما رأينا
ظهور المعجز على يد حصل من ادعى النبوة وعلمنا ان
الكاذب لا يجوز ظهور المعجز على يده حصل لنا علم يقيني بان
المدعي للنبوة صادق سواء علمنا انه متكلم او لا فثبت ان
النبوة غير موقوفة على ثبوت كونه متكلما وكل مقدمة لا يتوقف
ثبوت النبوة على ثبوتها يجوز اثباتها بقول الانبياء قوله

ولا صوت لان الحروف والاصوات حادثة وقد تقدم عدم جواز
قيام الحوادث به تع وانما قلنا ان الحروف والاصوات حادثة
لامتناع ان يقال ان الله تع تكلم بهذه الحروف والاصوات دفعة
واحدة والا لم يكن هذا القرآن المسموع لان المسموع الآن هو
الحروف والمتعاقبة قوله او بغيره اى وكلامه ليس بحرف وصوت
يقومان بغيره ذاته خلافا للمعتزلة فان مذهبهم ان معنى كونه متكلما
انه يوجد الحروف والاصوات في جسم مخصوص قالوا في ابطال
هذا المذهب انه يستلزم قيام صفة الشئ بغيره وهو باطل وفيه
نظر لان معنى كونه متكلما عندكم هو كونه موجدا للكلام وكونه
موجدا غير قائم بغيره حتى يلزم المحذور المذكور نعم النزاع في
انه هل يسمى الموجد للكلام في جسم متكلما ام لا وهو الحق
اخ قوله المخلوقة باخلاف الامم المتغيرة بتغير الاعصار وذلك
يدل على ان كلامه تعالى غير بصور الالفاظ لان التصورات
تختلفة باختلاف الالفاظ المختلفة والمعنى الذي يجده الانسان من
نفسه عند الطلب والاستفهام وغيرهما قبل تلفظه بالالفاظ الدالة
على ذلك المعنى واحد لا يتغير بتغيرها قوله المتغيرة ولا يتوهم
ذلك ان الكلام لغة انما يطلق على الالفاظ لا على المعاني فان
الكلام لغة قد يطلق على المعنى ايضا كما قال الشاعر ان الكلام
لفي الفؤاد وانما جعل اللسان على الفؤاد دليلا قوله
لانها اي لان الكلام قد يخالف علمه وارادته فيكون صفة قائمة بذاته
تعالى غير تلك الصفتين قوله لا يومن فلو كان كلامه
غير علمه لامتنع ذلك لان الامر بالوقوع حاصل والعلم به غير حاصل
وامتناع لو اراد ما خالف علمه لوجب وقوعه والا لكان عاجزا
ولو وقع لكان علمه جهلا فعلم ان ارادته ايضا غير كلامه قوله
في ذلك اي في حقيقته كلامه ومغايرته للعلم والارادة قوله

قوله ح

في

فرع على اللفظ الدال على الكلام النفسي قوله نقص قيل لانهم
ان الكذب نقص فانه ان عنى نقصانه عقلا فهو ممنوع بالفتح العقلي
وهو باطل وان عنى نقصانه سمعا لزم الدور قلت ان ثبت بالحديث
النبوي فلا دور قوله قائم به اى قائم بذاته قوله والا لامتنع
بقاءه والا لامتنع ان يكون موجبا لبقاء الذات واذا كان
باقيا كان له بقاء ويعود الكلام فيه وتسلسل هو ضروري انه لا يكون باقيا
بالذات ولا بنفسه لاستحالة الدور وانقلاب الصفة ذاتا قبل بقاء
البقاء بنفس البقاء ولا تسلسل قوله قائم به ولا شك ان البقاء
غيره قوله هذا خلف لاحتياجه في وجود المتمم الى غيره قوله
الشيخ ابو الحسن الاشعري على ان البقاء صفة وجودية زائدة
على ذات الباقي قوله باقيا اذا البقاء عبارة عن حصول
الذات في الزمان الثاني او مشروطة وذلك حال الحدوث و
محال قوله بالحدوث اي احداث لم يكن حادثا ثم صار حادثا
وهذا التبدل والتغير ليس في ذات الحادث ولا في عدم
الحدوث بعين ما ذكر ثم فيكون صفة زائدة من الحدوث
والتبدل اي وهذا التبدل والتغير الحاصل للشئ
الحادث بعد ما لم يكن ليس في ذات الحادث اذ الذات ليس
مما لم يكن ذاتا ثم صار ذاتا ولا في عدم البقاء اذ عدم البقاء
يستحيل ان يصير بقاء بل في صفة زائدة على البقاء وهو المطلوب
او يقال التبدل اما في الذات او في عدم ما والاول ممنوع لان
التبدل في العدم مع تمام والثاني ايضا ممنوع اذ تبدل احدى الحا
لين بالاخرى يقتضي ثبوت احدهما قوله ان المعقول المصنف
لما ابطل كلام الشيخ اراد تخصيص معنى بقاء الباري تع ومعنى
بقاء المحدثات حتى يعلم انه صفة ثبوتية ام لا فقال واعلم ان المعقول
الى آخره قوله في الخارج فلا يكون البقاء امرا ثبوتيا

لين

زايدا على الذات قوله او غير الثمانية المذكورة قوله
للظواهر و ذلك قوله ثم الرحمن على العرش استوى يد الله فوق
ايديهم كل شئ هالك الا وجهه تجرى باعيننا قوله واولها الطوائف
المذكورة قوله الباقون من المتكلمين قوله والرد اى
رد العلم بمعانيها اليه فيقال يومن بما اراده الله تع من هذه الكلمات
قوله متعلق القدرة وهو الممكن متعلق التكوين وهو الكون
فانه يستحيل لا يوجد وما ان المقدمتان يستلزمان تغاير القدرة
والتكوين والقدرة هذا دليل ثان للحصة على مطلوبهم وهو ان
القدرة يتعلق بامكان المقدور ضرورة ان القدرة لا يتعلق بالواجب
والممتنع والتكوين متعلق بوجود المقدور والتاثير فيه ويقادر
المتعلقين يدل على تغاير المتعلقين فالقدرة غير التكوين قوله
قلنا الامكان لوجهين انا لا نسلم ان القدرة متعلقة بامكان المقدور
ومؤثر فيه لان امكان الممكن بالذات وما بالذات لا يكون
بالغير وهذان الوجهان مبنيان على هذه المقدمة الممنوعة فلا
يصح ما ذكرتم والحق في ذلك ان التكوين هو المتعلق بمعنى تعلق
القدرة بالمقدور ايجاد الايجاد وذلك ترتب عليه وجود المقدور
كما قال ثم انما امرنا لشئ اذا اردناه ان يقول له كن فيكون
فان الاية تدل على التكوين انما يكون حال ارادة ايجاد الموجود
والوجود مرتب عليه بقوله فيكون اذ الفاء للتعقيب واذا كان
التكوين عبارة عن المتعلق المذكور لا يكون صفة قديمة لله تع
ووجه بعضهم هكذا لا نسلم ان تغاير ما ذكر على ثبوت زايدة على
القدرة لجواز ان يكون لتعدد المتعلقات دون المتعلق و
انسب بلفظ الكتاب قوله المومنين اى يحصل لعباده
المومنين علم بذاته تعالى بسبة الى العلم الحاصل لهم به نسبة العلم با
المرئى بعد رويته كما اشار الصادق اليه بقوله سترون ربكم كما ترون

القمر ليلة البدر قوله من غير ارتسام اى وتلك الرويته يكون
من غير ارتسام صورة المرئى في الرائى ومن غير اتصال شعاع
بالمرئى على اختلاف الرائين في الابصار كما تعدم ممن عين هواء
قوله والكرامية فانهم جوزوا رويتهم لاعضاء تهم كونه في الجهة
والمكان قوله اما الاول وهو الانكشاف التام قوله
فلو استحال المسئول اى الرويته قوله سواله اى سوال موسى
الرويته جهلا ان لم يكن عالما باستحالتها وعبثا ان كان عالما بها وكلاهما
على الانبياء مح قيل سوال موسى كان عن لسان قومه بدليل
قوله تعالى حكاية عنهم لن نومن لك حتى نرى الله جهرة فاخذتهم
الصاعقة وقوله تع حكاية عنه حين اخذت الصاعقة اتهلكنا
بما فعل السفهاء منا وان سلم لكن ذلك ليس لمعصية حتى لا
يجوز على الانبياء فان العبث جايز عليهم ولذلك ابجهل بعض المعلومات
لم يعلم انه ليس كذلك قوله باستقرار الجبل في قوله فان
استقر مكانه فسوف تراني قوله ومن حيث هو انما قال
من حيث هو اى استقرار الجبل من حيث هو استقرار الجبل
ليلا يقال انه على الرويه على شرط محال وهو استقرار الجبل حال
حركته وذلك مح والمعلق على المح مح فان المذكور في الاية
ليس الا نفس استقرار الجبل وهو من حيث هو ممكن فان
قيل لو كان المعلق على نفس الاستقرار من حيث هو الا
المقيد بذلك الزمان لوجب حصول الرويه بحصول الاستقرار
لكن حصول الرويه باطل انا قائلون المعلق على نفس الاستقرار
هو الرويه في المستقبل فنحمل ان يحصل في الاخر وبطلانه غير
معلوم اجماعا اذ الكلام فيه قوله فكذا المعلق به يكون ممكنا لا
امتناع المعلق عليه يستلزم امتناع المعلق به فالرويه ممكن
قوله ناظرة النظر حقيقة في الرويه قيل انما يكون حقيقة اذا

من هذه الآية اذا لم يكن لها معارض عقلي وهو ممنوع لما سيجئ
قوله كلا انهم الآية تدل على ان الله ﷻ لو عد الكفار بانهم يومئذ محجوبون
عن الله ﷻ وذلك يقتضي ان لا يكون المؤمنون محجوبين عنه
ﷻ والا لم يمكن لتخصيص الحجاب بالكفار وايقاعهم عليه فايدة
واذا لم يكن محجوبين عنه يرونه قيل انما يلزم من رفع الحجاب
الرؤية ان لو كان جايز رؤية وذلك ممنوع الثاني ومنوعدم
الارتسام واتصال الشعاع والمواجهة قوله والمكان لما مر
في البحث الثاني من الفصل الثاني في التيزهات قوله
واستدل القدماء استدلوا على صحة الرؤية بهذا الدليل وهو
مدخول عند المصنف فذكروا ايرادة لما يرد عليه قوله والطول
انما يحتاج الى بيان ان الطول ليس بعرض ليلا يمتنع ان
الجسم مرئي سطوحه وطوله وعرضه التي هي اعراض كما مذهب
الحكماء قوله ليس بعرض اي الطول انما ان يكون عرضا
قايما بالجسم او يكون جوهرا فرده مناليفه في سمت مخصوص والاول
باطل لما ذكر في الكتاب فتعين الثاني وكذلك يقول في
العرض والعمق فيكون الطول والعرض والعمق اجزاء
فرده مناليفه في سموت الجهات كلها وذلك هو الجسم فالجسم مرئي
والعرض ايضا كما مذكور فهما مشتركان في صحة الرؤية فلا بد من مصحح
والا لما اختصا بصحة الرؤية دون المعدومات وذلك المصحح
يكون مشتركا بينهما وهو الوجود لما يذكره والوجود ثابت
لله فعلة صحة الرؤية ثابت فيه فصحت الرؤية ثابتة فيه وهو المطلوب
قوله جزء واحد من الاجزاء التي لا تتجزى التي تركب منها
الجسم الطويل في الطول وذلك منقسم بالضرورة قوله فتقسيم
وكل منقسم قليس بجزء هذا خلف والعرض خلافه قوله بالمتعلق
اي العرض الواحد لمحال كثيرة قوله والعرض مما يرى من الوان

ويم

وغيرها قوله وهو مع قيد ان الطول ليس بعرض بل موجود
اي جوهر فرده مناليفه في سمت الطول كما هو مذهب المتكلمين
قوله عدمي لان العدم مأخوذ في مفهوم الحدوث والعلة
لا يكون علة للوجودي وهو الصحة قوله واعترض عليه اي بانا
المرئي هو الطول بل ناليف الاجزاء بعضها مع بعض وهو عرض
فيكون المرئي انما هو العرض لا هو والجوهر حتى يكون صحة الرؤية
مشتركة بينهما سلمنا انهما مرئيان لكن لانم ان صحة الرؤية معللة بعلة
فان الصحة عدمية لما عرفت من ان الامكان عدمي والامور
العدمية لا تحتاج الى سبب وان سلم احتياج الصحة المذكورة
الى سبب مصحح لكن لانم وجوب كون ذلك المصحح مشتركا بين الجوهر
والعرض فان المشترك بين المختلفين قد يشترك في امر واحد
بالنوع ولانم كون ذلك المشترك وجوديا حتى لا يكون الحدوث
مصححا فان صحة الرؤية لما كانت عدمية جاز تعليلها بعلة عدمية
او تعليل العدمي بالعدمي جايز كما يقال علة العدم عدم العلة
وان سلم ان المصحح ليس هو الحدوث بل الوجود لكن
لم لا يجوز ان يمنع رؤيته لاجل فوات شرطه او وجود مانع وذلك
ان الحكم كما يعتبر في تحققه حصول المقتضي فكذا يعتبر فيه حصول
الشرايط وارتفاع الموانع فلعل مانعيه الله ﷻ بنافي هذا الحكم لفوات
شرط كانطباع صور المرئي في عينها او اتصال الشعاع الخارج
من العين او لوجود مانع بان يكون ذاته غير قابلة لخصوصية
يمنع من ذلك كما يجيء فانها مصححة في الجهل للجهل والسهو مع
ان ذاته غير قابلة لها قوله احتج المعتزلة على امتناع الرؤية
لا يدركه الابصار وجه التمسك ان سياق الآية مادا
قبلها ومابعدها دال على المدح فيكون هذه الآية دالة عليه فاذا
كان نفي الادراك مدحا كان اثباته نقصا فوجب امتناعه في حق
الله ﷻ

او يقول يدرك الابصار نقض لقوله لا يدركه الابصار فيلزم من صدقه
كذب الاول وح يلزم ان لا يبصر لبصر او بصران لانه قابل بالفضل
قوله هو الاحاطة اى لانم ان الآية تدل على عدم الرويه بل
بل على عدم الادراك وهو الرويه على سبيل الاحاطة بجميع جوانبه و
ذلك مم على الله تع فلا يلزم من نفيه نفي الرويه اذا لا يلزم من نفي
الاخص نفي الاعم وايضا ان سلمنا معنى الآية سلب العلوم وهو
ان لا يدركه جميع الابصار لانه نقيض يدركه الابصار المفيد للعموم
لكون الجمع المحلى بالقيد على ما بين في موضعه ونقيضه يكون سلب
العموم وهو السالبة الجزئية ولا يلزم منه كذب الموجبة الجزئية لانه
يناقض من الجزئيتين قوله لا فارق فلنا ممنوع فان الكفار عندنا
لا يرون الله تع قيل على الاول لانم ان ادراك الشيء عبارة عن
على سبيل الاحاطة فانهم يقولون ادركت الشمس ولا يريدون رويتها
من جميع الجوانب وعلى الثاني ان الآية في معرض المدح فيكون
نفي الابصار مدحا فيلزم ان لا يكون الابصار نقصا فيكون المراد
عموم السلب وهو ينافي الايجاب الجزئي واجيب عن الثاني
بان المدح في نفي الادراك البصري الذي من شرطه ارتسام
سماع ولا نزاع في ذلك اما الاحاطة التي تحصل بعد حصول احدهما
السببين من غير احدهما فممنوع انه نقص اذ النزاع ما وقع الا فيه
قوله لن للتابيد بالنقل النحاة فيلزم نفي رويته موسى ابدا
ويلزم من ذلك ان لا يراه احد لعدم القابل بالفرق واجيب
بمنع ان كلمة لن للتابيد لقوله لن يتمنوه مع انهم يتمنونه في الاخرة
وان سلم فلم لا يجوز ان يكون المراد بالتابيد هنا طول المدة
كما في قوله ومن يقتل مومنا متعمدا فجزاؤه جهنم خالدا فيها
كما سبق وغيره قوله وقت الكلام لانه نفي التكليم الا على احد
الوجوه الثلثة المذكورة في الآية وهي قوله الا وحيا او من وراء

بحجاب

حجاب او يرسل رسولا فيوحي باذنه ما يشاء وكل من الثلثة ينافي الرويه اما
الاول فلان المشافهة لا تسمى وحيا واما الاخيران فظاهران قوله
بان الوحي اى لانم ان لوحي ينافي الرويه فان الوحي عبارة عن
كلام يسمع بسرعة سواء كان المتكلم بذلك مجتجبا عن السامع او لا او لو
كان عبارة عن الكلام الذي يكون المتكلم مجتجبا لكان قوله او من
وراء لغوا بلا فايدة وانه مم على الله تع وفيه نظر فانه انما يلزم ان
يكون لغوا لو علم يكن المراد بالوحي الالهام كما ذكره المفسرون او
السرعة فلا يناسب مقتضى الآية لانه تع في معرض بيان عظمة وسرعة
الكلام لا يدل على عظمة قوله فد سالوا موسى الآية قوله
ان ينزل عليهم كتابا من السماء فقد سالوا موسى الآية قوله
بطلبهم اى بطلبهم الرويه جهرة قوله وقال الدين
ولذلك رتب الذم الوعيد على طلب الرويه في قوله تع حكاية
عن الكفار وقال الذين لا يرجون لقاءنا لو لا انزل الملائكة
او نرى ربنا لقد استكبروا في انفسهم وعتوا عتوا كبيرا اى معناه
قال الكفار وهم الذين لا يرجون لقاءنا هلا انزل علينا الملائكة
ليخبرونا ان محمدا صلى الله عليه وسلم صادق او نرى ربنا ليخبرنا بذلك
او امرنا باتباعه وتصديقه ثم اقسم الله تع وقال لقد استكبروا في
انفسهم بطلب الرويه وعتوا بذلك عتوا كبيرا اى طغوا بذلك
طغيانا وعنادا عظيما فعلم بان طلب الرويه يستلزم الذم والعقاب
وح لا يجوز ان يرى في الاخرة والا لوجب ان يعاقبوا عليها وهو
باطل لان القابل بالرويه يقول ان الرويه من اعظم المثوبات
واجلها فكيف يكون سببا للعقاب قوله واجيب اى لانم
ان الاستعظام والذم لطلبهم ايا بعينا وعنادا بدليل انهم طلبوها
في الدنيا قبل اعطاء الله تع لابصارهم القوة التي بها تقوى على
رويته فالذم انما مرتب على طلب رويته في الدنيا وهو لا ينافي

الدوية الاخر للاستلزام المطلوب **قوله** في الشاهد اى فيما عندنا
من المحسوسات **قوله** سليمة فان هذه الامور الثمانية شروط الابصار
لا تحقق بدونها علم توقفه على بعضها بالضرورة وعلى البعض الاخر
بالتجربة واعلم ان المصنف قد اخل بشرط تاسع اعتبره القوم وهو
ان يكون الحاسي قاصدا ابصار المرئي اذ لو لم يكن قاصدا بل كان
غافلا عنه مع حصول الشرايط الثمانية لم تحصل الابصار **قوله**
في المراة فانه على القول بالانطباع قائم بالمراة حال فيها وعلى القول
بالشعاع ليست في المراة وانما يرى بالانعكاس فلا يكون مقابلا
لاستحالة مقابلة الشئ لنفسه فيما اذا راى الشخص وجهه في المراة **قوله**
جبارا لتحقق الشروط الثمانية هناك لكن ذلك صح بالضرورة **قوله**
وسلامة الحاسة لان ذلك يقتضي كونه في جهة وحيز وقد تقدم
استحالته وحينئذ لا يمكن اعتبار تلك النسبة فلم يبق من تلك الامور
التي يجب الدوية عند حصولها الا امران احدهما سلامة الحاسة و
انبهما صحة الدوية فيجب الدوية عند حصولهما لكن الشرطان المذكوران
حاصلان في الدنيا اما الاول فبالضرورة واما الثاني فبالعرض فيجب
حصول الدوية في الدنيا لكن ذلك باطل اجماعا فالمقدم بالملك
بحر المفروض فصحة الدوية مسلمة **قوله** بان الغايب اي ما
ليس من شانه ان يكون محسوسا اى الابصار في الغايب
ليس كالابصار في الشاهد **قوله** لم تحصل كالقوة التي يعطيها
الله تع للابصار بعد البعث بها نقوى على هذا الادراك **قوله**
واجيب الحصول لجواز ان يكون لخلق الله تع وتلك الشرايط معدات
فمتى شاء خلقها ومتى شاء لم يخلقها كما في المعدوم متى لم يلزم انه
ليس كذلك **قوله** والا لزم الاتباع كما في تقدم نفي الجسمية ولوا
عنه **قوله** مقابل او في حكمه **قوله** ومنطبع بالضرورة
قوله ودعوى الضرورة اى بمنع دعوى الضرورة فيها فان

هذا

هذا باطل لاختلاف من العقلاء في صدقها فلو كانت ضرورية لما اختلفت
في صدقها **قوله** والنقض فان الله تع يبصرنا بالانفاق مع انا لا
يقابله ولا ينطبع صوره منا فيه تعالى عن ذلك فلا يكون الكبرى كلية
قوله محكوم له دلالة لقدرة العبد فيها وهذا هو المخبر
قوله القاضي ابو بكر الباقلاني ان ذات الافعال واقعة
بقدرة الله تع وكون الفعل طاعة كالصلوة او معصية كالزنا صفات
للفعل واقعة بقدرة العبد احداثه **قوله** في العبد فان الله
بمعنى ان الله تع يوجد في العبد قدرة واراده يوجبان الفعل
المقدور **قوله** وقدرة العبد وعليه اهل التحقيق من اهل السنة
لانه لا خبر ولا تفويض بل مرتبة بين المرتبتين **قوله** باحتيا
اى لا على وجه الايجاب والقدرة **قوله** ومنع بوجوه اى منع
قول المعتزلة بوجوه الاول سلمنا ان ترك الفعل ان امتنع على العبد
حال صدور الفعل منه كان الفعل العبد مجبرا في فعله لا مختارا اذ
الفاعل المختار هو الذي يتمكن من الفعل والترك وان لم يتمتع
الترك عليه بل يمكن منه احتياج وقوع ذلك الفعل منه الى مرجح
لكونه ممكنا منهما معا فلو لم يكن هناك مرجح للفعل لزم الترجيح بلا
مرجح واذا حصل ذلك المرجح وجب الفعل معه والا لامكن ان
يوجد وان لا يوجد فاما ان يتوقف وجوده على مرجح اخر او لا
فان كان الاول لم يكن المرجح المفروض تاما مرجحا تاما هذا خلف
وان كان الثاني لزم الترجيح بلا مرجح قلنا انه لو امكن الترك
لاحتياج وقوع ذلك الفعل الى مرجح موجب منقول يجب ان
لا يكون ذلك من العبد والا لاحتياج الى مرجح اخر ويعود
التقسيم اليه ويتسلسل واذا لم يكن ذلك المرجح الموجب من
العبد يلزم الجبر لان عند وجود ذلك المرجح يجب الفعل وعند
عدمه يمتنع فلا يكون العبد مستقلا بالاختيار قيل ان المعتبر

يقولون معنى الاختيار هو استواء الطرفين بالنسبة الى القدرة وجوب
وقوع احدهما بحسب الارادة فمتى حصل المرجح وهو الارادة وجب
الفعل ومتى لم يحصل امتنع وذلك غير منافٍ لاستواء الطرفين
بالنسبة الى القدرة وحدها **مؤلف** كان عالما اذ لو جاز ان لا يعلم
الفاعل بالاختيار تفاصيل فعله لانسد علينا باب اثبات كونه تعالى
عالما لجواز ان يصدر عنه العالم بما فيه من الموجودات مع عدم علمه
بشئ منها لكن ذلك باطل **مؤلف** فمحط اى صحط القاعدة للحركة
البطيئة الذى يعد السكون فى بعض الاحيان والحركة فى بعضها
عا بسكنات المتخللة للحركة البطيئة وعرف احيانا تلك السكنات
وذلك باطل لانه لا شعور له بذلك قيل فد يعدم ان البطؤ ليس
لمحلل السكنات وقيل لم لا يجوز علمها لكن لا يكون شاعرا بذلك
العلم فان الشعور بالشعور غير الشعور وغير لازم له **مؤلف**
لو اختار العبد اى لو كان العبد مختارا فى افعاله وناقض مراد العبد
مراد الله تعالى كما ان يريد العبد ايجاد حركة ويريد الله اعدامها فان
وقعا معا لزم اجتماع النقيضين وان لم يقعا معا لزم ارتفاعهما و
وقع احدهما دون الآخر لزم الترجيح بلا مرجح لان قدرة الله تعالى
وان كانت اعم من القدرة العبد بمعنى انه تعالى قادر على كل مقدور
العبد وعلى غيره لكنها بالنسبة الى هذا المقدور المعين سواء اى
مساوية لقدرة العبد لاستقلال كل منهما بالتاثير فى هذا المقدور
فوقوع مراد احدهما دون الآخر ترجيح بلا مرجح والتفاوت بين
القدرتين فى الامور الخارجية لا مدخل له فيما نحن فيه قيل لا نسلم
القدرتين فى الاستقلال فى التاثير بل هما متفاوتان بالقوة و
فالضعف وان قدر على فعل بالاستقلال يقدر عليه القوى لكن
القوى يقدر على منعه من ذلك الفعل وهو لا يقدر على منع القوى
وح جاز فيما نحن فيه عدم تلك الحركة ولا يلزم الترجيح بلا مرجح

مؤلف احتجوا اى المعتزلة على ان افعال العباد منوطة باختيارهم
مؤلف لتكليفه لانه يكون ح يكون افعاله جارية مجرى حركات
ارتعاشات ولو كان كذلك لقبح لتكليف لقبح تكليف ارتعاش
يجراه بالضرورة لكن التالى باطل بالاتفاق **مؤلف** اجيب بانه
اى بمنع التكليف مشتركا لا نسلم بوجهين الاول ان الفعل
المامور به عند استواء داعى الفعل وداعى الترك وعند رجحان
داعى الفعل يمتنع الحصول وعند رجحان داعى الفعل واجب
الحصول فالفعل المامور به لا يخلوا عن وجوب الحصول وعن
امتناعه فلا يكون العبد موجدا باختياره وقدرته اذ لا اختيار
بالنسبة الى الواجب والممتنع فيقبح التكليف لقبح التكليف بما لا
يكون مقدورا الثانى فعل العبد لا يخلوا عن الواجب الوجوب
والامتناع لانه ان علم الله وقوعه وجب وقوعه وان علم الله
لا وقوعه امتنع والا يلزم الجهل على الله تعالى فيقبح التكليف بما
فعلم ان الالزام المذكور وارد سواء قلنا بالمختار او قلنا بالقدرة
ومع هذا لا يمكن ان يجاب عنه بان يقال لا نسلم قبح تكليف اتحادات
وما يجرى مجراها وانما يلزم ان لو كانت افعاله معللة بالاغراض
وليس كذلك فان الله لا يسئل عما يفعل وللقايل ان يقول
على الاول وجوب الفعل مع الداعى لا ينافى الاختيار اذ نسلم
الفعل والترك بالنظر الى القدرة فقط وعلى الثانى ان العلم
تابع للمعلوم فلو كان موجبا له لزم الدور وايضا ذلك يوجب
ان لا يكون الواجب مختارا **مؤلف** واما الثانى اى المنقول
فهو الايات المحتملة المتاخذ الاول الايات التى اضاف فيها الافعال
الى العباد وعلقها بمشيتهم وبالمتاخذ وعلقها بمشيته تعالى بعد
الى العباد وهى من قوله فوكل الى قوله كل امرئ بما كسب رهين
ومن هنا الى اوينا فخلقت الافعال بمشيته العباد واذا كانت

الافعال مضافة اليهم ومعلقة بمشيتهم كانت واقعة بقدرتهم واختيارهم
قوله وعورض اى ما ذكر من الايات وان دل على ان افعال العباد
مضافة الى العباد ومتعلقة بمشيتهم لكن عندنا ما يدل على نقيضها
من الآيات اما على الاول فقوله ما ترى فى خلق الرحمن من تفاوت
وما تعملون فان ما بين الآيتين يدل صريحا على ان افعال العباد
واقعة بقدرة الله وخلقه له واما على الثانى فقوله ان ربك
يضل من يشاء ويهدى من يشاء الى صراط مستقيم فانها تدل على
ان افعال العباد معلقة بمشية الله ودون مشية العباد قوله
على الوعد والوعيد اما الدالة على الوعد بالثواب فكقوله
ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات كانت لهم جنات
الفردوس نزلا واما الدالة على الوعيد بالعقاب فكقوله
وكلوا واشربوا ولا تسرفوا انه لا يحب المسرفين وكقوله
ومن يقتل مؤمنا متعمدا فجزاؤه جهنم خالدا فيها وغضب
الله عليه ولعنه واعد له عذابا عظيما فان قيل ما الدليل
على ان الآيات الدالة على الوعد والوعيد والمدح والذم
سيقت لكون افعال العباد جارية مجرى افعال البهائم
ولا نزاع فى ان المدح والذم عليها قلنا النزاع انما هو فى
المقتضى للمدح والثواب انما هو الطاعة والموجب
للذم والعقاب انما هو المعاصى دون الله تعالى وتحقيقه
للعبد فعل وهبه تقوله عليه السلام سعيد من سعد فى بطن امه
والشقى من شقى فى بطن امه والله تعالى اضاف الطاعات
للسعادة وغير الصالحة اضافات للشقاوة قوله وترتب
الثواب اى لو قيل لو كانت السعادة والشقاوة خلقيتين
فلم لله تعالى فيها فلم ترتب الثواب والعقاب عليهما فلما

ترتب الثواب والعقاب على الافعال الصالحة موجب للثواب
والافعال الطالحة مقتضية للعقاب بل من حيث انها موجبات
واضافات للثواب والعقاب قوله بل نوعهم وكل يدل
على كونهم فاعلين لافعالهم قوله ونظائره كقوله من يشاء
الله يضلله ومن يشاء يجعله على صراط مستقيم وكل يدل على
ان كل شئ بمشية الله ومشيته قوله ان الله لا يظلم من صفة
الى قوله وكل ظلموا دال على عدم اتصاف افعاله بالظلم وهو
ولو كان من عدم عند الله لانه دال على عدم اتصافها بالاولى
وقوله ما ترى فى خلق الرحمن من تفاوت يدل على عدم اتصافها
بالتفاوت قوله من تفاوت وتفاوت من وكل ان لا تكون افعال
العباد مخلوقة له اذ لو كانت مخلوقة لكانت افعال العباد
افعاله وكل ما يكون صفة لفعاله تعالى كالظلم والتفاوت
وان صلاح وفساد يكون صفة لفعاله لكن كل ظلم لانه
لا يأت الملكوت على بعضه قوله واعلم اى لانه
ان لا يأت الملكوت يدل على ان افعال العباد ليست
مخلوقة لله تعالى اما لا يأت الدالة على ان الظلم عن فعل فلان
كون الفعل ظلما صفة اعتبارية توجب للفعل بالعقل انها
وكل لا يأت ما لكيتنا للاستبداد واستحقاقا فانها قاصرة
عن شامل تام يكون لمعناه اموال العباد مثلا لان الظلم
عبارة عن التصرف الخاص الذى هو حق من غير استحقاق واذا ثبت
انه تعالى ظلم لانه مالك لجميع الاشياء ملكا تاما لا استحقاق لاحد
قد تقرر ذلك نقول كون الظلم صفة اضافية توجب للعقل بالبديهة
استحالة صدور الفعل عنه تعالى لجواز صدوره عنه ثم توجب له
بالبديهة اضافة له بالنسبة اليه فلم قلتم انه ليس كذلك واما
الآيات الدالة على استحقاق الاصلاح والتعاون عن افعاله فلا

من غير الاضلاف نفسه عن القرآن كما دل عليه سياق الكلام
له نفيه عن الفعل مطلقا كيف ومخلوقاته بوساطته من الادلة
والبرهان والشرف وغيرذلك من انواع التعاون فالآيات
دالة على نفي التعاون في القرآن والسهو انما يقع التعاون
في غيرهما فلا يدل الا بما على ما هو مطلوبكم قوله واعلم اعلم
ان الاشاعرة قسموا الكسب وهو ان الاول طرف الكسول
وهو ان القدرة الحادثة لا تؤثر اصلا بل الله فعال واقعة بقدرة
الله ولا سبب للعبد على معنى ان العبد اذا صمم العزم واصمار
الطاعة خلق الله تعالى فيه علما عقيب عظيم والله يفعل ما يشاء
المقدرة من المعقول والمنقول اذ الممكنة لذات المعنى كما قرر
في وجه التكليف واضافة الفعال الله وهو مستلزم للجمع بين الضدين
والبرهان الذي اشار اليه بقوله ولان سلم لم يؤثر
في اصل الفعل الا انها تؤثر حالة بقاء وهي الطاعة و
المعصية للفعل وهذا القدر هو المعتبر في التكليف واضافة
الفعل الى العبد فسقط ما ذكره فعلى الاول الكسب عبارة عن
الفعل الواقع بقدرة الله الذي هو مقارن لقدرة العبد
ومتعلق بها وعلى الثاني عبارة عن تلك الحالة الدالة بقدرة العبد
عندها مع الجمع بين ضدين قال المصنف وقال ان العبد يفعل
باختياره شيئا فاطلعنا ان القدرة لا تؤثر وان لم يستقل
فلا يكون كاسبا ويكون الكل بقدرة الله وعلى القدرين
يبطل الجبر وايضا الدليل الدال على امتناع وقوع الفعل
بقدرة العبد بين وال على امتناع وقوع العزم والصفة
الدالة بقدرته ايضا ويمكن الجواب عن الاول بما مر
بطلانه فافهم وانما يبطل ان لو لم يكن لكلامه من قولنا لا
مؤثر حقا انه لا مؤثر حقا في الفعل الصادر منه مع عقيب العزم

او الفعل على المتصف بتلك الصفة اما اذا كان الفاعل والمحل
واما الثاني فضعيف يمكن على تسليم البرهان المذكور قوله
اصحابنا اي الاشاعرة قوله من ما تناوله من الله فعال قوله
من المحاولات فان الاول تمكن في الجملة من الفعل والترك
والثاني لا يمكن اصلا من وجه قوله وذاهبهم اي منهم
قوله قائم اي البرهان القائم وهو برهان الخلف قوله اضمار
العبد معناه ان العبد مستقل في ايجاد الله فعال نفسه والله فعال
مضافة الى اضمار مطلقا من غير ان يكون لغزم مدخل فيها قوله
منها اي من تلك الوجوه والدلالة وهي كما ذكر المعتمد ذكره قوله
العزم على اصدار الفعل قوله على وفق هذا من الكتب قوله
الفعل فيه فالعبد وان لم يكن موجدا لله فعال لكنه كالموجد لها
فلذلك جاز ان يضاف الله والتكليف والمدح والذم والوعد
والوعيد قوله ايضا فنقول لان تصميم العزم فعل ايضا فنقول
موجبا وافعاله تعالى بقدرة الله فلا يكون للعبد فيه مدخل ايضا
وقوع المقدور قوله على الباطن لان المشاهد فيه يعود
الى رفع التكليف وان يستحيل او القول بالتوبيخ قوله
انه لو علم ان الله عند الاشعري موافقه العلم على
معنى ان كل ما علم الله وقوعه فهو مراد الوقوع وكل ما علم
الله لا وقوعه فهو مراد العدم وعند المعتزلة الله تعالى يريد
الى كل ما امر به مراد وكل ما نهى عنه مكروه قوله وصدقه على
سبيل الاستمرار وكل من اوجد شيئا مما اضمر من وجه
مما تقدم من ان اضمار الله تعالى يوجد دون وقت يوقف
على الله تعالى قوله فاسمع واذا اسمع وقع ايمانه فلا يتعلق
الله تعالى بايمانه لاستحالة ان يعلم الشيء ممن يعلم استحالة صدقه
ان كل ما علم الله لا يقع وتعلق العلم بالمعلوم على ما قررنا كل ما يسمع

ومواطئ ملت هكذه وجه بعضهم واعلم ان قوله كل ما لا يدل
لا يتم عد يلزم من الدليل بل الامر كل ما لم يتم لا يدل والمخصصة
الكلمة لا يعكس كيف يقول ره ولى ان يقال سلم انه لا يدل
ايمان الكافر المذكور ما ذكرنا من الدليل عليه وهو سلمنا انه لا يدل عليه
فلا يلزم ان يكون الايمان مخالفة عن الامر فلا يكون الامر موافقة للامر فلا يكون موافقة
للعلم لانه قد قابل ما تفصل وكل ما علم وجوده فهو مراد وكل واقع مراد
ومواطئ قوله بدليل على انه لا عموم في جميع الكافرين بل بعضهم
ومواطئ الماموريات قوله اذ لو كان مرادا لكان مامورا
به اذ كل ما امر الله به امر بكونه كما استدلوا عليه في
كتب اصول الفقه وقد بين انه غير مامور به واذا لم يكن مرادا
ومواطئ جعل الكائنات فلا يكون الله بكل شيء عليم
الرضا به اذ الرضا بقضاء الله بكل اجماعا قوله تحصيل مراد المطاع
والكافر اتى به فيكون مطيعا ولو كان مطيعا لاستحق الثواب
وقد قال لكن الثاني ساقط وقد قال المعدم ومعسكرته مرادا ساقط
لعسكره الكفر وكل من علم انه لا بد الكفر لكن الرضا
هو ان لا يعترض فيه بقلبه واللسان والجوارح الا من حيث
ان الاول قوله واجيب هذه الجواب جواب عن الاول
من الوجوه الاربعة ويوضح انا لا نسلم ان لو كان الكفر مرادا
لكان مامورا به واما يلزم ولكن ان لم يلزم سقط الامر عن الكافر لانه
لكنه قد سقط كالامر بالميت مثلا اذا علمنا ان زيدا ان عمرو اشرب الخمر
ومات ولم يتب فانا نعلم حتما سقوط ما يدل الامر
انه لا يصح ان يقال لم اشرب الخمر فانه حرام والعبد مامور به والامر بين
واذا جاز ان يكون الامر عن الكافر جاز ان يكون الكفر
مرادا وان لم يكن مامورا به قيل واما يلزم جواز ذلك وهو
ان الله الكريم لا يجاز ان يكون الامر عن الكفر وهو

وما ذكر من بيان وجوه الضرر دون ان الله لا يعترض وجوه الامر الله
دون الامر اذ قد يلزم من وجود اللازم دون الملزوم وجود الملزوم
دون اللازم قوله والرضا بهذا جواب عن ما ذكر الوجه الثاني
وحاصله ثم لو كان الكفر مرادا لوجب الرضا قوله لوجوب الرضا
بقضاء الله بل قلنا انما يلزم ولكن ان لو كان الكفر بقضاء الله
لكن ليس كذلك بل هو مقتضى قضاء الله والرضا انما يجب بقضاء الله دون
المقضي بقضائه فلا يلزم ما ذكرتم والرضا بقضاء الله بالكفر لا رضا بالمقضي
قوله والطاعة هذا جواب عن ثالث الوجوه وحاصله ثم ان الكفر لو كان
مرادا لكان الكافر مطيعا بكفره قوله لان الرضا بالطاعة يحصل
قوله المطاع قلنا ع بل مع موافقة الامر والامر عن الكفر كما عرفت في الجواب الاول وهو انه يكون الكافر مطيعا فان ما اتى به
من الكفر غير مامور به قوله وقالت الحكماء ع بشيع القضاء والقدر
قوله عالم الكائنات وصانع العالم واعلم انا نقلنا فيما سبق
من صحف ابراهيم وادريس عليهما السلام ان فيها مذام كثيرة
والمعتمد ما ذكرت من الكبائر والشرور مع ما فيه من الوعيد والنسخ انما يكون
وجه الشر وقع على طبعها اي كفعل فيها لكن الكبائر انما تكون
موجبة للعقوبة اذا لم يعفها فالحكمة انما تتم في وقوع الكبائر بتحصيل
التعيين الحال الاول فانه لو لم يوجد لكان مسببا عن السبب الضعيف
لكن بعض الى لزوم ما هو اشر مقدورا منه وهو الشر الكثير او ترك
الخير الكثير واما الباقي فقط وجمعهم على ما ذكروا استدلوا هو ان
الشرور والكبائر لم يكن لما علم الله وعلم ان الكبائر والشرور
مقتضاه لو لكن الاول ما ذكرت والشر ما ليس قوله فالكل انما تكون
اذا هو قادر على جنسها وانه هو قوله هو الذي انشأكم نفعل ما يشاء
فانه يكون ذلك من الله فعال لما يريد قوله مالك الكل كرام
والملوك قوله والخير كالواجب والمندوب والمباح قوله

صنع لو ما لا لذات وما لا سكن من الذات لا يزول قوله وكذا الكسر
اى ما يكون صفة بنفسه وحده لذاته او لصفة قائمة به فيشمل من
الله تعالى كما يعرف وما العبد منها اى من الفعل
الحسن والقبيح قوله كالعلم اى كحسن اتقانهم قوله العدو
الصار فانه مشتمل على صفة المضرة وكل مشتمل على صفة المضرة
سيء قوله الكذب النافع لاشتماله على صفة المنفعة
ولذلك اى ولان اصل ان الحسن والقبيح مما ذكرنا من الصور
قوله ما ليس اى لمستقل العقل بدركه اما ضرورة او استدلالا
يحتاج الى الاستعانة بالشرع لمعرفة ان الشرع حكم الحسن والقبيح منها قوله
على الله على الجزم قوله ان كان فانه لا محال او اذا كان كذلك قوله
وكل مثله العلم حسن والجهل قبيح قوله صفة كمال كالعلم قوله
او نقص كالجهل قوله للتكليف كالكذب فانه قد يطلق الكسر
والقبح عليها فيقال الكذب حسن وان لم يقبح قوله عقليين
اذ لا حاجة في معرفة الكمال والنقص والملاءم والمنافر
الى الشرع بل العقل مستقل بادراكها ضرورة قوله ثوابا
كالصلوة قوله عقابا كالزنا قد يطلق الحسن والقبح عليها
فيقال الصلوة حسنة والزنا قبيح قوله لله تعالى اى
اذ كل حادث مفتقر الى محدث حكيم الشرع وكلف لا يكون مستغنيا
عن الشرع وقد ظهر مما حققنا ان قول ان العبد غير مختار
في فعله وان فعله يحصل بخلق الله تعالى وكل ما يصدر عنه انما يصدر
عنه على سبيل الاضطرار لا فائدة لوصف الحسن والقبح عليه
وانما يوصف بهما افعال المختارين كما هو مذهب المعتزلة وان شنعوا
علينا على تقدير ان يكون العبد غير مختار يبطل القول بالكسب والقبح

العلمين ما لا جماع المركب انما عندنا فلبطلانها واما عندكم فلبطلان
كون العبد غير مختار قوله عليه سؤال توضيحه ان يقال الوجوب
عليه سبحانه وجوب حكم حاكم عليه لا مساواة بدون الحكم اعني الوجوب
بدون حاكم موجب محال واذا له حاكم عليه فله ملك عليه سبحانه قوله
وان استوجب لان الواجب ما تركه قوله تفضلا اعني الفعل
الذي وجب عليه قوله اللطف اللطف عند المعتزلة عبارة
عما يقرب الى الطاعة ويبعد عن المعصية كبعثة الانبياء عليهم السلام
الله تعالى قوله التقرب الى الطاعة الذي اوجبتم عليه على السبيل
ام ممكن في ذاته فيمكنه ان يفعل ذلك التقريب ابتداء من
غير ان يفعل مقربا او لائما يقتضي ذلك المقرب هذا التقريب
فيكون الوسيط اى المقرب عبثا وكل ما يكون عبثا جائز تركه
وكل ما جاز تركه فلا يكون واجبا فاللطف لا يكون واجبا
قوله على الطاعات فان اركانه للافعال السابقة
يقتضي في حكمة القادر العادل العالم ان يعرضه بالثواب
قوله السابقة التي انتم في حوبعت وكذا لوجود والصحة
وسلامة الاعضاء والرزق ومبادئ الحيوة الى غير ذلك
مما لا يحصى عده فان ذلك مع ذلك النعم السابقة المماثلة
يحسن اضعاف هذه التكاليف واذا كان كذلك فلا يقضي
فعل تلك الطاعات مكافاة خلا على الباري تعالى فان قيل
ايصال الثواب بدون سبق التكليف ممكن لان الثواب
مشتمل التعظيم والاجلال وهو ليس المستحق قبيح عقلا قلنا
هذا مبني على التحسين والتقبيح العقلي وقد مر فسادهما
قوله العقاب اذ هو لطف فلا يكون واجبا قوله
عفوه اذ ليس له في استيفائه منفعة ولا في اسقاطه ضرر
اذا كان عفوه جائزا لم يكن العقاب واجبا بل يقول يحسن

اسقاط لما فی الشاهد فلا یکون واجبا لا یقال فیلزم التخلف
فی وعیده لانا نقول جاز ان یکون العقاب معلقا بمشیته
ولو سلم فالتخلف فی وعیده جایز لقوله ۲ ان الله یغفر ان
یشرک به ویغفر ما دون ذلک لمن یشآء قوله الاصلح لو کان
الاصلح واجبا لما خلق الکافر الفقیر لان الاصلح للکافر الفقر
ان لا یخلق حتی لا یکون معذبا فی الدارین قوله علی الشاهد
فان الواحد منا لو علم فی شیء وعلم استغناءه عنه لستحیل ان
یفعله فکذا فی العقاب قوله وقد عرفت ای هذا مبنی علی التحسین
والتقبیح العقلیین وقد عرفت فساد ذلک فی المسئلة السابقة ولو
سلم فالفرق ثابت بین الشاهد والغایب فان الواحد
منا لم یکن عنده من المعاصی بقبح بخلاف الباری ۲ قوله
بالاغراض وهی تحصیل الصالح ودفع الفاسد قوله لکان
ناقصا بین الملازمة ان کل فاعل یفعل فعلا لغرض سواء کان
جلب مصلحة او دفع مفسدة فلا بد وان یکون حصول ذلک الغرض
اولی به استفاد بذلک تحصیل الاولی فیکون ناقصا لذاته مستکملا
بغیره قوله لا یقال توجیهه لانا نمنع ان کل من یفعل لغرض کان الاولی
بالنسبة الیه وانما یلزم ان لو کان ذلک الغرض راجعا الی غیره
فلا یلزم ما ذکرتم واذا کان کذلک فجاز ان یکون غرضه تحصیل
مصلحة العباد ولا یلزم النقصان الذاتی ولا استکمال بالغیر
قوله غرضا اذ الغرض الداعی لا بد وان یکون راجحا
لا یقال لانا نمنع انتهاء الرجحان علی تقدیر التساوی لجواز ان یثبت
الترجحان فی نفس الامر وتساوی الطرفین بالنسبة الی الفاعل
لانا نقول الرجحان فی نفس الامر لا یکفی فی کونه غرضا وباعثا
الفعل فان الفعل عند تساوی داعی الفاعل یمنع الوقوع سواء
کان فی نفس الامر راجحا اولم یکن قوله داعیا ولا یلزم الترجیح

بلا مرجح قوله والا ای وان لم یستویا بالنسبة الیه ۲ بل یکون
فعله اولی بالنسبة الیه من ترکه یلزم الاستکمال بالغیر ضرورة
ابتداء من غیر توسط تلک الافعال قوله مقدور الله لانه
من قبیل الممکنات وکل ممکن مقدور له ابتداء بنا فی الغرض اذ
یجوز ان یکون حاصله من غیر استناع الغیر ایاها وذلک بینی کونها
غایات اذ الغایة یکون تابعة فی الوجود والعبث بنا فی الغرض
فعلی تقدیر کونه عرضا لا یکون غرضا هذا خلف او بقول توجیهه واذا
جاز صدور تلک الاغراض عنه ابتداء فجعلها غایات للافعال
ای واقعة بواسطتها عبث والعبث بنا فی الغرض فلا تکون افعاله
معللة بالغرض اذ من جملة افعاله جعل هذه الاغراض غایات
الافعال وهو عبث واذا کان بعض افعاله غیر معلل بالغرض
لا یکون شیء من افعاله معللا بالغرض اذ لا فارق من الخصماء
لا یقال جاز ان یحصل ذلک الغرض الا بتلک الواسطة لانا نقول
نعالی ما دخل فی تحصیل الاشیاء وقد تبین ان الموجد التام
للجمیع هو ۲ واعلم ان اسناد الجمیع الیه یدل علی انه لا غرض
له اذ الغرض هو ما کونه مؤثرا فی مؤثر الفاعل ولا مؤثر سواه قوله
الثالث لوجهه لو کانت افعاله معللة بالاغراض لکان خلقه
للحادثة المعینة فی وقتها المعین لغرض لکن باطل فالمقدم مثله
قوله ۲ لحصول ما اوجد ذلک الحادث لاجله قوله
الغرض لان الغرض الشیء لا یکون موجودا قبل ذلک الشیء
قوله واعلم ان انکار تعلیل افعاله تعالی یوهی انکار النبوة
لجواز ان لا یکون غرضه من اظهار المعجز تصدیق النبی فلا
یثبت نبوته لکن اتفاق الاساعرة متفقة علی ان بعثة الانبیاء
لاجل الخلق واظهار المعجز للتصدیق وایضا یلزم من
ذلک رفع کثیر من المسائل الفروعیة لانا لو قیاس بالکلیة

قيل لعل مراد الاشاعرة نفي التعليل على سبيل الوجوب وح يبعث
وعروض لكل بعضلا واحيانا منه لانه واجب عليه وقد سقط
مال او لتهم عامة فاللازم لهذا القول اما بطلان الاول او
عموم المدلول قوله وان وجد اى ان وجد الغرض وقت
وجود الحادث فلا محالة يكون ولكل الغرض مختصا بذلك الوقت
فيعود الكلام في اختصاص وبكل الغرض لهذا الوقت ما يحول
الغرض من وجود هذا الغرض في هذا الوقت اما ان يوجد قبل
هذا الوقت او معه والاول يوجب المحذور المذكور والثاني
يوجب نقل الكلام بعينه اليه فاما ان يستند كل غرض الى غرض
لا الى اول ويلزم التسلسل او ينتهي الغراض الى حالة غرض لا اختصاص
بوقته فيلزم تجرده تعالى عن الغرض وهو المط قوله حالة غرض
اى لو لم يكن افعاله معللة بما قلنا فاما ان تكون معللة بالمصلحة
يعود الله اولا تكون معللة بالمصلحة والاول باطل بالاتفاق والثاني
باطل لما علم في الكلام واذا بطل الثاني تعين بطلان القدم
فثبت تعليل افعاله تعالى بالغاية وهو المط قوله عن الدواعي
فاستحالة فعل عبث لذاته اى لمعنى او هو عين المدعى قوله
ويرين ثانيا اى بتقدير استحالته على الصحيح قوله الغرض اى بتقدير
العقاب والمكلفين قوله العظيم بالثواب سبب الكلام المكلف
قوله فان الشرع فان المتأصل والشرع بالعظيم بدون
استحقاق وكل الشرط العظيم مع عقله فلا تتصور صدوره
منه اما جزاء الكلام قوله في افعاله وقد تقدم الطالة قوله
ومع ذلك اى على تقدير تسليم الكبرى والدليل افعاله فلا يلزم ان
الشرع بالاطلال والعظيم مع عقله مطلقا بل انما يقبح من تصور
له النفع والضرر ما فيمن لا يتصور ذلك قوله ولصح نرجع
الاول ان العبد مجرد افعاله لما مر فلا يكون افعاله حادثة بحركات
الجوارح

حتى يسقط صحته
وساقه ه

وكل من هو كل معنى تكليفه حزوه انه ينفع من العاقل تكليف الحاوات
كرى محلها الثاني قوله ولانه ان عرى يوصفه يركس التكليف فاما ان
يعرى عن الغرض اولا والاول يوجب كونه عبثا والعبث قبيح فلا يفعل
من الحكيم ٢ والثاني يوجب كون ذلك الغرض اما راجعا
الى الله ٢ او الى العباد والاول باطل لتعاليه عن ذلك كما سبق
والثاني ايضا باطل لانه قادر على تحصيله بدون وساطة التكليف
فتوسطه ضائع اى عبث والعبث قبيح فلا يفعله تعالى قوله
واجيب حاصل الجواب الطعن في تحقيق المحال وتفويض
العلم الى علمه ٢ هذا الجواب كله مبني على راى الاشاعرة
الذي لا يقولون بالكسب واما على مذهب القائلين به او المتوسطين
من الحكم والغرض فجوابه سهل قوله ايذان واعلام وابناء
للمخلق بنزول الثواب على اهل الجنة سواء كانوا يفعلون الطاعات
اولا او بحلول العقاب على اهل النار سواء ارتكبوا المعاصي
اولا او نفس الثواب والعقاب ليس بفعل الطاعات
وارتكاب المعاصي بل درجات الجنة ودركات النار وبهذا
راى اهل السنة قوله والاشقياء فان العمل سعيد والا
شقي والامثال والآيات امارات وعلامات ومعرفات لا
موجبات واذا كان التكليف عبارة عما ذكرتم وهو الامر
المذكور ان فلا تم مع التكليف وامتناع العزوعن الغرض
وامتناعهما وانما يمتنع ان لو استند عدمي حكمة علة لكن ذلك باط
فان حكمة لا يطلب عليه قوله ولا يعترض بانك لم خصصت
الثواب ببعض والعقاب ببعض قوله وما يتعلق بها كالبعث
الامامة وغيرها من السمعيات كالحشر والجزاء والشفاعة
وغيرها قوله امر معاشه من عذابه ولباسه ومسكنه وسلاحه
وغيرها ومعاوضة وهي ان يعطي كل واحد صاحبه من علمه ما يزاء

ما ياخذه من عمله قوله ومعارضه وهي ان يعمل كل واحد مثل
ما يعمله الآخر قوله بينهما اي المعاوضه والمعارضه اي يعترض
قوله صلاح الشخص كالماكل مثلا قوله احتياج الانسان ا
قوله الى عدل متفق عليه او كل احد من تلك الاشخاص
يشهى ما يحتاج اليه ويغضب على من يزاحمه في ذلك ويدعوه
شهوته وغضبه الى الجور على الغير ولا يندفع ذلك الا بالعدل
المذكور قوله شرع لان ذلك العدل لا يتناول الجزئيات
الغير المحصورة الا اذا كان له قوانين كلية يحفظه وتلك هي الشرع
ولا بد للشرع من شارع يعرضه وهن قوانينه على الوجه الذي ينبغي
ولا بد من امتياز ذلك الشارع عن غيره من ابناء نوعه بايات
ظاهرة ومعجزات باهرة اذ لولاه لنازع الناس في وصفه او لادعاه
لاحدهم على صاحبه واما اذا اختص واحد منهم بما ذكرنا دعاهم
اختصاصه بذلك ودونهم الى طاعته وحثهم على اجابته وصدقه في مقالته
لدلالته على ان ذلك من عند خالقهم الذي يعلم السر والعلا
قوله وهو النبي اي الشارع الموصوف بهذه الصفات
فالنوع الانساني محتاج الى النبي وهو المطلوب قوله فعل معروف
بالحدي مع عدم المعارضة وبهذان القيدان يحتاج اليهما في تمام
التعريف اذ الاول يخرج اتحاد الكاذب مخبره من مضى من الانبياء
فانها غير معروفة بحدبه والثاني يخرج البحر والسعيد
مثل ان يمسك مثال للمدرك والحارق للعادة قوله غير معتاد
وهو مع ذلك محفوظ القوى قوله لانجذاب النفس هذا
اشارة الى تعليل جواز مثل هذا الامثال المذكور قوله
افعالها كالهضم والتغذية والتحليل وغيرها قوله عن
البدل الذي يحتاج اليه غيره لتقوم بدل ما يتحلل قوله
المريض بالامراض الحارة قوله تحرك المواد وتحليلها

قوله

قوله لو انقطع اي لو انقطع الغذاء مثل هذا الانقطاع عنه في
غير تلك الحالة هلك قوله واليه اشار ما ذكرناه قوله
لست في الوصال قوله يطعمني فان المراد ليس الطعام
والسقي الظاهرين ما تقدم ذكره على ما يخفى قوله عن الغيب
هذا مثال للفعل الخارق للعادة وهو على قسمين لانه اما ان
يكون باللسان او الجارحة اخرى الاول هو ما هو وانبذكره
والثاني قوله فيما بعد ويفعل ما لا يفي الى اخره قوله
ما يقع له بل لغيره قوله في النوم مع الفراغ عن الشواغل
الواردة من خارج بسبب الحواس الظاهرة قوله
بالملائكة اي الجواهر المجردة الذوات قوله العظام الشريفة
التي فيها صور الموجودات كلها من الازل الى الابد ما كان
وما سيكون قوله بما فيها كما ينتقش الصور التي في المرآة
في مرآة اخرى تقابلها عند ارتفاع ما بينهما فملاك نفس الشيخ
ما هو منتقش في تلك الجواهر من المعنيات على وجه كلي
في عالمنا هذا اشاره الى كيفية انتقاش تلك الجواهر بصور الجزئيات
من الازل الى الابد قوله لذواتها اي مدركة لذوات
الجزئيات او لذواتها نفسها قوله وما يتوقف اي
لما يتوقف على الجزئيات اعني الحوادث اللاحقة المتجاوبة
الى الحوادث السابقة فيكون صور الجزئيات من الازل
الى الابد مرتسمة في الجواهر المذكورة قوله فيفعل اي اذا
انتقشت نفس الشيء بصور تلك الجزئيات فتفعل تلك الصور
منها الى القوة المتخيلة فتحاكيها بصورة خيرية مناسبة لها ثم
يفعل تلك الصورة اعني الثانية الى الحس المشترك فترى تلك
الصورة كالمشاهدة الى اخره قوله بخاطبه وذلك المخاطب هو
الملك الذي نزل الوحي قوله بهذا الوجه لاستحالة نزول

العقول وبكلهم بكلام قوله ان يمنع كما نقل عن موسى قوله
والبحر كما نقل عن نبينا قوله وذلك هذا يسبب ذلك قوله
مصرف بازاله صوره وايجاد الاخر قوله فيما يناسب عنصرها
وقيل في منصرف فيه وهو اولى قوله ويشاركه اى يشارك
مزاجه ذلك العنصر في طبيعه اى يكون بقبه اقدر على التصرف في ذلك
العنصر من التصرف في عنصر اخر لسبب من الاسباب وان لم
يعلم ذلك السبب بحقيقه هكذا وجهه بعضهم والاول ان يحمل ما في قوله
فيما يناسب مزاجه على ما هو اعم من العنصر وح سطح الكلام فان
المتصرف فيه المشاركه لذلك المزاج في طبيعته اى المناسبه له
بكون النفس اقوى تصرفا فيه لانها تتصرف في مزاج بدنها لذاتها
فما يكون اقرب الى مزاج بدنها يكون اقبل للتصرف فيها قوله
هذا اى هذا التقدير في امكان المعجزات قوله على راينا
فلا حاجه الى هذا التطويل قوله قادر على جميع الممكنات وفاعل
بالاختيار قوله في نبوته اى اثبات نبوته نبيا واقسام معجزاته
ثلث ما وصل الينا بالتواتر وما لم يتواتر والثاني اما معجزات
عقليه او حسيه وسيذكر المصنف الثلثه بالترتيب المذكور قوله
ادعى وكل من ادعى النبوه واظهر المعجز فهو نبي حق اما الاول
فهو نبي حق والثاني عاد كر من دلايل المعجز والثالث بما يأتي
بعد ذلك وهو قوله فيكون نبيا قوله بالاجماع من سائر
الامم وبالتواتر وبتحدي لانه عليه السلام طلب المعارضه
من الفصحاء اذ فيه وان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا فاتوا
بسوره من مثله وذلك يدل على التحدي بسوره واحده وقد
مر الهنا به فيه قوله ولم يعارض بل عجزوا عن ذلك فلانهم لو
قدروا عليها لعارضوا التوبيخ والتعنيف عليها ولم يفزعوا الى المحاربه
واراقه دمائهم مع قدرتهم على الاسهل وايضا لو عارضوا النقل

اشاره الى ح

بل اشتهار المعارضه اولى من اشتهار القران لتوفر الدواعي
على نقلها فالقران معجز متواتر قوله واجز بهذا اشاره
الى معجزاته العقليه وهي الاخبار عن المغيبات وغيرها
والاول اما اخبار عن المغيبات المستقبله او الماضيه
والاول نصفه ورد في القران وبعضه في الاحاديث وهي
الكل في الزمن المذكور قوله في بضع سنين فكان
كما اخبر قوله الى معاد اى الى مكه فكان كما اخبر واما سمي
مكه معادا لان معاد الرجل بلده وذلك لان الرجل يسرف
في البلاد ثم يعود اليه قوله سيدعون ويدفع ذلك
لان المراد بقوله اولي بأس شديد عند بعضهم هو حنيفه
ويدعى ابو بكر الى قبالهم وعند بعضهم هم فارس وقد
دعى عمر الى قبالهم وعند بعضهم اصحاب صفين يعني اصحاب
معاويه وقد دعي علي الى قبالهم وح يكون معنى قوله او يسلمون
يجاهدون قوله وعد الله الذين امنوا وعملوا الصالحات
ليستخلفنهم في الارض اى ليورثنهم ارض الكفار من العرب
والعجم ويجعلهم سكانها وملوكها كما استخلف الذين من قبلهم
بني اسرائيل اذ اهلك الجبابره بمصر وارثهم ارضهم وديارهم
واموالهم فكان كما اخبر اذ المراد به الصحابه بدليل قوله
منكم وبدليل قوله ليبدلنهم من بعد خوفهم وكانوا هم الخائفين
في صدر الاسلام قوله وقوله عليه السلام هذا اخبار عن المغيبات
التي وردت في الاخبار قوله ثلثون سنه وكانت
خلافه الخلفاء الراشدين بعد ثلثين سنه قوله من بعدي
اى ابي بكر وعمر وذلك اخبار عن تعاقبهما بعده وكان الامر
كذلك قوله ولعباس حين اسره النبي صلى الله عليه وسلم
واسر معه ابن اخيه عقيل بن ابي طالب ونوفل بن الحارث

وقال له اقد نفسك وابن اخيك فانك ذو مال فانج نفسه عن
الفداء وقال لامال لى قوله ام الفضل روحه العباس
ان اصب فى سفرى هذا قوله كذا قال والذى يخلف ما يكون
ما علم هذا الا عرى وانك لرسول الله واسلم هو والعقيل
قوله دلنى على ملك اليمن فى اليوم الذى مات فيه فان ابا بكر
روى ان النبى صلعم قال صلوا على اخيكم النجاشى وخرج
بهم الى المصلى وصلى بهم اربع تكبيرات ثم نعاه لهم واخبرهم انه
مات فى ذلك اليوم قوله والعلامات اى اشراط الساعة
كما هو مذكور فى باب الملاحم وباب اشراط الساعة من كتاب المصا
وسايركتب الحديث قوله وما كان هذا هو الاخبار عن المغيبا
الماضية وذلك منه كثير كما هو مذكور فى القران والاحاديث من غير
قراءة من كتاب والاستماع من انسان والا لاشتهر بتوفر الدواعى
على نقل ذلك ولم يحط به احد من الاذكياء شئ من ذلك قوله
وبقى هذا النوع الثانى من معجزاته العقلية فان بلوغه المبلغ
المذكور بلا يعلم من احد ولا تمارسه كتب المتقدمين من اعظم خوا
العادات قوله يعنى بدليل اتيانه بكلام عجزت عنه الاولون والآ
عن معارضته مستدلا على جميع احكام النظرية والعملية بل على جميع العلو
العقلية والنقلية كما هو مذكور فى محله الكبير قوله معجزات اخ
هذا هو المعجزات احسنه قوله كالشفاق روى انس بن مالك
ان اهل مكة سالوا رسول الله ان يريهم اية فاراهم القمر شقين
وتسليم الحجر روى عن جابر قال قال رسول الله صلى
الله عليه وسلم انى لاعرف حجرا بمكة كان يسلم على قبل ان ابعث
وانا فى الان بهذا الحديث نظر لان صدق هذا الكلام يتو
على ثبوته ولو اثبت لزوم الدور قوله وبنوع ما قال جابر
عطش الناس بالحديبية ورسول الله بين يديه ركوة فتوضا

منها ثم افبل الناس يقولوا فالوا ليس عندنا ماء نتوضا به ونشرب
فوضع النبى عليه السلام يده فى الركوة فجعل الماء يفور
من بين اصابعه كامثال العيون قوله وحين احتضر قال جابر
كان النبى صلى الله عليه وسلم اذا خطب اسند الى جذع نخلة
من سوارى المسجد فلما صنع له المنبر فاستوى عليه حن الجذع قوله
لم يتواتر لكن مجموع الرواة يبلغ واحد التواتر قوله فالمشترك فيه
ان محمدا عليه السلام ادعى النبوة واظهر المعجزة فيكون نبيا لان
كل من ادعى النبوة واظهر المعجزة على وفق دعواه فهو نبى
او المعجز دل على تصديق الله اياه لان الرجل اذا قال لملك
وكل من صدقه الله فهو صادق لاستحالة جواز الكذب على
الله تعالى لانه لو لم يصدقه الله لفعل ما يدل على انه غير صادق
عدا ابو هاشم فانه يجوز ان يخلق الله تعالى فى يد انسان سكينا
فعال ليرجل للملك قوله ان قام او عدوك من ارضك فانا رسول
صدقه فى دعواه وقطع بصدق الملك اياه قوله عدا ابو هاشم
بان فى اثبات نبوته قوله لصدق فان احدا لم يسمع
فى مهمات الدين ولا فى مهمات الدنيا كلاما قبل النبى ولا بعده
ولو صدق ولكل عنه لاشتهر بتوفر الدواعى على نقله ولكل
عن الاصاغر الذين ادركوهم فان من كان عليه اهل الارض
والرسالة حتى غلبهم على الدعوى فلم يلتفت اليه
فى الحجة حتى عاتبه الله بقوله ولا تبسطها كل البسط
عن احد وهذا يدل على انه علم كان قوى الغلب
مما عبد الله بقوله والله يعصمك من الناس
والفصاحة لانه قال اوتيت جوامع الكلم قوله من الناس عن
كما قال عليه ما اوذى نبى مثل ما اوذيت وانه مع ذلك لم يظهر
فى عنه فتور ولا فى امره على الدعوى كلال ولم يعدوا

ومعلوم ان المراد لا يمكن ان يكون كل قوله الا لا ساء
فان كل واحد من افعال وان امكنت ع عن الله لكن
جميعها لا يوافق ع احد من الخلق فاضافها فيه دليل على نبوته
ومن اعظم معجزاته قوله البراهمة لا حاجة بنا الى الرسل لان
كل ما هو حسنة العقل لا قوله مردود سواء اورد عليه
الرسول او لا قوله موقوف اى لم يعلم العقل حسنه وقبحه
قوله عند اكثر المعتزلة بداية العقول ان كل ما منفعته
الان وكان ضرورا كالتنفس مثلا فان الله سماع به حسن
وان ملن تكليف لا يطاق قوله عنه لما تقرر في العقول
ايضا ان فاعله يكون في محل اى حاجة فاعل سماع مستحيل لانه
اقدام على ما يحمل الضرر من غير حاجة اصلا قوله عن النبي
او المعقل على التقديرين كلاهما كاف ع الاول واحد له حاجة
الى النبي قوله قلت اى لكن ورد عنه انه لا يتم عليه
الى بعثة بل للبعثة فوائد اخر قوله مر الحجة وتواترها
بالسماع او نظر الى كتب العقل لما بواسطة الخ بدون الاول
ووجدته قوله موقوف العقل ولم يحكم بشيء مع او بسمه
والنار فان العقل لا يحكم بشيء من الوجوه الثلاثة مع قطع النظر عن
شرعها فاذا نظر اليه عنه الوقوع حرفنا به فعلى الاول
يكون معناه للعقل كما صحح المولف على ما مر ويقدر على
الثاني يكون قوله كما صحح وهو بطل بوصفه المنزع المتعاقد
قوله ان سلمنا اى لم نوقف العقل بشيء حسنه وقبحه
لكن لا نسلم ان الطاعات فان العقل لا يستقل بادراك حسنها
لاحتمال ان يتصرف في ذلك الغير فيغير ادنى صبح ومن حيث
انه ربما يؤدي الى التعذيب حسن فاذا حسن الناس عرفنا حسنها واما
تفصيل ما حسنه اجمالا لامكان بين ما هيئة الطاعة وكيفها وكيفيتها على

التفصيل

التفصيل لينقطع عذر المكلف من كل الوجوه كما قال لئلا يكون
للناس على الله حجة بعد الرسل او لمكن ان يعتذر المكلف بحجة وهي انه
وان كان اصل الطاعة واجبا بالعقل لكنه لما كلفنا العبادة
يجب ان نعلم انها ما هي وكم هي فلما فصل النبي عليه السلام
اندفعت الحجة قوله للمعبود في اوقات مساوية كالصلوة
وما بجزي منها والغرض في ذلك التكرار استحفاظ بذكر
المعبود قوله غيرها اى بعض وظايف الطاعات الغير المذكورة
للمعبود كالزكوات وصلة الرحم والبر الى الوالدين قوله
قواعد العقل العدل كما علم في الفصل الاول من هذا الباب
قوله الصناعات كالغزل والنسج والبناء والفلاحة كما
علم داود فنونه صنعة الدروع النافعة في اسفار البحار ومن
المعلوم ان يوقف هذه الصناعات وامثالها على اسخرا جها
بالتجربة والايقاف حد عظيم فوجب بعثة الرسل لتعليمها
قوله الكواكب الثابتة والسيارة قوله الادوية المخلوقة
في الارض من كونها نافعة لبعض الامراض ضارة لبعضها
فان استخراج ذلك بالتجربة فيه خطر عظيم اذ كثيرا ما يفضي التجربة
الى الهلاك قوله لا نفي اذ ذلك انما يحصل بعد تكرر الاد
فالمعقول هذا جواب عن شبهة البراهمة وان يقال سلمنا ان
العقل يدرك حسنها كاف في العلم بحسن الاشياء وقبحها ولكن انما
يستقل بذلك العقل الكامل لكن جميع العقول غير كاملة بل هي
متفاوتة في الكمال والكامل نادر الى اخره قوله ويرشدهم
ليصل كل منهم الى منتهى كماله اللايق به قوله بما يناسب عقولهم
بحسب خصوصيات ارشاد النبي بالوجه اللايق بهم لاطلاعه
على احوالهم وكيفية استعداداتهم وكميتها ولذلك قال عليه السلام
بعثت لاكلم الناس على قدر عقولهم قوله قالت اليهود

جهل

وار

قول اليهود ان يقال لو كان محمد نبيا لكان صادقا في جميع اخباره
اجواله لكن التالي كاذب فالمقدم كذلك بيان الملازمة ظاهر
واما بيان بطلان التالي فلان من اقواله ان شريعة موسى عليه
منسوخة وذلك باطل لانه لا يخلو اما ان يكون في شرع موسى الى
آخره قوله فان كان مسافي شرع موسى انه سينسخ لزم ان
يكون معلوما منه ولو كان كذلك لتواتر نسخه واشتهر كما تواتر اصل
دينه لكن ذلك ليس بمتواتر والا لما ساغ انكاره على اليهود لكنهم
قوله يدل في شرعه لا ما يدل على النسخ ولا ما يدل على التأبيد
لم يتكرر شرعه فلم يثبت العمل به بغير مرة لان الامر المطلق لا يفيد
وجوب الفعل الا مرة لكن شرع موسى عليه اللام ليس كذلك لان
التكاليف المثبتة في شرعه كانت متوجهة على المكلفين الى زمن
عيسى عليه اللام فلا ينتج ان شريعة موسى غير منسوخة
قوله فلا يثبت نبوة محمد عليه اللام والمطلوب قوله امتنع فيكذب
الاخبار بنسخه قوله قلنا اي لخيار القسم الاول ومنوانه قائل
في شرعه ما يسقط بنسخه قطعا قوله لو كان لتواتر كما تواتر اصل دينه
قلنا ممنوع لجواز ان يكون بعض الدواعي الى نقل اصل الدين
اعظم من توفرها الكفرة على نقل ذلك قوله او كان او يقول
كان في دينه ما يدل على الدوام ظاهرا لا قطعا فلا يمنع النسخ
لجواز ان يكون المراد غير الظاهر وانما ذكره بلفظ التأبيد تأكيدا
على طول الملك وليلا يضعف اعتقاد الامة فانهم لو اعتقدوا
نسخه لما كان اهتمامهم به كاهتمامهم اذا اعتقدوا دوامه قيل هذا
الاحتمال قايم في شرعه محمد ايضا فهذا الجواب غير مرضي
بعد الوحي وان تمكن من امنه قوله كفر فيلزم تجويزهم على
الانبياء الكفر قوله واخرون قيل هم الروافض
جوزوا اي جوزوا اظهار الكفر عند الخوف من القتل اذا امروا

على الايمان بل اوجبوا لان عدم اظهار الكفر يؤدي الى القاء
النفس في الهلكة والقاء النفس في الهلكة حرام لقوله ٢ ولا تلقوا
بايديكم الى الهلكة قوله لو جاز اي اظهار الكفر للخوف عن القتل
قوله اظهار الدعوة لان الحلق في هذا الوقت يكون
منكرين له مريدين هلاكه وليس له قوة مفاهيم ولا شك ان
جواز اظهار الكفر وقت الدعوة يؤدي الى اخفاء الدين بالكلية
وذلك باطل بالاتفاق قوله الاقدام على الكبائر والصغائر
تعمدا قوم وهم اكثر المعتزلة منعوا عن تعمد الكبيرة اي لم جوزوا
القصد على الاقدام على الكفار على الكفار وقوم جوزوا تعمدا
الصغائر واصحاب المصنف اي الاشاعرة لم يجوزوا الكبائر عليهم
لا سهوا ولا عمدا وجوزوا الصغائر عليهم سهوا ولا عمدا وجوزوا الصغائر
عليهم سهوا لا عمدا قوله لنا على بطلان مذاهب قوله اتباعهم
فيه امرنا باتباع الرسول اذا الضمير يرجع اليه واللام للوجوب
واذا كان كذلك يلزم ان يكون مامورين بالكفر والكبيرة
وهو باطل اجماعا على هذا الا يدل الا على عدم جواز صدور
الكفر منهم في غير حال التقية وعدم جواز الكبيرة سهوا اذا الامر
بالاتباع لا يدل الا على الاتيان بالمامور على الوجه الذي صدر
من الممتنع وذلك يقتضي ان يجوز علينا الكفر حال تقية والكبيرة
سهوا وكلاهما جايز بالاتفاق علينا وقيل هو منقوض بسهو المقلد
المجتهد قوله باشد العذاب لان من كان اكمل كان
صدور الفاحشة وانتقيضه منه اقبح النهاية صرح العقل
على ذلك فيكون استحقاق الذم اشد ولو كره امرا ان الاول
ما اوعد الله على نسائه النبي بقوله من يات منكن بفاحشة مبينة
يضاعف لها العذاب ضعفين الثاني نهاية في حدود الاجرار
فان حد اجر ضعف حد العبد وليس بضعيف العذاب وايجاد

الا لزياده كمال نسآيه على نسآ غيره وزياده كمال الاجرار على العبيد واذا
كان كذلك فح يكون صدور الذنب عنهم اخس من صدوره عن عصاه
الامه فكان قولهم في استحقاق منهم الذم العاجل والعقاب الاجل
فوق جميع عصاه الامة لكن ذلك باطل اجماعا فيلزم ذلك
ان صدر الكفر عنهم دون عذر والذنب وليس كذلك قوله
ما اوراده الشيطان لكن التالي باطل والا لكانوا خايرين كقوله
تع الآان حزب الشيطان هم الخاسرون لكن ذلك باطل اجماعا فكذا
فيه ما تقدم على ما قبله قوله شهادتهم لانهم ح فاسقون والفاسق
لا تقبل شهادتهم ~~لانهم ح فاسقون والفاسق~~ لكنهم مقبوله الشهاده
والا لكانوا افضل حالا من عدول الامه وايضا لسر الخلق عنهم
ولم يعتمدوا على قولهم في الدين وذلك باطل بالاتفاق وفيه ما
قوله والا يذاآ الى ~~الا~~ اي الزجر لوجوب زجرهم ح
فان دلايل وجوب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر عامه لكن
زجر الانبيآء وايذاءهم غير جايز لقوله تع والذين يوذون
الله ورسوله الآيه وفيه ما تقدم قوله واستوجبوا وهو
الابعاد من رحمتهم لقوله تع ومن يعص الله ورسوله فان له نار
جهنم قوله ظالم لنفسه لقوله تع فمنهم ظالم لنفسه قوله عهدي
الظالمين لكن انعزال الانبيآء عن النبوه باطل اجماعا قوله
~~الا~~ العهد اي المراد بالعهد الذي لا يصل الى الظالم عهد الامامه
لقوله تع في صدر الآيه خطابا لابراهيم اني جاعلك للناس اماما
قال ومن ذريتي قال لا ينال عهدي الظالمين فعلم ان الكلام في
عهد الامامه لا في عهد النبوه فيكون المراد عهد الامامه والجواب
انا نسلم ذلك فان المراد بالامام من يقتدى به والنبي كذلك ثم ان
سلم ان المراد ذلك فعهد النبوه اولى ان لا يصل الى الظالم لان
عهد الامامه احط مرتبه واقل درجته من عهد النبوه فاذا لم ينل المذنب

الامامه

الامامه فبالاولى ان لا ينال الامامه قوله عفا الله عنك هذا السؤال
الى معارضات لدلايل المتقدمه على عدم جواز الكفر والذنب
على الانبيآء ممن تلك المعارضات قوله تع خطابا للنبي عليه السلام
عفا الله عنك والعفو يدل على الذنب وقوله تع خطابا له ليغفر
لك الله ما تقدم من ذنبك وما تاخر ولحوه لقوله ووضعنا عنك
وزرك يدل على تقدم الذنب منه اذ الغفران لا يدله من مغفور
والجواب ان الذنب في الآيه محمول على ترك الاولى كما قيل حسنات
الابرار سيآت المقربين لان ترك الاولى ليس بذنب لان الامر
وما يقابله مشتركان في اباحه الفعل والعفو منه تعالى الخص
والتخصيص على فعل الاولى وانا حملناه على ترك اولى جمعا
بين الدليلين قوله قيل سهوه فان آدم كان نبيا بالاتفاق
مع صدور المعصيه منه لقوله تع وعصى آدم ربه فغوى فعلم
جاز صدور المعصيه والغلاظه من الانبيآء وذلك لغيره والجواب
لم لا يجوز ان تلك الواقعه قبل نبوته ويدل على انها كانت
قبلها امران الاول انه لو كان حال الواقعه نبيا لكان له الامر
لكن الاتفاق حاصل على انه ح لم يكن له امر الثاني قوله تع ثم
الامه يدل على ان الاجتباء والمواجهه جعله النبوه كانت متاخره
عن الواقعه لان الكلمه ثم للتراخي واذا كان ذلك قبل نبوته
فلا محذور قوله هذا راجع الى اشاره الى الكوكب فقد يلفظ بلفظ
الكفر مع انه بري وقاما محا صدور الكفر عن الانبيآء والجواب ان
ابراهيم ذكر هذا على سبيل الفرض لسطله كما لو احد منا اذا اراد
يبطل امرا فرضه ثم يلزمه محالا وكانه قال لو كان ربا لما كان افلا
اي متغيرا لكنه افل والافل لا يكون الها يدل على ذلك لا احب
الافلين قوله فعله كبيرهم وهذا كذب فيجوز صدور الكذب
من الانبيآء والجواب عن ذلك من وجهين الاول ان ابراهيم

ث
ولي

لم يقصد اسناد الفعل الى الصنم حتى يكون كذبا بل قصد الاستهزاء
بالكفار فان اسناد الفعل الى العاجز استهزاء كما اذا كتب كتابا
حسنا واتى مشهور فقال لك شخص لا يعذر على كتابة مثله
ان كنت بهذا كان القصد من هذا الجواب الاستهزاء لا
عنك فكذا هنا الثاني ان اسند الفعل الى السبب الباعث
لان تعظيم الكفار للصنم العظيم حمله على ذلك والفعل كما يسند
الى مباشره كذلك يسند الى الباعث عليه مجازا

هذا ما وجدته في هذا الكتاب
من الملك الوهاب للعبد الراجي رحمة
ربه الغني محمد نصر محمد الله به بهائه
شرحا بانا الله عن الله قوله عز نصه
المسمى بكتاب [illegible] حامدا لله سبحانه
ومصليا على نبيه الله صلعم

مدائن بدن کدخدای مملکت است و عقل در وی بمنزله سلطانیست و حواس بمنزله
که بصر و سمع و شم و ذوق و لمس است بمنزله دربانهای این حصن و عقل از حضرت
دریچه ناطقه بر انسانیت مثلا نزدیک دریچه حس مبصرات ها فاعل کند و از دریچه
گوش مسموعات را و علی هذا و هر حسی که صوره او در عقل از حس حواس پنجگانه
باشد از احساس خواهند و هر حسی که صوره او در عقل از جمله این حواس پنجگانه
نباشد آنرا متخیله خوانند